الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ وعلم الآثار

شعبة الثقافة الشعبية
تخصص تحقيق المخطوطات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الموسومة ب:

شرح السلم المرونق في علم المنطق

للشيخ سعيد قدورة (ت 1066هـ - 1656م)

-دراسة وتحقيق -

إعداد الطالب:
محمد هواري

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الحق زريوح

أعضاء لجنة المناقشة:

أ .د /شعيب مقنونيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا.
أ .د /عبد الحق زريوح	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا.
د /سيدي محمد نقادي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	عضوا.
د /أحمد عطار	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تلمسان	عضوا.

الموسم الجامعي: 2012 - 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ و علم الآثار
شعبة الثقافة الشعبية
تخصص تحقيق المخطوطات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الموسومة ب:

شرح السلم المرونق في علم المنطق

للشيخ سعيد قدورة (ت 1066هـ - 1656م)

-دراسة وتحقيق -

إعداد الطالب:
محمد هواري

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الحق زريوح

الموسم الجامعي: 2012 - 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يُؤتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاء وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ ﴾. من سورة البقرة: الآية 269

صدق الله العظيم

إهداء

أهدي هذا الجهد إلى:

أمي الغالية التي لو لم تقدم لي إلا الدعاء بالتوفيق والنجاح، لعجزت عن رد جميلها، فلا أملك إلا أن أقول " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "أمد الله في عمرها، ومتعها بموفور الصحة والعافية في طاعته، لا حرمني الله برها.

زوجتي الحبيبة الغالية فلطالما كنت لي - بعد الله عز وجل - نعم السند ونعم العون، فجزاك الله عني خير الجزاء.

قرة عيني بناتي بشرى، سندس ودلال، اللواتي قصرت في حقوقهن في سبيل إنجاز مذكرتي، أسأل الله أن يحفظهن وأن يوفقهن لما يحبه ويرضاه.

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه. وإلى كل من العائلتين الكريمتين فلاح والعرابي.

شكر وعرفان

الشكر أولاً وأخيرًا لله، صاحب الفضل الموصول، والمنن الوفيرة، فله الحمد على أن هداني للإسلام، وله الحمد أن وفقني لإتمام هذه المذكرة، أحمده حمدًا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه.

ثم الشكر والامتنان لمشرفي الأستاذ الدكتور / عبد الحق زريوح ، لما لقيته منه من توجيه وإرشاد، ومتابعة جادة، مغلفا بالخلق الكريم، والتواضع الجم ، فله من الثناء أوفره، ومن الشكر أجزله، سائلا الله عز وجل أن يبارك في عمله.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، لما بذلوه من وقت وجهد في سبيل إثراء هذا العمل، فجزاهم الله خير الجزاء، ونفع بعلمهم الإسلام والمسلمين.

والشكر الوفير والعرفان بالجميل إلى زوجتي العزيزة الأستاذة / خضرة فلاح، التي كان لدعمها أكبر الأثر في مسيرتي العلمية منذ أن اقترنت بها، أسأل الله عز وجل أن يبقيها شمعة تنير حياتي، وتزيدها بهاء وسرورا.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من مد لي يد العون بفكرة، أو إعارة أو مساعدة، أو دعاء.

والشكر موصول إلى جامعة تلمسان، أن أتاحت الفرصة لي لإكمال دراستي العليا. وإلى كل القائمين على هذا الصرح التعليمي، والقائمين عليه خاصة على ما بذلوه ويبذلونه في سبيل نشر العلم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين. اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا إنك أنت العليم الخبير.

أما بعد، فإنه لما كان علم المنطق من أهم العلوم على الإطلاق، لأنه مقدمة العلوم، وبهيتدرب طالب العلم على استعمال عقله، وفكره بشكل صحيح، ويتعلم كيف يميز بين الوهم والنظر، وقد نص أكابر العلماء على أهمية علم المنطق، واعتبره المحققون مقدمة العلوم، لذا صار من اللازم أن يتعلم طالب العلم هذا الفن، ويتقنه.

ومن المتون المختصرة التي كتبها المتأخرون في المنطق، النظم المسمى ب"السلم المرونق في علم المنطق"، وهو متن صغير الحجم ولكنه يحتوي على علم غزير. وقد اشتهر اهتمام العلماء والشراح به، وعلى رأسهم سعيد قدورة.

أ. **أسباب اختيار المخطوط للدراسة والتحقيق:**

لقد دعاني لتحقيق هذا الكتاب الجليل أسباب عديدة أهمها ما يلي:

1. التقرب إلى الله بهذا العمل آملاً فيما عنده، وأن يكون صدقة جارية لمؤلفه الإمام سعيد قدورة، ولي معه. مصداقاً لحديث المصطفى « **إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، علم ينتفع به أو صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له** »[1].

2. الرغبة في المساهمة، ولو بجهد المقل في إخراج تراث سلفنا الصالح إلى النور، للاستفادة من علمهم وجهودهم.

[1]– رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم1631، ص1255.

3. الرغبة في تنمية قدراتي؛ فإن تحقيق كتب المنطق يساعد على تنمية قدرات الباحث الفكرية.

4. ما يتيحه مجال التحقيق من فرصة الاطلاع على المعارف المختلفة: التاريخية والمنطقية والفلسفية والدينية، وغير ذلك.

5. رغبتي في التعرف على المخطوطات وطبيعتها، فأحببت أن أكتسب شيئاً من الخبرة والدراسة في المنهج بالممارسة.

ب. أهمية الموضوع:

تناولنا الكتاب بالدراسة والتحقيق لما له من أهمية، وتتبع أهميته من النواحي التالية:

- ✓ حاجة الإنسان إلى التفكير، والبناء المعرفي المثمر، ولا يتأتى هذا إلا بوجود آلة تدعى " المنطق " تعصم فكره من الزلل، وترشده إلى طريق الاستنتاج الصحيح، وتدربه على تنظيم أفكاره وتعديلها، ليخلص إلى نتيجة صحيحةً مطابقة للواقع.
- ✓ مكانة مؤلف متن الكتاب وشارحه؛ فصاحب المتن هو العلامة الجزائري أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد بن عامر الشهير بـ"الأخضري"، مالكي المذهب، أشعري العقيدة، ويعد من العلماء البارزين ، وعلما من أعلام الجزائر في القرن العاشر الهجري؛ والشارح هو الإمام العلامة سعيد قدورة – رحمه الله–، والذي وصفه العالمان المحدثان المسندان الفلاني[1]، وشاه ولي الله الدهلوي[1]: " بشيخ الإسلام، وصدر الأئمة الأعلام"[2].

---

[1]– هو: عمر بن محمد بن محمد بكر الفلاني ، ولد عام 1345 هـ، على مقربة من مكة، خلال هجرة أبويه من أفريقيا، إذ مكثا في الطريق ما يقرب سنة، وكان يقول:"شاء الله أن يبتدئ الرحلة أبواي وهما اثنان، وينتهي إلى البلد الحرام ثلاثة أفراد". ومنذ أن حل=

✓ علو منزلة "السلم المرونق" الفلسفية والمنطقية، وقيمته تكمن في أنه كان مقررا في كثير من المعاهد والمدارس العلمية في العالم الإسلامي، وغطى على كثير من مقررات الدراسة للمنطق قبله، مثل الجمل للخونجي، وإيساغوجي ومنطق ابن عرفة، ومختصر السنوسي، ومؤلفات المغيلي.

✓ ما لكتاب "شرح السلم" من أهمية في المجال المنطقي، حيث تبرز هذه الأهمية من عدة جوانب أهمها :

❖ من الواضح أنّ جميع العلوم هي نتاج التفكير الإنساني، ومن الواضح أيضاً أنّ الإنسان حينما يفكّر قد يهتدي إلى نتائج صحيحة ومقبولة، وقد

= بالمدينة المنورة مع والديه عام 1346، لم يغادرها إلا حاجا أو معتمرا. من مؤلفاته:"بحث حول الحديث المدرج"، "بحث عن الإجارة"، "لمحات عن المسجد النبوي الشريف". حول ترجمته، انظر: محمد المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم، ط4، مصر: دار الشواف للنشر والتوزيع، 1992، (151/3-164).

[2]- هو: أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوي المحدث، المولود سنة 1110هـ، وقيل 1114هـ. وتوفي – رحمه الله– سنة 1176هـ، وقيل سنة1180هـ. له مؤلفات كثيرة أهمها: " المسوى في فقه الحديث "، " المصفى " شرح تراجم الصحيح ". حول ترجمته، انظر: عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ط2، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1982، (1119/2-1122)؛ خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لبنان: دار العلم للملايين، 2002، (149/1)؛ إسماعيل بن محمد أمين باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لبنان: دار إحياء التراث العربي، [د.ت]، (65/1).

[3]- انظر: صالح الفلاني، قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر ، ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية،1328هـ، ص 06؛ أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، الإرشاد إلى مهمات الإسناد، مصر: دار الآفاق للنشر والتوزيع، 2009، ص32.

ينتهي إلى نتائج خاطئة وغير مقبولة. فالتفكير الإنساني -إذن- معرّض بطبيعته للخطأ والصواب، ولأجل أن يكون التفكير سليماً وتكون نتائجه صحيحة، أصبح الإنسان بحاجة إلى قواعد عامة، تهيئ له مجال التفكير الصحيح متى سار على ضوئها.

- ❖ إنّنا بتعلّمنا قواعد المنطق نستطيع أن ننقد الأفكار، والنظريّات العلميّة، فنتبيّن أنواع أخطائها، ونتعرّف على أسبابها، ومن ثَمَّ فهو ينمّي الروح النقدية لدى دارسيه أو محبيه.
- ❖ إنّنا نستطيع أن نميّز المناهج العلميّة السليمة التي تؤدي إلى نتائج صحيحة من المناهج العلميّة غير السليمة التي تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.
- ❖ إنّنا نستطيع أن نفرّق بين قوانين العلوم المختلفة، وأن نقارن بينها ببيان مواطن الالتقاء والشبه ومواطن الاختلاف والافتراق.
- ❖ المنطق يُعَودنا اختيار ألفاظنا بدقة متناهية، فهو يعتمد على العلاقة بين الألفاظ والجمل.
- ❖ المنطق يجنبنا الوقوع في خطأ التفكير، ويبعدنا عن تأثير الدعايات والاستهواء والإشاعات لأننا نُخضع كل ما نتلقاه من قضايا لمبادئ العقل والمنطق فيمكن التمييز بينها في ضوء سليم.

يتبين بذلك أن الكتاب أنموذج رائع للتراث الجزائري الأصيل ، جدير بالدراسة والتحقيق، وإحياء هذا الكتاب ونشره بتحقيق علمي يسهم في مجال الفلسفة والمنطق، سائلا الله أن يجعله عملاً صالحاً متقبلاً، وعلماً نافعاً، خالصاً لوجهه الكريم.

ج. تحديد إشكالية البحث:

كان السلف – رحمهم الله تعالى– يحرصون على حفظ المتن حرصاً شديداً، فهو السبيل الصحيح للوصول إلى العلم كعلم المنطق مثلا : ورغم أهمية حفظ المتن، فإن في غياب الشرح يصعب إدراك حقيقة معانيه، فالشرح يفكك عباراته تفكيكاً جيداً، وهكذا يكون الطالب قد استوعب شيئاً كثيراً في زمن قصير. لذلك جاء شرح قدورة ليخدم هذا المنهج في التدريس. ولكن الإشكال الذي يطرح نفسه: هل وفق سعيد قدورة في ذلك؟ وهل ألم بكل ما جاء في السلم المرونق في علم المنطق؟ وما نوع المصادر التي اعتمدها؟

د. صعوبات البحث:

لعل أبرز الصعوبات التي واجهتني:

1. البحث عن المخطوط.
2. العمل وكتابة النص وفق المنهج العلمي، والنظر في نسخ المخطوط، ومقابلتها.
3. صعوبة توثيق بعض نصوص المخطوط، إذْ إِنَّ المصادر التي عزا إليها الشارح، منها ما هو مفقود، ومنها ما هو مخطوط، مما يصعب على الباحث توثيق النصوص منها.
4. صعوبة قراءة بعض الكلمات، وهذا قليل.

على الرغم من الصعوبات، فإن الله عز وجل قد شملني بلطفه وإحسانه، فذللها لي بفضله وتوفيقه، ثم لتشجيع فضيلة المشرف أثر كبير في شق الطريق إلى الأمام. وإن ما يسري عن النفس ويذهب عنها العناء أن العاقبة حلوة المذاق طيبة، إذ من ثمارها إحياء لكتاب من طراز متميز يخرج إلى النور، والقناعة بأن ما واجهته من صعوبات لا يوازي ما لكتاب "شرح السلم المرونق في علم

المنطق" من الأهمية في نظر أهل العلم، وقبل هذا وذاك الرجاء والأمل أن يتقبل الله عملي بقبول حسن، ويجعله في صحيفة حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

ه. منهج البحث:

لكون البحث عبارة عن قسمين :أحدهما دراسي والآخر لتحقيق نص المخطوط، فإن الباحث يحتاج لعدة مناهج علمية لدراسته، فالمناسب في دراسة عرض مادة القسم الأول الذي يتعّلق بالتعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف المنهج الوصفي، إذ يخدم معظم مباحثه، كوصف بيئته، وعصره، وطريقة تدريسه وغيرها، وكذلك ولقلة المادة العلمية في هذا المجال، فإنّه من الضروري استعمال أسلوب تحليل النصوص للوصول إلى ما لم تصرح به المصادر خاصة فيما يتعلق بحياة وعصر المؤلِّف.

ولما كانت طبيعة القسم الثاني من البحث تحقيق نص المخطوط، فلتحقيق محتواه كان المنهج الاستقرائي بالتمحيص والتدقيق وتوسيع دائرة المقابلة هو المناسب وكان لابد من الاستقراء لمصادر ومراجع التراجم والّتتبع الدقيق لأسماء الأعلام التي قد يذكر منها المؤلِّف الكنية فقط أو العنوان مختصرا بالنسبة للكتب التي اعتمدها.

وفي تعريف الأعلام وشرح المصطلحات والألفاظ اللغوية، اعتمدت الإيجاز بدل التطويل، ففي التراجم لم أشر إلا لأهم المعلومات كالمولد والوفاة والشيوخ والتلاميذ والتآليف، وأما الذين لم أجد لهم ترجمة فأشرت إلى ذلك، فلأنه كان يجب أن يترجم لهم، لأهميتهم وعدم معرفتهم وفتحا لباب البحث عنهم، معتمدا على كتب التراجم كطبقات الفقهاء وحسب المذاهب لترجمة فقيه من الفقهاء، طبقات الصوفية، وكتب تراجم الرجال عامة، وتراجم رجال الأقطار القديمة الحديثة.

ولأهمية قسم الفهارس ولكونه دالاً على محتوى المخطوط، وما يقدمه من تيسير في الاطلاع عليه، فقد أُردِفَ التحقيق بفهارس تسهل عملية البحث داخل النص. وراعيت فيها الترتيب الهجائي، وحسب أسماء الشهرة للأعلام وبدون أن أعتبر الأسماء المصدرة بابن وأبي والألف واللام للتعريف أنها بداياتها.

و. **خطة البحث**:

اقتضَى العمل في تحقيق المخطوط تقسيمه إلى: مقدمة ، وقسمين هما: الدراسة والتحقيق، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد احتوت على العناصر الأساسية التالية: أسباب اختيار المخطوط، تحديد مشكلة البحث، صعوبات البحث، منهج البحث المتبع في الدراسة وخطة البحث.

وقد قسمنا الدراسة إلى قسمين أساسين:

الأول خصصناه للدراسة الموضوعية وقسمناه بدوره إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه علم المنطق، واحتوى على ثلاثة مباحث، المبحث الأول وجَزَّأْنَاه إلى مطلبين الأول عرفنا فيه المنطق والمطلب الثاني حددنا فيه تاريخ المنطق، وأما المبحث الثاني فخصص لأهمية المنطق وأنواعه وجُزِّئَ أيضا إلى مطلبين الأول بيَّنا فيه أهمية المنطق، والثاني لأنواعه، أما فيما يخص المبحث الثالث فحصرنا فيه بعض أعلام المنطق الغربيون والعرب المسلمون، والمؤلفات العربية الإسلامية في المنطق، وبدوره قسمناه إلى مطلبين الأول خصصناه لبعض أعلام المنطق والآخر لبعض المؤلفات العربية الإسلامية في المنطق.

الفصل الثاني: جاء لترجمة مؤلف المتن العلامة "عبد الرحمن الأخضري"، وقد قسمناه إلى أربعة مباحث أساسية، فالمبحث الأول كان لاسمه ومولده وجاء في شكل مطلبين: الأول خصص لاسمه والثاني لمولده، أما المبحث الثاني فكان: لبيان شيوخه وتلامذته وفصلناه إلى مطلبين: الأول لشيوخه والثاني لتلامذته. أما المبحث الثالث فكان: لوفاته ومؤلفاته، وقد قسمناه بدوره إلى مطلبين فخصص الأول لوفاته، والثاني لذكر مؤلفاته، وأخيرا المبحث الرابع فدرجنا فيه غرضه من تأليف المتن وأهم شروحاته، وشطرناه إلى مطلبين: الأول لبيان غرض تأليف متن السلم، والثاني لأهم الشروحات للسلم.

الفصل الثالث: أفردناه لترجمة مؤلف الكتاب- شارح المتن – "سعيد قدورة"، وتناولنا فيه ستة مباحث، أولها أوضحنا فيه كلا من أصله ونسبه وكنيته ومولده، أما ثانيها فاستقرأنا فيه عصر المؤلف ثقافيا وسياسيا، وثالث هاته المباحث خصصناه لطلبه للعلم وشيوخه ومؤلفاته، ورابعها ذكرنا فيه عودته إلى الجزائر ووظائفه بها، وخامسها عَدَّدْنا فيه أبناءَهُ، وأحفادَه، وحددنا فيه وفاته، وآخرها فكان مكانته العلمية وتلامذته.

الفصل الرابع: خصصناه لدراسة المخطوط ومنهجنا في تحقيقه، وقسمناه إلى أربعة مباحث ففي المبحث الأول أوردنا توثيقا للمخطوط وقيمته العلمية، والمبحث الثاني وصفنا فيه نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق، أما فيما يخص المبحث الثالث فاعتمدنا فيه تخريج موضوعات المخطوط والمصادر التي اعتمدها المؤلف في شرحه، وفي المبحث الرابع حددنا منهجنا المتبع في التحقيق.

الثاني سنخصصه لتحقيق نص الكتاب.

وأخيرا خاتمة، وأتبعناها بملاحق وفهارس تخدم الهدف المنشود من التحقيق.

محمد هواري

مشرية، في 12 جوان 2013.

أولا: قسم الدراسة

الفصل الأول: علم المنطق

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان، وأودع فيه قوة العقل والتفكير، والتي يستطيع من خلالها أن يواجه ما يعترضه في حياته، وينمي مدركاته ومعلوماته، ويتعرف على ما يجهله. ولكن هذه المعرفة هي بحاجة لعلم المنطق الذي ينظمها ويصححها وفق قواعد عامة لو اتبعها الإنسان لتوصل إلى إنتاج الأفكار الصحيحة.

المبحث الأول: المنطق وتاريخه

المطلب الأول: تعريف المنطق (logique, logos)

المنطق **لغة:**

نطق ينطق نُطقا ومنطِقا ونُطُوقا: تكلم بصوت، وحروف تعرف بها المعاني[1].

ونطق الناطق ينطق نطقا: تكلم. والمنطق: الكلام[2].

وأما في **الاصطلاح:**

المنطق هو "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، فهو علم عملي آلي، كما أن الحكمة علم نظري غير آلي، فالآلة بمنزلة الجنس. والقانونية: تخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع، وقوله: تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر بل في المقال، كالعلوم العربية"[3].

ولقد وردت له تعاريف عديدة، أهمها:

1- محمد الفيروزآبادي، قاموس المحيط، ط8، لبنان: مؤسسة الرسالة،2005، ص926.

2- انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، لبنان: دار صادر، [د.ت]، (354/10).

3- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، مصر: دار الفضيلة، 2004، ص196.

تعريف أرسطو[1]:

يعرف أرسطو المنطق بأنه: "آلة العلم، وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه، أو هو صورة العلم"[2].

1 –تعريف ابن سينا[3]:

" المنطق هو الصناعة النظرية التي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى برهانا"[4].

---

[1]– هو أرسطو طاليس بن نيقوماخوس الجراسني الفيثاغوري، وتفسير "نيقوماخس" قاهر الخصم، وتفسير "أرسطوطاليس" تام الفضيلة، فيلسوف الروم وعالمها وخطيبها وطبيبها، وغلب عليه علم الفلسفة، وهو واضع علم المنطق، ومن هنا لقب بالمعلم الأول، وصاحب المنطق، ولد سنة 384 ق.م و توفي سنة 322 ق.م. من آثاره :"ما بعد الطبيعة"، " المقولات"،" السياسة". حول ترجمته، انظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، (1/98)؛ جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3، لبنان: دار الطليعة، 2006، ص52.

[2]– علي سامي النشار، المنطق الصوري: مند أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص6.

[3]– هو: أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، ولد سنة 370هـ بأفشنة من قرى بخارى من أصل فارسي، وهو الملقب بالشيخ الرئيس، وتوفي سنة 428هـ. ومن أهم مؤلفاته: "الشفاء"، "النجاة"، "الإشارات والتنبيهات"، "منطق المشرقيين". حول ترجمته، انظر: أبو علي ابن سينا، كتاب السياسة، تقديم وضبط وتعليق علي محمد إسبر، سوريا: بدايات للطباعة والنشر، 2007، ص5؛ ابن سينا، الشفاء (المنطق)، 1، المدخل، تحقيق الأب قنواتي، محمود الخضيري، فؤاد الإهواني، مصر: وزارة المعارف العمومية،1952، ص5.

[4]– أبو علي الحسين بن سينا، النجاة: في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، ط 2، مصر: مطبعة السعادة، 1938، ص4.

2 -تعريف الغزالي[1]:

أما الغزالي فيحدد المنطق" بأنه القانون الذي يميز صحيح الحد والقياس عن غيره، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينيا وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها"[2].

3 -تعريف الساوي[3]:

حدد المنطق بأنه" قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته"[4].

---

[1]- هو: أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، ولد سنة 450 هـ بمدينة" غزالة " التي ينسب إليها. توفي وصحيح البخاري على صدره يوم الاثنين 14 جمادى الثانية 505 هـ بمسقط رأسه " الطابران"، ومن أشهر مؤلفاته: "المستصفى من علم الأصول "، "القسطاس المستقيم"، "محك النظر"، "معيار العلم في المنطق"، "تهافت الفلاسفة"، "إحياء علوم الدين"، "إلجام العوام عن علم الكلام". حول ترجمته، انظر: أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، اندونيسيا: مكتبة ومطبعة كرياطة فوترا سماراغ، [د.ت]، (1/3-17)؛ الغزالي، تهافت الفلاسفة، ط 6، تحقيق وتقديم سليمان دنيا، مصر: دار المعارف، 1980.ص ص 49-65.

[2]- أبو حامد الغزالي، مقاصد الفلاسفة، سوريا: مطبعة الصباح،2000، ص13.

[3]- هو: القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوي، نسبة إلى ساوه التي تقع بين الري وهمذان قرب طهران اليوم، ولا نعلم تحديدا تاريخ مولده في ساوه، ولكنه استوطن نيسابور عاصمة خراسان وتعلم بها.وذكرت المصادر العربية أنه توفي عام 450هـ، بينما أشار بروكلمان إلى أن وفاته كانت ما يقارب ال 540هـ، وهذا أقرب إلى الواقع. حول ترجمته، انظر: زين الدين عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية: في علم المنطق. تعليقات وشروح محمد عبده، تقديم وضبط رفيق العجم. لبنان: دار الفكر اللبناني، 1993، ص ص12-13؛ الأعلام للزركلي، (206/5).

[4]- انظر: زين الدين عمر بن سهلان الساوي، المصدر السابق، ص25.

4 -تعريف المغيلي[1]:

وقد رأى المغيلي إنه[2]:" اختلف فيه، هل هو علم أو آلة؟، والتحقيق أنه علم بالنظر لنفسه، آلة بالنظر لغيره، فعلى الأول قالوا: المنطق علم يتعلم فيه كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه؛ وعلى الثاني قالوا: المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها من الذهن من الخطأ في الفكر، فهو المتكفل ببيان ترتيب النظر الصحيح ولذلك قال فيه الإمام الغزالي: المنطق مقدمة للعلوم كلها، ومن لم يُحِط به علما لا ثقة له بفهمه أصلا".

وصفوة القول إنَّ **المنطق:** "هو وسيلة، معيار وميزان نزن به صدق أحكامنا من خطئها".

---

[1]- هو: محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني، أبو عبد الله: فقيه، مفسر، متكلم، نسبته إلى مغيلة، قبيلة من البربر، نشأ بتلمسان. توفي- رحمة الله عليه- سنة 909هـ، ومن أهم مؤلفاته: "البدر المنير في علوم التفسير"، "مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، "مغنى النبيل". حول ترجمته، انظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر،1980، ص308؛ محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مصر: المطبعة السلفية- ومكتبتها-، 1349هـ، (274/1)؛ محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، الجزائر: مطبعة بير فونتانة الشرقية، 1906،(166/1)؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1993، (424/3).

[2]- محمد بن عبد الكريم المغيلي، لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب، تحقيق أبو بكر بلقاسم ضيف، لبنان: دار ابن حزم، 2006، سلسلة تحقيق التراث الجزائري(2)، ص25.

المطلب الثاني: تاريخ المنطق

نشأ علم المنطق في اليونان ، حيث اهتم أهل أثينا بالجدل والمناظرة، لأنهم كانوا على جانب عظيم من الذكاء، يقول المؤرخ صاعد[1] عن الأمة اليونانية : " فكانت أمة عظيمة القدر في الأمم طائرة الذكر في الآفاق، فخمة الملوك عند جميع أهل الأقاليم"[2].

ومع انتشار ظاهرة التعليم الشعبي عند اليونان، نزح السفسطائيون [3] إلى أثينا، فأخذوا يعلمون الناس فن الخطابة والبيان، رغم أنهم لم يكونوا فلاسفة بالمعنى الدقيق، وكانت غايتهم تعليمهم الطرق التي بها يؤثرون في القضاة حتى يكونوا معهم على خصومهم. والجدير بالذكر أن منهج السفسطائية في البحث

---

[1]– هو: صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم التغلبي، الجياني، الأندلسي، القرطبي، مؤرخ، ولد في المرية وتوفي سنة 462هـ.ومن أهم مؤلفاته: جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم، التعريف بطبقات الأمم. حول ترجمته، انظر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، لبنان: دار إحياء التراث العربي، 2000 (135/16)؛ الأعلام (186/3).

[2]– ابن صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، شرحه وذيلهُ ب الحواشي وأردفه بالروايات والفهارس: لويس شيخو اليسوعي، لبنان: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1912، ص19.

[3]– نسبة إلى السَّفْسطة، وقد أطلق هذا اللفظ في الأصل على الحاذق في الميكانيكا، ثم أطلق على الحاذق في الخطابة أو الفلسفة، ثم أطلق بعد ذلك تبذلا على كل دجال مخادع، والسفسطائية جملة من النظريات أو المواقف العقلية المشتركة بين كبار السفسطائيين، كهيباس، وجورجياس، وغيرهما، وتطلق على كل فلسفة ضعيفة الأساس، كفلسفة الريبيين الذي ينكرون الحسيات والبديهيات وغيرها، وتنقسم إلى ثلاث طوائف :اللاأدرية، والعنادية، والعندية. انظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي: بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982، (658/1–660).

عن الحقيقة لم يكن صحيحاً، بل كانوا ينتصرون لأقوالهم وآرائهم بغض النظر عن الحقيقة، بل تجاوز بهم الأمر حتى بدأوا يلتفون حول الحقيقة، ويتلاعبون بها، ويستعرضون مهاراتهم الخطابية في ذلك، حتى استطال بهم الأمر إلى الخروج على الناس بمفهوم أو معيار جديد في معرفة الحق، واكتشاف الحقيقة، و هو قولهم:" الإنسان معيار كل الأشياء، معيار ما هو موجود فيكون موجوداً، ومعيار ما ليس بموجود فلا يكون موجودا ". ومعناه: أنه لا توجد هنالك حقيقة موضوعية، فكل فرد يقيس الصدق لنفسه ولا توجد حقيقة مستقلة عن الذات الفردية، وعلى ذلك تبطل الحقيقة التي يشترك فيها الناس، وتحلٌ محلها حقائق مؤقتة، متعددة بتعدد الأشخاص بل وتعدد حالات الشخص الواحد.

ورغم أن هذا النمط من التعليم أثر سلبا في حياة الأمة اليونانية، إلا أن مؤرخي الفلسفة يتفقون على أن الحركة السفسطائية ساهمت بشكل غير مباشر في نمو الدراسات المنطقية، من خلال المشاركة في تأسيس علم الخطابة، ومن جهة أخرى، فإن ما جاء به السفسطائيون؛ أثار تساؤلات عديدة أهمها: هل الحقيقة ثابتة أم متغيرة؟ وما معيارها؟.

وفي هذه الفترة المتأزمة، جاء سقراط[1] فكان أكبر المعارض لآرائهم الخُلُقية، فأخذ يعلم ويرشد متبعا طريق الحوار والمناقشة مع تلاميذه حتى يصل

[1]– سقراط: فيلسوف يوناني، ولد في ألو بكيۆ بآتيكا نحو عام 470 ق.م، ومات في أثينا عام 399 ق.م، كان من تلاميذ فيثاغورس، عرفت فلسفته من خلال مأثوراته لأنه لم يكتب شيئا، أعلن مخالفة اليونانيين في عبادتهم الأصنام، وقابل رؤساءهم بالحجاج والأدلة الإلهية، فثوّروا العامة عليه، واضطروا ملِكهم إلى قتله، فأودعه الحبس وسقاه السمّ تفاديا من شرهم. حول ترجمته، انظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، شرح وتحقيق نزار رضا، لبنان: دار مكتبة الحياة، 1965، ص70؛ موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن البدوي، (576/1)؛ معجم الفلاسفة لجورج الطرابيشي، ص365.

الواحد منهم بنفسه إلى كشف الحقيقة. وقد نقل المؤرخون عن أرسطو قولاً يلخص فيه أبرز جهود سقراط في النشأة المنطقية، حيث يقول: "إننا ندين لسقراط بشيئين، الأول: تعريف المعاني تعريفاً جامعاً مانعاً، والثاني: عملية الاستقراء [1] الذي يستخلص الماهيات بواسطة المقارنة بين الأمثلة والشواهد المعطاة".

ثم من بعده جاء تلميذه أفلاطون[2]، واستطاع أن يستثمر جميع جهود الفلاسفة السابقين في تكوين مذهب فلسفي،وتمثلت قمة نشاطه الفلسفي في إنشاء مدرسته التي سميت بالأكاديمية حيث مارس فيها نشاطه التعليمي وحواراته الفلسفية في شتى الفروع.

والمقصود في هذا المقام، مساهمات أفلاطون التي اُستثمرت لاحقاً في تكوين علم المنطق، والتي كان من أبرزها :طريقة القسمة المنطقية، والتي سميت "بالقسمة الأفلاطونية" والتي تهدف إلى تعريف الأشياء واكتشاف الماهيات، والاستدلال عليها. وكانت تقوم على الحوار والجدل، وتحليل المعنى المراد مناقشته. ولم يقصر بحثه على المسائل الخُلُقية، فقد برهن على أن للصدق مقياسا، كما أن للخير مقياسا غير أنه لم يزد على ذلك كثيرا.

ثم جاءت مرحلة الشخصية المحورية في علم المنطق، المعلم الأول، واضع ومُكوِّن علم المنطق: أرسطوطاليس تلميذ أفلاطون والذي أصبح يضاف إليه علم

---

[1]- الإستقراء في اللغة: التتبع، من استقرأ الأمر، إذا تتبعه لمعرفة أحواله، وعند المنطقيين هو الحكم في الجزئي. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (1/71-74).

[2]- أفلاطون: فيلسوف يوناني ،طبيب وعالم بالهندسة، من أثينا، ويعدّ أعظم فيلسوف في العصور القديمة، ولد نحو 427 ق.م، تلميذ لسقراط، أنشأ بأثينا أكاديمية عرفت بهذا الاسم، وكان ينشط بها حتى وفاته في سنة 347 ق.م، وصنف كتبا كثيرة أشهرها مجموعة المحاورات. حول ترجمته، انظر: موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن البدوي، (1/154)؛ معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص71.

المنطق فيقال (المنطق الأرسطي) باعتباره المؤسِّس. حيث ذكره جميل صليبا في معجمه بقوله:

"إن أرسطو هو أول من هذب قواعد المنطق، ورتب مسائله وفصوله، إلا أنه سماه بالتحليل (أنالوطيقا)، لا بالمنطق. وأول من أطلق اسم المنطق على هذا العلم هم شراح أرسطو، ثم شاع استعماله بعد الاسكندر الافروديسي [1] وسماه العرب بعلم المنطق تارة، وعلم الميزان أخرى وهو عند الفارابي[2] رئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها وعند ابن سينا خادم العلوم لأنه آلة لها، ووسيلة إليها وعند الغزالي معيار العلم وعند فلاسفة بور رويال فن التفكير وإنما سمي بالمنطق لأن النطق يطلق على اللفظ وعلى إدراك الكليات وعلى النفس الناطقة"[3].

[1]- الاسكندر الافروديسي: فيلسوف مشائي من مدرسة الإسكندرية، عاش بين القرنين الثاني والثالث للميلاد. ولقب بالشارح لأن شروحه على أرسطو هي أقدم ما وصلنا من الشروح. أما نتاجه فغزير: فعلاوة على شروح أرسطو، الآثار العلوية في الحس، ما بعد الطبيعة. حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص ص63-64.

[2]- هو: محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي، ويعرف بالمعلم الثاني، أكبر فلاسفة من المسلمين، تركي الأصل، مستعرب. ولد في فاراب(على نهر جيحون)، سنة260هـ، وتوفي- رحمه الله- بدمشق سنة 339هـ. ترك وراءه كتبا كثيرة أهمها: "الفصوص"، "السياسة المدنية"، "جوامع السياسة"، "الخطابة"، بالإضافة لشرح مؤلفات أرسطو. حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي،(20/7)؛ شمس الدين بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، لبنان: دار صادر، [د.ت]، (153/5-157).

[3]- المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (428/1)؛ المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،1983، ص194.

ويقول الشهرستاني[1] في هذا الشأن:"... أرسطو طاليس... وهو المقدَّم المشهور، والمعلم الأوّل، والحكيم المطلق عندهم، وإنما سموه المعلم الأول؛ لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، وحكمه حكم واضع النحو، وواضع العروض...وهو واضعٌ لا بمعنى أنه لم تكن المعاني مقومة بالمنطق قبله فقوّمها، بل بمعنى أنه جرَّد آلته عن المادة، فقوَّمها تقريباً إلى أذهان المتعلمين حتى يكون كالميزان عندهم يرجعون إليه عند اشتباه الصواب بالخطأ، والحق بالباطل، إلا أنه أجمل القول فيه إجمال الممهدين، وفصَّله المتأخرون تفصيل الشارحين، وله حق السَّبق وفضيلة التمهيد"[2].

ولعل أصل جهود أرسطو ونقطة الإبداع عنده هو أنه أول من أدرك أن التفكير، يمكن أن يكون موضوعاً ومحل بحث لعلم خاص" حقا لم يفكر سابقوه مثل "سقراط" و"أفلاطون" في دراسة الصُّور التي يمكن أن يتشكل بها التفكير، أما هو فقد فَطن إلى أن للقضايا أشكالاً وصوراً خاصة، وأن هذه الصور هي العنصر الأساسي الذي تنبني عليه عملية الاستدلال والبرهنة، ولهذا أراد أن يفحص القضايا حتى يحدد أشكالها، وحتى يعلم كيف يمكن التأليف بينها على نحو تؤدِّي معه إلى نتائج ضرورية"[3].

---

[1]– هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني، الشافعي، فقيه، فيلسوف، متكلم على مذهب الأشعري، ولد بشهرستان بين نيسابور وخوارزم، وتوفي بها آخر شعبان سنة 547هـ، من تصانيفه: "نهاية الإقدام"، "الملل والنحل". حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص404.

[2]– محمد بن عبد الكريم الشهرستاني الملل والنحل، ط2، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، لبنان: دار الكتب العلمية، 1992م، (2/119–120).

[3]– محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، ط2، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، [د.ت]، ص ص5–6.

ولقد واصل أرسطو سلسلة الحملات التي سبقته لدحض الاتجاه السوفسطائي في التفكير، فقام بجمع النتائج المتراكمة، وتطويرها، والإضافة عليها حتى يؤسس النظرية المنطقية الكفيلة بتنظيم التفكير واطِّراح حالات السَّفسطة التي أخذت شوطاً مؤثراً في الفكر اليوناني.

وصفوة القول، إن علم المنطق نشأ نتيجة ظروف وأحوال يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - الجدل الفلسفي، الذي أثَّر في تكوين المنطق عبر ثلاث مراحل:

- ممارسة الجدل على نحو واعٍ، لكن من غير تنظير وتقعيد.
- تقعيد قواعد منهجية لعملية الجدل.
- الانتقال من دراسة المجادلة إلى البحث في نظرية التفكير والتعقل الشكلي.

2 - العلوم الرياضية: التي نشأت لدى "الفيثاغوريين" وكان لها أثرها الكبير في تطور البحوث المنطقية، سواءً من جهة طريقة التفكير، أو حتى اختيار المصطلحات، كما أشار لذلك ابن تيمية[1] في قوله:" فكان مبدأ وضع المنطق من الهندسة، فجعلوه أشكالاً كالأشكال الهندسية، وسموه (حدوداً) كحدود تلك الأشكال، لينتقلوا من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول"[2].

---

[1]- هو: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الحنبلي. ولد سنة 661هـ بحران. وتوفي - رحمه الله- سنة 728هـ. من أهم مؤلفاته: "مجموع الفتاوى"، "كتاب الإيمان"، "الجمع بين العقل والنقل". حول ترجمته، انظر: ابن تيمية، الخلفاء الراشدين، تحقيق قسم التحقيق بالدار، مصر: دار الصحابة للتراث، 1992، ص ص 10-17؛ محمد الشوكاني، البدر الطالع، مصر: دار الكتاب الإسلامي،1348، (1/63 -72).

[2]- أحمد بن تيمية، الرد على المنطقيين، باكستان: دار ترجمان السنة، 1976، ص137.

3 -الاتجاه السفسطائي، الذي أسهم بشكل غير مباشر في توجيه وابتكار الآراء المنطقية.

وبعد موت أرسطو، قل اهتمام الأثينيون بالمسائل النظرية التي كانت ترتبط بشكل مباشر بحياتهم العملية.

وفي القرن الأول قبل الميلاد شرح سيسرو- أكبر خطباء الرومان- المنطق اليوناني باللغة الرومانية.

ثم جاء فرفريوس [1] في القرن الثالث بعد الميلاد ووضع مقدمة للمقولات (الكليات الخمس) وسماها:" ايساغوجي"، وتمت ترجمتها إلى اللغة اللاتينية في أوائل القرن السادس للميلاد.

وأما العرب فقاموا بترجمة كتب اليونان، ومن أشهرهم، ابن المقفع [2]، ومن بعده الكندي، والرازي[3]، والفارابي وابن سينا، وحجة الإسلام الغزالي وغيرهم.

---

[1]- فرفريوس: يعرف باسم ملكوس، ولد في صور عام 233 م، ومات في روما بين 301 و305 م. التلميذ الأثير لأفلوطين، من أهم تصانيفه: " حياة أفلوطين"، " ايساغوجي". حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص ص366-368.

[2]- هو: عبد الله بن المقفع، أحد النقلة من اللسان الفارسي إلى العربي، أصله من خراسان، نشأ بالبصرة، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له كتب أرسطو طاليس الثلاثة، في المنطق، وكتاب ايساغوجي. واتهم بالزندقة، فقتله في البصرة أميرها سفيان ابن معاوية المهلبي سنة 137 وقيل 142هـ، من آثاره: "الأدب الصغير"، "كليلة ودمنة". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي،(140/4)؛ الوافي بالوفيات للصفدي، (17/ 339-342).

[3]- هو: قطب الدين محمد الرازي، فيلسوف سني من أصل فارسي، ولد في بلاد الري، ومات في دمشق سنة 766هـ/1364م. من أهم مؤلفاته: "كتاب المحاكمات"، "لوامع الأسرار في شرح مطالع الأسرار". حول ترجمته، انظر : معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص317؛ الأعلام للزركلي، (11/3).

وأما الفلاسفة الغربيون فكانت عنايتهم كبيرة بالاستنباط والذي يستعمل في بلوغ المطالب العملية. وممن لهم الفضل في تدوين قواعد الاستنباط: روجر باكون(1214–1294)، فرانسيس باكون(1561–1626)،إسحاق نيوتن(1642–1727)، وجون ستيوارت مل(1806–1873) والذي يرجع له الفضل في وضع قواعد الاستنباط.

المبحث الثاني: أهمية المنطق وتقسيماته

المطلب الأول: أهمية المنطق

يحتاج الإنسان في تفكيره إلى قانون يسترشد به، ويسير عليه حتى يأمن الزلل ويسلم من الخطأ؛ فلذلك وُضِعَ المنطق. يقول ابن خلدون في علم المنطق:" وهو قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد"[1]. فكما أن النحو والصرف لا يُعَلِّمان الإنسان النطق وإنما يعلمانه تصحيح النطق، فكذلك علم المنطق لا يعلم الإنسان التفكير، بل يرشده إلى تصحيح التفكير؛ أي أن "علم المنطق يعلمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى ينتقل ذهنك إلى الأفكار الصحيحة في جميع العلوم، فيعلمك على أية هيئة، وترتيب فكري ننتقل من الصور الحاضرة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك، ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و(المعيار) من الوزن والعيار، ويسمونه بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به، يرتكز في حل مسائله وقضاياه عليه"[2].

ويذهب الفارابي إلى القول " فصناعة المنطق تعطي جملة القوانين التي شأنها أن تقوم العقل، وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب، ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات"[3].

1- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ضبط خليل شحادة؛ مراجعة سهيل زكار، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، (644/1).

2- محمد رضا المظفر، المنطق، ط3، [د.م]: دار التعارف للمطبوعات، 2006، ص12.

3- أبو نصر الفارابي إحصاء العلوم، تقديم وشرح وتبويب علي بوملحم، ، لبنان: دار ومكتبة الهلال، 1996، ص27.

وكذلك أبو حيان التوحيدي[1] الذي قدم على لسان أبي سليمان السجستاني[2] أغراض المنطق الأخلاقية والجمالية فضلا عن أغراضه في التمييز بين الحق والباطل في الاعتقادات، والصدق والكذب في القضايا، ففي هذا المعنى الواسع يكون المنطق "... آلة بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال: هو حق أو باطل فيما نعتقد، وبين ما يقال: هو خير أو شر، فيما نفعل، وبين ما يقال: هو صدق أو كذب، فيما يطلق باللسان، وبين ما يقال: هو حسن أو قبيح بالفعل"[3].

وهكذا فالإنسان إن لم يكن مطلعا على قوانين المنطق أو لا يراعيها، فسوف

---

[1]– هو: علي بن محمد بن العباس أبو حَيَّان التَّوْحِيدي، المتكلّم الصوفي، شِيرازِي الأصل، وقيل نَيْسابُورِي، وقيل واسِطِي. كان إماما في النحو واللغة والتصوف، فقيها مؤرخا. واختلف في وفاته على أقوال عدّة، ومن تصانيفه الشهيرة : "الإمتاع والمؤانسة"، "المقابسات". حول ترجمته، انظر: تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي،[د.م]: دار إحياء الكتب العربية، 1964، (286/5– 289)؛ جلال الدين السيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط 2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: دار الفكر، 1979، (190/2–191)؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1993، (1923/5– 1946)؛ الوافي بالوفيات للصفدي، (27/22– 29).

[2]– هو: محمد بن طاهر بن بهرام أبو سليمان السجستاني المنطقي نزيل بغداد، كان متقنا في العلوم الحكمية مطلعا على دقائقها، وله نظر في الأدب والشعر، من آثاره: "مقالة في مراتب قوى الإنسان وكيفية الإنذارات التي تنذر بها النفس فيما يحدث في عالم الكون". حول ترجمته، انظر: علي بن القاضي الأشرف يوسف القفطي، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، مصر: مطبعة السعادة، 1326هـ، ص ص185– 186؛ عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة، (427/1).

[3]– انظر: أبو حيان التوحيدي، المقابسات، ط2، تحقيق وشرح حسن السندوبي، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، ص171.

يتورط في الخطأ في التفكير، والحاصل أن هذا العلم يبرمج ويرتب المعلومات الذهنية المسبقة ليستنتج من خلالها نتيجة صحيحة مطابقة للحقيقة والواقع.

المطلب الثاني: تقسيماته

أولا: حسب طبيعته (حقيقته)

ينقسم علم المنطق إلى قسمين:

1 - المنطق الصوري (الشكلي): هو النظر في التصورات، والقضايا، والقياسات، من حيث صورتها لا من حيث مادتها، ويطلق في العادة على منطق أرسطو، أو على المنطق القياسي بوجه عام.

ومن أقسامه: المنطق الرمزي(الرياضي) والذي يعبر عن قوانين المنطق بالرموز والإشارات، لا بالألفاظ والعبارات [1]؛ أي أنه يتضمن البحث في صور الاستدلال من حيث هو منتج بقوة صورته لا بقوة مادته. وهكذا فوظيفة المنطق الصوري حينئذ هي أن يضع القواعد التي تجعل الفكر لا يتناقض مع ذاته؛ أي لا يتناقض مع القواعد التي وضعها.

2 - المنطق المادي: إذا كان المنطق الصوري يبحث في صور الفكر فقط، بدون اهتمام بالموضوعات التي نفكر فيها، فالمنطق المادي فهو جزء من المعرفة، فهو يضع القواعد التي تجعل الفكر متطابقا مع الأشياء؛ أي أن تعبر في الذهن على ماهي عليه في الخارج.

ولكن الإشكال الذي يطرح نفسه: هل المنطق الأرسطي هو منطق صوري بحث؟.

[1]- انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (429/2).

يرى البعض أن المنطق عند أرسطو لم يكن صوريا بحتا، وإن كان الجزء الأكبر منه تغلب فيه الناحية الشكلية، وهذا ما أكده ابن سينا والذي يرى أنه إذا كان المنطق يمدنا بقواعد تعصمنا من الخطأ، فهو صوري ومادي في الوقت عينه[1].

ثانيا: حسب مدارسه

1 – المدرسة المشائية: اتجاه فلسفي سار أصحابه على فلسفة أرسطو، وعُرِفُوا باسم المشائيين، وكانت له ملامح محددة أصبحت فيما بعد ركيزة عدة تطورات فلسفية. والمشاء، كثير المشي، والمشائي هو الأرسطي، سمى مشائيا لأن أرسطو كان يعلم تلاميذه ماشيا[2]، وهكذا استطاع أرسطو أن يؤسّس مدرسةً فلسفيّةً عظيمةً سيطرت على التفكير البشريّ بشتى اتجاهاته لفترة قرونٍ متواليةٍ. ولم يزل كثيرٌ من قواعد هذه المدرسةِ التي أسّسها يُعمل بها إلى عصرنا الحاليّ.

ثم انتقلت هذه الفلسفة إلى الأوساط الإسلاميّة، حيث بلغت الرشد والكمال المطلوب، ومن أبرز علماء المدرسة المشائية بين المسلمين: الكندي[3]، الفارابي،

---

[1]– انظر: المنطق الصوري لعلي سامي النشار، ص ص17-20.

[2]– انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (373/2).

[3]– هو: يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، أبو يوسف: فيلسوف العرب والإسلام في عصره، نشأ في البصرة، وانتقل إلى بغداد، فتعلم واشتهر بالطب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك. توفي – رحمه الله– حوالي سنة 260هــ، ومن كتبه: " رسالة في التنجيم"، " إلهيات أرسطو"، "الأدوية المركبة". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي= =(195/8)؛ ابن جلجل، طبقات الأطباء والحكماء ويليه "تاريخ الأطباء والفلاسفة " لإسحاق بن حنين، تحقيق فؤاد سيد، ط2، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1985، (73/2-74).

ابن سينا، نصير الدين الطوسي[1]، ابن رشد[2]، وابن باجة الأندلسي[3]. وقد تميّزت هذه المدرسة بأمورٍ:

الأول: اعتمادها المنهج العقليّ في تحقيق المسائل الفلسفيّة، حتى في المسائل المتعلّقة بالأخلاق والسياسة.

الثاني: اهتمامها بالإلهيّات خصوصاً، وبأبحاث الفلسفة الأولى عموماً.

الثالث: تحاول هذه الفلسفة أن تربط أبحاثها الفلسفيّة بقضايا الإنسان، لذلك نجدها تهتمّ بالقضايا الأخلاقيّة، وهذا يعني وجود بعدٍ عمليّ طُعِّمت به الفلسفة النظريّة لمعالجة مشاكل الحياة الإنسانيّة.

---

[1]– هو: محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين أبو عبد الله الطوسي، كان ذا حرمة وافرة ومنزلة عالية عند هولاكو، وكان يطيعه فيما يشير به عليه. من أهم مؤلفاته: "أساس الاقتباس في المنطق"،" قواعد العقائد"، توفي سنة 672 هـ. حول ترجمته، انظر: الوافي بالوفيات للصفدي، (1/147–150)؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لبنان: دار إحياء التراث العربي؛ اسطنبول: مطبعة وكالة المعارف الجليلة، 1951–1955، (2/131).

[2]– هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد: فيلسوف عربي. ولد في قرطبة (الأندلس) سنة 1126م، وتوفي في 9 صفر 1198م في مراكش (المغرب). ومن أهم مؤلفاته: "تهافت التهافت"، "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال". حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص ص23–25؛ موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن البدوي، (1/19–40)؛ ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تح مأمون بن محي الدين الجنان، لبنان: دار الكتب العلمية، 1966، ص ص373–374.

[3]– هو: محمد بن باجة وقيل ابن يحي بن باجة. أبو بكر التجيبي الأندلسي السرقسطي، المعروف بابن الصائغ الفيلسوف الشاعر. ويعد من الأفاضل في صناعة الطب، ومتقنا لصناعة الموسيقى. توفي– رحمه الله– 525هـ وقيل سنة533هـ. حول ترجمته، انظر: الوافي بالوفيات للصفدي، (2/172–174)؛ عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة،(2/62).

ولكن هل استطاعت أن تبني صرحاً فلسفيّاً مدعّماً بالعقل والبرهان ، يوافق أصولَ الشريعة وموازينها؟.

والجواب على ذلك، أنّ المدرسة المشائيّة لم يحالفها التوفيق كثيراً في هذا المجال، ولعلّ أبرز أسباب هذا الإخفاق ، هو اعتماد أتباعها على القواعد العقليّة التي أسّسوها، وتعاملهم معها على أنّها قضايا عقليّةٌ ضروريّةٌ لا تقبل الخطأ ولا النقد ولا التمحيص[1].

2 – المدرسة الرواقية: مدرسة فلسفية أخلاقية، يمثلها زينون [2]، وسنيكا[3] وابقتاتوس[4]، ومرقس أورليوس[5]، وغيرهم من فلاسفة اليونان والرومان، وقد سموا بالرواقيين، لأن زينون صاحب هذا المذهب كان يعلم تلاميذه في رواق[6].

---

[1]– علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط 9، مصر: دار المعارف، [د.ت]، (49/1).

[2]– هو: فيلسوف من أصل سوري(الساحل الفينيقي)، مؤسس المدرسة الرواقية، ولد في قبرص نحو 336 ق.م. ومات في أثينا نحو 264 ق.م. كان شديد التأثر بديموقريطس. حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص347.

[3]– هو: لوقيوس أنايوس سنيكا، فيلسوف لاتيني، ولد في قرطبة في مطلع القرن الأول الميلادي. ومن مؤلفاته: المحاورات الكتاب السابع، ومحاورة في نبات الحكيم. حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص ص370-372.

[4]– ابقتاتوس: ولد حوالي 50 بعد الميلاد، في هياروبوليس في فرجينيا، وكانت وفاته بين 125 و130. له مؤلف مشهور يسمى المختصر. حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص16.

[5]– هو: إمبراطور وفيلسوف روماني من عشيرة آنيا الاسبانية. كتب باليونانية، ولد في روما في 26 نيسان 121م. ومات في 17 آذار 180. حول ترجمته ، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص ص634-635.

[6]– انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (622/1).

إن الفلسفة عند الرواقيين، هي محبة الحكمة وممارستها، والحكمة هي العلم بالأشياء الإلهية والإنسانية، وتتقسم إلى المنطق والطبيعيات والأخلاق، وهي تشبه حقلا، أرضه الخصبة العلم الطبيعي، وسياجه الجدل، وثماره الأخلاق [1]. فالمنطق عندهم ينقسم إلى قسمين رئيسين: الأول هو الديالكتيك[2]، والثاني هو الخطابة[3]. وذلك حسب تقسيمهم الكلام إلى نوعين: نوع متسلسل ونوع منطق، النوع المتسلسل يتعلق به الديالكتيك، والنوع الآخر يتعلق به الخطابة. وقد عنوا عناية كبيرة بالناحية الشكلية الصرفة، أي ناحية الألفاظ والحدود أكثر من عنايتهم بالبحث في العمليات المنطقية العقلية الحقيقية التي يقوم بها الذهن أثناء التفكير الصحيح.

ويتفرع المنطق الديالكتيكي إلى فرعين تبعاً لانشطار المنطق إلى جانبين: جانب التسمية، وجانب المسمى، أو ناحية المحدد، أو بعبارة أوضح: ناحية الأفكار أو التصورات، وناحية الألفاظ المعبرة عن هذه التصورات. وقد أولوا اهتماماً خاصاً بالناحية اللفظية.

وينقسم كلامهم في المنطق إلى عدة أبواب رئيسة: أحدها خاص بالمقولات، والثاني بالأحكام أو القضايا، والثالث بالأقيسة. فبالنسبة للمقولات، غيروا

---

[1]- انظر: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، [د.م]، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936، ص299.

[2]- الديالكتيك: كلمة يونانية، ومعناها اللغوي فن الحوار والمناقشة. انظر: موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن بدوي، (486/1- 488).

[3]- الخطابة: عند المنطقيين، قياس مركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة من شخص معتقد فيه، ويسمى هذا القياس خطابيا. والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (531/1-532).

تغييراً كبيراً في نظام المقولات عند أرسطو، وأرجعوها إلى أربع: أولها مقولة الموضوع، ويليها مقولة الصفة، ثم مقولة الحال الخاصة، وأخيرا مقولة الحال النسبية.

وأما ما يخص القضايا والأحكام، فقد أبدعوا منطقاً للقضايا لا يقوم على الأحكام القطعية بل على الأحكام النسبية. وأنشأ الرواقيون ضروباً من ارتباط الأحكام، أشار إليها المنطق الحديث على أنها تضمين مادي، كما عنوا بالناحية اللغوية، ثم وجهوا عنايتهم إلى القياس.... فجددوا كثيرا في أنواع الأقيسة، وركزوا كل اهتمامهم على الأقيسة الشرطية، وكادوا ينكرون الأقيسة الحملية، إذ قالوا إن الأقيسة الشرطية هي وحدها الصحيحة من الناحية الصورية، أما الأقيسة الحملية فيمكن أن تكون صادقة من الناحية المادية، أما من الناحية الصورية فليست يقينية.

وقد فَصَّلُوا القول في القياس الشرطي، فأخذوا بالأنواع الخمسة التي كشف عنها ثاوفرسطس للأقيسة الشرطية من حيث تركيب الشرطيات بعضها مع بعض، لتكوين الأقيسة المتصلة أو المنفصلة، وعنوا تفصيلاً بالأقيسة الشرطية المنفصلة؛ أي الأقيسة الاستثنائية المنفصلة، ولكنهم مع ذلك، وعلى الرغم من توسعهم في باب الأقيسة الشرطية، لم يأتوا بأشياء جديدة حقا من حيث بيان العمليات الفكرية المنطقية في الأقيسة الشرطية والقضايا الشرطية. لقد غلبت الناحية الشكلية على منطقهم، فغفلوا عن طبيعة المنطق الحقيقية،وهي تبيان العمليات الفكرية التي يتم بها التفكير السليم، فكان المنطق عندهم أقرب إلى الآلة منه إلى العلم، أو أقرب إلى الفن منه إلى النظر[1].

---

[1]- انظر: عبد الرحمن بدوي، خريف الفكر اليوناني، ط 5، مصر: النهضة المصرية، 1979، ص16، ص ص18-19، ص ص22-23.

المبحث الثالث: بعض أعلام المنطق وبعض المؤلفات العربية الإسلامية في علم المنطق

المطلب الأول: بعض أعلام المنطق(الغربيين، العرب المسلمين)

أولا: بعض أعلام المنطق الغربيين:

1 -**توما الحكيم** : St thomas d' Aquin، 1225- 1274، من أكبر المفكرين لدى مسيحي العصور الوسطى.وقد اطلع على فلسفة المسلمين ونقل كثيرا منها وخاصة آراء ابن رشد. وكانت فلسفته تنحصر في محاولة التوفيق بين آراء أرسطو وبين عقيدته الدينية[1].

2 -**فرانسيس بيكون:** Bacon François،1561-1626، ويعد أبا للمنطق الحديث. معروف بقيادته للثورة العلمية عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على " الملاحظة والتجريب "، من الرواد الذين انتبهوا إلى غياب جدوى المنطق الأرسطي وضرورة استبدال منهج البرهان القياسي بمنهج الكشف الاستقرائي[2].

3 -**رينيه ديكارت:** Descartes, René، 1596-1650، لقد حارب ديكارت المنطق الأرسطي لكي يفسح المجال أمام منطق جديد هو المنطق الرياضي، لأن التفكير الرياضي هو التفكير المنتج حقا[3].

4 -**راسل، برتراند آرثر وليم**:: Bertrand Russell، 1872-1970، كان شديد التأثر بآراء العالم الرياضي والمنطقي الإيطالي "بينو"، ففي عام 1903 أصدر كتاب " مبادئ الرياضيات" والذي بين من خلاله الشكل الجديد للمنطق الرياضي[4].

---

[1]- انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص 241.

[2]- المرجع نفسه، ص 226.

[3]- المرجع نفسه، ص 298.

[4]- المرجع نفسه، ص 317.

5 -**بوست، إميل ليون:** Post, Emil Leon، 1897-1954، رياضي ومنطقي أمريكي، له تحليل من منظور" ما بعد الرياضيات"، لكتاب راسل ووايتهد" المبادئ الرياضية". وقد عرف بأنه بنى في آن واحد مع لوقاسييفتش نسقا منطقيا ثلاثي التكافؤ، ممهدا السبيل على هذا النحو أمام أنساق المنطق المتعدد التكافؤ، من مؤلفاته: مدخل إلى نظرية عامة في القضايا الأولية[1].

6 -**هوسرل، ادموند:** Husserl, Edmund، 1859-1938، فيلسوف ألماني من أهم مؤلفاته: مباحث منطقية، المنطق الصوري والمتعالي.وقد قدم المنطق الصوري، مثله مثل الرياضيات، على أنه نظرية في الموضوع[2].

7 - **كانط، ايمانويل:** Kant, Emmanuel، 1724-1804، فيلسوف ألماني،والذي يرى أنه إذا كان المنطق العام يتضمن أحكاماً حول الكم والكيف والسبب والإثبات والنفي والشرط، فإن البحث عن أسس المنطق يجب أن يكون بحثاً في كيفية حصول الفكر الإنساني على تلك التصورات في خبرته المعرفية قبل أن يرتب المنطق تلك الخبرة في الأشكال المنطقية المعروفة. أساس المنطق عند كانط لا يمكن أن يكون سوى منطق آخر سابق على المنطق الصوري، أي منطقاً قبلياً يكون المؤسس للمنطق العام نفسه. وهو "المنطق الترانسندنتالي"[3].

8 -**غوبلو، إدمون:** Goblut, Edmond، 1858-1935، فيلسوف ومنطقي فرنسي، له دراسات في المنطق (وعلى الأخص، الاستدلال الغائي) وفي فلسفة العلوم.من مؤلفاته: رسالة في المنطق، تصنيف العلوم، مذهب العلوم[4].

---

[1]- انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي ، ص 202.

[2]- المرجع نفسه، ص 712.

[3]- المرجع نفسه، ص 513.

[4]- المرجع نفسه، ص 436.

9 -**جورج فيلهلم فريدريش هيغل:** Hegel, Georg Wilhelm Friedrich 1770-1831، فيلسوف ألماني، حيث يعتبر أهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وأعظم ما خلفه هيغل هو منطقه الجدلي ذو النزعة التطورية. فلقد كان هيغل باكتشافه المنطق الجدلي عالما ومؤرخا أكثر منه فيلسوفا مثاليا .ومن أهم مؤلفاته: فينومينولوجيا الروح، علم المنطق وموسوعة العلوم الفلسفية[1].

10 - **تارسكي، ألفرد:** Tarski, Alfred، 1902-1983، فيلسوف ومنطقي أمريكي معاصر من أصل بولوني. أحد أبرز أعضاء " مدرسة وارسو" المنطقية. طور ابتداء من عام 1930 فرعا جديدا في المنطق أسماه " السيمانطيقا المنطقية كما أدخل مفهوم ما بعد المنطق. من مؤلفاته: مدخل إلى المنطق الرياضي، المنطق، الدلاليات، الرياضيات[2].

ثانيا: بعض أعلام المنطق العرب، المسلمين

1 -**ابن حزم:** هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأندلسي القرطبي،متكلم مشارك في التاريخ و الأنساب والنحو واللغة والطب والمنطق والفلسفة وغيرها من العلوم، وكان ممن اعتنى بصناعة المنطق، ألف كتابا في المنطق سماه "التقريب لحد المنطق" توفي سنة 406هـ[3].

2 -**محمد الغزالي:** هو أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، ولد سنة 450هـ بمدينة "غزالة" التي ينسب إليها.توفي و صحيح البخاري على صدره يوم الاثنين 14 جمادى الثانية 505هـ بمسقط رأسه " الطابران"، و من أشهر

---

[1]- انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي ، ص 721.

[2]- المرجع نفسه، ص 230.

[3]- انظر: طبقات الأمم لابن صاعد الأندلسي، ص ص75-76.

مؤلفاته :"المستصفى من علم الأصول"، "القسطاس المستقيم"، "محك النظر"،"معيار العلم في المنطق"، "تهافت الفلاسفة"، "إحياء علوم الدين"، "إلجام العوام عن علم الكلام"[1].

3 -**الساوي:** هو القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوي، نسبة إلى ساوه التي تقع بين الري وهمذان قرب طهران اليوم، ولا نعلم تحديدا تاريخ مولده في ساوه، ولكنه استوطن نيسابور عاصمة خراسان وتعلم بها.وذكرت المصادر العربية أنه توفي عام 450هـ، بينما أشار بروكلمان إلى أن وفاته كانت ما يقارب ال540هـ، وهذا أقرب إلى الواقع[2].

4 -**ابن تيمية:** هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الحنبلي، تقي الدين، أبو العباس بن شهاب الدين، بن مجد الدين.ولد في عاشر ربيع الأول سنة 661هـ بحران. وتوفي ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة 728هـ. ترك الإمام وراءه مؤلفات أبرزها: مجموع الفتاوى، كتاب الإيمان، الجمع بين العقل والنقل[3].

5 -**ابن المقفع** : هو عبد الله بن المقفع، أحد النقلة من اللسان الفارسي إلى العربي، فارسي الأصل، نشأ بالبصرة، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له بعض الكتب، كان أوّل من اشتهر بعلم المنطق في صدر الدولة العباسية حيث ترجم بعضاً من كتب أرسطو المنطقية. قُتل سنة 139 للهجرة، من آثاره: الأدب الصغير، الدرة اليتيمة[4].

---

[1]- انظر: إحياء علوم الدين للغزالي، (1/3-17)؛ تهافت الفلاسفة للغزالي، ص49.

[2]- انظر: زين الدين الساوي، البصائر النصيرية، ص12؛ الأعلام للزركلي، (206/5).

[3]- انظر: الخلفاء الراشدين لابن تيمية، ص ص10-17؛ الأعلام للزركلي،(144/1)؛ البدر الطالع للشوكاني،(1/63-72).

[4]- انظر: الوافي بالوفيات للصفدي، (339/17).

6 -**الفارابي:** هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ بن طرخان، أبو نصر الفارابي، من أكبر فلاسفة الإسلاميين، تركي الأصل، مستعرب، وكان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره، وعرف بالمعلم الثاني، لشرحه مؤلفات أرسطو (المعلم الأول)، له نحو مئة كتاب، منها: الفصوص، إحصاء العلوم، آراء أهل المدينة الفاضلة، توفي سنة 339 هـ[1].

7 -**ابن سينا:** هو الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي، ثم البخاري، ويلقب بالشيخ الرئيس(أبو علي) فيلسوف، طبيب، مشارك في أنواع من العلوم، ولد بخرميشن من قرى بخارا في صفر سنة 370 هـ، وتوفي بهمذان في رمضان سنة 428 هـ، من تصانيفه الشهيرة :الشفاء، النجاة، الإشارات والتنبيهات[2].

8 -**أبو سليمان السجستاني:** هو محمد بن طاهر بن بهرام أبو سليمان السجستاني المنطقي نزيل بغداد، كان متقنا في العلوم الحكمية مطلعا على دقائقها، وله نظر في الأدب والشعر، من آثاره: مقالة في مراتب قوى الإنسان وكيفية الإنذارات التي تنذر بها النفس فيما يحدث في عالم الكون[3].

9 -**النصير الطوسي:** هو محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين أبو عبد الله الطوسي، الفيلسوف، صاحب علوم الرياضي والرصد، كان رأسا في علم الأوائل، لاسيما في الأرصاد، والمجسطي، وكان ذا حرمة وافرة ومنزلة عالية عند هولاكو، وكان يطيعه فيما يشير به عليه، كتب مصنفات كثيرة منها: أساس

---

[1]- انظر: أخبار العلماء للقفطي، ص 142؛ عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة، (603/1).

[2]- انظر: موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن البدوي، (40/1)؛ معجم الفلاسفة لجورج الطرابيشي، (ص26).

[3]- انظر: أخبار العلماء للقفطي، ص144؛ عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة، (427/1).

الاقتباس في المنطق، قواعد العقائد، زبدة الإدراك في هيئة الأفلاك، توفي سنة 672 هـ[1].

10 -**الكاتبي:** هو علي بن عمر بن علي أبو الحسن نجم الدين الكاتبي القزويني المعروف بدَبيران، فيلسوف، وفلكي رياضي، له من التصانيف، العين في المنطق، واختصره في الرسالة الشمسية، جامع الدقائق، توفي سنة 675هـ[2].

المطلب الثاني: بعض المؤلفات العربية الإسلامية في علم المنطق

1 - **البصائر النصيرية في علم المنطق** (زين الدين الساوي)

في مقدمة كتابه تناول ماهية المنطق ومنفعته، وموضوع هذا العلم، ثم قسم الكتاب إلى ثلاث مقالات أساسية(الحد والتصور، التعريفات والتحديدات، القضية والقياس) وجعل كل مقالة تتوزع على فنون والفن يتشعب إلى فصول عالج في كل منها موضوعا محددا.وقد طابق هذا التركيب في بعض عناصره تقسيمات كتب المنطق التقليدية.

2 - **الرد على المنطقيين** (تقي الدين بن تيمية)

بين ابن تيمية موقفه من المنطق الأرسطي الذي ساد في القرون الوسطى من خلال كتابه هذا، فتارة يرفضه لما فيه من سلبيات كما فعل السيوطي فيما بعد وصنف (القول المشرق في تحريم المنطق) ، وتارة أخرى يقف عند ايجابياته ومحاسنه ويدعوا لقبوله كما فعل الغزالي في مقدمة المستصفى في أصول الفقه.

---

[1]- انظر: الوافي بالوفيات للصفدي، (147/1).

[2]- المرجع نفسه، (244/21)؛ معجم الفلاسفة لجورج الطرابيشي، ص499.

وهكذا فلبن تيمية لا يرفض المنطق هنا كليا، إنما ينقده بمنطق واع ويناقش ويظهر حسنات بعض أجزاءه ويرد على أجزاء أخرى.

3 - **التقريب لحد المنطق** (علي بن حزم)

من خلال هذا الكتاب يحاول ابن حزم أن يشرح ما جاء في المنطق الأرسطي، باستعمال أمثلة فقهية وجوامع شرعية، كما أن هذا الشرح يتضمن مخالفته لأرسطو في بعض أصوله.

4 - **محك النظر في المنطق** (أبو حامد الغزالي)

بين الإمام الغزالي في هذا الكتاب أبعاد المنطق الأرسطوية، وخصوصياته الإسلامية؛ أي شرح المنطق الأرسطي بنظرة إسلامية. حيث اعتبر المنطق الأرسطي معيارا وأداة لجعل المعرفة الإسلامية منضبطة ومحددة في الاجتهاد والقياس.

5 - **شرح المطالع** (الرازي)

كتاب مطبوع، واسمه الأصلي هو: "لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار". وموضوعه: التصورات والتصديقات في المنطق.

6 - **الشفاء** (ابن سينا)

كتاب مطبوع، شامل شمولا لا نظير له فيما وصلنا من كتب فلسفية، فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية: المنطق، والطبيعيات، والرياضيات، والإلهيات، وتحت كل جملة، فنون، وكل فن مقالات، وكل مقالة فصول.

7 - **مغني الطلاب** (أثير الدين الأبهري)

كتاب مطبوع، يتضمن تعريف المنطق وشرحا لأقسامه، فهو مهم للمبتدئين، وتكمن أهمية هذا الكتاب، بلطف حجمه، ودقة عبارته، ورصانة أسلوبه، حتى غدا كأنه مجموعة قواعد.

الفصل الثاني: ترجمة مؤلف المتن(الأخضري)

المبحث الأول : اسمه ومولده[1]

المطلب الأول: اسمه

هو العلامة الجزائري، أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد بن عامر، الشهير بالأخضري، مالكي المذهب، أشعري العقيدة، ويعد من العلماء البارزين، وعلما من أعلام الجزائر في القرن العاشر الهجري (10هـ) [2]. أجمعت جل المصادر على أن مولده في "تبطيوس"، ونشأ بها في بداية حياته ، وهي قرية من قرى بسكرة الواقعة عشر كيلومترا تقريبا. وبسكرة – بكسر الباء والكاف أو بفتحها – كما أشار إلى ذلك ياقوت الحموي، حيث عرفها بقوله: "بلدة بالمغرب من نواحي الزاب بينهما وبين قلعة بني حماد مرحلتان، وبينهما وبين طنجة مرحلة"، ووصفها أبو عبيد البكري بكثرة بساتينها ونخيلها، مشيرا إلى أهم القبائل والأمم التي استوطنتها.

المطلب الثاني: مولده

وقد كان مولده سنة 920هـ/1514م على أرجح الروايات[3]، إلا أن هناك اختلافا وتضاربا بسيطا في آراء مترجميه، فنجد بعض من ترجموا له على أن سنة ولادته كانت "918هـ/1512م، ونشير إلى أن هذه السنة استدركها عادل

1– لقد تعددت المصادر التي ترجمت للشيخ منها: الأعلام للزركلي، (108/4)؛ يوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، [د.ت]، (406/1–407)؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (662/1؛ 404/2)؛ هدية العارفين للبغدادي، (546/1).

2– انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص 14،361.

3– انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لبنان: دار إحياء التراث العربي،[د.ت]، (998/2).

نويهض في آخر معجمه، بعد أن أرّخ لمولده في بداية معجمه على أنه ولد في سنة 910هـ/1512م"[1].

المبحث الثاني: شيوخه وتلامذته

المطلب الأول: شيوخه[2]

الواضح إن الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري، قد أخذ علمه على من كانت لهم شهرة واسعة وذيوع كبير في مجال خدمة الثقافة العربية الإسلامية ، هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الباع الكبير في تكوين شخصيته وتزويده بكم هائل من علوم عقلية ونقلية كان لها بالغ الأثر في إثراء ملكته العقلية والعلمية أكثر وهو ما جعلها فيما بعد في متناول تلاميذه الذين درسوا عليه.

- والده الشيخ محمد الصغير، أخذ عنه الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري مبادئ علم الحساب والفرائض مشافهة، حيث تمكن بعد فهمها واستيعابها من نظمها في متن سماه " الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء."
- أخوه أحمد بن محمد الصغير، وهو أكبر إخوته أخذ عنه أمور الفقه والمنطق والبيان ولم يخلف وراءه تأليفا.
- الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي، فقيه ومحدث وصوفي ولد بقرية قرقاش من قرى طرابلس الغرب بليبيا، ونشأ بالجزائر سنة959هـ، أخذ عنه الأخضري واستفاد منه وتلقى على يديه ورد الطريقة الشادلية والزروقية، له رسالة ذوي الإفلاس إلى خواص أهل فاس، والأنس في التنبيه عن عيوب النفس ومزيل اللبس عن آب وأسرار القواعد الخمس، توفي سنة 963هـ[3].

---

[1]- انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص 361.

[2]- انظر: بوزياني الدراجي، عبد الرحمان الأخضري: العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، ط2، الجزائر: مؤسسة بلاد للنشر،2009، ص25.

[3]- انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة لإلياس سكريس، (1/ 406).

➢ الشيخ عبد الرحمن بن القرون (ت983هـ) أحد مرابطي قرية لياشنة الواقعة بالقرب من مدينة طولقة استفاد منه الأخضري كثيرا،ودرس على يديه[1].

➢ الشيخ عمر بن محمد الكماد المعروف بالوزان [2]، كان من أكابر علماء قسنطينة، فقيه وصوفي وعالم في المعقول والمنقول ، من تآليفه البضاعة المزجاة، وفتاوى في الفقه والكلام، وحاشية على صغرى السنوسي.

المطلب الثاني: تلامذته[3]

قضى الأخضري جلّ حياته في طلب العلم والتعليم والتأليف، فقد أثّر على معاصريه والأجيال اللاحقة بكتبه وسلوكه، ومن أشهر الذين تتلمذوا عليه:

- عبد الكريم الفكون الجد، من أهل قسنطينة، كان عاكفا على القراءة والتدريس وحافظا للحديث، تولّى الخطابة والإمامة بالجامع الأعظم لقسنطينة، عرف عنه مواظبته على الأذكار وقيام الليل، له دراية بعلم البيان، توفي سنة 988هـ[4].
- أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة، تونسي الأصل جزائري المولد والنشأة، توفي سنة 1066 هـ[5]. سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث.
- أبو فارس عبد العزيز بن أحمد مسلم الفارسي أحد أبرز تلاميذ الأخضري، وأحدُ شراح منظومته "السراج في علم الفلك"[6].

---

[1]– انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص361.

[2]– المرجع نفسه، ص342.

[3]– انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص 26.

[4]– المرجع نفسه، ص254.

[5]– انظر: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (66/1).

[6]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 1998، (252/2).

المبحث الثالث: وفاته، مؤلفاته

المطلب الأول: وفاته

رغم هذا العطاء السخي للشيخ عبد الرحمن الأخضري من تأليف لعدد من المصنفات في شتى العلوم والفنون ورحلات علمية صال وجال من خلالها من أجل تحصيل العلم، وتلك الخلوة والانعزال التي حببت إليه وكانت في بعض الأحيان سببا في تأليف العديد مصنفاته ، شاء القدر أن يرحل إلى تلك الدار الأبدية.

غير أن السنة التي توفي فيها الشيخ عبد الرحمن الأخضري بدت غامضة بعض الشيء عند أكثر من ترجموا له، حتى أن بعضهم اكتفى بأن وفاته كانت في القرن العاشر الهجري(16م)[1]. وعلى هذا الأساس نلاحظ تباينا واضحا في تحديد سنة الوفاة في جل المصادر التي ترجمت له غير أن الراجح منها هو 983هـ/1575م. وهو ما ذهب إليه كل من حاجي خليفة والزركلي ومحمد شطوطي، وعادل نويهض فيما استدركه من كتابه معجم أعلام الجزائر، بعدما ثبت له خطوة في السنة التي ذكرناها سابقا.

رغم هذا التباين المتضارب في الآراء حول وفاة الشيخ عبد الرحمن الأخضري، إلا أننا نرجح كما سبق ذكره أنه عاش إلى بداية الثمانين من القرن العاشر الهجري، فكانت وفاته سنة 983هـ هذه أثناء تواجده بـ"قجال"[2]، ثم نقل جثمانه إلى مسقط رأسه بناء على وصيته أوصى بها تلاميذه أثناء مرضه، دفن

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، (500/1؛ 149/2).

[2]- بلدية تابعة لدائرة رأس الماء ولاية سطيف، وبها قبة ذات شأن عظيم هي مزار العديد من أتباع ومريدي الزاوية وسائر الناس وحولها مسجد يحمل اسمه.

بجوار والده، ولا يزال ضريحه قائما إلى اليوم بزاوية جده بقرية "بطنيوس" وزار قبره الحسين الورتيلاني[1]، حيث يقول: "... وتلاقينا في تلك الزيارة مع أفاضل الزاب ونجبائه"[2].

المطلب الثاني: مؤلفاته[3]

مؤلفات الأخضري تزيد عن العشرين مؤلفا بين متن وشرح أو تربو عن الثلاثين منها ما هو مطبوع طبعات قديمة أو حديثة، ومنها ما هو مخطوط ينتظر الطبع ومنها ما تعرض للضياع والتلف ومن هذه المؤلفات:

1. الجوهر المكنون في الثلاثة فنون (البيان والمعاني والبديع)[4]:

---

[1]- هو الحسين بن حمد الورتيلاني، ولد سنة (1125هـ/1713م)، يرجع نسبه إلى قبيلة بني قزيلان بالقرب من بجاية، توفي سنة (1193هـ/ 1779م) من مؤلفاته : رحلته المشهورة المسماة بـ"نزهة الأنظار في علم التاريخ والأخبار" ، "شرح المنظومة القدسية، للأخضري". حول ترجمته، انظر: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (133/2-140)؛ معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص340.

[2]- انظر: الحسين بن محمد الورتيلاني، الرحلة الورتيلانية: نزهة الأنظار في فصل علم التاريخ والأخبار، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2008، ص15.

[3]- كثيرة هي المصادر والمراجع التي أتت على ذكر مؤلفات الشيخ، وهي على سبيل المثال لا الحصر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (738/1)؛ تاريخ الجزائر الثقافي لسعد الله، (86/2)؛ فايزة طايبي أحمد، البحث الدلالي في العصر التركي من خلال السلم المرونق في المنطق لعبد الرحمن الأخضري، مخطوط مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الشلف، 2008، ص ص82-91؛ معجم أعلام الجزائر لنويهض، ص ص 14-15.

[4]- انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص 255؛ فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص83.

عبارة عن متن يحتوي علوم البلاغة لخص فيه كتاب:" التلخيص في علوم البلاغة" لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني. وهو من بحر الرجز يقع في 291 بيتا. وعليه شروح منها شرح الأخضري نفسه.

توجد منها: نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم: 1451، ونسخة أخرى بخزانة عقباوي بن عبد الكريم، بآقبلي دائرة أولف بولاية أدرار.

2. منظومة السراج في علم الفلك[1]:

وهو عبارة عن نظم من البحر الطويل موضوعه علم الفلك: نظمه سنة(939هـ) وهو ابن تسعة عشر سنة، وقد قام بشرح هذا النظم سحنون بن عثمان الميدوي الونشريسي، كما قام بشرحه أيضا تلميذه عبد العزيز بن أحمد بن المسلم وسمى شرحه"مفيد المحتاج في شرح السراج" طبع في القاهرة سنة 1324هـ1906م. وكذا بالمطبعة الثعالبية بالجزائر، وهو شرح مفيد.

3. الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء[2]:

منظومة من 500 بيت في الحساب والفرائض، مقسمة إلى ثلاثة أقسام (رسالة في علم الحساب، فقه الفرائض والتركات، عملية أو كيفية قسمة التركات)، نظمها سنة 940هـ، وهو ابن عشرين سنة، يوم كان تلميذا على يد والده، وكان الفراغ منها في شهر رمضان سنة 947هـ، طبع مرات عدة في البلاد العربية.

---

[1]- انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص 308؛ فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص83.

[2]- انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص76؛ كشف الظنون لحاجي خليفة ، (738/1)؛ فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص83.

توجد نسختان منها بالمكتبة الوطنية الجزائرية الأولى تحت رقم: 399 عبارة عن نظم فقط، والثانية تحت رقم: 1330 تحتوي على نظم مع شرح الجزء الأخير.

4. شرح السنوسية[1]:

وهو كتاب في شرح الصغرى السنوسية في العقيدة وتسمى أيضا بأم البراهين. توجد نسخة منها بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم: 1426، ناسخها بلقاسم بن عيسى بن أحمد بن عبد المنعم بن إبراهيم البوسعادي سنة 1024هـ.

5. منظومة في قواعد الإعراب على كتاب مغني اللبيب[2]:

منظومة لخص فيها كتاب" مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب" لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761 هـ).

6. الدرة البهية في نظم الأجرومية[3]:

وهي نظم للأجرومية في النحو، نظمها سنة 981 هـ، وعدد أبياتها 170 بيتا.

7. القدسية[4]:

أرجوزة من 346 بيت، تعنى بتهذيب النفس والسلوك وتعالج موضوع التصوف والوعظ والإرشاد الديني والأخلاقي، عرفت شروحا عديدة من طرف

1- فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص84.

2- المرجع نفسه، ص85.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص 149؛ فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص 86.

بعض العلماء، واتخذت مقررا دراسيا في العديد من المعاهد والزوايا بالمغرب العربي.

8. مختصر في فقه العبادات[1]:

متن اشتهر باسمه "مختصر الأخضري" تعرض فيه للطهارة وأقسامها وفرائضها وشروطها، ويختمه بباب السهو، وهو على فقه الإمام مالك. وعليه عدة شروح منها:

- "عمدة البيان في بيان فروض الأعيان" شرح للشيخ عبد اللطيف المسبح.
- "هداية المتعبد السالك شرح مختصر الأخضري في مذهب الإمام مالك" شرح لصالح عبد السميع الأزهري.

9. الرائية في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم[2]:

منظومة من البحر البسيط في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي الوعظ من 163 بيت.

10. السلم المرونق[3]:

متن في علم المنطق من بحر الرجز ، نظمه سنة 941هـ وهو ابن 21 سنة. ويحتوي على (144) بيتا، وقام بشرحه. تمت طباعة المتن والشرح بمصر، بالإضافة إلى أنه شهد شروحات عديدة في كل من الهند والمشرق (كشرح الباجوري ومحمد التفاني)، والمغرب مثل شرح الشيخ سعيد قدورة.

توجد عدة نسخ منه في كل من :

- ✓ المكتبة الوطنية الجزائرية: بها 3 نسخ: أرقامها:137، 394، 1412.
- ✓ المكتبة السليمانية بإسطنبول نسخة عام 1161هـ.

1- فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص 86.

2- انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص 223.

3- المرجع نفسه، ص 291.

✓ مكتبة الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة وطبع بالجزائر سنة 1921م.

✓ خزانة الشيخ البشير محمودي.

✓ خزانة الشيخ أبي عبد الله شراك.

✓خزانة زاوية عقباوي بِأقبلي دائرة أولف بولاية أدرار تحت اسم: "إرشاد الطالب المعلم إلى معاني السلم، شرح الأرجوزة الأخضرية في القواعد المنطقية" تحت رقم:13.

✓خزانة ساهل بزاوية أبي نعامة ببلدية أقبلي، دائرة أولف بولاية أدرار، ناسخها محمد ابن أبي بكر التواتي.

نشير إلى أن نظم السلم قد ترجم إلى الفرنسية من قِبَلِ الأستاذ " دومنيك لوسيان "حيث عمل هذا الأخير على تنشيط التعليم الفرنسي بالجزائر وساهم في ترجمة الكتب العربية ابتداءً من سنة 1894م، وقد قام بترجمة الدرة البيضاء في الفرائض لعبد الرحمن الأخضري أيضا، والعقيدة للسنوسي وجوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني. وكان ضمن مقررات برامج التعليم في الأزهر(كتاب السلم)[1].

المبحث الرابع : غرضه من تأليف السلم، أهم شروحات السلم

المطلب الأول: غرضه من تأليف السلم[2]:

من المعروف أن النظم يساعد على الحفظ، فلذا نظم الشيخ عبد الرحمن الأخضري "السلم المرونق في علم المنطق" كمقرر تعليمي للمنطق، وبغرض إفادة تلامذته والمبتدئين في طلاب هذا العلم، وتوسيع مداركهم وتقريب الفهم إليهم، ذلك أن الأراجيز والمتون التي نظمها الأخضري، تمتاز باختصار العبارة

1- المرجع نفسه، ص 276.

2- انظر: أُبيَّ بن محمد الزمزمي، شرح السلم المرونق في المنطق، المغرب: مطبعة فضالة، 1996، ص3؛ بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص275.

ودقيق المعنى، يقول الأخضري: "راودني بعض الإخوان من الطلبة، أكرمكم الله المرة بعد المرة، على أن أضع عليها شرحا مفيدا، يبث ما انطوت عليه من المعاني، ويشيد ما تقاصر فيها من المباني، فأجبته لذلك، طالبا من الله تعالى حسن التوفيق إلى مهايع[1] التحقيق".[2] ويقول أيضا:" ولم أضعه لمن هو أعلى مني بل لأمثالي من المبتدئين ...وبالله التوفيق"[3]. ويوضح الأخضري المراد من تأليفه بشكل بَيِّن في القول الآتي :" المراد أن هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر، وأيضا فإن المنطق منه سهل وصعب، فالمعاني السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض..."[4]. فالسلم حينئذ وسيلة لفهم المنطق بطريقة سهلة.

المطلب الثاني: أهم شروحات السلم[5]

نظرا لأهمية السلم في الأوساط العلمية فقد عني من طرف علماء عديدين بشروحات وحواشي ومنها:

أ -شرح المؤلف نفسه (الأخضري):

شرح المؤلف أرجوزته بعد إلحاح من زملائه، وهو ما يتضح لنا جليا من خلال ما جاء في مقدمة شرحه، حيث يقول:"فلما وضعت الأرجوزة المسماة

---

[1]- المَهَعُ، محركة: تلون الوجه من عارض فادح، قيل: ومنه المَهْيَعُ للطريق الواسع الواضح. انظر: محمد الفيروزآبادي، القاموس المحيط ، ط 8، لبنان: مؤسسة الرسالة،2005، ص765.

[2]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، مخطوط، شرح السلم المرونق في علم المنطق، جامعة الملك سعود، رقم2579، ق1.

[3]- المصدر نفسه، ق1 ظ.

[4]- المصدر نفسه، ق 4 ظ.

[5]- انظر: أُبيٌّ بن محمد الزمزمي، المرجع السابق، ص ص 5-6؛ فايزة طايبي أحمد، المرجع السابق، ص 84.

بالسلم المرونق، وجاءت بحمد الله جملة كافية، ولمقاصد من فنها حاوية، راودني بعض الإخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة أن أضع عليها شرحا مفيدا يبث ما انطوت عليه من المعاني، ويشيد ما تقاصر فيها من المباني، فأجبته إلى ذلك طالبا من الله حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق". ويذكر تواضعه في ذلك قائلا:"وإن كنت لست أهلا لذلك ولكن حملني عليه تفاؤلي ، ولم أضعه لمن هو أعلى مني بل لأمثالي من المبتدئين فالله الله يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض..."[1].

وإضافة إلى شرح الأخضري لنظمه هناك شروحات أخرى منها :

ب -شرح الشيخ أبي راس الناصر المعسكري(ت 1192هـ): المسمى "القول المسلم في شرح السلم".

ت -شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن خليفة(ت 1094هـ).

ث -شرح الشيخ أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري(ت 1192هـ): المسمى" إيضاح المبهم في معاني السلم".

ج -شرح الشيخ أبي عبد الله محمد الصالح بن سليمان العيسوي الزواوي(ت 1243هـ).

ح -شرح الشيخ الحسن الدرويشي القوسني(ت 1254هـ).

خ -شرح الشيخ أحمد عبد الفتاح بن يوسف المجيري.

د -شرح الشيخ أبي عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة(ت 1066هـ) وهو الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه.

ذ -حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الملوي.

ر -حاشية علي بن إدريس قصارة على شرح بناني.

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق1.

ز -حاشية إبراهيم بن محمد الباجوري.

س -تقريرات أحمد بن المبارك السجلماسي.

ش -تقريرات خطاب عمر الدروي الشافعي.

ص -تقريرات محمد بن محمد الأنبابي.

الفصل الثالث: ترجمة الشارح (سعيد قدورة)

المبحث الأول: أصله ونسبه، كنيته ومولده

المطلب الأول: أصله ونسبه

يرجع أصل أسرة مترجمنا سعيد قدورة إلى مدينة قدورة القريبة من جزيرة جربة على الساحل التونسي، هاجرت أسرته في القرن العاشر إلى الجزائر واستقرت بعاصمتها، اسمه سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن و المعروف بقدورة[1]، والجزائري[2].

المطلب الثاني: كنيته ومولده

كان يكنى بأبي عثمان[3]، أما فيما يخص مولده، فرغم كثرة المراجع والمصادر التي أرخت وترجمت لسعيد قدورة، إلا أنها لم تأت على ذكر تاريخ مولده، ولا مكان ولادته.

1- انظر: هدية العارفين للبغدادي، (393/1).

2- انظر ترجمته: فهرس الفهارس للكتاني، (501/1)؛ محمد بن سليمان الروداني، صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق محمد حجي، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1988، ص21؛ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، (761/1).

3- انظر ترجمته: أحمد الدهلوي، المرجع السابق، ص 32؛ انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص259.

المبحث الثاني: الجزائر في عصر المؤلف

عاش الشيخ سعيد قدورة بموجب مولده في أواخر القرن العاشر هجري، كما أشار إليه أبو القاسم سعد الله في موسوعته، أن سعيد قدورة ذكر أن شيخه محمد بن أبي القاسم المطماطي سافر إلى الحج مع أبي علي أبهلول المجاجي وهو في سن المراهقة (سنة 993 هـ)[1]، وهو بهذا التاريخ نجده قد عاش في عهدين من الحكم العثماني في الجزائر وهما: البايلربايات (1518م-1587م) والباشاوات(1587م-1659م)[2] وكانت وفاته سنة (1066هـ/1656م).

المطلب الأول: ثقافيا

لقد كانت الجزائر في القرن الحادي عشر الهجري حاضرة للعلم والفقه، ومكانا يقرأ و يحفظ ويدرس فيه القرآن الكريم ، ويعتنى فيه بالسنة النبوية الشريفة رواية ودراية وخاصة الصحيحين، وتحفظ فيه تعاليم الإسلام السمحة، والفقه على المذهبين المالكي والحنفي، وكانت مدن الجزائر و حواضرها كالعاصمة وقسنطينة وتلمسان وبجاية قبلة للعلم تشد إليها الرحال من داخل الجزائر وخارجها، والكتب التي كانت تدرس للطلاب يومئذ تمثل معظم جوانب الثقافة الإسلامية، وقسطا كبيرا من العلوم العقلية والنقلية من المنطق والحساب، والنحو والصرف والعروض، والتوحيد، وعلوم القرآن والحديث، وغيرها. أما طرائق التدريس في الجزائر آنذاك، فوصفها المؤرخون بأنها تتمثل في ملازمة الطالب شيوخه سنوات طويلة يحضر الجلسات، يشارك في الحلقات، ويجمع الشارد والوارد، ويبرهن على الطاعة والإعجاب، ليُتوج في النهاية بالإجازات وهي ما يقابل اليوم الشهادات الجامعية.

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، (365/1).

[2]- راجع: صالح فركوس، تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 106-125.

هنالك ثلاثة عوامل خارجية أثرت في المجتمع الجزائري من الناحية الثقافية، الأول هجرة الأندلسيين التي تقوت خلال القرن العاشر وما جلبوه معهم من تطور من تطور حضاري عربي إسلامي فارتقت بوجودهم في الجزائر العمارة وصناعة الطب والموسيقى والتعليم والخط والوراقة وصناعة الكتاب[1].

أما العامل الثاني فتمثل في العثمانيين الذين أدخلوا المذهب الحنفي إلى الجزائر، وجاءوا معهم بطرق صوفية لم تكن معروفة أو على الأقل لم تكن منتشرة بين السكان. ومن جهة أخرى أثروا في العمارة كالمساجد والأضرحة وفي الموسيقى والخط واللغة، وأنشئوا الأحباس خدمة للأغراض العلمية والاجتماعية[2].

وآخر هاته العوامل، الوجود المسيحي واليهودي على السواحل الجزائرية ومدنها الرئيسية وما خلفه من نزاع استغرق أجيالا، أُلِّفَ فيه إنتاجا أدبيا غزيرا، دون أن ننسى الدور الإيجابي للأسرى بعد اختلاطهم بالمجتمع الجزائري، فكان منهم أصحاب المهارات والأدباء والفنانين المجيدين في مختلف الأنواع المفيدة[3].

ولم يتوقف الجانب الثقافي على الرجال وحدهم، حيث قدمت المرأة خدمات دينية بتوقيفها الأوقاف ومساهمتها في تحبيس الكتب ونحوها على المساجد ومراكز التعليم وقيامها على الطرق الصوفية عند وفات أزواجهن [4]. وما يميز الثقافة في الجزائر العثمانية أنها فخورة كغيرها من المسلمين بحضارتهم غير مبالين بما كانت تشهده أوروبا من تطور عقلي واكتشافات علمية وجغرافية

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، (142/1).

[2]- المرجع نفسه، (143/1).

[3]- المرجع نفسه، (144/1-145).

[4]- المرجع نفسه، (159/1).

وانتشارا للتعليم. وقَلَّ من العلماء مَنْ دعا إلى تقليد الأوربيين ومجاوزتهم فيما ابتدعوه من الصنائع والعلوم كأمثال محمد بن محمود بن العنابي [1]، وبقت مراكز التعليم تقليدية وضعيفة المستوى وانعدام المطابع والصحف[2].

الحياة الدينية والأدبية والفنية:

إن أهم مظهر من مظاهر الحياة الدينية في الجزائر العثمانية هو انتشار الطرق الصوفية، ففي الغرب الجزائري انتشرت الطريقة الشادلية والقادرية والتيجانية والطيبية والدرقاوية والزيانية، بينما شاعت في الشرق الجزائري الطريقة الرحمانية والحنصالية والقادرية والشادلية أيضا. فلقد كان العامل المشترك بين العثمانيين والجزائريين هو الدين والجهاد والعدو الواحد. لذا نلاحظ اعتماد العثمانيين على أهل التصوف من العلماء ورجال الدين في المدن والأرياف، عن عقيدة فيهم وتقاليد راسخة حفظوها مند أن كانوا في المشرق، فكانوا يعظمون رجال الدين ويحترمونهم ويسترضونهم، في حين لم يمنع ذلك سخط رجال الدين عليهم والقيام ضدهم بالثورات، كان الدين مظهرا أساسيا لها[3].

ولم يكن العلم والتعليم من شؤون الحكومة بل من شؤون المجتمع بدليل أنه لم تكن هناك وزارة ولا إدارة للتعليم في الجزائر، فالأمة بأسرها مسؤولة على

1– هو: محمد بن محمود بن محمد بن حسين بن محمد، الشهير بالعنابي، وابن العنابي: من أوائل المجددين ودعاة الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي. ولد سنة 1189هـ وتوفي – رحمه الله– سنة 1267هـ. من مؤلفاته: " السعد المحمود في نظام الجنود "و" ثبت الجزائري". حول ترجمته، انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض ، ص245؛ الأعلام للزركلي، (89/7).

2– انظر: أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، (1/159–160).

3– المرجع نفسه، (1/184–187).

تعليم أطفالها والقيام بشؤون دينها، وقد اشترك العثمانيون مع الأهالي في بناء مراكز التعليم وملحقاته كالكتاتيب والمساجد والزوايا وأوقافها وأحباسها [1]. وشبه انعدام الإنتاج العلمي والأدبي والفني مرده إلى اختلاف اللغة بين العثمانيين والأهالي وعدم التشجيع الرسمي في معظم الأحوال، حيث انصرف العثمانيون إلى الجانب العسكري والتجاري على حساب تحقيق الأمن والحرية والاستقرار الضروري للإنتاج الفني والعلمي والأدبي الذي غلب عليه الشعر السياسي والديني، والنثر الفني والنحو والموسيقى والعمارة- كل هذا غلبت عليه اللمسة الإسلامية- والصناعات التقليدية الشعبية[2].

المؤسسات الثقافية:

لا تكاد المؤسسات الثقافية في العهد العثماني تخرج عن المسجد والمدرسة والزاوية والمكتبة، ومعظم هذه المؤسسات كانت للتعليم أكثر مما كانت للثقافة بمفهومها اليوم. ولم يكن من بين هذه المؤسسات جامعة أو معهد عال رغم أن بعض المساجد والمدارس والزوايا كانت تبث تعليما في المستوى العالي. ولم تعرف الجزائر المسرح ولا الطباعة ولا الصحافة.

1 - الأوقاف: إن الوقف يقوم على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة، فالقاضي عادة هو الذي يقوم بكتابته بصيغة معينة وبحضور الواقف، والشهود، مع تحديد قيمة الوقف، وتعيين أغراضه، وكيفية الاستفادة منه وانتقاله وعوامل نموه وتخصيص المشرفين عليه(الوكلاء) وشروطهم، مع ذكر تاريخ الوقف وتوقيع الحاضرين والقاضي. فللوقف إذن وثيقة شرعية يستند عليها ويلتزم باحترامها الواقف وأهله والمستفيدون منه، وكذلك السلطة.

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/188-189).

[2]- المرجع نفسه، (1/190-193).

ويعتبر الوقف أهم ممول للمؤسسات الثقافية والتعليمية جميعا، والعناية بالعلم والعلماء والطلبة الفقراء والعجزة واليتامى وأبناء السبيل، أو العناية بطائفة معينة كالأندلسيين والأشراف، أو الكراغلة، وكذلك العناية بمذهب كالوقف على نشر وتدريس المذهب الحنفي، والوقف على الجامع الكبير المالكي الذي كان يملك أوقافا ضخمة ومصادر ثروة، والذي تولى سعيد قدورة إدارة أوقافه منذ سنة 1028هـ حتى سنة وفاته 1066هـ، ولحقه في ذلك أفراد أسرته، فدام ذلك قرنا من الزمان.

وهكذا فلقد شارك في بناء الأوقاف جميع أطياف المجتمع من الرجال والنساء والأغنياء ومتوسطي الحال وعثمانيين وجزائريين، مالكيين وأحناف، أسيادا ومسودين من داخل الجزائر وخارجها. ومداخيل هذه الأوقاف، توجه لخدمة الجزائر نفسها، أو مدن أخرى كمكة المكرمة والمدينة المنورة[1].

وأخيرا يمكن القول أنه بفضل أموال الأوقاف، كثرت المساجد في مدينة الجزائر، وقوي معها التماسك والتلاحم الاجتماعي بين سكانها، وانتشر التعليم في المدن والقرى[2].

2 – المساجد: كثيرا ما يتداخل اسم المسجد مع الجامع والزاوية بل يتعداه حتى إلى الوظيفة، ومهما يكن اسم ووظيفته وحجم هذه المؤسسات، فالمساجد في معناها العام هي أماكن للعبادة ولنشر العلم، ولا يكاد حي أو قرية يخلوا من مسجد يلتقي فيه الناس للعبادة ويجتمع فيه الأعيان وتنشط من خلاله الحياة العلمية والاجتماعية، فيشترك الناس في بنائه وأداء الوظائف فيه. ولم تكن

---

[1]– انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (228/1–237)؛ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر: دار المعرفة، 2009، (194/2–195).

[2]– انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (196/1–197).

السلطات الحاكمة مسؤولة عن بناء المساجد، وإذا بنى أحد الباشاوا ت مسجدا فإنما يبنيه من ماله الخاص، ويوقف عليه من ريعه وأملاكه كواجب ديني لا سياسي[1].

وتبرز الإحصاءات أن عدد المساجد بمدينة الجزائر أواخر القرن العاشر كان حوالي مائة مسجد، منها سبعة رئيسية مثل الجامع الكبير المالكي، وجامع سفير (أو صفر) للأحناف والذي جدده حسين باشا آخر الباشاوا ت، ثم أسس العثمانيون وأحفادهم الكراغلة، المساجد للمذهب الحنفي في عاصمة كل إقليم وجميعها كانت موضوعة تحت سبل الخيرات. ومعظم المساجد كانت تحتوي على المحراب والمنبر والصومعة وقناديل الإضاءة والماء للوضوء (الميضات). وتختلف الفرش من جامع لآخر.

ويختلف وضع المساجد (غير جوامع الخطبة) قليلا، فهي في الغالب أقل جمالا وسعة وتأنقا من الجوامع وفي معظم الجوامع توجد المكتبات الموقوفة على القراء والطلبة والأساتذة، فمن هذه المكتبات ما كانت تحتوي على الكتب الدينية والصوفية فقط، ومنها ما كان يحتوي إضافة إلى الكتب الدينية، كتبا في مختلف العلوم كالطب والأدب والتاريخ والرياضيات[2].

وكان الجامع الكبير بالعاصمة مقرا للمفتي المالكي وللمجلس الشرعي الذي يضم مفتي المالكية ومفتي الحنفية والقاضيان المالكي والحنفي وكبار العلماء والقضاة، كما كان يحضر الباشا، أو نائبه عند الضرورة للفصل في القضايا

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/243-245)؛ انظر:عمار عمورة، المرجع السابق، ص191.

[2]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/245،253-254)؛ عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص191-192.

الفقهية الشائكة، أو التي يحتاج فيها الباشا إلى فتوى العلماء. ومن أشهر العائلات التي تولت الفتوى في الجامع الكبير عائلة قدورة[1].

وكان للجامع الكبير موظفون كثيرون، وأوقاف ضخمة، يسيل لها لعاب العلماء المتنافسين. ومن أهم موظفيه – بالإضافة إلى المفتي والوكيل– إمامان للصلوات الخمس، ومساعدان للمفتي وتسعة عشر أستاذا، وثمانية عشر مؤذنا، وثمانية حزابين لقراءة القرآن الكريم، وثلاثة وكلاء أوقاف؛ واحد منهم نائب للمفتي، الذي هو الوكيل الرئيسي، والثاني وكيل أوقاف المؤذنين والثالث وكيل أوقاف الحزابين، وثمانية منظفين، وثلاثة موظفين للسهر على الإضاءة. أما خطبة الجمعة والعيدين فكان يتولاه المفتي نفسه. فهو إذن مفتي وخطيب ووكيل في نفس الوقت.

وأما الجامع الجديد بالعاصمة الذي بني في القرن الحادي عشر فكان مقرا للمفتي الحنفي، أو ما يلقب بشيخ الإسلام في اسطنبول، وكان له عدد ضخم من الموظفين الذين يتوزعون على مختلف الاختصاصات[2].

3 – الزوايا والرباطات: لقد انتشرت الزوايا والرباطات في الجزائر إبان العهد العثماني بشكل كبير في المدن والأرياف، عاش فيها معظم المتصوفين يبثون عقائدهم ويلقنون أتباعهم الأفكار والأوراد ويعلمون المريدين والعامة مبادئ الدين أيضا. فإذا كثر مريدوهم وأتباعهم أسسوا مركزا عُرِفَ بين الناس باسم ذلك المتصوف وإذا مات دفن في الزاوية أو في الرباط، ويصير الضريح علامة على الزاوية والعكس صحيح[3].

---

[1]– انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (157/1).

[2]– المرجع نفسه، (257/1–258)؛ انظر:عمار عمورة، المرجع السابق، ص192.

[3]– انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (261/1–262).

فلقد كانت كل مدينة كبيرة أو صغيرة، محروسة بولي من الأولياء يحميها من العين ومن الغارات ومن نكبات الطبيعة والطامعين. فمدينة الجزائر كانت تعج بالزوايا والأضرحة، ومقامات الأولياء الصالحين، كزاوية وضريح عبد الرحمن الثعالبي، زاوية ولي دادة، زاوية عبد القادر الجيلاني، سيدي الجودي، سيدي السعدي، زاوية النملي، زاوية البركاني، الرجال السبعة[1].

وفي مدينة قسنطينة، هناك زوايا وخلوات سيدي الكتاني، وسيدي المناطقي، سيدي عبد المؤمن، سيدي مخلوف، سيدي عفان، زاوية أولاد الفكون وزاوية ابن نعمون وزاوية أولاد جلول، زاوية رضوان خوجة الخاصة بالأتراك والكراغلة[2].

وقد اشتهرت أيضا تلمسان ونواحيها بزوايا وأضرحة، نذكر منها زاوية سيدي الطيب وسيدي بومدين، محمد السنوسي، أحمد الغماري، ضريح سيدي الحلوي الأندلسي[3].

أما منطقة زواوة وبجاية فهي من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا، نخص بالذكر منها ما كان له دور في التعليم ونشر الوعي الديني، كزاوية سيدي راشد (زاوية ابن أعراب) وزاوية سيدي محمد التواتي ببجاية وزاوية الأزهري بآيت إسماعيل وزاوية ابن علي الشريف بأقبوا، ومعظم أصحاب هذه الزوايا كانو ا ساخطين على الأتراك[4].

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (262/1-263).

[2]- المرجع نفسه، (263/1-264).

[3]- المرجع نفسه، (264/1).

[4]- المرجع نفسه، (264/1-265).

ولقد فاق عدد الزوايا والأضرحة عدد المساجد والمدارس، فمثلا في تلمسان كانت هناك حوالي ثلاثون زاوية، وفي قسنطينة ثلاث عشرة زاوية[1].

وكان للزوايا دورا إيجابيا، ففي بداية العهد العثماني، كانت هذه الزوايا عبارة عن رباطات، أو نقط أمامية ضد الأعداء، ونصرة المجاهدين والأمراء المكافحين من أجل الدين وحماية البلاد. ليس هذا فحسب، بل كان لها دورا تعليميا للشبان وتنوير العامة، كزاوية محمد بن علي المجاجي(أبهلول)[2] وخلوة عبد الرحمن الأخضري، وضريح سيدي خالد، وزاوية القيطنة، والزاوية القشاشية، وزاوية شيخ البلاد[3].

وعادة ما يختلف بناء الزاوية عن المسجد والمدرسة، فالزوايا غالبا ما جمعت بين هندسة المسجد والمنزل، فهي قصيرة الحيطان، منخفضة القباب والعرصات، قليلة النوافذ، مساجدها غالبا ما تكون بدون مئذنة. وكان للزوايا أوقافها مثل المسجد كزاوية سيدي سعيد قدورة التابعة للجامع الكبير[4].

وأما الرباطات فكانت تشبه الزوايا من بعض الوجوه، فهي مثلها في خدمة الدين والمجتمع، ولكن الرباطات كانت تمتاز بأنها قريبة من مواقع الأعداء وأن

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (266/1).

[2]- هو: محمد بن علي المجاجي: عالم، من الزهاد العباد، كانت تشد إليه الرحال في المسائل العلمية، له الباع الطويل العريض في الشعر والقريض. من أهل مجاجة، وله فيها زاوية مشهورة. ولد سنة 945هـ وتوفي - رحمه الله - سنة 1002هـ. حول ترجمته، انظر: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (432/2- 442)؛ معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص286.

[3]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (266/1-268)؛ انظر:عمار عمورة، المرجع السابق، ص193.

[4]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (269/1-270).

تأسيسها يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الجهاد والدفاع عن حدود الإسلام مع أداء مهمة العلم، فهي إذن قلاعا من جهة، وزوايا ومدارس متنقلة من جهة أخرى[1].

المدارس والمعاهد العليا: خلت الجزائر العثمانية من مؤسسة للتعليم العالي وما يشبهه، توحد نظم التعليم، وتحافظ على مستواه، وتعكس نشاط العلماء. ولم يكن للجزائر جامعة إسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة، غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي وتفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين. فدروس سعيد قدورة وعلي الأنصاري[2] وأحمد بن عمار[3] بالعاصمة، ودروس سعيد المقري[4] في تلمسان ودروس أبي راس[5] في معسكر،

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (271/1-272).

[2]- هو: أبو الحسن علي بن عبد الواحد بن محمد بن أبي بكر الأنصاري. توفي – رحمه الله- سنة 1054هـ. وله تآليف غالبها نظم وشرح على الأجرومية، ومنظومة في السير وفي اصطلاح الحديث والتصريف. حول ترجمته، انظر: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (69/1-72)؛ المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ط حجرية، مصر: المطبعة الوهبية، 1284هـ، (173/3-174).

[3]- هو: أحمد بن عمار بن عبد الرحمن بن عمار الجزائري: فاضل، له اشتغال بالحديث والتاريخ، من أهل الجزائر. توفي- رحمه الله- سنة 1205هـ. من كتبه: "نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي،(185/1).

[4]- هو: سعيد بن أحمد المقري، أبو عثمان: عالم تلمسان في وقته، ومفتيها ستين سنة، ولد نحو 928هـ، وحيا سنة 1011هـ. حول ترجمته، انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص ص311-312؛ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف،(295/1).

[5]- هو: محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد الراشدي الجليلي المعسكري، المعروف بأبي راس. ولد بمعسكر سنة 1150هـ وتوفي بها – رحمه الله – سنة 1238هـ. له"=

وأحمد البوني[1] في عنابة، وعبد الكريم الفكون [2] في قسنطينة، كانت مضرب الأمثال في العمق والإحاطة والرقي[3].

أما المدارس الابتدائية(الكتاتيب) فكانت منتشرة في أحياء المدن والأرياف والقرى والمناطق النائية. وكانت وظيفتها تثقيف وتربية الأطفال على قواعد إسلامية معينة وعلى نمط اجتماعي محدد وهي تقوم بتحفيظ القرآن الكريم الذي هو أساس الثقافة الإسلامية، وتعلمهم كذلك مبادئ العلوم والقراءة والكتابة[4].

وأما مدارس التعليم الثانوي والعالي فهي التي تبنى لدراسة العلم، فهي بهذا المفهوم يمكن أن تنحصر في المدرسة المتخصصة للتعليم وحده ويمكن أن تتسع

= لب أفياخي في عدة أشياخي" و" شرح المقامات الحريرية". حول ترجمته: انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص ص306-307؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (2/332-333).

[1]- هو: أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي النميمي البوني، أبو العباس: فقيه مالكي، عالم بالحديث، ولد ببونة المعروفة بعنابة في شرقي الجزائر سنة1063هـــ وتوفي -رحمه الله- سنة 1139هـــ. له كتب كثيرة منها: " فتح الإغلاق على وجوه مسائل خليل بن إسحاق" و" فتح الباري في شرح غريب البخاري". حول ترجمته، انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص ص49-51؛ الأعلام للزركلي،(1/199).

[2]- هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون: أديب، نحوي، محدث، من أهل قسنطينة. توفي -رحمه الله- سنة 1073هـــ. من أهم مؤلفاته: "شرح" على شواهد الشريف على الأجرومية، "محدد السنان في نحور إخوان الدخان". حول ترجمته، انظر : معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص254؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي (162/1-163).

[3]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،(1/273) ؛ عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص200-201.

[4]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/279).

لتشمل المساجد والزوايا[1]. ففي مدينة تلمسان كان بها على الأقل خمس مدارس ثانوية وعالية كمدرستي الجامع الكبير وأولاد الإمام[2]. ووجد في مدينة قسنطينة مدرستان ثانويتان، وهما سيدي بوقصيعة وسيدي بن خلوف[3]. أما في العاصمة، فالأقوال متضاربة حول عدد المدارس الابتدائية والثانوية- العالية- وما أكده "ديبارادي" عن وجود ثلاث جامعات في العاصمة[4]. ومن أشهر المدارس في غير العواصم، مدرسة الخنقة ومدرسة مازونة في غليزان والمدرسة المحمدية في معسكر[5].

4 - المكتبات: لقد كانت الجزائر خلال العهد العثماني في طليعة البلدان الكثيرة الكتب والمكتبات كما روى "التمغروطي" في أواخر القرن العاشر(16م) أن مدينة الجزائر كانت كثيرة الكتب وأنه لا يضاهيها بلد في ذلك من بلدان افريقية، و"العياشي"[6] في القرن الحادي عشر الذي روى أنه شاهد بتكورارين

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/280-281)

[2]- المرجع نفسه، (1/274-275).

[3]- المرجع نفسه، (1/275).

[4]- المرجع نفسه، (1/276).

[5]- المرجع نفسه، (1/285).

[6]- هو: أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، يلقب بعفيف الدين المالكي، واشتهر بكنيته، يرجع نسبه إلى قبيلة آيت عياش البربرية المتاخمة لبلاد الصحراء، ويتصل نسبه بالأدارسة الأشراف. ولد سنة1037هـ، في بيت معروف أهله بالعلم والديانة والعفاف. وتوفي- رحمه الله- سنة1090هـ. ومن مؤلفاته: الرحلة الكبرى الموسومة ب" ماء الموائد"، وله كذلك فهرسة كبرى سماها "اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر". حول ترجمته، انظر: محمد بن حاج بن محمد الإفراني ، صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، تحقيق عبد المجيد خيالي، المغرب: مركز التراث الثقافي المغربي، 2004، ص ص325-330؛ فهرس الفهارس للكتاني، (2/832-835).

مكتبة غنية كان يملكها الشيخ محمد بن إسماعيل، بلغ تعدادها 1500كتاب [1].
وكانت الكتب تنتج محليا عن طريق التأليف والنسخ أو تجلب من الخارج، وخاصة من الأندلس ومصر واسطنبول والحجاز.

ويمكن تقسيم المكتبات في الجزائر إلى عامة وخاصة، والمقصود بالمكتبات العامة هي تلك التي كانت ملحقة بالمساجد والزوايا والمدارس، كمكتبة الجامع الكبير، ومكتبة المدرسة الكتانية، ومكتبة المدرسة المحمدية، ومدرسة مازونة. أما المكتبات الخاصة، فتتمثل في المكتبات التي كان يمتلكها العلماء كمكتبة أبي راس الناصر وكخزانة كتب الزجاي، ومكتبة الشيخ محمد بن إسماعيل أو المكتبات التي كانت تمتلكها أو تتوارثها بعض العائلات كعائلة الفكون بقسنطينة[2].

ولما كانت السيادة في العهد العثماني للعلوم الدينية فإن محتوى المكتبات كان أغلبه لا يخرج عن هذه العلوم. ولكن العلوم اللغوية والعقلية الأخرى كان لها أيضا حظ في هذه المكتبات. فقد اشتهرت مدارس النحو بزواوة وخنقة سيدي ناجي. ومع النحو يأتي الأدب واللغة والصرف والبلاغة والعروض. أما التاريخ والجغرافية والفلسفة والمنطق فقد كانت قي درجة أقل من الذيوع. ولا شك أن كتب الحساب والفلك والطب وأمثالها كانت أقل من القليل[3].

وأخيرا، يمكن القول أن المؤسسات الثقافية العلمية، والدينية فرضت وجودها على المجتمع من خلال ما تقدمه من مساعدات وتنظيمات للسكان، كما

1- انظر: أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، (286/1-288).

2- المرجع نفسه، (298/1-299)؛ انظر:عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 203-204.

3- انظر: أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، (299/1-300)؛ انظر:عمار عمورة، المرجع السابق، ص204.

تميزت هذه المؤسسات بتنوعها من حيث عددها وكثرة مهامها .لكن على الرغم من أن التعلم كان منتشرًا بكثرة، إلا أنه ظل يعاني الطابع التقليدي الذي لم يواكب التطورات الأوربية آنذاك.

المطلب الثاني: سياسيا

بعد دخول الجزائر تحت الخلافة العثمانية، بدأت شخصيتها الإسلامية تتخطى حدودها إلى الخارج، وأصبح لقادتها وأسطولها دور في أحداث منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث شاركوا في طرد الإسبان نهائيا من تونس عام 1574م لتتألف منها نيابة تركية جديدة إلى جانب طرابلس والجزائر، يتولى تعيين باشاواتها باي الجزائر، ومحاولة منها لبسط نفوذها في مختلف جهات الجزائر الشرقية والغربية والجنوبية أحدثوا أربعة بايلكات:

- بايلك الجزائر العاصمة (دار السلطان)
- بايلك الشرق (مركزه مدينة قسنطينة)
- بايلك التيطري (مركزه مدينة المدية)
- بايلك الغرب (مركزه مدينة مازونة ثم معسكر ثم وهران) [1]، وتميزت هذه المرحلة على مستوى النطاقين الداخلي والخارجي بقوة حكامها وحسن سياستهم لأمور الدولة وصلتهم القوية بالسلطان العثماني، وتطلعهم للمساواة مع الرعية في ظل دولة قوية تحكمها الشريعة الإسلامية[2].

---

[1]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 114-115؛ صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، الجزائر: دار هومة، 2012، ص ص95-96؛ عمار عمورة، المرجع السابق، (269/1).

[2]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 115-116.

لكن هذا لم يمنع من حدوث الصراعات بين طبقة الرياس وجنود الإنكشارية مما أثار مخاوف وشكوك رجال الدولة العثمانية من أن جمع السلطة في الولايات الثلاث: الجزائر وتونس وطرابلس تحت حكم رجل واحد قد يؤدي إلى محاولة الانفصال عن السلطان العثماني والاستقلال بهذه البلاد، فقرروا فصل هذه الولايات عن بعضها وتعيين باشا على كل ولاية لمدة ثلاث سنوات، عله يحقق لهم السيطرة الكاملة على البلاد[1].

وقصر مدة حكم الباشا، أثار في نفسه مسألة الفصل بينه وبين رعيته، الأمر الذي يستدفع مباشرة إلى جمع المال لدفعه لضباطه، وشراء المناصرين له طمعا للمطالبة به لعهدة أخرى، والباشا المعين مدرك تماما أن قضاء الفترة المحددة لن يتم إلا إذا زاد في تعميق الخلاف ما بين العناصر الانكشارية وطائفة الرياس[2].

فقد بات ضباط الانكشارية يتطلعون إلى الحكم والسيطرة بكل الوسائل مما أدى بالبايات من التخلص من عناصرها المتمردة وإدماجها مع فرق البحارة تحت سلطة الرياس، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل وانتهجوا سياسة القتل والسلب والنهب مصدرا لعيشهم إذا ما غضب عليهم السلطان والخوف والرعب للأهالي إذا رضيت السلطات عليهم [3]. مما أثار سخط العلماء عليهم حيث كانوا يحذرونهم من أخطار عواقب هذه السياسة فنصحوهم بالعدل والالتفات إلى

---

[1]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 117-118؛ انظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص ص99-100.

[2]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 120؛ صالح عباد، المرجع السابق، ص107؛ عمار عمورة، المرجع السابق، (127/2).

[3]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 121-122.

مصالح الرعية والقيام بها، ذلك أن هذا النظام قد أثار القلاقل وتمردات القبائل نتيجة إرهاقهم بالضرائب والتكاليف التي لا تطاق، أو تشجيعا من البايات التونسيين لقبائل شرق الجزائر [1]، وعمد الباشا خضر (1583- 1592) إلى تسليح الأهالي للتخلص من الجنود العتاة الذين لم يكن لهم ولاء للسلطة ولا للدين ولا للشعب، فثاروا ضدهم بالعاصمة والأحواز لكن محاولته باءت بالفشل وانتهت بعزله رغم فترة حكمه المشرفة[2].

وفي سنة 1595 أعيد خضر باشا إلى الجزائر. الذي حاول أن يحد من سلطة الإنكشارية، التي أصبحت القوة الفعلية في عهد الباشاوات. فقام بمحاولة زحزحة وصاية الانكشارية مستعينا بالكراغلة الذين أقصوا عن الشؤون العامة، والقبائل المستعدين دائما للثورة. لكن الانكشارية واجهته بالقوة[3].

وشهد مطلع القرن 17 اضطرابات في العلاقات الخارجية ومواصلة الإسبان حملاته العدائية أوت 1601 بتدبير من القرصان الفرنسي "روكي" لذا عمل باشاوات الجزائر على وضع حد للامتيازات الفرنسية وتحطيم الباشا خضر للمركز التجاري الفرنسي بالقالة وأسر رواده وأسر القنصل الفرنسي بالجزائر، مما دفع بفرنسا لإبرام معاهدة عام 1628[4].

وخلاصة القول أن عهد الباشاوات عرف اضطرابا سياسيا تنافسيا على الحكم بين البايات وقيادة الانكشاريين وحتى الباشاوات أنفسهم، وتخطى إلى

---

[1]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 119، 121.

[2]- المرجع نفسه، ص122.

[3]- انظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 109.

[4]- انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 120-121؛ صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 109-110.

الجند أيضا الذين ثاروا عام 1633 بزعامة الكراغلة على عجز الباشاوات من دفع أجورهم، انتهى بتولي الرايس علي بتشيني للحكم والذي عرف عنه أنه كان ذا ميول استقلالية ولم تمض بضع سنوات على ثورة الكراغلة بالعاصمة حتى شبت ثورة القبائل 1643 بسبب محاولة الباشاوات إثقال كاهلهم بالضرائب لتحقيق الثراء، ما دفع بهذه القبائل إلى التحالف مع الكراغلة فشملت الثورة مختلف مناطق الجزائر ضد الحكم العثماني، فقل الأمن وخاف التجار من التحرك وامتنع الجباة عن جمع الضرائب مما شكل عجز الخزينة، إضافة إلى كارثة "لافلون" التي فقدت بها الجزائر نصف أسطولها البحري والذي وعد السلطان بتعويض تلك الخسائر بموجب مساعدته في البحر الإدرياتيكي والتي أبى الباشا إبراهيم (1656–1659) دفع تلك المبالغ المالية ما دفع رياس البحر إلى اعتقاله ونفيه إلى "إزمير" ونتج عن ذلك كله انقلاب الانكشاريين على الرياس واستبدال نظام الباشاوات بنظام الأغوات[1].

---

[1]– انظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 123–125؛ صالح عباد، المرجع السابق، ص119، 127؛ عمار عمورة، المرجع السابق، (274،271/1).

المبحث الثالث: طلبه العلم وشيوخه، مؤلفاته

المطلب الأول: طلبه العلم وشيوخه

أورد الدكتور أبو القاسم سعد الله في موسوعته[1] أنه عثر على أوراق كتبها سعيد قدورة بنفسه ترجم فيها لحياته وقد ذكر فيها أنه تلقى العلم على يد الشيخ محمد بن أبي القاسم المطماطي، و ذكر أن هذا الأخير سافر إلى الحج مع أبي علي أبهلول المجاجي، وهو في سن المراهقة (سنة 993 هـ)، كما ذكر أن والديه توفيا سنة 1001 هـ، ولا يفصل بين تاريخ وفاتهما أكثر من أسبوعين وأنه سافر بعدها إلى زاوية الشيخ " العارف بالله " كما يسميه محمد و أخيه أبي علي بن أبهلول المجاجي الواقعة قرب مدينة تنس، وقد ذكر في أوراقة أن ابني أبهلول (علي ومحمد): " كانا شديدي الاعتناء بالعلم و فنونه كالتفسير والحديث والأصول والمنطق والبيان والفقه والتوحيد وغيرهما.... "

وبعد ثلاث سنوات من الدراسة في الزاوية أي سنة 1008 هـ، يقع حادث مؤلم اثر أيما تأثير في حياة مترجمنا ، إذ قام رجل نقم من فتوى لمحمد أبهلول يحرم فيها عليه الزواج من سيدة غاب زوجها، فطعنه بخنجر ظل حيا بضع ساعات لفظ أنفاسه بعدها بين يدي تلميذه سعيد قدورة، فتأثر كما قلنا من هذا الحادث، فرثى شيخه بقصيدة اعتبره فيها شهيد العلم، تابع بعدها دروسه على يد الأخ الآخر لشيخه علي قبل أن يعود إلى الجزائر ليتصل بشيخه المطماطي الذي عاد من الحجاز يدرس في الجامع الكبير فدرس عليه مختصر خليل وابن الحاجب في الفقه والفرائض والتوحيد.

ونظرا لرغبته الشديدة في الاستزادة من المعارف والعلوم فقد سافر إلى تلمسان حوالي سنة 1012هـ، ليتتلمذ على الشيخ سعيد المقري الذي بلغت

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/365-367).

شهرته في ذلك الوقت القاصي و الداني وخصوصا في العلوم العقلية ، فتتلمذ عليه في الحديث الشريف والأدب والتاريخ والبلاغة والبيان وغيرهما، وقد أجازه سعيد المقري بتلمسان بسنده في الكتب الستة إلى القاضي عياض رفقة أبو العباس أحمد المقري الذي نشأت بينهما صداقة ومحبة وأخوة.

ثم سافر في طلب العلم وملاقاة الشيوخ والمحدثين للأخذ عنهم إلى صحراء فجيج و تافيلالت و سجلماسة وواحة توات . ثم سافر إلى فاس وبقي يطلب العلم حتى سنة 1019 هـ حيث دامت غربته أكثر من سبع (07) سنوات، فتتلمذ على يد أحمد بن عبد الله السجلماسي المعروف بابن أبي محلى (ت 1022هـ)[1] قبل أن يعود إلى الجزائر. ومن الشيوخ الذين أخذ عنهم وأجازوه أيضا:

-إبراهيم بن الحسن بن علي اللقاني[2] المالكي المصري (ت1041 هـ).

1- انظر: أحمد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، المغرب: دار الكتاب، 1955، (30/6).

2- هو: إبراهيم بن الحسن بن علي اللقاني ، أبو الإمداد، برهان الدين: فاضل متصوف مصري مالكي. نسبته إلى لقانة من البحيرة بمصر. توفي بقرب العقبة عائدا من الحج. توفي – رحمه الله – سنة 1041هـ، ومن مؤلفاته: "جوهرة التوحيد"، "منظومة في العقائد"، "بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل"، "حاشية على مختصر خليل"، "البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع للسبكي في الأصول"، "التحفة الدرية على أبهلول بأسانيد جوامع أحاديث الرسول"، "خلاصة التعريف برقائق شرح التصريف للتفتازاني". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي، (1/28)؛ انظر: هدية العارفين للبغدادي، (1/30).

المطلب الثاني: مؤلفاته[1]

خلف سعيد قدورة مؤلفات، تنوعت موضوعاتها، بين الفقه، والمنطق، والنحو، والعروض. وهاته المؤلفات محصورة فيما يلي:

-شرح خطبة مختصر خليل في الفقه.

-حاشية على شرح اللقاني لخطبة خليل.

-نوازل تلمسانية.

-رقم الأيادي على تصنيف المرادي في النحو.

-شرح المنظومة الخزرجية في العروض.

-حاشية على شرح الصغرى للسنوسي.

-شرح السلم المرونق في علم المنطق.

[1]- كثيرة هي المصادر والمراجع التي أتت على ذكر مؤلفات الشيخ، وهي على سبيل المثال لا الحصر: تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله، (375/1)؛ الأعلام للزركلي، (91/3)؛ معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص259؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (62/1).

المبحث الرابع: عودته إلى الجزائر وظائفه بها[1]

عاد من غربته ليجد شيخه المطماطي يعاني من المرض الشديد فيعينه خليفة له للتدريس بالجامع الكبير ووكيلا لأوقافه ، وبعد اشتهار أمره عين مفتيا للمالكية ابتداء من سنة 1028 هــ، و قد ظل في هذا المنصب المهم و الخطير حتى وفاته سنة 1066 هــ ، تذكر المصادر أن أوقاف الجامع الكبير كانت من أغنى مصادر الوقف في الجزائر.

عرف عن سعيد قدورة أنه من أسرة غنية ولذلك ذكرت المصادر التي ترجمت له أنه كان يدفع لنوابه الأربع في الخطبة بمساجد العاصمة من ماله الخاص ، وأنه كان يتاجر بأمواله مع التجار الكبار، و أنه يملك أراضي شاسعة تدر عليه أموالا طائلة.

قام سعيد قدورة بالإنفاق على الجامع الكبير فأجرى تحسينات و إضافات و توسعة عليه ، كما اشترى مكتبة قيمه تحتوى على أمهات الكتب والمخطوطات أضافها إلى ما يوجد من كتب داخل المسجد، وكذلك شيد زاوية قرب الجامع أصبحت تعرف باسم زاوية الجامع الكبير، و كذلك شيد مدرسة و مأوى لفقراء الطلبة و الغرباء منهم يقدم لهم المأكل و المشرب و الإقامة و المبيت مجانا ، كل ذلك من فائض أوقاف الجامع الكبير.

وتصدر لتدريس الصحيحين والموطأ رواية ودراية فحضر دروسه خلق عظيم من الطلبة و العلماء و المشايخ، و قصده طالبي الإجازات و علو الإسناد من سائر ربوع الجزائر و من خارجها ، واشتهر بعلمه وفتاويه فأحبه الناس، وكبر في عيونهم فهابه الحكام العثمانيين، وقد بلغ من هيبة وقيمة سعيد قدورة

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/367-371).

أن كان الباشاوات - رغم تعددهم وشهرة بعضهم بالبطش والطغيان والظلم – يقفون له إجلالا و يقبلون يده، ويقدمونه على المفتى الحنفي – شيخ الإسلام كما يلقبه الحكام العثمانيين في الجزائر لأنه يمثل مذهب الحكام – كما أن المجلس العلمي والقضائي الذي كان ينعقد في دار السلطان للنظر في الأمور الهامة، أصبح ينعقد في عصر سعيد قدورة في الجامع الكبير الذي كان يُدَرِسُ فيه (وهو أي المجلس يضم المفتيان المالكي والحنفي، وقضاة المذهبين ويحضره الباشا أو ممثله والعلماء من الفئتين) وقد بقي هذا التقليد ساريا طيلة العهد العثماني في الجزائر.

تذكر المصادر التي ترجمت له أيضا أنه سافر في مهمة إلى اسطنبول والتقى بمفتييها سعيد أفندي ، وقد ذكر هذه السفرية الشاعر "أحمد المانجلاتي " في قصيدة بعث بها إلى مفتى اسطنبول يعرفها فيها بمنزلة ومرتبة سعيد قدورة.

المبحث الخامس: أبناؤه و أحفاده، وفاته

المطلب الأول: أبناؤه و أحفاده[1]

خلف سعيد قدورة ولدين هما : "محمد" (تولى الفتوى بعد وفاة والده سنة 1066 هـ ، وبقي فيها حتى وفاته هو أيضا سنة 1107هـ).

وهو يعتبر من أكابر العلماء فقد أنابه عنه في الخطابة والإمامة في حياته، وهو الذي تتلمذ عليه الرحالة المغربي "ابن زاكور" وأجازه أثناء إقامته بالجزائر سنة 1093 هـ، والإجازة مؤرخة في رجب سنة 1094 هـ.

ثم خلفه أخوه "أحمد" في منصب الإفتاء (من سنة 1107هـ حتى سنة 1118 هـ)، ثم خلفهم في الفتوى حفيد المترجم له "سعيد بن احمد قدورة" (من سنة 1122هـ إلى سنة 1129 هـ)، ثم تولى الفتوى بعدهم "عبد الرحمن المرتضى" الذي له صلة بعائلة قدورة بالمصاهرة.

المطلب الثاني: وفاته[2]

توفي رحمه الله في سنة 1066 هـ الموافق لسنة 1656 م، وحضر جنازته خلق عظيم يتقدمهم الباشا حاكم الجزائر، والعلماء والمشايخ.

1- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (364/1).

2- المرجع نفسه، (368/1)؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (309/1).

المبحث السادس: مكانته العلمية وتلامذته

المطلب الأول: مكانته العلمية

إن المكانة العلمية لسعيد قدورة، تتبين من وصف العلماء له كصاحب اليواقيت الثمينة:" ... الشيخ العالم والإمام الأفخم مسند المغرب بثغر الجزائر وسند الرواية والدراية بها للمتوطن والزائر وعماد الفتيا للمهتدي بمناره وأستاذ التدريس للمقتبس من أنواره وفارس المنابر النافث في القلوب سهام وعظه، الجامع بين العلم والعمل البالغ عند الله فيما يرجو فضل سؤل وأمل، نشأ بالجزائر على الاشتغال والتحصيل والتهذيب.... برع في تحصيل الفنون وحوى منها جامع تحصيل عيون مفروض ومسنون فقها وحديثا وتفسيرا وعربية وكلاما وغيرها، ثم طوى شقة سفره واستقر ببلده لنشر خبره ونثر درره، يسند الصحاح والحسان ويطوق قاصده فيها قلائد العقيان ويعظ ويذكر ويقرر عيون الفنون ويحرر ويفتي في نوازل المسائل، ويبلغ ببراعته سؤل كل سائل إلى أن دعاه المنون إلى سلوك السبيل المسنون..."[1].

ووصفه العالم المحدث المسند الفلاني " بشيخ الإسلام وصدر الأئمة الأعلام أبي عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري مفتيها عرف بقدورة"[2].

ووصفه محمد بن محمد بن سليمان الروداني في فهرسته بقوله: " ... شيخنا شيخ الإسلام، وصدر أئمة الأنام، أبي عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري عرف بقدورة"[3].

---

[1]- انظر: محمد البشير ظافر، اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة ، مصر: مطبعة الملاجي العباسية،1324هـ، ص ص 162-163.

[2]- انظر: صالح الفلاني، المرجع السابق، ص 06.

[3]- انظر: صلة الخلف بموصول السلف للروداني، ص21.

وكما تقدم فقد تصدر الشيخ لتدريس الصحيحين والموطأ رواية ودراية فحضر دروسه خلق عظيم من الطلبة والعلماء والمشايخ، وقصده طالبي الإجازات وعلو الإسناد من سائر ربوع الجزائر ومن خارجها وتبين ذلك من خلال ثبوت اسمه في سلسلة مشايخ ورواة العديد من العلماء الأفذاذ، حتى أنه قد وصف من بين المشايخ والعلماء الأعلى سندا بالجزائر في عصره . ومن بين هؤلاء العلماء كما ورد في كتاب فهرس الفهارس والأثبات:" عبد الحي الكتاني ص90، الروداني ص425، أبا مهدي عيسى الثعالبي صص500-501، علي الأجهوري صص 782-784، أبو زيد عبد الرحمن المعروف بـــ سُقّيْن صص987-988"[1].

واكتسب سعيد قدورة مكانة علمية سمحت له بالتدرج في الوظائف الرسمية فقد اشتغل إماما بجامع البلاط وخطيب جامع سيدي رمضان ثم إمام وخطيب ومدرس الجامع الكبير إضافة إلى كونه مفتي المالكية منذ أواسط سنة 1028هــ حتى وفاته 1066هــ[2].

ومما هو معروف أن المذهب الحنفي كان المذهب المعتمد لدى الحكام بالجزائر في الخلافة العثمانية، ومع ذلك فقد قُدِّمَ قدورة لهيبته ومكانته العلمية على مفتي الحنفية، وكان الباشاوات يقفون إجلالا له ويقبلون يده، وحولوا المجلس العلمي والقضائي الذي كان ينعقد في دار السلطان للنظر في الأمور الهامة، في عصر سعيد قدورة إلى الجامع الكبير الذي كان يُدَرِّسُ فيه . ومن ذلك الوقت ظل تقليدا ساريا طيلة العهد العثماني في الجزائر[3].

1- انظر: عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ط2، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1982، (2/987-988).

2- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (1/368).

3- المرجع نفسه، (1/370-371).

وأجمع الرأي العام على أن قدورة من العلماء الصالحين، واعتقدوا فيه النفع والضر والبركات والكرامات فحفظوا له ولأفراد أسرته حرمة كبيرة، فكان يكفي أن يقال أن مسألة ما رويت عن قدورة، أو أن يقال أن هذا الطالب أو العالم قد درس عنه أو أجازه، فيُقر له بالعلم، ويسكت المعارض ويصدّق السائل. فهو بهذا من قلائل العلماء الذين كسبوا تأثيرا في جيلهم والأجيال التي عقبتهم[1].

فقد حافظت أسرة قدورة قرنا من الزمان على الإفتاء المالكي في الجامع الكبير وعلى أوقافه وعلى الحياة العلمية بصفة عامة والتدريس بصفة خاصة، فلم يجرئ الباشاوات على تعيين أحد من غير أسرة قدورة على سُدّة الجامع الكبير تماشيا أو خوفا من عقيدة بعض الناس أن البلاد تصاب بالوباء إذا خرجت الفتوى عن أحد أعضاء أسرة قدورة[2].

المطلب الثاني: تلامذته

إذا كان سعيد قدورة قد تساوى مع غيره من العلماء في المناصب والوظائف الرسمية التي تولاه ا، فإن تأثيره العلمي والديني قد تجاوز جيله إلى التأثير في أجيال لاحقة تأثيرا لم يبلغه إلا القليل من العلماء، فقد تخرج على يديه عدد جم من التلاميذ والعلماء، أذكر منهم:

1. **أبو مهدي عيسى الثعالبي**[3]: عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد بن عامر جار الله أبو مكتوم ولد بمدينة زواوة بالجزائر، المكي هجرة ومدفنا ثم

---

[1]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (370/1، 374).

[2]- المرجع نفسه، (373/1).

[3]- انظر ترجمته: عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية: 1661-1663، تحقيق وتقديم سعيد الفاضلي، سليمان القرشي، الإمارات العربية المتحدة: دار السويدي للنشر =

المالكي الأثري. قال العياشي: " وممن انتفع به من أهل الجزائر أيضا عالمها وصالحها وفقيهها العلامة المشارك المسن سيدي سعيد بن إبراهيم قدورة"[1].

وأشهر مؤلفاته "كنز الرواية المجموع في درر المجاز ويواقيت المسموع" وهو فهرس شمل تراجم مشائخه وكتبهم وأسانيدهم وإجازتهم له.

توفي يوم الأربعاء في 24 رجب سنة 1080هـ ودفن بالحجون بمكة المكرمة.

2. **يحي الشاوي**[2]: هو أبو زكرياء يحيى بن أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات النائلي الملياني الشاوي الجزائري المالكي ولد بأولاد نايل بمليانة سنة1030هـ، وتتلمذ بالجزائر عن أعلام منهم الشيخ سعيد قدورة، توفي قاصدا الحج على متن السفينة يوم الثلاثاء عشري ربيع الأول (ت1096هـ/1685م)، ونقل جثمانه إلى مصر ودفن بمقبرة المالكية.

من مؤلفاته: "حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي"، "لامية في إعراب الجلالة"، "شرح التسهيل لابن مالك"، "حاشية على شرح المرادي"، "النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق".

= والتوزيع، 2006، (183/2) وما بعدها؛ فهرس الفهارس للكتاني (500/1-503)؛ خلاصة الأثر للمحبي (240/3).

[1]- عبد الله بن محمد العياشي المصدر السابق، (183/2).

[2]- انظر ترجمته: فهرس الفهارس للكتاني، ص 1132؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (316/1)؛ انظر:هدية العارفين للبغدادي، (533/2)؛ انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص186؛ خلاصة الأثر للمحبي، (486/4)؛ تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله، (102/2-111).

3. **الروداني**[1]: هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الروداني ولد سنة 1037هـ بتارودانت بالمغرب الأقصى، ثم المكي ، جال في المغرب الأقصى والأوسط ، ودخل مصر والشام والقسطنطينية والحجاز واستوطنه، وقلد النظر في أمر الحرمين الشريفين، انتقل إلى دمشق، وتوفي بها ذي القعدة سنة 1094هـ.

من آثاره: "جمع الفوائد لجامع الأصول ومجمع الزوائد"، وفهرسته" صلة الخلف بموصول السلف".وقد ذكر شيخه قدورة في فهرسته " صلة الخلف بموصول السلف"، في سنده فقال: "... شيخنا شيخ الإسلام، وصدر أئمة الأنام أبي عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري الشهير بقدورة..."[2].

4. **أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الجزائري**[3]: نزيل فاس أخد عن عدة من الشيوخ مشارقة ومغاربة منهم الشيخ سيدي سعيد قدورة شارح السلم في المنطق وهو عمدته. توفي رحمه الله بفاس سنة 1102.

5. **عمر المانجلاتي**[4]: هو أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الرحمن المنجلاتي، فقيه كبير، أصولي، مالكي، منطقي مشارك في كثير من العلوم، من أهل بجاية انتقل منها بعد سقوطها إلى مدينة الجزائر، فكان من كبار علمائها.

تتلمذ على يد سعيد قدورة حيث ذكر ذلك في إجازته لابن زاكور فقال:"....وكنت أخذت عن غيره من المشائخ من أعظمهم وأولاهم شيخ الإسلام

1- انظر ترجمته: صلة الخلف بموصول السلف للروداني، ص ص 7-13؛ فهرس الفهارس للكتاني، ص425؛ شجرة النور الزكية لمحمد خلوف، (316/1).

2- انظر: صلة الخلف بموصول السلف للروداني ، ص21.

3- انظر ترجمته: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (460/1-461).

4- انظر ترجمته: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص318؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (295/2-300).

سيدي سعيد بن إبراهيم الجزائر إمام الجامع الأعظم نفع الله به ونفعه بعلومه..."[1] توفي سنة 1104هـ.

6. **علي الأجهوري**[2]: هو علي بن زين العابدين محمد بن أبي محمد زين الدين عبد الرحمن بن علي أبو الإرشاد نور الدين الأُجْهُوري نسبة إلى "أجهور الورد" قرية بريف مصر المالكي واختلف في تاريخ مولده فقيل 975هـ، 967هـ بمصر. روى الأحاديث عن سعيد قدورة حيث أشار الكتاني إلى ذلك بقوله: " نروي كل ما له من طريق الشبراملسي.... وسعيد قدورة"[3]. كان كثير التأليف، ومن مؤلفاته: "شرح على ألفية العراقي في السير"، "حاشية على شرح النخبة للحافظ بن حجر"، "شرح مختصر ابن أبي جمرة" وله "ثلاثة شروح على مختصر خليل" وغير ذلك.وتوفي بمصر ليلة الأحد مستهل جمادي الأولى سنة 1066هـ.

7. **محمد بن قاسم ابن زاكور الفاسي**[4]: أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن زاكور، وبه عُرف، الفاسي المولد والمنشأ والقرار. توجّه إلى الجزائر فأخذ عن مفتيها سعيد قدورة.

من مؤلفاته: "المعرب المبين بما تضمنه الأنيس المطرب وروضة النسرين"«مطبوع»، و"نشر أزهار البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من

---

[1]- انظر: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (299/2).

[2]- انظر ترجمته: فهرس الفهارس للكتاني، (782/2-784)؛ خلاصة الأثر للمحبي (157/3-160).

[3]- انظر: فهرس الفهارس والأثبات للكتاني، (784/2).

[4]- انظر مصادر ترجمته: فهرس الفهارس للكتاني،(185/1-186)؛ الأعلام للزركلي، (7/7)؛ هدية العارفين للبغدادي، (310/2)؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (330/1).

فضلاء الأكابر والأعيان " « فهرسته مطبوعة»، و"الحلة السيراء في حديث البراء"، و"معراج الوصول إلى سماوات الأصول " «نَظَمَ فيه ورقات إمام الحرمين»، و"إيضاح المبهم من لامية العجم "، و"عنوان النفاسة في شرح ديوان الحماسة"«، لأبي تمام»، و"الروض الأريض في بديع التوشيح ومنتقى القريض " «وهو ديوان شعره، محقق»، و"أنفع الوسائل في أبلغ الخطب وأبدع الرسائل "، و" تزيين قلائد العقيان بفرائد التبيان "«مطبوع»، و"تفريج الكرب عن قلوب أهل الأرب على لامية العرب" «مطبوع»، وغير هذا.

ووافته المنية صبيحة يوم الخميس 20 محرم الحرام سنة (1120هــ).

الفصل الرابع: دراسة المخطوط ومنهج التحقيق

المبحث الأول: توثيق المخطوط وقيمته العلمية

المطلب الأول: توثيق المخطوط

المخطوط الذي بين أيدينا هو" شرح السلم المرونق في علم المنطق" لسعيد قدورة وهذا ما ورد في مقدمة المخطوط: " فإنني استخرت الله تعالى في وضع تقييد على الأرجوزة الموسومة بـ"السلم المرونق في علم المنطق " بحيث يكون مضافا لشرح المصنف كالتذييل لما أهمله وأغفله الناظم في شرحه مظهرا لمقاصده، ومستخرجا بعون الله بعض فوائده، والله المسؤول في بلوغ المأمول"[1]. وقد وردت نسبة العنوان لسعيد قدورة في العديد من المصادر ومنها:

1 - "تاريخ الجزائر الثقافي" لأبي القاسم سعد الله في الجزء الثاني حيث ورد:" وقد تبارى العلماء في شرح السلم والتعليق عليه، من ذلك شرح إبراهيم الباجوري ومحمد الأنبابي، ومحمد البناني وسعيد قدورة"[2].

2 - "معجم أعلام الجزائر" لعادل نويهض حيث تعرض لترجمة موجزة عن المؤلف، وبعض مؤلفاته، ومنها شرح السلم المرونق في المنطق للأخضري[3].

3 - "اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة " للشيخ أبي عبد الله محمد بن البشير بن محمد حسن ظافر الأزهري أورد ترجمة له، ذكر فيها أصله، ومنشأه، ومكانته العلمية، وذكر في نهاية ترجمته:" قلت وألف شرحا على السلم في المنطق وقفت عليه"[4].

[1]- انظر: سعيد قدورة، مخطوط، شرح السلم المرونق في علم المنطق، ق1أ.

[2]- انظر: أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، (151/2).

[3]- انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص259.

[4]- انظر: اليواقيت الثمينة لمحمد البشير ظافر، (162/1-163).

4 -"تعريف الخلف برجال السلف" لأبي القاسم محمد الحفناوي: أخذ نص ترجمته من كتابي " صفوة من انتشر، نشر المثاني"[1].

5 -"شجرة النور الزكية" لمحمد بن محمد مخلوف: حيث ذكر ترجمة للمؤلف تضمنت بعض أوصافه وشيوخه وتلامذته وبعض مصنفاته منها شرح السلم[2].

6 -"معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة: ورد ذكره تحت ترجمة رقم 5662، مع ذكر أصله وموطنه وحرفته وآثاره من بينها: حاشية على شرح السلم في المنطق[3].

7 -"هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين" لإسماعيل باشا البغدادي: أورد ترجمة موجزة عن سعيد قدورة وذكر له مؤلفين منها شرح السلم في المنطق[4].

8 -"عبد الرحمن الأخضري" لبوزياني الدراجي، والكتاب ترجمة للإمام الأخضري وبعض مؤلفاته التي وقعت بين يدي المؤلف، ومنها السلم المرونق وشرح الأخضري له وكذا الشروحات الأخرى ومن بينها شرح سعيد قدورة[5].

9 -شرح السلم المرونق لأُبي بن محمد الزمزمي حيث أتى على ذكر ترجمة موجزة لعبد الرحمن الأخضري صاحب السلم، وذكر شروحه وحواشيه[6].

---

[1]- انظر: تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (62/1).

[2]- انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (309/1).

[3]- انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، (761/1).

[4]- انظر: هدية العارفين للبغدادي، (393/1).

[5]- انظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص ص275-276.

[6]- انظر: أُبي بن محمد الزمزمي، شرح السلم المرونق، ص ص5-6.

المطلب الثاني: قيمته العلمية

إن القيمة العلمية للمخطوط " شرح السلم المرونق في علم المنطق" تكمن في كونه يضع بين يدي الدارس الساعي إلى المفاهيم الفكرية القديمة، والتواق إلى رحاب البناء العقلي المتماسك، ومجالات التركيب والتحليل في ميادين البحث والاستقراء المختلفة، إمكانات الاختيار في العلم الواحد بين نمطين أو مذهبين في العرض والتبسيط، يستتير بهما، وهو بحث الخطى في استقصاء ألوان المعرفة، وضروب المذاقات الثقافية. وقد حرص الشارح على أن يأتي شرحه على نظم الأخضري لسلمه ذا مرتكزين: لغوي تفسيري، وآخر منهجي فلسفي، بحيث تتعانق الصورتان وتتعاون لإيضاح المبهم من درجات السلم، وتُلقيان الضوء على الزوايا القاتمة والغامضة. فهو أبسط وأوضح الشروحات المعروفة، حيث أن قدورة كتب شرحه بأسلوب سهل وعبارة سلسة، لم يتبع أساليب الشراح في التعقيد، لذلك كانت قيمته العلمية عالية. كما أن هذا الكتاب يعتبر مرجعاً ثميناً لطلبة العلم، فمن خلاله يتعلمون أهم القضايا التي عالجها المنطق.

ومن جهة ثانية، فقيمة هذا المخطوط لا يمكن فصلها عن قيمة السلم في حد ذاته، بدليل أن السلم كان مقررا في كثير من المعاهد والمدارس العلمية في العالم الإسلامي وَغَطَّى على كثير من مقررات الدراسة للمنطق قبله مثل الجمل للخونجي وايساغوجي ومنطق ابن عرفة ومختصر السنوسي ومؤلفات المغيلي.

المبحث الثاني: توصيف نسخ المخطوط

لقد اعتمدت في تحقيقي لمخطوط" شرح السُلّمَ المرونق في علم المنطق "على نسختين حصلت عليهما من طرف الباحث أبو بكر بلقاسم ضيف بحاسي بحبح.

المطلب الأول: توصيف النسخة الأولى

تقع في 61 لوحة، كتبت بخط مشرقي، سهل القراءة. ومسطرتها: بمتوسط 23 سطر × 10 كلمات في الصفحة. بها حواشي لتصحيح الأخطاء والنقائص بالمتن. وهي تعتمد نظام التعقيبة على يسار وجه الورقة.

وأما المداد: فنَصّ الشرح بخط أسود، والعناوين وأبيات النظم المشروح باللون الأحمر.

نُسخت سنة 1139هـ، من طرف السيد محمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب المالكي مذهبا، الفيومي إقليما.

رمزت لها بالحرف "أ"، واتخذتها أصلاً لوضوح خطها، وقلة الأخطاء بها.

المطلب الثاني: توصيف النسخة الثانية رمزت لها بـالحرف "ب".

تقع في 61 صفحة، كُتِبت بخط مغربي، وخطها غير واضح جيدا، كما في النسخة الأولى.

مسطرتها بمتوسط 32 سطر × 13 كلمة في الصفحة، وهي كذلك تحتوي على حواشي لتصحيح الأخطاء والنقائص بالمتن. وتعتمد على نظام التعقيبة في يسار الصفحة. وقد كتبت بمداد أسود بالنسبة لنص المتن، أما أبيات النظم فكتبت باللون الأحمر، وكتب باللون الأخضر حرف " **الصاد** " و" **الشين** " للدلالة على بداية البيت أو بداية الشرح.

نُسخت في الخامس والعشرين من رمضان المعظم سنة 1128هـ. من طرف السيد أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد أبي موسى الشولي.

المبحث الثالث: مضامين المخطوط

المطلب الأول: موضوعاته

المخطوط تناول شرح السلم المرونق للأخضري المتكون من 144 بيتا، إلا أن الشارح اكتفى بشرح 121 بيتا، فأسقط من المقدمة ستة أبيات من أصل

أربعة عشر بيتا، واكتفى بستة أبيات من خاتمة الناظم والتي تخص المنطق مُغفلا لسبعة عشر بيتا الأخيرة، التي حمد فيها الأخضري الله على تمام عمله، وسأله المغفرة والثواب، وبيَّن فيها كذلك ناظم الرجز وتاريخ تأليفه، وطلبه العذر والنصح من قارئه، لأنه مبتدئ حديث السن في قرن وصفه بأنه: زمن لأهل الجهل والفساد والفتن.

ومجمل هذه الأبيات التي أغفلها سعيد قدورة، لا يستحق الشرح كالصلاة على النبي المصطفى – صلى الله عليه وسلم – وآله وصحبه، وتسمية الرجز، ورجاؤه من المولى القدير الإخلاص من وراء تأليفه، وأن ينفع به المبتدئ إلى المُطوّلات في علم المنطق.

وبما أن المخطوط شرح لنظم السلم المرونق للأخضري فقد جاء مقسما على حسب تقسيم هذا الأخير للأبيات، فقد تضمن: مقدمة ومدخل وثلاثة عشر فصلا وبابين وخاتمة كالآتي:

مقدمة[1]:

حمد الله فيها على نعمة العلم التي أكرم بها الإنسان، وثنى بنبيه محمد صلى الله غليه وسلم مظهرا لبعض معجزاته، ثم بين سبب وضعه للشرح حيث قال:"فاني استخرت الله تعالى في وضع تقييد على الأرجوزة الموسومة بـ"السلم المرونق في علم المنطق" بحيث يكون مضافا لشرح المصنف كالتذييل لما أهمله وأغفله الناظم في شرحه مظهرا لمقاصده ، و مستخرجا بعون الله بعض فوائده ، والله المسؤول في بلوغ المأمول".

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق1أ.

مدخل[1]:

شرح فيه المؤلف توطئة الناظم لأرجوزته الذي حمد الله تعالى فيها بسبب إنعامه على الإنسان بنعمة العقل والفكر، فهي أكبر نعم الله تعالى على الخلق، وبها تميز الإنسان عن غيره من الحيوانات.

وحمد اللهَ تعالى أيضاً على نعمة الإسلام والإيمان، وإرسال الرسل، فذلك لا يجب أصلاً على الله تعالى فعله، فهو أنعم بها على الناس تفضلاً، ولهذا يستحق الحمد والشكر.ويستحق الله تعالى أيضاً الحمد والشكر على أن أرسل إلينا أفضل البشر سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

وبعد ذلك أورد أهم تعاريف المنطق، ثم بين أهميته ودوره وثمرته، كما تناول بشكل مختصر شرح بعض فصول السلم.

فصل في جواز الاشتغال به[2]:

وضَّح الشارح في هذا الفصل الخلاف الحاصل في حكم الاشتغال بعلم المنطق، حتى يكون الطالب المبتدئ على بصيرة، ولخص هذا الخلاف في ثلاثة أقوال:

* الرأي الأول: تحريم علم المنطق، وهذا الرأي قال به الإمام النووي وابن الصلاح وغيرهما.

* الرأي الثاني: بعض العلماء أوجبوا علم المنطق مطلقاً.

* الرأي الثالث: وهو القول الذي رجحه المصنف، بل هو رأي جمهور العلماء، وهو أن تَعَلُّمَ علم المنطق يجوز للمتمكن أو الراسخ في علوم الكتاب والسنة.

---

[1]- انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق1أ.

[2]- انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق3ب.

فَصْلٌ فِي أنْوَاعِ العِلْمِ الحَادِثِ[1]:

شرح فيه تعريف الأخضري للعلم الحادث وأقسامه، ثم بين الاختلافات الموجودة بين العلماء في أقسامه، وذكر بعض التنبيهات، مدعما كل ذلك بأقوال العلماء والحكماء من مذاهب مختلفة.

فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّة[2]:

بدأ الشارح هذا الفصل بتعريف الدلالة والتي قد تكون لفظية أو غير لفظية وكل منهما ينقسم إلى (وضعية، عقلية وطبيعية) ليصبح عددها ستة، خمسة غير مرتبطة بالمنطق، وواحدة معتبرة في علم المنطق ألا وهي دلالة اللفظ الوضعية والتي قد تكون(دلالة الالتزام، دلالة المطابقة، ودلالة التضمن)

فَصْلٌ في مباحِثِ الأَلْـــــفاظِ[3]:

بخلاف تحدثه عن اللفظ باعتبار الدلالة والذي خص له فصل الدلالة الوضعية، تحدث هنا عن اللفظ باعتباره مركبا أو مفردا، فالمفرد: وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، سواء لم يكن له جزء كباء الجر، أو له جزء ولكن لا يدل على معنى كأسماء الأعلام. وينقسم إلى قسمين كلي وجزئي:

فالكلي ما أفهم اشتراكاً بين أفراده بمجرد تعقله .مثل: لفظ "إنسان " ولا يشترط في الكلي وجودُ أفراد له، "لا واحد" و"لا أكثر"، بل يصح سواء لم يوجد منه فرد مع استحالة أن يوجد منه شيء كالجمع بين الضدين أو مع إمكان أن يوجد منه فرد ك"بحر من زئبق"، أو وجد منه فرد مع استحالة غيره ك"الإله" أو مع إمكان وجود غيره كـ"الشمس" أو وجد منه أفراد متناهية كـ"الإنسان " أو

---

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق5أ.

[2]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق7أ.

[3]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق10ب.

غير متناهية كـ"نعم الله" . فالكلي إن كان له تعلق بالماهية، فإمَّا أن يكون مندرجاً فيها، أو خارجاً عنها:

فالأول يسمى "ذاتياً"، والثاني يسمى "عارضاً". ثم انتقل الشارح إلى شرح الكليات الخمس (الجنس، النوع، الفصل النوعي، الخاصة والعرض العام).

وأما الجزئي فهو ما لا يُفهم الاشتراك بين أفراده بحسب وضعه. مثل: لفظ "زيد". وفي الأخير، تطرق قدورة إلى شرح أقسام الجنس وهي:

أولاً: جنس قريب، وهو ما لا جنس تحته بالنسبة إلى الماهية المراد تعريفها به، بل يكون تحته الأنواع ك"الحيوان" لا جنس تحته وإنما تحته الأنواع ك"الإنسان" و"الفرس" ونحوهما.

ثانياً: جنس بعيد وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس، ك"الجوهر".

ثالثاً: جنس متوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، ك"الجسم" فإن فوقه "الجوهر" وتحته "الحيوان".

فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي[1]:

وفي هذا الفصل ينتقل الشارح إلى توضيح قسمة أخرى للألفاظ بحسب دلالتها على المعاني، فاللفظ إما "كلي" أو "جزئي"، والأول إن كان معناه واحداً: فإما أن يكون متساوياً في أفراده فهو "المتواطئ"، فمثلا: أفراد الإنسان كلها متوافقة في صفات معينة كالحيوانية والنطق. وإن كان معناه مختلفاً في أفراده فالنسبة بينه وبين أفراده "تشاكك" كالبياض فإن معناه في الثلج أقوى منه في الثوب.وإن كان الاختلاف في اللفظ والمعنى سمي "تخالفا"، كالإنسان والجماد. واللفظ المفرد إن تعدد معناه فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني "الاشتراك "، لاشتراك المعنيين في اللفظ الواحد كالبيت الشعري والبيت بمعنى المسكن . وإن

---

[1]- انظر: سعيد قدورة ، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق15أ.

تعدد اللفظ واتحد المعنى ك"الإنسان والبشر"، "الأسد والسبع" فالنسبة بين اللفظين "الترادف".

واللفظ المستعمل إن أفاد الطلب كـــ "اضرب" و"لا تقم"، فهو يسمى "طلباً"، وإن احتمل الصدق والكذب، نحو: "الإنسان فان"، فهو يسمى "خبراً".

والطلب يقسم إلى ثلاثة أقسام: فإن كان مع استعلاء وهو إظهار الطالب العلوّ على المطلوب منه، فهو "أمرٌ"، وإن كان الطلب لا مع استعلاء بل مع خضوع وإظهار الطالب الانخفاض عن المطلوب منه فإنه يسمى "دعاءً"، وفي حال إظهار الطالب المساواة للمطلوب منه فهو "التماسٌ".

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية[1]:

بعدما شرح الشارح الكلي والجزئي إنتقل في هذا الفصل إلى توضيح معنى الكل والكلية، الجزء والجزئية، مع تقديم الأمثلة والشواهد من القرآن والحديث الشريف.

فالكل: هو الحكم على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعة، بحيث لا يستقل فرد منها، كقولنا:"كل إنسان فان". والقضية قد تكون: "كلية موجبة"، وهي إثبات صفة على كل أفراد الموضوع، كقولنا: "كل الكواكب تدور".و قد تكون: "كلية سالبة"، وهي سلب صفة عن كل أفراد الموضوع، كقولنا:"لا حي بجماد".

والجزء: فهو واضح، وهو ما تركب منه ومن غيره كلٌّ، ك "الحيوان" فهو جزء بالنسبة "للإنسان"، لتركب الإنسان منه ومن الناطق، ويسمى ذلك "جزءاً طبيعياً"، وكالسقف بالنسبة إلى البيت، لتركبه منه ومن الجدران، ويسمى ذلك "جزءاً مادياً".

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق17ب.

والقضية قد تكون: "جزئية موجبة"، وهي إثبات صفة على بعض أفراد الموضوع، كقولنا: "بعض الإنسان طبيب". وقد تكون: "جزئية سالبة"، وهي نفي صفة عن بعض أفراد الموضوع، كقولنا:"ليس بعض الإنسان بطبيب".

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفاتِ[1]:

في هذا الفصل، ينبه الشارح على أمر مهم، وهو أنه كان من الأنسب على الناظم أن يذكر هذا الفصل بأثر المفردات، لأن المعرفات ناشئة عنها، إذ هي مركبات من الكليات الخمس. ثم بَيَّنَ الفرق بين التصور والحكم؛ فالموصل إلى التصور يقال فيه "القول الشارح" (المعرِّف)، والموصل إلى الحكم يقال له "الحجة". وذلك لأننا قد نعرف الشيء ونجهل تصوره كعلمنا بوجود الملائكة والجن، وإن كنا لا نتصورهما.

قد نعلم تصور الشيء ونجهل الحكم عليه، كما نتصور الجسم ونجهل كونه قديما أو حادثا، حتى يثبت بالبرهان أنه حادث. ومادامت التصورات تنضبط بالحدود والرسوم، استعمل الناظم مصطلح "المعرفات" بصيغة الجمع ليشمل جميع أنواعها، حدودا ورسوما (تامة وناقصة). ولكن ما لفرق بين التعريف بالحد والتعريف بالرَّسْمِ؟.

فالتعريف بالحدّ: وهو إدراك المعاني الذاتية للشيء المعرَّف أو ماهيته.وأما التعريف بالرَّسْمِ: فهو الكشف عن الأمور التي تميزها عن غيرها من الماهيات والأمور الغريبة عنها. ولكن هل الوصول إلى التعريفات، هو أمر بديهي؟.

لكي تكون التعريفات صحيحة يشترط للحد والرسم شروطٌ:

أولاً: الاطِّراد.

ثانياً: الانعكاس.

---

[1]- انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق18ب.

ثالثاً: أن يكون التعريف أظهر من المعرَّف، وأوضح منه.

رابعاً: لا يصح أن يكون التعريف مشتملاً على كلمة مجازية.

خامساً: لا يجوز أن يدخل في التعريف ما لا يعرف إلا بنفس التعريف.

سادساً: لا يجوز استعمال لفظ مشترك بلا قرينة تعين المعنى المراد منه في التعريف.

سابعاً: لا يصح إدخال الأحكام في الحدود، والمقصود بالأحكام هي الصفات اللازمة عن الماهية.

ثامناً: لا يجوز في الحدود ولا في الرسوم ذكر كلمة (أو).

ثم ينتقل الشارح إلى شرح أقسام المعرِّف وطرق تأليفها.

أقسام المعرِّف وهي ثلاثة:

الأول: الحد وهو قسمان حدٌّ تامٌّ، وحدٌّ ناقصٌ.

الثاني: الرسم وهو أيضاً تامٌّ وناقص.

الثالث: اللفظي.

طرق تأليفها:

- طريقة تأليف الحدِّ التام: نستطيع تأليف الحد التام بعد معرفة الكليات، بأن نأتي أولاً: بالجنس القريب ومعه الفصل القريب. كقولنا: "الملائكة مخلوقات من نور".

- طريقة تأليف الرسم التام: يمكن تأليف الرسم بأن نأتي بالجنس القريب والخاصة مجتمعين كما في قولنا: "الإنسان حيوان ضاحك بالقوة ". فالضحك للإنسان ليس من ماهيته، ولكنه لازم عنها من أثرها.

- طريقة تأليف الحد الناقص: لتأليف الحد الناقص، يمكننا استعمال الفصل وحده، أو الفصل مع جنس بعيد لا قريب. كما في قولنا: "الإنسان جسم

ناطق". فالناطق فصل، والجسم هو جنس بعيد، أي تحته جنس أقرب منه للإنسان وهو الحيوان.

- طريقة تأليف الرسم الناقص: لتأليف الرسم الناقص، يمكننا استعمال الخاصة فقط، كقولنا: في تعريف الإنسان: "هو الضاحك".

وأما التعريف اللفظي: فهو تبديل لفظٍ خفي بلفظ مُرادف أشهر عند المعرَّف له، مثال ذلك: "الجُرَازُ هو السيف"، فإنه مرادف للجراز وأشهر منه لشهرة استعماله في ألسنة العامة والخاصة.

بَابُ القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا[1]**:**

بعد ما فرغ قدورة من شرح مبادئ التصورات ومقاصدها، يتكلم في هذا الباب على مبادئ التصديقات.

ثم يشير مرة ثانية إلى أن اللفظ المركب قسمان: "طلب" و"خبر"، ويخص الخبر بالحديث في هذا الفصل، وأن ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمى في الاصطلاح: "قضية" أو "خبر"، وأن القضية قسمان: "شرطية "و"حملية".

فالشرطية: هي التي تتألف من قضيتين، وأما الحملية: فمن مفردين.

(الاستشهاد بالأمثلة)؛ أما القضايا الحملية: تكون أربعة من حيث الكم، وهي "شخصية"، "كلية"، و"مهملة"، و"جزئية".

ومن حيث الكيف : "سالبة" و"موجبة". فلو وزَّعنا احتمالات القضايا فالناتج ثمانية، وهو حاصل ضرب أربعة في اثنين، وهاك التفاصيل:

1. شخصية موجبة: نحو "زيد كاتب".
2. شخصية سالبة: نحو "زيد ليس بكاتب".
3. كلية موجبة: نحو "كل إنسان حيوان".
4. كلية سالبة: نحو "لا شيء من الإنسان بحجر".

---

[1]- انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق23أ.

5. جزئية موجبة: نحو "بعض الإنسان كاتب".
6. جزئية سالبة: نحو "ليس بعض الإنسان بكاتب".
7. مهملة موجبة: نحو "الحيوان إنسان".
8. مهملة سالبة: نحو "الحيوان ليس بإنسان".

ثم تطرق إلى شرح أسوار القضايا الحملية الأربع وهي:

1. سور الموجبة الكلية: كل، جميع.
2. سور السالبة الكلية: لا شيء، لا واحد.
3. سور الموجبة الجزئية: بعض، واحد.
4. سور الموجبة السالبة: ليس كل، بعض ليس.

والقضيّة الحملية تتألف من ثلاثة أجزاء:

الأول: الموضوع وهو المحكوم عليه.

الثاني: المحمول وهو الـــمحكوم به.

الثالث: النسبة؛ أي ثبوت المحمول للموضوع.

ثم يعود ليتوسع أكثر في أقسام القضية الشرطية، حيث بَيَّنَ أن القضية الشرطية هي التي تتألف من قضيتين حمليتين وأداة شرط، الأولى: تسمى الشرط(المقدم)، والثانية: المشروط (التالي). وتنقسم إلى قسمين:

الأول: شرطية متصلة : وسميت بالمتصلة لاتصال طرفيها [المقدَّم والتالي] بأدوات الشرط(كُلَّما، إنْ، إذا). مثال ذلك: "إذا طلع النهار وجد الضياء".

الثاني: شرطية منفصلة: هي القضية التي اقتضت تنافراً وتعانُداً بين طرفيها [المقدَّم والتالي] بأدوات الشرط(إما، أو). كقولنا: "العدد إما زوج أو فرد". وأقسام الشرطيّة المنفصلة ثلاثة:

القسم الأول: مانعة جَمْعٍ، وهي قضية تمنع الجمع بين طرفيها فلا يجتمعان في الوجود ويمكن ارتفاعهما، وتتركب من الشيء والأخصّ من نقيضه مثل:

"الجسم إما جماد أو حيوان" فالجماد والحيوان لا يجتمعان في المحل الواحد، ويمكن ارتفاعهما بأن يكون الجسم نباتا.

القسم الثاني: مانعة خُلُوٍّ، وهي قضية تمنع الخلو عن طرفيها فلا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه كقولنا: "الخنثى إما لا رجل وإما لا امرأة"، لأن نقيض "لا رجل رجل"، و"لا امرأة" أعم منه لاحتمال أن يكون لا رجل ولا امرأة.

القسم الثالث: مانعة جمع وخلو، وهي قضية تمنع الجمع والخلو معاً فلا يمكن اجتماع طرفيها ولا يمكن ارتفاعهما، وتتركب من الشيء ونقيضه كقولنا : "هذا العدد إما زوج أو فرد"، فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ولا يمكن ارتفاعهما عنه.

ثم ينبه الشارح إلى أن القضية الشرطية قد تكون: كلية، جزئية، مهملة، شخصية، موجبة وسالبة.ولكن سورها يختلف عن سور القضية الحملية.

* سور المتصلة الكلية الموجبة: وهو اللفظ الدال على عموم اللزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال(كلما، مهما، متى).

* سور المنفصلة الكلية الموجبة: وهو اللفظ الدال على عموم العناد للأزمنة والأوضاع والأحوال(دائما).

* سور السالبة الكلية فيهما(المتصلة والمنفصلة): وهو اللفظ الدال على سلب التالي أو عناده في جميع الأزمنة والأوضاع (ليس البتة).

* سور الإيجاب الجزئي فيهما(المتصلة و المنفصلة): وهو اللفظ الدال على ثبوت اللزوم أو العناد في بعض الأزمنة والأوضاع (قد يكون).

* سور السلب الجزئي: في المتصلة (ليس كلما)، وفي المنفصلة (ليس دائما).

* سور القضية المهملة: المهملة وهي التي حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما في حالٍ أو زمنٍ ما من غير تشَخُّصٍ ولا عمومية، فلا يُنظر إلى خصوصيَّة الأحوال والأزمان ولا إلى عموميتهما.وسورها في المتصلة (إن، لو، إذا)، مثل: "إذا كان الإنسان صالحاً كان محبوباً" .

* وسورها في المنفصلة(إما، أو) مثل: "القضية إما أن تكون موجبة أو سالبة".

* سور القضية الشخصية: هي التي حُكم فيها بالاتصال في المتصلة أو التنافي في المنفصلة أو نفيهما في السالبة منهما في زمن معين شخصي أو حالٍ معينٍ شخصي. وسورها في المتصلة (إن، لو، إذا)، مثل: "إذا جاء عليٌ غاضباً فلا أسلّم عليه"، "إن جئتني اليوم راجلا أو راكبا أكرمتك".

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ[1]:

يبين قدورة في هذا الفصل كيف أن الأخضري لما فرغ من القضايا وأقسامها،شرع في الحديث عن أحكامها، ومن ذلك "التناقض": وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون. إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ويستثني التناقض بين المفردات.

وبعدها ينبه إلى أهمية التناقض والعكس في القضايا، ومنها يُعَرِّج على أنواع التقابل وهي:(تقابل الضدين، تقابل المتضايفين، تقابل النقيضين و العدم والملكة)، إلى أن وصل إلى شروط التناقض وهي:

1. الإتحاد في الموضوع: فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: "العلم نافع"، "الجهل ليس بنافع".

2. الإتحاد في المحمول: فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: "العلم نافع"، "العلم ليس بضار".

---

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق29ب.

3. الإتحاد في الزمان: فلا تناقض بين "الشمس مشرقة"؛ أي في النهار وبين "الشمس ليست بمشرقة"؛ أي في الليل.

4. الإتحاد في المكان: فلا تناقض بين "الأرض مخصبة"؛ أي في الريف وبين "الأرض ليست بمخصبة" ؛أي في البادية.

5. الإتحاد في القوة والفعل: أي لابد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل فلا تناقض بين "محمد ميت"؛ أي بالقوة وبين "محمد ليس بميت"؛ أي بالفعل.

6. الإتحاد في الكل والجزء: فلا تناقض بين "العراق مخصب"؛ أي بعضه وبين "العراق ليس بمخصب"؛ أي كله.

7. الإتحاد في الشرط: فلا تناقض بين "الطالب ناجح آخر السنة"؛ أي إن اجتهد وبين "الطالب غير ناجح"؛ أي إذا لم يجتهد.

8. الإتحاد في الإضافة: فلا تناقض بين "الأربعة نصف"؛ أي بالإضافة إلى الثمانية وبين "الأربعة ليست بنصف"؛ أي بالإضافة إلى العشرة.

ثم ينهي الشارح هذا الفصل بتوضيح التناقض في القضايا:

✓ القضية الشخصية: يستخرج نقيضها بتبديل الكيف فيها، نحو "زيد قائم "، "زيد ليس بقائم".

✓ القضية المهملة: يستخرج نقيضها بتبديل الكيف فيها، نحو "الإنسان حيوان"، "الإنسان ليس بحيوان".

✓ القضية المسوَّرة: نقيضها بأن تأتي بضدِّ سورها بعد تبديل كيفها.

-فنقيض الموجبة الكلية: نحو "كل إنسان حيوان"، سالبة جزئية نحو "ليس بعض الإنسان بحيوان".

-ونقيض السالبة الكلية: نحو "لا شيء من الإنسان بفرس"، موجبة جزئية نحو"بعض الإنسان فرس".

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي[1]:

بدأ الشارح هذا الفصل بضبط مفهوم العكس: والذي يعني قلب جزئي القضية بأن يجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً في الحملية، ويجعل المقدم تالياً، والتالي مقدَّماً في الشرطية المتصلة. وبعد هذا تحدث عن الفرق بين أنواع العكس (المستوي، النقيض بنوعيه الموافق والمخالف). ثم بيَّن قواعد وشروط العكس المستوي والمتمثلة في:

* بقاء الصدق في العكس.

* بقاء الكيف.

* بقاء الكم، فإن كان الأصل كلياً، فالعكس كلي، وإن كان جزئياً فجزئي، إلا في الموجبة الكلية فلا يبقى فيها الكم بل تنعكس جزئية.

والعكس صحيح في جميع القضايا ولازم لها دائماً بالصورة السابقة إلا في القضايا التالية:

أولاً: التي وجد فيها الخستان، وهما السلب والجزئية يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص.

ثانيا: ثم إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة، فيشترط إذن في صحة العكس أن يكون في قضية مرتبة بالطبع لا بالوضع، والترتيب الطبيعي ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره، وانطلاقا من أن معنى القضية الحملية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غير ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول. ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم، فإذا غير الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، هذا هو المرتب بالطبع.

---

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق32أ.

وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة ولا فائدة في عكسها ، بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها، فقولك: "العدد إما زوج أو فرد"، لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلتَ: "العدد إما فرد أو زوج" لا يتغير معناه.

بَابٌ فِي القِيَاسِ[1]:

وَضَّحَ الشارح في بداية هذا الفصل دور القياس في المسائل العقلية والشرعية، ثم بَيَّنَ سبب تقديم فصل التصورات على الأحكام، باعتبار الأولى "وسائل" والثانية "مقاصد".وبعدها مهد لموضوع القياس من خلال الحديث عن ما يوصل إلى التصديق ألا وهو الحجة التي قد تكون (قياسا، استقراءً أو تمثيلا). فبدأ بالقياس لأنه أشرف وأقوى الثلاثة فهو يفيد القطع واليقين. إلى أن وصل إلى شرح مفهوم القياس:على أنه يتكون من مقدمتين (كبرى، صغرى ونتيجة)، ومن ثلاثة حدود(أكبر،أصغر وأوسط)، وموقع هذه الحدود في القياس. كما أنه تناول بشكل مختصر أنواع القياس: (الاقتراني والاستثنائي) ومتى يكون صحيحا ومتى يكون فاسدا. ودَعَّمَ شرحه بالاستشهاد بالأمثلة وبآراء العلماء.

فَصْلٌ فِي أَشْكَالِ القياس[2]:

في هذا الفصل بَيَّنَ الشارح نظرة المناطقة إلى القياس، فتارة ينظر إليه من جهة هيئته التأليفية؛ أي موقع الحد الأوسط في المقدمتين وهذا يسمى "شكلا"، وتارة ينظر إليه من جهة اقتران الصغرى بالكبرى في الكم والكيف، وهذا يسمى "قرينة وضربا".

ومن خلال موقع الحد الأوسط في المقدمتين نستنتج أن هناك أربعة أشكال:

✓ الشكل الأول: الحد الأوسط موضوعا في المقدمة الكبرى ومحمولا في المقدمة الصغرى.

---

[1]– انظر: سعيد قدورة ، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق34ب.

[2]– انظر: سعيد قدورة ، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق38ب.

✓ الشكل الثاني: هو أن يكون الحد الأوسط محمولا في المقدمتين الكبرى والصغرى.

✓ الشكل الثالث: هو أن يكون الحد الأوسط موضوعا في المقدمتين.

✓ الشكل الرابع: وهو أن يكون الحد الأوسط محمولا في الكبرى وموضوعا في الصغرى، وهو عكس الشكل الأول.

ثم انتقل إلى شرح ترتيب الأشكال من حيث القوة والضعف، فالشكل الأول أقواها، لأنه ينتج الأضرب الأربعة، وكذلك لأنه بَيِّن وواضح، ويليه الشكل الثاني لأن الحد الأوسط جاء فيه محمولا في الصغرى، والصغرى أشرف مقدمتي القياس لأنها مشتملة على موضوع المطلوب الذي هو الذات والكبرى على محموله وهو الصفة والذات أشرف من الصفة.

ثم يأتي الشكل الثالث في هذه المرتبة لموافقته الأول في الكبرى وأما الرابع فلقد جعل آخرها لمخالفته الأول قي الوضوح ولذلك أسقطه الفارابي، ابن سينا والغزالي.

كما أن الشارح استدل على كل شكل بمثال، وبين كيف أن صحة النتيجة في القياس الاقتراني مرهونة بتوفر مجموعة شروط.وبعد هذا، تطرق إلى شرح قواعد الأشكال الأربعة وضروبها المنتجة وغير المنتجة.

✓ الشكل الأول:

- أن تكون صُغْراه موجبة، ولا يهم إن كانت كلية أو جزئية.
- وأن تكون كُبْراه كلية، ولا يؤثر إن كانت سالِبة أو موجِبة.

أ. الأضرب المنتجة: أربعة.

ب.الأضرب غير المنتجة: اثنا عشر.

✓ الشكل الثاني:

- أن تختلف المقدمتان في الكيف، بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

- أن تكون الكبرى كلية موجبة أو سالبة. فإن كانت موجبة لم تنتج إلا مع السالبتين الصغريين وإن كانت سالبة لم تنتج إلا مع الموجبتين الصغريين.

أ. الأضرب المنتجة: أربعة.

ب. الأضرب غير المنتجة: اثنا عشر.

✓ الشكل الثالث:

- أن تكون صغراه موجبة، ولا يهم أن تكون كلية أو جزئية.

- أن تكون إحدى المقدمتين كلية، سواء كانت الصغرى أم الكبرى.

أ. الأضرب المنتجة: ستة.

ب. الأضرب غير المنتجة: عشرة.

✓ الشكل الرابع:

- إن لم تكن الصغرى موجبة جزئية، فيشترط عدم الجمع بين الخستين وهما الجزئية والسلب، سواء كان ذلك من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين، أو من جنسين كسالبة وجزئية، ولو في مقدمة واحدة.

- وإن كانت الصغرى موجبة جزئية فشرطه كون الكبرى سالبة كلية.

- فإن كانت الصغرى سالبة كلية أنتجت مع الموجبة الكلية الكبرى وإن كانت سالبة جزئية لم تنتج لاجتماع الخستين فيها.

أ. الأضرب المنتجة: خمسة.

ب. الأضرب غير المنتجة: أحد عشر.

كما أشار الشارح إلى أن النتيجة تتبع الأخص (السلب، الجزئية)، وأن الأشكال توجد حتى في القضايا الشرطية. وفي آخر الفصل تطرق الشارح إلى إمكانية حذف إحدى المقدمتين في القياس المطوي، وأن مقدمات القياس إذا لم تكن ضرورية فلابد أن تنتهي إلى ما هو ضروري.

فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ[1]:

بدأ الشارح هذا الفصل بضبط مفهوم القياس الاستثنائي أو الشرطي، والذي يعني ما دلَّ على النتيجة أو ضدها بأن تكون مذكورة فيه بالفعل ؛ أي بصورتها لا بالقوة؛ أي لا تكون مفرقة الأجزاء، كما في القياس الاقتراني، فإن نتيجته موجودة لكنها متفرقة الأجزاء في مقدمتيه، موضوعها في الصغرى ومحمولها في الكبرى. وهو نوعان:

* القياس الشرطي المتصل ويفيد اللزوم.
* القياس الشرطي المنفصل ويفيد العناد وقضيته الشرطية على ثلاثة أقسام: حقيقية ومانعة جمع ومانعة خُلو. وأثناء شرحه لنوعي القياس الشرطي تطرق إلى ضبط ضروبهما المنتجة و العقيمة.

فَصْلٌ فِي لَوَاحِقِ القِيَاسِ[2]:

بدأ الشارح شرحه بالحديث عن المركب على أنه من لواحق القياس، والقياس قد يكون بسيطاً أو مركباً. ثم قام بضبط مفهومه، على اعتبار أن المركب ما ألِّفَ من أكثر من مقدمتين، وهو في الحقيقة يكون مؤلفاً من قياسات بسيطة. لقولنا: "كل إنسان حيوان"، و"كل حيوان حساس"، و"كل حساس نامٍ"، و"كل نامٍ جسمٌ"، و"كل جسم مركب".

---

[1]- انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق50ب.

[2]- انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق53ب.

والقياس المركب نوعان: إذا لم يتم ذكر نتيجة لكل قياس بسيط فيه، يسمى هذا القياس المركب "منفصل النتائج"، فتكون النتائج مطوية فيه غير مذكورة، وأما ما ذكرت فيه النتائج فيسمى "قياساً متصل النتائج".وبعد هذا ذكر أن الموصل إلى المطالب التصديقية ثلاثة أنواع (قياس، استقراء وتمثيل) وهي من أقسام الحجة؛ أي أن ا لاستقراء هو تصفح الجزئيات والحكم بحكمها المشترك بين أفرادها على الكلي، أو هو الاستدلال بحكم الجزئي على الكلي. والاستقراء يكون "ناقصاً" إذا كان المتَصَفَّحُ أكثر الجزئيات لا كلها، ويسمى "تاماً" إذا كان المتصَفَّحُ جميع الجزئيات.أما إذا تم الاستدلال بجزئي على جزئي آخر لجامع بينهما وحمل حكمه عليه، فذلك الاستدلال يسمى "تمثيلاً".

وفي الأخير تطرق الشارح إلى التمييز بين الإستقراء والقياس، إلى أن وصل إلى أن نتيجة نهائية، مفادها أن أقسام الاستدلال ثلاثة (القياس، الإستقراء والتمثيل).

فَصلٌ فِي أَقْسَامِ الحُجَّةِ[1]**:**

يُلح قدورة في بداية هذا الفصل على ضرورة النظر في مواد الأقيسة مثلما ينظر إلى صورها واستشهد بقول الناظم:

وَخَــطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا * فِــي مَــادَةٍ أَوْ صُــورَةٍ فَالمُبْتَدَا**

واعتبر الحجة نوعان:

1 -الحجة النقلية: هي ما كانت مادتها مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع.

2 -الحجة العقلية: هي خمسة أقسام: خطابية، شعرية، جدلية، برهانية وسفسطائية.

---

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق55أ.

✓ القسم الأول: الخطابة، وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة، لصدورها من معتَقَدٍ في صلاحه وصدق كلامه ، كعالم تقيٍّ أو وليٍّ، أو من مقدِّمات مظنونة. والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطاب والوعاظ.

✓ القسم الثاني: الشِّعر، وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو: "الخمر مقوِّية سيالة"، أو تنقبض منها النفس نحو: "العسل مرة مهوَّعة " والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب.

✓ القسم الثالث: البرهان، وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية

✓ القسم الرابع: الجدلّ، وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة، وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، فقد يكون الشيء مشهوراً عند قوم دون آخرين، ومن مقدمات مسلَّمة عند الناس وعند الخصمين، والغرض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراك البرهان.

✓ القسم الخامس: السفسطة، وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة.

وذكر أن الناظم لم يرتبها من حيث القوة، بل بحسب ما سمح به النظم، ثم ذكر أن البرهان أقواها.

وبعد شرح أقسام الحجة العقلية، والاستشهاد بالأمثلة. يتطرق إلى المصادر التي يمكن أن نأخذ منها المقدمات القطعية وهي ستة: الأوليات، المشاهدات،المجربات، المتوترات، الحدسيات، المحسوسات. وبيانها كالآتي:

- المصدر الأول: الأوليات؛ أي الضروريات التي لا يتوقف حكم العقل فيها على استعانة بحسي أو غيره، بل بمجرد تصور الطرفين يحكم العقل فيها، كقولنا: "الواحد نصف الاثنين" و"الكل أعظم من الجزء".

• المصدر الثاني: المشاهدات؛ وهي ما لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطني وتسمى وجدانيات، كالعلم بأنك جائع أو غضبان أو متلذذ أو متألم.

• المصدر الثالث: المجربات؛ وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى، كقولنا: "السقمونيا مسهلة للصفراء".

• المصدر الرابع: المتواترات، وهي ما يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب، كقولنا : "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة، وظهرت المعجزة على يديه".

• المصدر الخامس: الحدسيات؛ وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حدس أي ظنٍّ مستند إلى أمارة كقولنا: "نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها".

• المصدر السادس: المحسوسات؛ وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا: "الشمس مشرقة والنار محرقة".

ثم أشار إلى الخلاف في كيفية إفادة النظر الصحيح للعلم بالمنظور فيه وهو النتيجة. فبدأ بشرح أقوال العلماء في ذلك:

▪ القول الأول: الارتباط عقليٌّ، وهذا قول إمام الحرمين الجويني، فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين.

▪ القول الثاني: الارتباط عاديٌّ، وهذا قول الشيخ الأشعري، ومعناه أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين.

▪ القول الثالث: الارتباط تولدٌ بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين، إذ التولد أن يوجد فعل لفاعله فعلاً آخر، وهذا القول للمعتزلة.

▪ القول الرابع: الارتباط واجب، وهو مذهب الحكماء وهم الفلاسفة، ومعناه أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة، وهو باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة وأنه تعالى هو الفاعل المختار.

خَاتِمَةٌ[1]: في بيان خطأ البرهان

بعد شرحه للبرهان وأقسام مواده، انتقل قدورة إلى شرح الخطأ الواقع فيه. كما أنه أشار إلى ملاحظة هامة، وهي أنه كان من الأنسب القول: "وخطأ القياس"، بدلا من قول: "وخطأ البرهان"، وقد نبه على ذلك الشيخ زكرياء؛ فللخطأ في البرهان إما أن يكون في مادة القضايا، أو في الصورة والهيئة التي يترتب عليها القياس.

أولاً: أسباب الخطأ في المادة[2]:

وتكون إما في الألفاظ، أو في المعاني.

❖ أسباب الخطأ في الألفاظ:

1) اشتراك اللفظ المستعمل، مثل قولك: "هذا قرء"، وتريد الحيض، و"كل قرء يجوز فيه الوطء"، وتريد به الطهر، فلم يتكرر الحد الوسط، فكذبت النتيجة.

---

[1]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق61أ.

[2]– انظر: سعيد قدورة، شرح السلم المرونق في علم المنطق، أق61 ب.

2) جعل الألفاظ المتباينة مثل المترادفة كقولك: "هذا صارم" مشيراً إلى سيف غير قاطع، و"كل صارم سيف" فحقيقة السيف تباين حقيقة الصارم، لأن السيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً كان أو غير قاطع، والصارم هو السيف بقيد القطع، فكانت النتيجة كاذبة لأن الصارم في الصغرى أريد به غير القاطع، فلم يصح حمل السيف عليه في الكبرى، بل هو محمول على الصارم الذي هو القاطع من جنس السيف، فلم يتكرر الحد الوسط.

❖ أسباب الخطأ في المعاني:

1) التباس القضية الكاذبة بقضية صادقة: وفيه أنواع، منها إغفال الشروط الثمانية المذكورة في التناقض، كأن تجعل العرضي ذاتياً، مثاله كقولنا: "الجالس في السفينة متحرك"، و"كل متحرك لا يثبت في مكان واحد"، فإحدى المقدمتين كاذبة إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد، وإن أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات كانتا صادقتين، لكن لم يوجد تكرر، فلم تصدق النتيجة.

2) جعل النتيجة إحدى المقدمتين (مصادرة على المطلوب)، كقولنا: "هذه نُقلة"، و"كل نقلة حركة"، "فهذه حركة"، فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة.وقولنا: "كل إنسان بشر"، "كل بشر ضحاك" ينتج: "كل إنسان ضحاك" فالكبرى والمطلوب شيء واحد.

3) الحكم للجنس بحكم النوع، كقولنا: "كل فرس حيوان"، و"كل حيوان ناطق"، "فكل فرس ناطق"، وهو كذب، ويسمى مثله إيهام العكس، لأنه لما رأى أن كل ناطق حيوان، توهم أن كل حيوان ناطق، وليس كذلك، فجاء الخطأ.

4) جعل القياس مما ليس بقطعي من الاعتقادات و الظنيات والوهميات مثل القطعي، كقولنا: "هذا ميت"، و"كل ميت جماد"، فالكبرى وهمية لأن الوهم

يحكم بجمادية الميت لكونه كالجماد في عدم الروح والإحساس والحركة، فجعلت في هذا القياس كالقطعية، ونزلت منزلتها في أخذها جزءاً لها.

ثانيا: أساليب الخطأ في الصورة:

❖ الخروج عن أشكال القياس الأربعة : بأن لا يكون على تأليف شيء منها لا بالقوة ولا بالفعل، نحو: "كل إنسان حيوان"، و"كل فرس صهال" فهذا خطأ في هيئة المقدمتين لعدم تكرر الوسط فيهما، والقياس الاقتراني لا بد فيه من مكرَّرٍ.

❖ ترك شرط الإنتاج، مثل كون الصغرى في الشكل الأول سالبة أو الكبرى فيها جزئية، نحو: "كل الإنسان حيوان"، و"بعض الحيوان فرس".فيتوهم أن النتيجة: "بعض الإنسان فرس" وهي كاذبة. ومثال كون الصغرى سالبة: "لا شيء من إنسان بجماد"، و"كل جماد جسم". فيتوهم أن النتيجة: "لا شيء من إنسان بجسم" وهي كاذبة. وقد سبق التنبيه عليه في شروط الشكل الأول.

❖ أن لا يؤخذ محمول الصغرى تاما في وضعه للكبرى، نحو: "الإنسان له شعر"، و"كل شعر ينبت" ينتج: "الإنسان ينبت" وهو كاذب وقد نبه عليه بعض الفضلاء ممن شرح ايساغوجي.

المطلب الثاني: المصادر التي اعتمدها

من أهم المصادر التي اعتمدها سعيد قدورة في تأليف كتابه"شرح السلم المرونق في علم المنطق":

1- كتاب الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني: مخطوط حققه علي سامي النشار؛ فيصل بدير غون؛ سهير محمد مختار. يتضمن كتاب الشامل على ثلاثة كتب: (كتاب النظر، كتاب التوحيد، كتاب العلل).

2- ديوان ابن خفاجة: حققه عبد الله سنده، 335 ص، حيث يقول المحقق:" فها نحن في سفر غناء، في روضة فيحاء، في أندلس الأدب ومعالي الرتب. هذا

ديوان ابن خفاجة، يحكي قصة شاعر أديب، عاش منعما، في جدول العز، وماء الحياة، وحلو المحيا، وروح الأدب... يجول في المروج والجداول، ويصف كل رونق بأحلى عبارة وأجمل إشارة".

3- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: كتاب مطبوع ومحقق من قبل مركز الدراسات القرآنية، ويتناول المؤلف في هذا الكتاب أنواع علوم القرآن، والتي أحصاها في مائة واثنين نوعا. ولقد أشار السيوطي إلى أن هذا الكتاب هو مقدمة للتفسير الكبير الذي سماه" مجمع البحرين ومطلع البدرين، الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية".

4- شرح الشمسية للتفتازاني: على اعتبار أن المنطق هو آلة تضبط الفكر والنظر من وقوع الزلل فيهما. والشمسية من أجل المتون التي اعتنت ببيان قواعد المنطق وقضاياه، وقد ألفها الإمام الكاتبي، وشرحها الإمام السعد التفتازاني، وفصل فيها ودقق، وحقق. وسمى كتابه: شرح الشمسية، وهو كتاب مطبوع حققه جاد الله بسام صالح.

5- كتاب الصحاح للجوهري: معجم مرتب على أواخر الكلمات، مقسم إلى ستة مجلدات ويتضمن ثمانية وعشرين بَاباً، لكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا. وكتاب الصحاح حققه أحمد عبد الغفور عطار.

6- كتاب لقطة العجلان لبدر الدين الزركشي : كتاب مطبوع على نفقة محمد عبد الخالق إسماعيل سنة 1908م، ويتضمن (علوم الأصول، الحكمة، المنطق، التوحيد).

7- شرح أرجوزة عقود الجمان في علمي المعاني والبيان لجلال الدين السيوطي: طبعت في كتاب، ومن خلالها يشرح ويلخص مع حسن العبارة وبيانها ما جاء في كتاب "التلخيص" لجلال الدين القزويني.

8- مختصر لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب للمغيلي: مخطوط حققه الباحث أبو بكر بلقاسم ضيف، ويتحدث هذا الكتاب عن أصول المنطق والمتمثلة في: مبادئ و مقاصد التصورات والتصديقات.

9- إتمام الدراية لقراء النقاية للشيخ جلال الدين السيوطي: كتاب مطبوع، ويتضمن خلاصة أربعة عشر علما بشكل موجز ومختصر وهي: علم أصول الدين، علم التفسير، علم الحديث، علم أصول الفقه، علم الفرائض، علم النحو، علم التصريف، علم الخط، علم المعاني، علم البيان، علم البديع، علم التشريح، علم الطب، علم التصوف.

10- المستصفى لأبي حامد الغزالي: كتاب طبع لأول مرة عام 1324هـ في مجلدين، محقق من قبل حمزة بن زهير حافظ.وهذا الكتاب من أركان علم أصول الفقه، ألفه الغزالي على طريقة المتكلمين، أو بعبارة أخرى، على طريقة الشافعية، حيث يؤصلون القاعدة، ويقيمون عليها الدليل، ولا يذكرون الفروع إلا يسيرا.

11- شرح المواقف العضدية للجرجاني: كتاب طبع سنة 1908، مقسم إلى سبعة مجلدات، تدور حول أصول علم الكلام، قواعده، فوائده، دلائله العقلية وشواهده النقلية.

12- شرح المطالع للإمام الرازي : كتاب مطبوع، من خلاله يحاول الإمام الوقوف عند بعض المسائل التي تخص المنطق، كالحاجة إليه، وموضوعه، ومباحثه من تصديقات وأقيسة.

13- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول شهاب الدين القرافي : كتاب مطبوع، مضمونه علم أصول الفقه،ويمتاز بالشمول والإيجاز،والدقة والتحرير، وتضمن عشرون بابا.

14- المواقف العضدية لعبد الرحمن الإيجي: كتاب مطبوع مرتب على ستة مواقف، وكل موقف مقسم إلى مجوعة مقاصد. ويتناول فيه المؤلف جملة مسائل كلامية، خدمة للدين بالحجة والبرهان. وعلى كتاب المواقف خمسة شروح وثمان حواشي.

15- شرح منطق ابن عرفه للسنوسي: مخطوط، جامعة الملك سعود: قسم المخطوطات، رقم 6059، تاريخ النسخ1144هـ، 103 ورقة، نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد. وهذا الكتاب يتضمن أهم مواضيع المنطق الأرسطي، حيث يقول شارحه:" فهذه كلمات مختصرة تتضمن معرفة ما يضطر إليه من علم المنطق، لتصحيح ما يكتسب به التصورات والتصديقات، وترك ما يشوش الفكر...".

16- فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن لأبي يحي زكرياء: مخطوط. موجود بمكتبة الأزهر الشريف بمصر، وهذا الكتاب هو شرح لكتاب لفظة العجلان وبلة الظمآن للشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي المتوفى سنة 794 هـ.

17- شرح السلم المرونق في علم المنطق لعبد الرحمن الأخضري: مخطوط، السعودية: مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، رقم2579، الناسخ محمد بن حسن، تاريخ النسخ1257هــ، الخط: نسخ، سهل القراءة، 24 ورقة.

18- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن الأكفاني: مخطوط، مصر: موقع مخطوطات الأزهر الشريف، رقم 336119، 39 ورقة. فقد قال الحافظ ابن حجر عن هذا الكتاب: "وهو كتاب نفيس" انظر: الدرر الكامنة 280/3.

المبحث الرابع: منهج التحقيق

-اعتمدت النسخة (أ) نسخةً أُماً في التحقيق، وأما النسخة(ب) فقد كانت للاستئناس وإثبات المختلف بينهما.

أما المنهج المتبع في تحقيق هذا المخطوط فقد كان على الشكل التالي:

-جعلت النظم المشروح مميزا بنوعية خط مختلفة، حتى أميز بين ما كان نظما وما كان شرحا، وهو ما اعتمده المؤلف في حد ذاته، عندما نجده يميز بين شرحه وما كان من الأصل باللونين الأحمر والأسود ، إذ جعل الأصل (النظم) باللون الأحمر، فيما كان شرحه باللون الأسود.

-كما عمدت إلى كتابة النص وفقا لقواعد الإملاء الحديثة، كما هو الشأن بالنسبة للتخفيف من دون ذكر الهمزة مثلا كقوله " فايدة " ويقصد بها "فائدة " وهكذا في غير ما موضع.

- قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سور القرآن الكريم وإلى أرقامها، ووضعها بين قوسين مزهرين وضبطها بالشكل.

- عزوت الأحاديث الشريفة اعتمادا على ما ورد في الصحيحين، وإن لم أجد ففي كتب السنة الأخرى التي روت الحديث وخرجته، مع بيان ذكر رقم الحديث

وبابه والجزء والصفحة . وجعلت تلك الأحاديث بين قوسين مكررين « »
وضبط مشكله بالشكل، وميزتها عن النص بلون غامق.

-قمت بتوثيق النقول والنصوص الواردة في الكتاب ما أمكن بالرجوع إلى المصادر التي ذكرتها، أو من خلال الكتب التي ألفت في عصر المؤلف أو في فن النص المحقق، وجعلت تلك النقول بين مزدوجين " " .

-عبارات الترحم والتراضي حصرتها بين شرطتين – –

-على اعتبار أن المؤلف يحيل على كلامه في الهامش في بعض المواضع، مختتما ذلك بعبارة " صح " فإنني قمت بإرجاع تلك الإحالات إلى داخل النص، لأنها ليست شرحا أو إفادة فهي من أصل النص.

-ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب، مشيرا إلى مصادر الترجمة، بِغَضِّ النظر عن الأعلام المشهورة.

-قمت بشرح المفردات اللغوية التي بدت لي غير واضحة، أو أنها تتسم بالغموض واللبس، بالاعتماد على معاجم اللغة، وحددت المصطلحات المتعلقة بفن النص المحقق حتى يستطيع القارئ غير المتخصص أن يأخذ فكرة ولو موجزة عن المنطق بالعودة إلى المعاجم والموسوعات والقواميس والكتب المتخصصة في المنطق، وعرفت بالأماكن بالرجوع إلى المعاجم والموسوعات والأطالس.

-نسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها من دواوينهم، وإن لم أجد رجعت إلى المصادر المهتمة بالشعر، مع ضبطها بالشكل وتحديد بحر البيت، إضافة إلى ذكر ترجمة موجزة لأولئك الشعراء للتعريف بهم.

-هذا وقد أشرت بخط مائل، كرمز في بداية كل صفحة، حتى يسهل على القارئ الرجوع إلى النص الأصل في المخطوط، ويرى مدى المطابقة لما في المطبوع، وذلك على الشكل التالي: مثلا /أ ق1 أ/، /أ ق1 ب/ ومعنى الرمز(أ) :

الأصل أو رمز النسخة الأم، (ق1): معناه الورقة الأولى في المخطوط، (الحرف أ): معناه وجه الورقة، (الحرف ب) ومعناه ظهر الورقة .

-أرفقت نماذج من أول وآخر النسختين الخطية المعتمدتين في التحقيق.

-كما أنني وضعت جملة من الفهارس في نهاية هذا البحث، عساها تسهل على القارئ ما يبغي الوصول إليه بأيسر السبل، تمثلت في الآتي:

1- فهرس الآيات القرآنية.
2- فهرس الأحاديث الشريفة.
3- فهرس المصطلحات الفلسفية الواردة في البحث.
4- فهرس الأبيات الشعرية.
5- فهرس الأعلام.
6- فهرس الأماكن.
7- فهرس المصادر والمراجع.
8- فهرس الموضوعات.

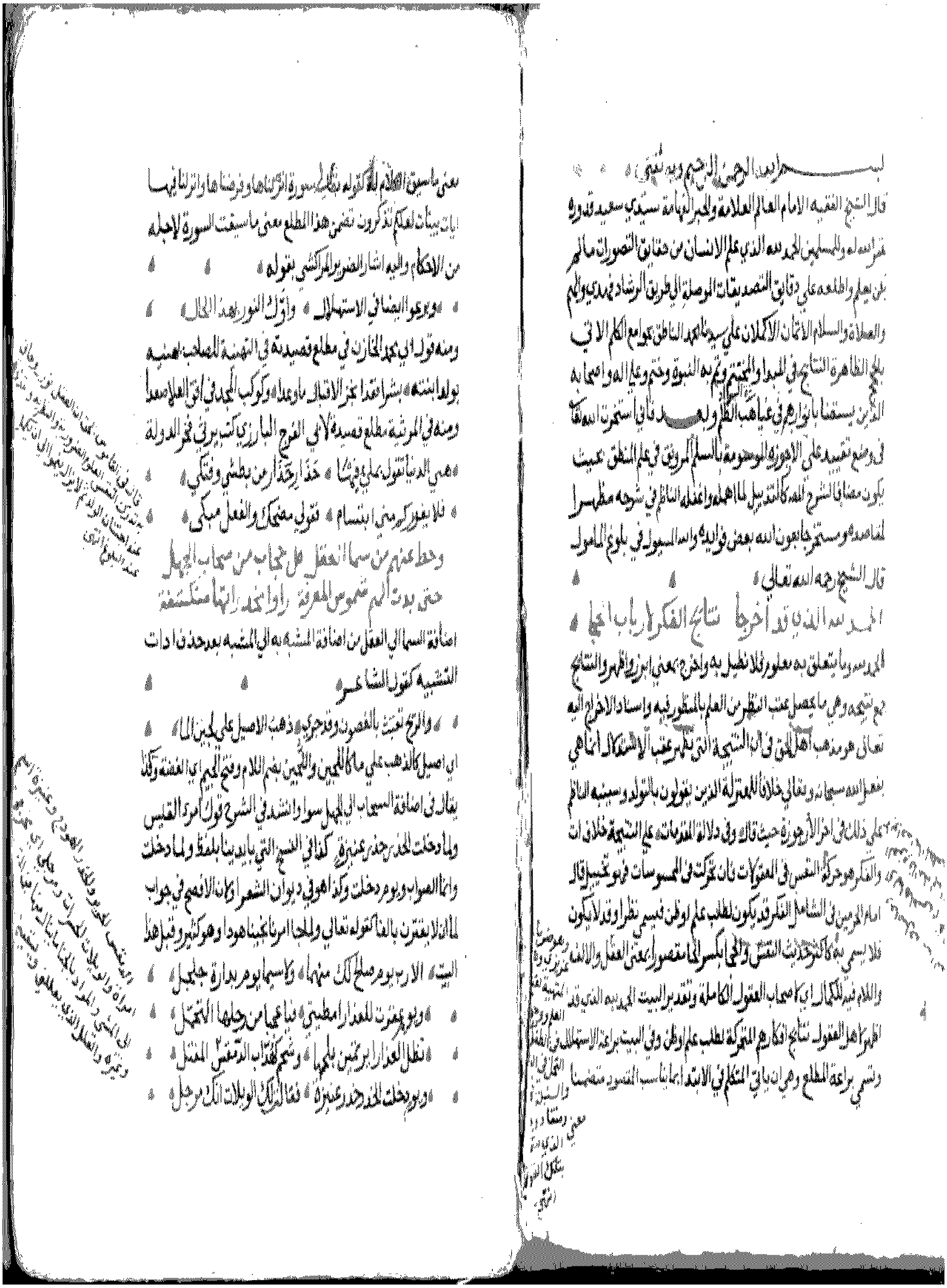

- صورة الورقة الأولى من النسخة (أ) -

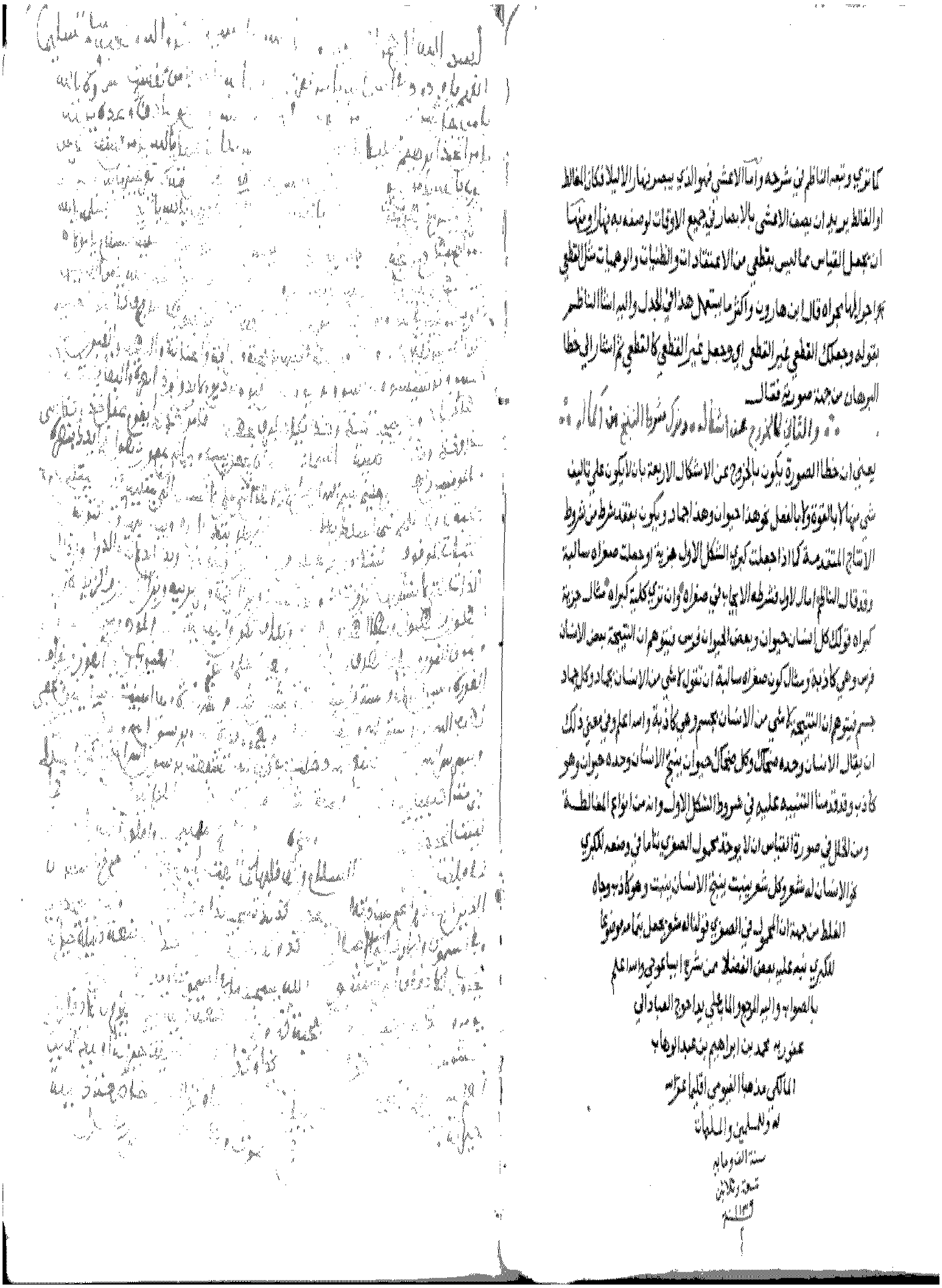

كما ترى وتبعه الناظم في شرحه وأما الأعشى فهو الذي يبصر نهارا لا ليلا فكأن الغالط
أو الغالط يريد أن يصف الأعشى بالإبصار في جميع الأوقات أو صفه به نهارا وليلا
أن يجعل القياس ما ليس بقطعي من الاعتقادات والظنيات والوهميات مثل القطعي
بجامع أن كلا منهما مراد قال ابن هارون وأكثر ما يستعمل هذا في الجدل وإليه أشار الناظم
بقوله وجعلك القطعي غير القطعي أو جعل غير القطعي كالقطعي ثم أشار إلى خطا
البرهان من جهة صورته فقال
والثاني كالخروج عن أشكاله وترك شرط النتج من إكماله
يعني أن خطأ الصورة يكون بالخروج عن الأشكال الأربعة بأن لا يكون على تأليف
شيء منها لا بالقوة ولا بالفعل نحو هذا حيوان وهذا جماد ويكون بفقد شرط من شروط
الإنتاج المتقدمة كما إذا جعلت كبرى الشكل الأول جزئية أو جعلت صغراه سالبة
وقد قال الناظم أما الأول فشرطه الإيجاب في صغراه وأن ترى كلية كبراه مثال جزئية
كبراه قولك كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس فيتوهم أن النتيجة بعض الإنسان
فرس وهي كاذبة ومثال كون صغراه سالبة أن تقول لا شيء من الإنسان بجماد وكل جماد
جسم فيتوهم أن النتيجة لا شيء من الإنسان بجسم وهي كاذبة والله أعلم ومن هذا ذلك
أن يقال الإنسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان فينتج الإنسان وحده حيوان وهو
كاذب وتقدم لنا التنبيه عليه في شروط الشكل الأول وأنه من أنواع المغالطة
ومن الخلل في صورة القياس أن لا يوجد تكرر الحد الأوسط بأن يوضع للكبرى
نحو الإنسان له شعر وكل شعر ينبت فينتج الإنسان ينبت وهو كاذب ووجه
الغلط من جهة أن المحمول في الصغرى قولنا له شعر فجعل بعضه موضوعا
للكبرى نبه عليه بعض الفضلاء من شراح إيساغوجي والله أعلم
بالصواب وإليه المرجع والمآب على يد أحوج العباد إلى
عفو ربه محمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب
المالكي مذهبا الفيومي إقليما غفر الله
له وللمسلمين والمسلمات
سنة ألف ومائة
تسعة وثلاثين
[illegible]

– صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ) –

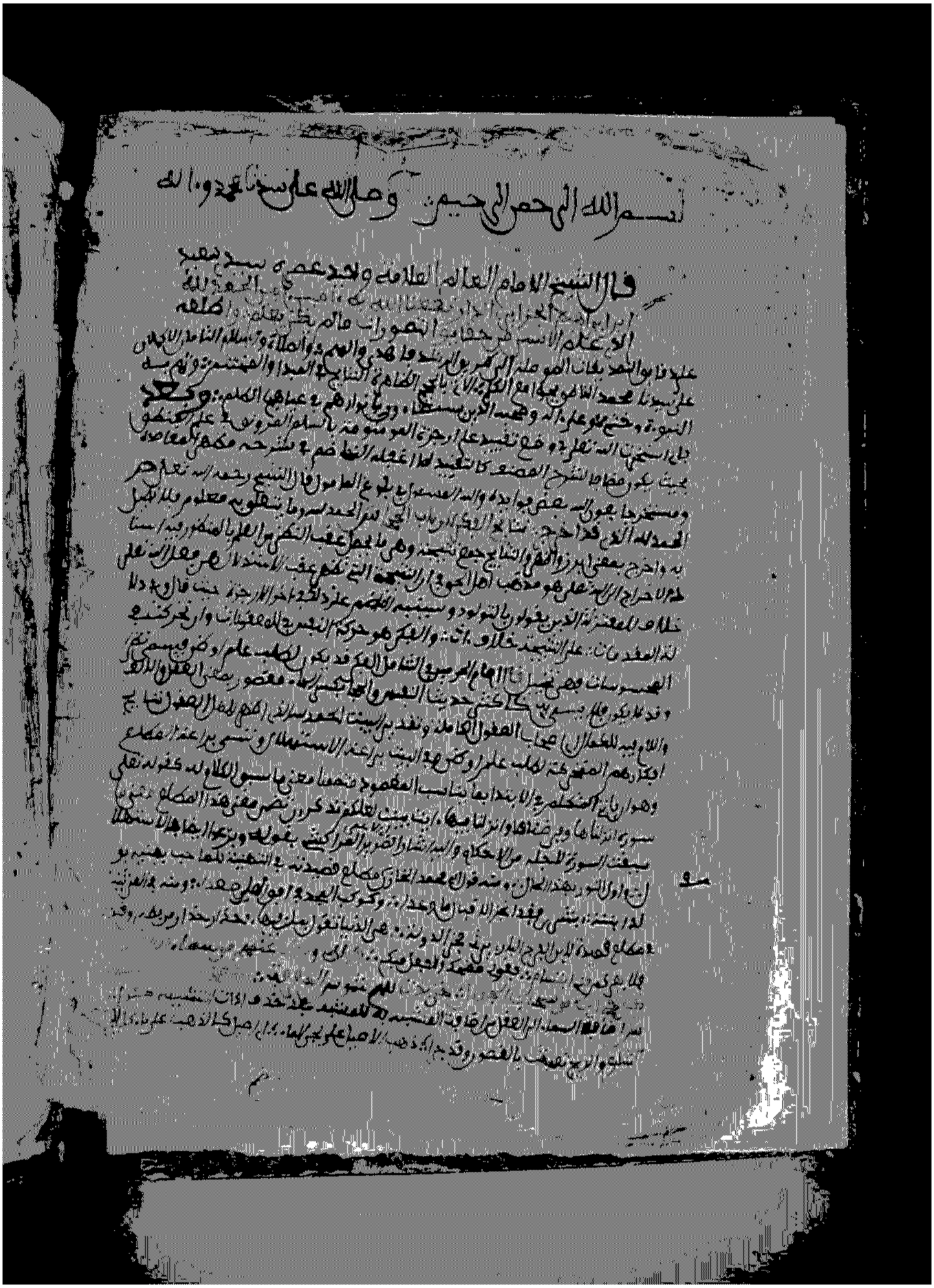
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الشيخ الامام العالم العلامة وحيد عصره

- صورة الصفحة الأولى من النسخة (ب) -

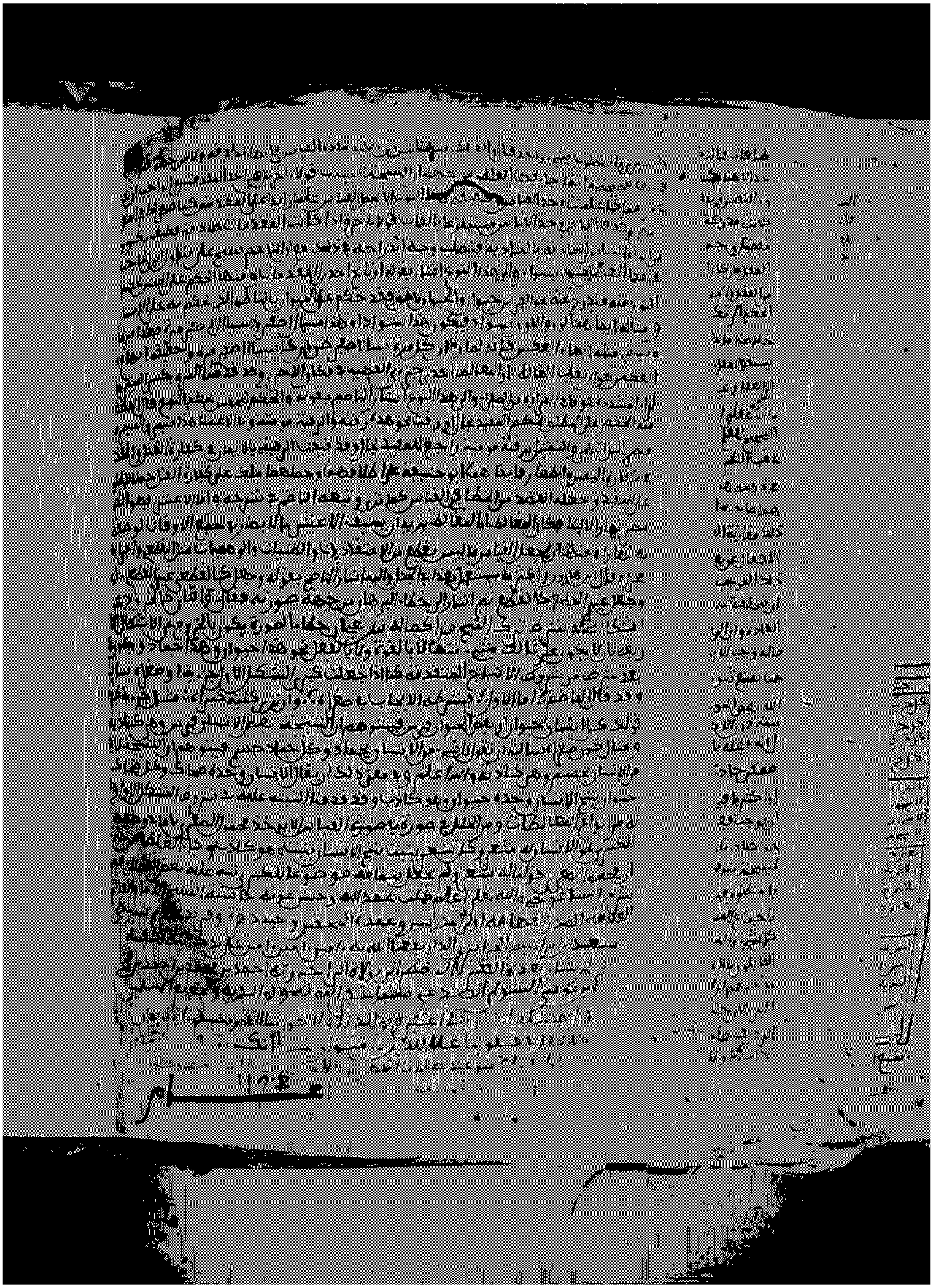

- صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ب) -

ثانيا:قسم التحقيق

[مقدمة][1] / بسم الله الرحمن الرحيم و به نثني[2][وصلى الله على سيدنا محمد وآله][3]. أق1أ

قال الشيخ الفقيه[4] الإمام العالم العلامة [وحيد عصره][5] والحبر الفهامة [6] سيدي سعيد[إبراهيم الجزائري الدار نفعنا الله به آمين آمين] [7] قدورة غفر الله له وللمسلمين[8]: الحمد لله الذي علم الإنسان من حقائق التصورات [9] ما لم يكن يعلم، وأطلعه على دقائق التصديقات[10] الموصلة إلى طريق الرشاد فهدي وألهم ، والصلاة والسلام الأَتَمَّان الأَكْمَلان على سيدنا محمد[11] الناطق بجوامع الكلم ؛

---

[1]- من وضع المحقق.

[2]- و به نثني: ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- الفقيه: ساقطة من (ب).

[5]- أثبتها من (ب).

[6]- والحبر الفهامة: ساقطة من (ب).

[7]- أثبتها من (ب).

[8]- من قدورة إلى وللمسلمين ساقطة من (ب).

[9]- التصور: هو حُصُول صُورة الشيء في العقل وإدراك الماهية من غير أن يُحْكم عليها بنفي أو إثْبات. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص53.

[10]- التَّصْدِيق: هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص53.

[11]- والصلاة: فَعْلَة من صلَّى إذا دعا بخير، والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلَّى عليه وإرادة الخير له. والسلام: التحية، وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾. الأَتَمَّان الأَكْمَلان: نعتان للصلاة والسلام. على سيدنا: من ساد قومه يسودُهم سيادةً فهو سَيِّدٌ. محمد: علم منقول من اسم مفعول حَمَّدَ بالتشديد سُمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة. انظر: خالد بن عبد الله الأزهري، =

الآتي بالحجج الظاهرة النتائج في المبدأ والمختتم وتمم به النبوة وختم، وعلى آله وأصحابه الذين يستضاء بأنوارهم في غياهب الظلم.

وبعد ؛ فإني استخرت الله تعالى في وضع تقييد على الأرجوزة الموسومة بـ"السلم المرونق في علم المنطق " بحيث يكون مضافا لشرح المصنف كالتذييل[1] لما أهمله و[2] أغفله الناظم في شرحه مظهرا لمقاصده ، ومستخرجا بعون الله بعض فوائده، والله المسؤول في بلوغ المأمول.

[مدخل][3]

قال الشيخ – رحمه الله تعالى–:

الحَمْـدُ لِلَّهِ[4] الَّذِي قَـدْ أَخْـرَجَا * نَتَـائِجَ الفِـكْرِ لِأَرْبَـابِ الحِـجَا**

الحمد لله، وما يتعلق به معلوم فلا نطيل به، وأخرج بمعنى أبرز وأظهر ، والنتائج جمع نتيجة وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه ، وإسناد الإخراج إليه تعالى هو مذهب أهل الحق في أن النتيجة التي تظهر عقب

= شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000، (1/8–9).

[1]– التذييل: هو تعقيب جملة بجملة مشتملة على معناها للتوكيد. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص50.

[2]– أهمله و: ساقطة من (ب).

[3]– من وضع المحقق.

[4]– قال المحققون: الحمد؛ هو الثناء بالكلام على المحمود، وبجميل صفاته، مطلقا؛ أي سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال. انظر: عبد الرحمن الأخضري، شرح السلم المرونق في علم المنطق، مخطوط، السعودية: مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، رقم2579، ق1و.

الاستدلال[1] إنما[2] هي بفعل الله سبحانه و[3] تعالى خلافا للمعتزلة[4] الذين يقولون بالتولد[5]، وسينبه الناظم على ذلك في آخر الأرجوزة حيث قال :"**وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت**"، والفكر هو حركة النفس في المعقولات؛ فإن تحركت في المحسوسات فهو تخييل[6].

[1]- الاستدلال: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر، فيسمى: استدلالاً آنياً، أو بالعكس، ويسمى: استدلالاً لمياً، أو من أحد الأثرين إلى الآخر. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص18.

[2]- إنما: ساقطة من (ب).

[3]- سبحانه و: ساقطة من (ب).

[4]- المعتزلة: فرقة إسلامية، وقد اعتمدت على العقل في فهم العقيدة الإسلامية. وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية. ومن أبرز شخصياتها: القاضي عبد الجبار الهمذاني، واصل بن عطاء الغزال. ولقد أسس المعتزلة مذهبهم على خمسة أصول هي: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: مانع بن حماد الجهمي، الموسوعة الميسرة: في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (64/1-75)؛ ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، دراسة وتحقيق وتعليق نذير حمادو، لبنان: دار ابن حزم، 2006، (242/1).

[5]- التولد: ولد الشيء من الشيء أنشأه، والتوليد عند المعتزلة هو الفعل الصادر من الفاعل بوسط ويقابله المباشرة، وهي الفعل الصادر من الفاعل بلا وسط. انظر:المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (368/1).

[6]- التخييل لغة: مصدر تخيل الشيء له أي تشبه. يقال: تخيل له أنه كذا أي تشبه، كما في التخيل الوهمي. والفرق بين التخيل المبدع والتخيل الوهمي، أن الأول يستمد عناصره من الوجود، فيركبها تركيبا جديدا، على حين أن الثاني ينسج الرؤى والأحلام نسجا خياليا لا صلة له بالوجود الحقيقي. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (261/1).

قال إمام الحرمين [1] في الشامل : " الْفِكْرُ قَدْ يَكُونُ لِطَلَبِ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ [2] فَيُسَمَّى نَظَرًا [3]، وَقَدْ لَا يَكُونُ فَلَا يُسَمَّى بِهِ؛ كَأكثر حديث النفس"[4].والحجا(بكسر الحاء) مقصورا بمعنى العقل، والألف واللام فيه للكمال؛ أي لأصحاب العقول الكاملة وتقدير البيت: الحمد لله الذي قد[5] أظهر لأهل العقول نتائج أفكارهم المتحركة لطلب علم أو ظن. وفي البيت "براعة الاستهلال" وتسمى براعة المطلع؛ وهي أن يأتي المتكلم في الابتداء بما يناسب المقصود متضمنا / معنى أق1ب

---

[1]– هو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوه الجويني، ولد في 18محرم419 هـ بقرية جوين إحدى قرى نيسابور ببلاد خراسان، توفي في مساء الأربعاء 25 ربيع الآخر478 هـ عن عمر بلغ تسعا وخمسين عاماً ب"شتنقان" إثر مرض ألم به، من مؤلفاته: "البرهان في أصول الفقه"، "الرسالة النظامية (أو العقيدة النظامية)"، "نهاية المطلب في دراية المذهب"، "الشامل في أصول الدين"، "غياث الأمم في التياث الظلم". حول ترجمته، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، سوريا: دار ابن كثير، [د.ت]، (358/3)؛ جمال الدين بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، لبنان: دار الكتب العلمية، 1992، (121/5)؛ شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ترتيب حسان عبد المنان، لبنان: بيت الأفكار الدولية، 2004، (492/1)؛وفيات الأعيان لابن خلكان،(341/2).

[2]– الظن: هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، ويستعمل في اليقين والشك، وقيل الظن: أحد طرفي الشك بصفة الرجحان. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص122.

[3]– النظر: هو الفكر الذي تطلب به المعرفة لذاتها، لا الفكر الذي يطلب به العمل أو الفعل. انظر:المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (472/2).

[4]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، شرح السيد الشريف الجرجاني، مصر، مطبعة السعادة، 1907، (194/1).

[5]– قد: ساقطة من (ب).

ما سيق الكلام [1]، كقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[2].

تضمن هذا المطلع، معنى ما سيقت السورة لأجله من الأحكام، وإليه أشار الضرير المراكشي[3] بقوله[4]: [بحر الرجز]

وَبَرَعُوا[5] أيضاً في الاسْتِهْـلالِ[6] * وَأَوَّلُ النُّـورِ بِهذا الحَـــــالِ**

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق1و- ق2ظ.

[2]- سورة النور، من الآية 1.

[3]- هو: محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله ابن أبي زيد المراكشي الضرير: ولد في جمادى الآخرة في سنة 739هـ في بلدة بونة وتوفي- رحمه الله- سنة807هـ.من أهم مؤلفاته: "إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم"، "أُرجوزة في المنطق"، "ترجيز المصباح في المعاني والبيان والبديع".حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي(193/6)؛ شمس الدين محمد السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت: دار الجيل، 1992، (48/8).

[4]- انظر: محمد عزمي نعمان عبد الرحمن سلهب، تعليق على ترجيز المصباح: في المعاني والبيان والبديع، مخطوط مذكرة ماجستير، فلسطين: جامعة الخليل، 2005، ص331.

[5]- بَرَعَ يَبْرُعُ بُروعاً وبَراعةً وبَرُعَ، فهو بارِعٌ: تَمَّ في كل فَضيلة وجمال وفاق أَصحابه في العلم وغيره، وقد توصف به المرأة. والبارع: الذي فاق أَصحابه في السُّودد. انظر: لسان العرب لابن منظور، (8/8).

[6]- الاستِهلالُ : رفْع الصوت، وأصله شدة انصِباب السحاب، أو تَأَلُّق البرق، ومنه الهِلالُ؛ لِرفع الأصواتِ عند رؤيتِه، أو لِتلألُئِهِ، والمستَفتِح للكلام يرفَع صوتَه. واستهلَّ الصبيُّ بالبُكاء: رفع صوتَه وصاح عند الوِلادة. انظر: لسان العرب لابن منظور، (701/11-710).

ومنه قول أبي محمد الخازن[1] في مطلع قصيدته في التهنئة للصاحب[2] يهنئ بولد ابنته[3]: [بحر البسيط]

بُشرى فَقَدْ أَنجزَ الإقبال ما وَعَدا * وكَوكبُ المجد في أُفق العُلا صَعَدا**

ومنه في المرثية مطلع قصيدة لأبي الفرج البارزي [4] كَتَبَ [5] يرثي فخر الدولة:[البحر الوافر]

---

[1]- هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد الخازن، من حسنات أصبهان وأعيان أهلها في الفضل، ونجوم أرضها وأفرادها في الشعر. ومن خواص الصاحب، ومشاهير صنائعه . وكان في اقتبال شبابه وريعان عمره، يتولى خزانة كتبه، وينخرط في سلك ندمائه. حول ترجمته، انظر: أبو منصور الثعالبي، يتيمة الدهر: في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحة، لبنان: دار الكتب العلمية، 1983م، (3/379-394).

[2]- هو: أبو القاسم، إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس، الطالقاني، الأصفهاني، المعروف بالصاحب. ولد سنة 326هـ، وتوفي سنة 385هـ.ومن أهم مؤلفاته:"المحيط في اللغة"، "الإبانة عن مذهب أهل العدل"، "الإقناع في العروض وتخريج القوافي". حول ترجمته، انظر: إسماعيل بن عباد الصاحب، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، العراق: مطبعة المعارف، 1975،(1/8-10)، النجوم الزاهرة للأتابكي،(4/171).

[3]- انظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، لبنان: دار الكتب العلمية، 2002، ص373.

[4]- لم أقف على من نسب الشارح هذين البيتين، ووجدت البيتين منسوبين تارة إلى أبي الفرج الساوي، وتارة أخرى إلى أبي الفرج الكاتب. انظر: أبو منصور الثعالبي، يتيمة الدهر، (3/458-459)؛ أبو منصور الثعالبي، أحسن ماسمعت، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000، ص52؛ جلال الدين القزويني، المرجع السابق، ص 324.

[5]- كتب: ساقطة من (ب).

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا *** حِذَارَ حِذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فلا يَغرُرْكُــمُ منّي ابتسام *** فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالْفِعْلُ مُبْــكِي

[قوله] [1]:

وَحَــطَّ عَنهُمْ مِنْ سَمَــا العَقْــلِ *** كُلَّ حِجَــابٍ مِــنْ سَحَابِ الجَهْـلِ
حَتَّى بَدَتْ لَهُــمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ *** رَأَوْا مُخَــدَّرَاتِــهَا مُنْكَــشِفَهْ[2]

إضافة السماء إلى العقل، من إضافة المشبه به إلى المشبه، بعد حذف أداة التشبيه[2] كقول الشاعر[3]:[بحر الكامل]

والريحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وقدْ جَرَى *** ذَهَبُ الأصيلِ على لُجَيْنِ الماءِ

أي أصيل كالذهب، على ماء كاللجين، (بضم اللام وفتح الجيم)؛ أي الفضة، وكذا يقال في إضافة السحاب إلى الجهل سوا ء. وأنشد في الشرح قول امرئ القيس[4]: "ولما دخلت الخدر خدر عنيزة"، كذا في النسخ التي بأيدينا بلفظ ، "ولما

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– سمّى العقل سماء مجازا لكونه محلا لطلوع شموس المعارف المعنوية كما أن السماء محل لظهور شموس الإشراق الحسية وسمي الجهل أيضا سحابا مجازا لكونه يحجب العقل عن الإدراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن مطالعة الشموس الحسية. انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق2و.

[3]– هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الفتح بن عبد الله بن خفاجة الجعواري الأندلسي ولد في سنة 450هـــ ببلدة جزيرة شقر من أعمال بلنسية إحدى عواصم الأندلس، وتوفي فيها سنة 533هـــ. حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان(39/1). والبيت من ديوانه، ص 14.

[4]– ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة 2، لبنان: دار المعرفة، 2004، ص27. اسمه حُنْدُج، وقيل: عَديّ، وقيل: مُلَيْكَة، ولُقّب بذي القروح، وبامرئ =

دخلت"، وإنما الصواب، "ويوم دخلت" وكذا هو في ديوان الشعر أو لأن الأفصح في جواب"لَمَّا" أن لا يقترن بالفاء، كقوله تعالى:﴿ ولَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾[1]وهو كثير. وقبل هذا البيت[2]: [بحر الطويل]

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ *** ولاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُـــــلِ

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي *** فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّـــلِ

فَظَلَّ العَذَارَى يَرْتَمِيْنَ بِلَحْمِهَا *** وشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدَّمَقْسِ المُفَتَّـــلِ

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *** فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

/تَقُولُ وقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعًا *** عَقَرْتَ بَعِيْرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ أق2أ

فَقُلْتُ لَهَا:سِيْرِي وأَرْخِي زِمَامَهُ *** وَلاَ تُبْعِدِينِي مِنْ جَنَاكِ المُعَلَّـــلِ[3]

ومعنى مرجلي: تاركي راجلة؛ أي ماشية، و"الغَبِيْطُ" بالغين المعجمة الرَّحْلُ وهو للناشي يشد عليه الهودج، و"يوم دارة جلجل"؛ هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته، ودارة جلجل؛ اسم لغدير ماء.[قوله][4]:

= القيس، وطغى هذا اللقب على اسمه وبه عُرف. وعُرف بثلاث كُنى هي: أبو وهب، وأبو زيد، وأبو الحارث. مات سنة 80ق هـ و565م. حول ترجمته، انظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب: ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مصر: مكتبة الخانجي، 1986، (329/1-335)؛ أحمد أمين الشنقيطي، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، تحقيق وشرح محمد عبد القادر الفاضلي، لبنان: المكتبة العصرية، 2005، ص7؛ امرؤ القيس، ديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، ط 2، شرح عبد الرحمن المصطاوي، لبنان: دار المعرفة، 2004، ص9.

[1]- سورة هود، من الآية 58.

[2]- من ديوان امرئ القيس، ص ص26-29.

[3]- البيت: ساقط من (ب).

[4]- أثبتها من (ب).

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ *** بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلاَمِ

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسلاَ *** وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلاَ[1]

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى *** العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

قال في الشرح: تقديم العربي على الهاشمي من أحسن الترتيب[2][الخ][3]. قال السيوطي:" الصفات العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلم، بل متكلم فصيح، ويشكل على[هذا][4] قوله تعالى في إسماعيل:﴿ وَكَانَ رَسُولا نَبِيًّا ﴾[5] وأجيب بأنه حال لا وصف؛ أي مرسلا في حال نبوته"[6].

---

[1]- البيتان: ساقطان من (ب).

[2]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق3و.

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- سورة مريم، من الآية54.

[6]- انظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القران، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،[د.ت]،ج 5، ص1662. الإمام السيوطي: هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي، ولد سنة 849هـ بأسيوط، توفي سنة 911هـ. من مصنفاته: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، "الإتقان في علوم القرآن"، "الأشباه والنظائر". حول ترجمته، انظر: السيوطي، المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، تحقيق أحمد شفيق دمج، لبنان: دار ابن حزم، 1988، ص 19 وما بعدها؛ جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار أحياء الكتب العربية،1967، ص ص335-344؛ الضوء اللامع للسخاوي، (4/65-70).

[قوله][1]:

وَبَعْـدُ فَـالمَنْـطِقُ لِلْـجَنَانِ *** نِسْبَتُهُ كَـالنَّحْـوِ لِلِّسَـانِ

فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا *** وَعَـنْ دَقِيقِ الفَهْـمِ يَكْشِفُ الغِطَا

ذكر- رحمه[الله][2] تعالى- في هذين البيتين، بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم؛ فإنهم يقولون: حق على من أراد النظر في علم أن يعرف مبادئه وحده، وفائدته، ونسبته، وموضوعه، وحكمه؛ فبالحد يعرف ما هو ساع في طلبه، وبالفائدة يقوي الباعث على الطلب، وبالموضوع يمتاز له ذلك العلم عن غيره؛ لأن العلوم كلها جنس[3]، وإنما تفترق بالموضوعات، وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما يقال: موضوع الفقه أفعال المكلفين باعتبار ما يعرض لها من الأحكام الخمسة، وموضوع الفرائض التركات ، وموضوع علم الحساب الأعداد. ووصل بعضهم المبادئ إلى ثمانية، وبعضهم إلى عشرة. ومما زادوه معرفة الواضع وحكم الشارع وعلى أنها عشرة.

درج/ شيخ شيوخنا، أبو العباس [سيد][4] أحمد بن زكرياء[5] في أرجوزته أق2ب

1- أثبتها من (ب).

2- أثبتها من (ب).

3- الجنس: اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع. أو هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو من حيث هو كذلك. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص70.

4- أثبتها من (ب).

5- هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المغراوي المانوي التلمساني المالكي.وكني ب " أبي عباس " على عادة المصنفين في من اسمه أحمد. ولد بتلمسان، وأما تاريخ ميلاده ففيه خلاف، والراجح أنه ولد بين عامي [820هـ و827هـ]. وتوفي – رحمه الله- سنة900هـ. وترك وراءه عدة مؤلفات أبرزها: "مسائل القضاء والفتيا"، "بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب"، "محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد". حول ترجمته، انظر: =

المسماة محصل المقاصد[1] حيث قال:

وأَوَّلُ الأَبْـوَابِ فـي المبَـادِئ *** وَتِلْكَ عَـشرةٌ عَـلَى مُـرَادِي
الحـدُّ والمَـوضُوعُ ثُمَّ الوَاضِعُ *** وَالاسمُ الاسْـتِمْدَادُ حُـكمُ الشَـارِعُ
تَصوُّرُ المـسَـائِل الفـضيلة *** ونِـسْـبَـةٌ فَـائِـدَةٌ جَـلِـيـلَـةٌ
حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْـمٍ أَنْ يُحِيْطَ *** بِفَهْـمِ ذِيْ الـعَـشرة ميزها يُنِـيط
بِـسَعْيِهِ قَبْلَ الشُرُوعِ في الطَلَبِ *** بِـهَـا يَـصِـيـرُ مُـبْصرًا لِمَا طلبْ

أما حده فقد عَرَّفُوا المنطق بأنه:" آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"[2]. وهذا التعريف رسم [3]، لا حد [4]، لأن الحد لا يكون إلا بالذاتيات، وكون المنطق آلة لغيره من العلوم ليس من ذاتياته بل عرضي ، ومن العرضيات يكون الرسم. والآلة هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه ،

=أبو عباس أحمد بن زكري، غاية المرام في شرح مقدمة الإمام، دراسة وتحقيق محند أو إدير مشنان،الجزائر: دار التراث ناشرون، 2005،(1/150-240)؛ انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص159؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي(1/37-38).

[1]- انظر: محمد بن الحسن البناني، تقييد على السلم المرونق، مخطوط، جامعة الملك سعود، 5298ف 1131/ 2، ق8.

[2]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق4 و؛ معجم التعريفات للجرجاني، ص196.

[3]- الرسم: نعت يجري في الأبد بما جرى في الأزل، أي في سابق علمه تعالى. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص 96.
الرسم في المنطق: تعريف الشيء بخصائصه وأعراضه اللازمة وهو مقابل للحد. وينقسم الرسم إلى تام وناقص. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (1/ 615).

[4]- الحد: قول دال على ماهية الشيء، ففي اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص74.

وهو جنس يتناول الآلة الحسية والمعنوية فأخرج الحسية بقوله: "قانونية"، وآليا فيه للنسبة إلى القانون، وهو أمر كلي منطبق على سائر جزئياته لتعرف أحكامها منه. كقول النحاة: "الفاعل مرفوع"، فإنه أمر كلي ينطبق على[سائر] [1] جزئياته حتى تعرف أن زيدا مرفوع في قولك : "قام زيد"، وكذا قانون المنطق ينطبق على جميع[2] جزئياته كقولنا: "الموجبة الكلية[3] لا تنعكس إلى جزئية [4]"، حتى تعرف أن قولنا: "كل إنسان حيوان" عكسه "بعض الحيوان إنسان"، ونحو ذلك. وإنما قال: " قانون" من أن المنطق قوانين متعددة؛ أي قواعد وضوابط إشارة إلى أنه جنس منفرد عن سائر القوانين، وعلم واحد اشتركت مسائله في مفهومه القانوني فكان تعريفه بالقانون من تلك الحيثية كما أشار إليه التفتازاني [5] في شرح الشمسية[6]. قوله: "تعصم مراعاتها الذهن"...الخ، مخرج للعلوم القانونية

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- جميع: ساقطة من(ب).

[3]- القضية الكلية في المنطق : هي القضية التي تستغرق موضوعها، لأن الحكم فيها واقع على جميع أفراد الموضوع في حالة الإيجاب، ومسلوب عنها في حالة السلب. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (2/238-240).

[4]- القضية الجزئية في المنطق: هي القضية التي يكون الحكم فيها على بعض أفراد الموضوع، وهي إما موجبة كقولنا: بعض الناس كاتب، أو سالبة مثل قولنا: ليس بعض الناس بكاتب. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (1/400-401).

[5]- هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخرساني، الشهير بالتفتزاني ولد سنة 712هـ وتوفي بسمرقند في المحرم 791هـ. من مؤلفاته: "أربعين في الحديث "، "تهذيب المنطق والكلام"، حول ترجمته، انظر: شذرات الذهب لابن العماد، (8/547-549)؛ بغية الوعاة للسيوطي، (2/285)؛ الأعلام للزركلي، (3/83).

[6]- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، تحقيق جاد الله بسام صالح، الأردن: دار النور المبين للدراسات والنشر، 2011، ص 109.

التي لا تعصم مراعاتها عن الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية ، وأسند العصمة للمراعاة تنبيها على أن المنطق لا يعصم بنفسه بل بمراعاة / أق3أ قواعده، وإلا لم يعرض للمنطق خطأ أصلا[1]، وقد غفل كثير ممن يعرف المنطق كالفلاسفة. والذهن عبارة عن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء جمع رأي[2]. قال ابن النفيس[3]:"إنما سمي المنطق منطقا لأنه يعين القوة الناطقة التي يتم بها تكوين الإنسان" (انتهى).

وقال الشيخ شمس الدين بن الأكفاني[4]: "والمشهور أن واضع هذا العلم ومبتدعه أرسطو [طاليس][5]، وأنه لم يجد لمن تقدمه غير كتاب "المقولات"، وأنه تنبه لوضعه"[6]. وقد اختلف في المنطق هل هو آلة أو علم؟ قيل: "والتحقيق أنه

1- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق4 و.

2- جمع رأي: سقطتا من(ب).

3- هو: علي بن أبي الحزم القَرْشي، علاء الدين الملقب بابن النفيس ولد بدمشق، وتوفي بمصر سنة 687هـ. من أهم مؤلفاته: "الشامل في الصناعة الطبية"، "شرح الهداية لابن سينا في المنطق"، "بغية الطالبين وحجة المتطببين". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي(4/270-271)؛ كشف الظنون لحاجي خليفة،(2/1024).

4- هو: محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري، ويعرف بابن الأكفاني، أبو عبد الله: ولد ونشأ في "سنجار" وسكن القاهرة، وتوفي سنة 749هـ. له تصانيف، منها "إرشاد القاصد في أسنى المقاصد في فنون العلم"، "الدر النظيم في أحوال العلوم والتعليم". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي،(5/299)؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لبنان: دار الجيل، 1993،(3/279-280)؛ الوافي بالوفيات للصفدي، (2/20-21).

5- أثبتها من (ب).

6- ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، مخطوط، مصر: موقع مخطوطات الأزهر الشريف، رقم 336119، ق12و.

علم في نفسه وآلة لغيره"[1]. والتعريف السابق هو على أنه آلة، وأما على أنه علم، فقيل: "أنه علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن [2] لأمور مستحصلة"[3]؛ أي يطلب حصولها[4] فقوله:"علم" بمعنى معلوم؛ أي ما من شأنه أن يُعلم وهو جنس يتناول جميع العلوم. وقوله:"يعرف به"... إلخ فصل أخرج به [5] ماعدا المنطق، والمعنى أنه علم يعرف كيفية الانتقال من معلوم إلى مجهول . فالأمور الحاصلة هي المعلوم، والمستحصلة؛ أي التي يطلب حصولها هي المجهول، وهذا المجهول الذي يطلب علمه إما علم بمفرد ويسمى"تصورا" أو مع حكم وهو "التصديق".

فمثال الأول: إذا أردنا تحصيل معرفة الإنسان وعرفنا الحيوان والناطق فهما أمران حاصلان في الذهن ؛ فكيفية الانتقال بهما إلى معرفة الإنسان هو أن تُقدم الحيوان وتُؤخر الناطق فتقول: "هو الحيوان الناطق"، وهذه الكيفية مأخوذة من فصل "المعرفات" كما سيأتي إن شاء الله [تعالى][6].

ومثال الثاني وهو التصديق: كما إذ أردنا الحكم بأن العالم محدث فتأتي بوصف مناسب لطرفي المطلوب على أنه يجمع بينهما فتقول : "العالم متغير "،

---

[1]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب، تحقيق أبو بكر بلقاسم ضيف، لبنان: دار ابن حزم،2006، سلسلة تحقيق التراث الجزائري(2)، ص25 .

[2]- في الذهن: ساقطة من(ب).

[3]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب، الصفحة نفسها، وكلمة "يعرف" وردت "يتعلم".

[4]- أي يطلب حصولها: ساقطة من(ب).

[5]- به: ساقطة من (ب).

[6]- أثبتها من (ب).

و"كل متغير حادث"، وهذه أمور حاصلة في الذهن يطلب بها حصول علم آخر وهي النتيجة، وهو قولنا: "العالم حادث". ومعرفة كيفية التركيب تؤخذ من هذا العلم من باب "القياس" كما سيأتي، وأما موضوع هذا العلم فالت ص ورات و التصديقات،/لأن المنطقي يبحث فيه عن "التصورات" من حيث أنها توصل أق3ب
إلى تصور مجهول إيصالا قريبا؛ أي بلا واسطة، وبهذا الاعتبار يسمى القول الشارح إما "حد" أو "رسم" أو "تمثيل"، و يبحث عنها أيضا من حيث أنها توصل إلى تصورات إيصالا بعيدا؛ أي بواسطة كالبحث عنها من حيث أنها: "كلي " أو"جزئي" و"ذاتي" و"عرضي" و"جنسي" و"فصل" و"نوع" و"خاصة " و"عرض عام"، إلى غير ذلك.

ويبحث أيضا عن "التصديقات" من حيث إنها توصل إلى تصديق مجهول إيصالا قريبا، وبهذا الاعتبار تسمى "حجة"، وهي إما "قياس " أو"استقراء " أو"تمثيل"، ويبحث عنها أيضا من حيث أنها توصل إلى التصديق إيصالا بعيدا ، كالبحث عنها من حيث أنها "قضية" و"عكس قضية" و"نقيض قضية " و"مقدم " و"تال"[1] (انتهى)، مختصرا من شرح السنوسي[2] لمنطق ابن عرفة.

وأما نسبته فقد أشار إليها الناظم بقوله:" **كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ** "، وأشار إلى فائدته بقوله:

---

[1]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، شرح مختصر في علم المنطق، مخطوط، جامعة الملك سعود: قسم المخطوطات، رقم 6059، تاريخ النسخ1144هـ، ق2– ق3.

[2]– هو: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب الحسني السنوسي. ولد سنة 832 وتوفي سنة 895، له مؤلفات كثيرة منها: "العقائد المشهورة الكبرى والصغرى" وشروح عليها، "شرح عقيدة الحوضي"، و "شرح الأسماء الحسنى"، وشرح ايساغوجي. حول ترجمته، انظر: شجرة النور الزَّكيَّة لمحمد مخلوف،(266/1)؛ فهرس الفهارس للكتاني (998/2–999).

فيعصم الأفكار عن غيِّ الخطأ * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا**[1].

وقال بعضهم: "فائدة علم المنطق معرفة استخراج الأمور النظرية من الأمور الضرورية، ومعرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة منها ". وأما حكم الشارع فسيأتي في قول الناظم: " **وَالخُلْفُ في جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ** " الخ.

وقوله: "**عن غَي الخطأ**"؛ الغي بفتح الغين [بمعنى][2]: "الضلال والخيبة" قاله الجوهري[3]، والإضافة فيه من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك ، والغِطاء بكسر الغين ومنه﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾[4].

فصل في جواز الاشتغال[5]:

وأما حكم الشارع فأشار إليه[6] بقوله:

وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ * بِهِ عَلَى ثَلاَثَةٍ أَقْوَالِ**

1- عجز البيت: ساقط من (ب).

2- أثبتها من (ب).

3- إسماعيل بن حماد للجوهري، الصحاح، ط4، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، لبنان: دار العلم للملايين، (6/ 2450).الجوهري: هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي الجوهري، التركي الاتراري. صاحب كتاب "الصحاح في اللغة" وهو من الخطاطين العرب، وهو ابن أخت إبراهيم الفارابي، ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت له تاريخ ولادته. توفي سنة 393هـ ومن آثاره: "عروض الورقة"؛ "كتاب المقدمة" في النحو. حول ترجمته، انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ، (656/2)؛ شذرات الذهب لابن العماد،(142/3)؛ كشف الظنون لحاجي خليفة،(1071/2)؛ النجوم الزاهرة للأتابكي (207/4)؛ الوافي بالوفيات للصفدي،(69/9).

4- سورة ق، من الآية22.

5- العنوان: ساقط من(ب).

6- من: "وأما" إلى: "إليه": ساقط من(ب).

فَابْنُ الصَّـلَاحِ[1] وَالنَّوَاوِي[2] حَرَّمَا *** وَقَـالَ قَـوْمٌ يَنْبَـغِي أَنْ يُعْـلَمَا

وَالقَـوْلَةُ المَشْهُـورَةُ الصَّحِيحَةْ *** جَـوَازُهُ لِـكَامِـلِ القَـرِيحَـةْ

مُمَـارِسِ السُّـنَّةِ وَالكِتَـابِ *** لِيَـهْتَدِي بِـهِ إِلَـى الصَّـوَابِ

ذكر في هذه الأبيات، حكم الشارع في هذا العلم، ليكون طالبه على بصيرة فيما هو ساع فيه[3].

---

[1]– هو: تقي الدين، أبو عمرو عثمان ابن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر الكردي ، المعروف "بابن الصلاح " ولد سنة 577هـ في بلدة شرخان وقيل أنه ولد بشهرزور، وتوفي بمنزله بدار الحديث الأشرفية بدمشق في سحر ليلة الأربعاء الخامس والعشرين، وقيل السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة 643هـ . من مؤلفاته: "الأحاديث في فضل الإسكندرية وعسقلان"؛ "الأحاديث الكلية". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان(243/3-245)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (221/5-222)؛ النجوم الزاهرة للأتابكي، (354/6)؛ كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ط2، مصر: دار المعارف، [د،ت]، (210/6).

[2]– هو: أبو زكرياء، يحيى بن الشيخ الزاهد الورع ولي الله أبي يحيى شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزام – بالحاء المهملة، يعني المكمن سورة، والزاي– الحِزاميُّ النووي الدمشقي، قيل ولد في العشر الأوسط من المحرم وقيل العشر الأول منه سنة 631 هـ ب"نوى"، المشهور بالنووي نسبة إلى نوى المذكورة وهي بحذف الألف بين الواوين على الأصل وتجوز كتابتها بالألف على العادة، توفي – رحمه الله – سنة 676هـ ودفن بمسقط رأسه. انظر: ابن إمام الكاملية، بغية الراوي في ترجمة الإمام النواوي، تحقيق عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمالي، لبنان: شركة دار البشائر الإسلامية، 2010،ص 20، 26، 29. ومن مؤلفاته:" الأمالي"، "بستان العارفين"، "دقائق المنهاج". حول ترجمته، انظر: النجوم الزاهرة للأتابكي ، (278/7)؛ الوافي بالوفيات للصفدي، (264/4)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (354/5).

[3]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق5 و.

وهذه الأقوال الثلاثة ذكرها الزركشي[1] في مقدمته الموسومة ب "لقطة العجلان" ونصه:" وهل يمنع من الاشتغال به فيه ثلاثة مذاهب/ قال ابن الصلاح أق4أ والنووي: يحرم الاشتغال به. وقال الغزالي: من لا يعرفه لا يوثق بعلمه، والمختار جوازه لمن وثق بصحة ذهنه ومارس السنة والكتاب"[2].

قال شارحه، الشيخ زكرياء: "هذا القول الثالث مأخوذ من قول الشيخ تقي الدين السبكي[3] لما سئل عنه ينبغي أن يقدم على الاشتغال به الاشتغال بالكتاب

---

[1]- هو: أبو عبد الله بدر الدين للزركشي، الشافعي، الفقيه المتفنن، والأصولي البارع، والأديب الحاذق، والمحدث الماهر ولد الإمام الزركشي في مصر سنة (745هـ)، من أسرة تركية الأصل، وكان أبوه مملوكًا فتعلم صناعة الزركش، وهي نسج الحرير بالذهب. توفي – رحمه الله – في يوم الأحد، ثالث عشر من شهر رجب الفرد، في سنة (794). من مؤلفاته:"البحر المحيط"، "إعلام الساجد بأحكام المساجد في الفقه"، "الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة"، "البرهان في علوم القرآن"، "التذكرة في الأحاديث المشتهرة". حول ترجمته، انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ، (1201/2)؛ النجوم الزاهرة للأتابكي، (134/12)؛ نزهة النفوس والأبدان للخطيب الجوهري ، (354/1)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (335/6).

[2]- انظر: بدر الدين الزركشي، لقطة العجلان، شرح محمد جمال الدين القاسمي، مصر: مطبعة والدة عباس الأول، 1908، ص99؛ انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق7و.

[3]- هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحي بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم السبكي، يكنى بأبي الحسن ولقبه بتقي الدين، ولد سنة 683هـ، وتوفي- رحمه الله- سنة 756هـ.ومن أهم مؤلفاته: "الاعتبار ببقاء الجنة والنار"، "الدلالة على عموم الرسالة"، "ضياء المصابيح في مختصر مصابيح السنة"، "الابتهاج في شرح المنهاج". حول ترجمته، انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي،(139/10)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (180/6)؛ النجوم الزاهرة للأتابكي، (319/1).

والسنة والفقه، فإذا رسخ في الذهن تعظيم الشريعة ولقي شيخا حسن العقيدة فهو من أحسن العلوم وأنفعها في كل بحث "[1][انتهى][2]. والنووي–منسوب إلى نوى قرية من قرى مصر والنسبة إليها نووي من غير ألف وزيادة الألف هنا إما لضرورة الوزن أو للإشباع كما قيل: "السخاوي "[3] و"الدراوي "[4] نسبة إلى "سخا"[5]و"درا"، قريتان معروفتان، وقد قيل به في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ [6] أنه افتعل من السكون وأشبعت الفتحة ألفا كقولك : "أَعوذُ باللهِ مِنْ العَقْرَابِ"[7]. ولو قدم الناظم النووي فقال: والنووي وابن صلاح حرما لَسَلِمَ من

[1]– أبو يحي زكرياء، فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن، مخطوط، مصر: مكتبة الأزهر الشريف، ق34 و.

[2]– أثبتها من (ب).

[3]– هو: محمد بن عبد الرحمان بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد شمس الدين السخاوي، ولد سنة 831هـ، وتوفي سنة 902هـ. من مؤلفاته: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع". حول ترجمته، انظر: محمد الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت]، (184/2–186)؛ شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع، لبنان: دار الجيل، (2/1–3).

[4]– هو: أبو محمد الحسن ابن احمد الهداجي المغربي المعروف بالدراوي توفي سنة 1006. له شرح الصغرى للسنوسي، شرح الكبرى أيضا. حول ترجمته، انظر: هدية العارفين للبغدادي، (290/1).

[5]– سخا: كورة بمصر وقصبتها سخا بأسفل مصر، وهي الآن قصبة كورة الغربية ودار الوالي بها.انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، لبنان: دار صادر، 1977، (196/3).

[6]– سورة آل عمران، من الآية 146 .

[7]– عجز البيت: الشَّائِلَاتِ عقدِ الأَذْنَابِ. الشاهد بلا نسبة في مصادره، انظر: حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984، ص193.

هذا وإن كان ابن الصلاح سبق في الوفاة بنحو عشرين سنة ، وكلام الناظم ومتبوعه، يوهم أنه لم يقل بالتحريم غير الشخصين المذكورين والذي عند الحافظ السيوطي إن أكثر أهل العلم من المحدثين والفقهاء على التحريم فإنه قال في شرح أرجوزته المسماة ب: "عقود الجمان في علمي المعاني والبيان " في آخر بحث المسند إليه ما نصه :"إنَّا معاشر أهل السنة لا ننجس تصانيفنا بقذر المنطق الذي اتفق أكثر المعتبرين، خصوصا المحدثين والفقهاء من كل المذاهب خصوم الشافعية وأهل المغرب، على تحريمه والتغليظ على المشتغلين به دون غيره من العلوم وعقوبتهم. وقد جمعت من ذلك تأليفا نقلت فيه كلام الأئمة وهو كتاب مهم، وقد نص أئمة الحديث على عدم قبول رواية المشتغل به، وقد تركت الأخذ عن جماعة لذلك."[1] (انتهى) بلفظه.

وهذا الكتاب الذي ألفه سماه "القول المشرق بذر المنطق"، ولما كمله بعثه إلى الشيخ المتقن أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي –رحمة الله عليهما– فأجابه المغيلي بهذه الأبيات[2]: / [بحر الطويل] أق4ب

سمعت بأمر ما سمعت بمثــــله * وكل حديث حكمه حكم أصــــله**

وددت ورب البيت أني حاضــــر * وان لم فودي ان اجيد لأهـــــله**

أيمكن أن المرء في العلم حــجة * وينهى عن الفرقان في بعض قوله**

هل المنطق المعني إلا عبـــارة * عن الحق أو تحقيقه حين جهـــله**

معانيه في كل الكلام فهل تـــرى * دليلا صحيحـــا لا يـــرد لشكـــله**

أبن لي هداك الله منـــه قضيـــة * على غير هذي تنفها عـــن محـــله**

فدع عنك أبداه كفـــور وذمـــه * رجال وإن أثبـــت صحة نقـــــله**

[1]– انظر: جلال الدين السيوطي، المرجع السابق، ص26.

[2]– انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب، ص ص8-9.

خذ العلم حتى من كفور ولا تقم * دليلا على شــخص بمذهب مثــله**

عرفناهم بالحق لا العكس فاستبن * به لا بهم إذ هــم هداة لأجـــــله**

لئن صح عنهم ما ذكرت فكم هم * وكم عالم في الشرع باح بفضلــه**

فكل عني مـــا ينبغـــي لكلامـــه * فهذا هو التحقيــق فارجع لعدلــه**

وإلا فرم برهان تضليل بعضهــم * على منهج ينجيك من سم نبلـــه**

[انتهى][1].

قيل ولأجل هذا صنف الشيخ المغيلي في المنطق كتابه المسمى "مختصر لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب"، وله أيضا أرجوزة مختصرة قريبة من هذا السلم، ولعلنا ننقل منها إن شاء الله عند الاحتياج إليها.

واحتج بعض من قال بالمنع أن المنطق يشوش العقائد ويفسدها ، وأنه من علم الفلاسفة، وقد شنع العلماء على من عَرَّبَهَا و أدخلها في علوم الإسلام. حتى حكي أن المأمون[2] لما هادن ملوك[3] النصارى طلب من ملكهم أن يرسل إليه كتب اليونان، وكانت عندهم مجموعة في بيت لا يظهر عليه أحد ، فجمع خواصه وشاورهم على ذلك، فأشاروا عليه بحفظها وعدم إرسالها إلا واحدا من

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– هو: عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، القرشي الهاشمي العباسي، أبو جعفر، أمير المؤمنين. ولد سنة 170هــ، وتوفي بطرسوس من سنة 218هــ، وكانت مدة خلافته عشرين سنة وأشهرا وصلى عليه أخوه المعتصم؛ وهو ولي العهد من بعده. ومن أهم الكتب المترجمة له: ابن كثير، البداية والنهاية، تح قيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1998، (14/214-231)؛الأعلام للزركلي،(5/268).

[3]– ملوك: ساقطة من (ب)، والصواب ما جاء في(أ).

أكابرهم قال: "يا أمير جهزها وأرسلها إليهم فما دخلت هذه العلوم على دولة شرعية إلا أفسدتها وأوقعت[الخلاف][1] بين علمائها الشحناء[2]".

ونقل الشيخ الأديب صلاح الدين الصفدي[3] بسنده عن العالم العلامة تقي الدين[4] أحمد بن/ تيمية[5] أنه كان يقول: "ما ظن الله يغفل عن المأمون ولابد أن يعاقبه لما أدخله على هذه الأمة"[6]، أو كلاما هذا معناه. ونقله بعض المتأخرين أق5أ

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- الشحناء: ساقطة من (ب).

[3]- هو: خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي أبو الصفاء، الشافعي، صلاح الدين. والصفدي. ولد في فلسطين سنة 696هـ، ومن المترجمين من قال سنة 697هـ. توفي – رحمه الله – سنة 764هـ. من أهم مؤلفاته:" الوافي بالوفيات". حول ترجمته، انظر: البدر الطالع لمحمد للشوكاني (243/1-244)؛ خليل بن أيبك الصفدي،تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: منشورات المكتبة العصرية، [د.ت].ص ص5- 15؛ خليل بن أيبك الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرفاوي، مصر: مكتبة الخانجي،سنة 1987،ص ص11-28.

[4]- تقي الدين: ساقطة من (ب).

[5]- هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الحنبلي، تقي الدين، أبو العباس بن شهاب الدين، بن مجد الدين.ولد في عاشر ربيع الأول سنة 661هـ بحران. وتوفي ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة 728هـ. ترك الإمام وراءه مؤلفات عديدة أبرزها: "مجموع الفتاوى"، كتاب" الإيمان"، "الجمع بين العقل والنقل". حول ترجمته، انظر: ابن تيمية، الخلفاء الراشدين، تحقيق وتعليق دار الصحابة للتراث، مصر: دار الصحابة للتراث، 1992، ص ص10-17؛ الأعلام للزركلي،(144/1)؛ البدر الطالع لمحمد للشوكاني، (63/1-72).

[6]- انظر: محمد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، ط 2، سوريا: منشورات مؤسسة الخافقين ومكتبتها، 1982، ص9.

في "شرح ايساغوجي[1]" وذكر الحافظ السيوطي في "شرح النقاية" له عن بعض الحنفية أن الغزالي رجع إلى تحريمه بعد ثنائه عليه في أول "المستصفى" وذكر أيضا أن ابن رشد من المالكية أفتى بأن المشتغل به لا تقبل روايته[2]، والله أعلم.

أنواع العلم الحادث:

ذكر في هذه الترجمة أقسام العلم الحادث، وأنه إما "تصور" وإما "تصديق"، وكل منهما إما "ضروري" وإما "نظري". فالأقسام أربعة وسيأتي تمثيلها. وقيد العلم بالحادث ليخرج علم الله فلا يقال فيه ضروري ولا نظري، ولا يقال فيه إدراك لما يقتضيه لفظ إدراك من تقدم الجهل بالشيء، كما لا يقال فيه كسبي ؛ أي يحصل عن دليل أو نظر، وكذا لا يقال فيه تصوري.

قال ابن التلمساني[3] في شرح المعالم :"لا يسوغ إطلاق لفظ[4] التصور على علم الله فإنه لفظ يوهم انطباع صورة الشيء في الذهن، وهو ممتنع في حق الله

[1]- ايساغوجي: لفظ يوناني معناه المدخل أو المقدمة، وهو عنوان الكتاب الذي وضعه " فرفريوس" الصوري، ليكون مدخلا للمقولات أو للمنطق. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (184/1- 185).

[2]- انظر: جلال الدين السيوطي، إتمام الدراية لقراء النقاية، طبع بإعانة أرباب جماعة إشاعة علوم، بندر كلكتة: مطبع مظهر العجايب، 1862، ص223.

[3]- هو: عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد، شرف الدين الفهري التلمساني: فقيه أصولي شافعي، ولد سنة 567هـ وتوفي- رحمه الله- سنة 644هـ. صنف كتبا، منها: "شرح المعالم في أصول الدين"، "شرح التنبيه"في فروع الفقه، سماه"المغني". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي،(125/4)؛ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ،(160/8)؛ كثف الظنون لحاجي خليفة، (491/1).

[4]- كلمة لفظ: ساقطة من (ب).

[تعالى][1] وإن أريد به معنى صحيح، فلا يجوز إطلاقه مع إيهامه لأنه لم يرد فيه توقيف من الشرع" (انتهى).

وتعرض الناظم[2] لتقسيم العلم دون تعريفه، إشارة لقول إمام الحرمين والغزالي[3] لا يُعَرَّفُ العلم بالحقيقة لعسره بل بالقسمة والمثال.

أما القسمة فهو أن تميزه عما يلتبس به من الاعتقادات فتقول مثلا: الاعتقاد إما جازم أو غير جازم؛ و الجازم إما مطابق أو غير مطابق، والمطابق إما ثابت أو غير ثابت، فقد خرج عن القسمة اعتقاد جازم مطابق ثابت وهو العلم بمعنى اليقين، وقد تميز عن الظن بالجزم وعن الجهل بالمطابقة وعن تقليد المصيب الجازم بالثابت الذي لا يزول بالتشكيك.

وأما المثال فكأن يقال:" العلم إدراك البصيرة المشابه لإدراك الباصرة"، أو يقال: " هو كاعتقادنا أن الواحد نصف الاثنين"، كذا بينه غير واحد كالجرجاني[4] في شرح المواقف[5].

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- الناظم: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1997، (67/1-69).

[4]- هو: علي بن السيد محمد بن علي الجرجاني أبو الحسن الشهير بالسيد الشريف. ولد سنة 740هـ وتوفي- رحمه الله- سنة 816هـ. له من التصانيف: "تعريفات السيد"، "حاشية على حواشي التلويح للتفتازاني". حول ترجمته، انظر: هدية العارفين للبغدادي، (768/1-769)؛ كشف الظنون لحاجي خليفة، (720/1)؛ الأعلام للزركلي،(7/5).

[5]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (67/1-68).

وقيل لا يحد العلم لأنه ضروري، واختاره الإمام الرازي، واحتج بما يطول جلبه[1]، والمختار قول القاضي أبي بكر الباقلاني[2]:" أن/العلم معرفة المعلوم"[3] فيخرج علم الله إذ لا يسمى معرفة. وقال: "معرفة المعلوم" بدل قول غير معرفة الشيء ليدخل فيه الموجود والمعدوم ، ولو كان مستحيلا كعلمنا باستحالة اجتماع الضدين والنقيضين والمعدوم ليس بشيء على الأصح ، وهو معلوم. قيل ولا يضر الاشتقاق حتى يلزم الدور لوجهين أحدهما: إن توقف العلم على المعلوم من جهة التصور وتوقفه [المعلوم][4] على العلم من جهة الاشتقاق فانفكت الجهات. أق5ب

والثاني: أن هذا الدور معي لا سبقي، والمستحيل إنما هو الدور السبقي دون المعي؛ فالسبقي كتوقف السبب على المسبب والعلة على المعلول فيستحيل كون المعلول علة لعلته، وهذا هو المحال لدوره كتقدم معرفة المعرَّف (بالفتح) على معرفة المعرِّف بالكسر ، لأن معرفة المعرَّف سبب في معرفة المعرِّف .

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، تعليق السيد الشريف الجرجاني، إيران : ذوي القربى، 1391هـ، (1/6-9).

[2]- هو: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني، أو ابن الباقلاني. ولد بالبصرة، ولم يعين أحد من المؤرخين عام ولادته. توفي- رحمه الله- سنة 403هـ. ومن مؤلفاته: "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل"، "الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به"، "إعجاز القرآن". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (4/269-270) ؛ الديباج المذهب لابن فرحون، ص363.

[3]- أبو بكر الباقلاني، التقريب والإرشاد، ط2، تحقيق عبد الحميد بن علي أبو زنيد، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1998، ص ص174-177.

[4]- أثبتها من (ب).

والثاني: كتوقف وجود الجوهر[1] على وجود العَرَض[2]، وبالعكس، للتلازم الذي بينهما وهذا لا محال فيه؛ بل هو واجب وهو المراد هنا.

[قوله][3].

إِدْرَاكُ مُفْـرَدٍ تَصَـوُّرًا عُـلِمْ * وَدَرْكُ نِسْـبَةٍ بِتَـصْدِيقٍ وُسِـمْ**

المراد بإدراك المفرد هنا: هو حصول صورة المدرك في الذهن[4] مجردا عن الحكم عليه بنفي أو إثبات، سواء كان لا نسبة فيه أصلا كالإنسان، أو فيه نسبة تقييدية كالحيوان الناطق، أو إنشائية نحو: "اضرب زيدا[5]"، أو نسبة خبرية لم يحكم بأحد طرفيها كما لو شككت في "زيد قائم" فإن هذه علوم خالية عن الحكم، كذا في "شرح المواقف"، ويقابل هذا المفرد، المركب المجموع من إدراك الصورة مع الحكم عليها، وإليه الإشارة بقوله:" **وَدَرْكُ نِسْـبَةٍ بِتَـصْدِيقٍ وُسِـمْ** " فدرك اسم مصدر بمعنى إدراك، وفي الحديث: «**أعُوذُ بالله من دَرْكِ الشَقَاءِ وسُوْءِ القَضَاء**»[6].

---

[1]- الجوهر: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في الموضوع، وهو منحصر في خمسة: هيولى، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل. والجوهر ينقسم إلى: بسيط روحاني كالعقول والنفوس المجردة، وإلى بسيط جسماني كالعناصر. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص71.

[2]- العَرَض: ما يعرض في الجوهر مثل: الألوان والطعوم والذوق واللمس وغيرها مما يستحيل بقاؤه بعد وجوده. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص125.

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق5ظ.

[5]- زيدا: ساقطة من (ب).

[6]- رواه البخاري في صحيحه، في كتاب القدر، باب من تعوذ بالله من درك الشقاء، وسوء القضاء، حديث رقم 6242، ج8، ص128.

والمتبادر من عبارة الناظم أن التصديق هو إدراك النسبة المقارنة للحكم [1]، والحكم هو إيقاع النسبة أو انتزاعها ، وهذا الذي تقتضيه عبارة المتأخرين لا إن التصديق هو الحكم فقط - كما هو مذهب الحكماء [2] ولا المجموع المركب منه ومن تصورات النسبة وطرفيها كما هو عند الإمام الرازي [3]، وبنحو هذا قرر ، الجرجاني كلام العضد [4] وهذا الاختلاف-إنما هو في مجرد الاصطلاح- نبه عليه ابن هارون [5] في "شرح مختصر ابن الحاجب [6] الأصلي"، وكذا تسمية الحكم

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق5ظ- ق6و.

[2]- الحكماء: المراد بهم الفلاسفة، وهم أتباع سقراط وأفلاطون وأرسطو، وتلاميذهم كالفارابي وابن سينا. وقد رد عليهم الغزالي في كتابه تهافت الفلاسفة وخطأهم في عشرين مسألة، كفرهم في ثلاث مسائل، وفسقهم في الباقي.

[3]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (28/1-35).

[4]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (1/ 64).

[5]- هو: محمد بن هارون الكناني التونسي، أبو عبد الله: فقيه مالكي، من مدرسي جامع الزيتونة بتونس. ولد سنة 680هـ وتوفي سنة 750هـ. له شروح واختصارات، منها: "شرح مختصري ابن الحاجب"،"شرح المعالم الفقهية"،"مختصر التهذيب"، "شرح التهذيب". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي، (128/7)؛ شجرة النور الزكية لمحمد بن مخلوف،(211/1).

[6]- هو: جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، ولد سنة 570 وقيل 571هـ بإسنا في صعيد مصر، عمل والده حاجب للأمير عز الدين موسك الصلاحي، و توفي عام 646 هـ بالإسكندرية. من أشهر مؤلفاته : "منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل "، " مختصر في الفقه"، " مختصر في الأصول"، "الكافية في النحو "و " الشافية في الصرف"، " غذاء الألباب في شرح الآداب"،" البحر المحيط". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (3/ 248)؛ حسن المحاضرة للسيوطي ، (456/1)؛ شجرة النور الزكية (167/1-168)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (234/5)؛ سير أعلام النبلاء للذهبي (519/1).

تصديقا هو أيضا محض اصطلاح من أهل المنطق لأن التصديق مصدر صدقه /إذا نسبه للصدق، أو سماه صادقا. 6ق أ

قال ابن هارون: "فإن قلت لم سميت القضية تصديقا مع احتمالها الصدق والكذب؟ قلت: تسمية لها بأشرف احتماليها، أو لأن الغالب الصدق فحملت القضية عليه"(انتهى).

[وقوله][1]:

وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ * لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ**

المراد بالتقديم عند الوضع، هو باعتبار الذكر والكتابة والتعلم والتعليم قاله الشيخ السنوسي في شرح منطق ابن عرفه[2].

والمراد بالتقديم الطبيعي هو أن يكون المتقدم يحتاج إليه المتأخر، والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق لأن كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات ؛ "تصور المحكوم عليه" و"تصور المحكوم به" و"تصور الحكم"، إذ لا يصح الحكم ممن جهل [أحد][3] هذه التصورات الثلاث، وهل هذه الثلاثة أجزأ للتصديق ! وهو مذهب الإمام[4]، أو شروط له وهو مذهب الأقدمين.

ويحتاج على مذهب الإمام إلى جزء رابع يضم إلى الثلاثة وهو إيقاع الحكم المتصور، وحينئذ توجد حقيقة التصديق، وهذا الأمر الرابع هو التصديق عند الأقدمين والتصورات الثلاثة شروط له خارجة عن ماهيته ، فظهر بهذا أن

1- أثبتها من (ب).

2- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق5.

3- أثبتها من (ب).

4- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (13/2).

احتياج التصديق للتصورات الثلاث متفق عليه بين الإمام[1] وبين الأقدمين، لكن هل يحتاج إليها احتياج الكل إلى أجزائه؟ أم احتياج المشروط إلى شروطه؟.

اختلفوا فيه على ما عرفت قاله السنوسي ، لكن ليس [معنى] [2] تصور المحكوم عليه أنه لابد أن يكون بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء لمنع الحكم عليه، بل المراد أن يتصوره بوجه ما إما بكنه حقيقته أو بأمر صادق عليه، فإننا نحكم على أشياء لم نعرف حقائقها كالحكم على واجب الوجود بالقدرة والعلم والحياة، وكالحكم على الملائكة بأنهم معصومون وأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، وأن الشيطان يرانا هو وقبيله من حيث لا نراه، وكالحكم على شبح نراه من بعد بأنه شاغل لحيزه . فلو كان الحكم مستدعيا تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لم يصح منا أمثال هذه الأحكام، كذا قرره غير واحد من الحذاق، وبهذا يجاب عن ابن الحاجب و غيره ممن قَدَّمَ الحكم على التصور.[قوله][3]: / أق6ب

وَالنَّظَـرِي مَا احْتَاجَ لِلتَّـأَمُّلِ * وَعَكْسُـهُ هُـوَ الضَّرُورِيُّ الجَلِي**

لما قسم العلم الحادث إلى تصور وإلى تصديق قسمه الآن إلى ضروري وإلى نظري؛ فالتقسيم الأول للعلم بحسب متعلقه وتقسيمه هنا [هو] [4] بحسب طريقه الموصل إليه وباعتباريهما معا تكون أقسام العلم أربعة : "علم تصوري ضروري" و"علم تصوري نظري" و"علم تصديقي ضروري" و" علم تصديقي نظري".

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (87/1).

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- أثبتها من (ب).

فالأول: كإدراك حقيقة الوجود والشيء ، **والثاني:** كإدراك حقيقة الإنسان ، **والثالث:** وهو التصديق الضروري ككون الواحد نصف الاثنين وأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وكالحكم بأنك موجود، **والرابع:** هو التصديق النظري كحلمك بأنك مبعوث ، وكقولنا:"العالم حادث" فإنه يتوقف على ثبوت التغير له.

تنبيه: درج الناظم في تقسيم العلوم الحادثة إلى ضروري ، وإلى نظري ، على مذهب المحققين وهو الأصح، وفيها مذاهب أخرى ضعيفة[1]:

أحدها: أنها كلها ضرورية يمتنع توقفها على نظر العبد لعدم حصول شيء منها بقدرتنا، إذ لا تأثير لها عندنا، بل يخلق الله فينا العلم عقب النظر.

ثانيها: أن جميعها نظري، إذ الضروري يمتنع خلو النفس منه ومن علم إلا والنفس خالية منه في مبدأ الفطرة، ثم يحصل لها علوم بالتدريج بحسب ما يتفق من الشروط: كالإحساس والتجربة والتواتر، فيكون الجميع نظريا.

ثالثها: قول الإمام الرازي في "المطالع " أن التصور ضروري ، وأن التصديق يجوز فيه الأمران ؛ لأن المطلوب التصوري إما مشعور به مطلقا من جميع الوجوه، فلا يطلب لحصوله بنا ، على أن تحصيل الحاصل محال ، أو لا يكون مشعورا به، فلا يمكن توجه النفس لطلبه؛ إذ لا تتوجه النفس لمغفول عنه، وأجوبة هذه الأقوال تنظر في المطولات[2].

[قوله][3]:

وَمَـا بِهِ إِلَى تَصَـوُّرٍ وُصِلْ * يُدْعَـى بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ**

وَمَـا لِتَصْـدِيقٍ بِهِ تُوُصِّـلاَ * بِحُـجَّةٍ يُعْـرَفُ عِنْـدَ العُقَـلاَ**

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق6 و.

[2]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (1/40-42).

[3]- أثبتها من (ب).

لما كان غرض المنطقي إستحصال المجهولات ، من تصور أو تصديق ؛ انحصر نظره فيما يوصله إليهما ، وسموا الموصل إلى التصور " قولا شارحا " لأنه في الأغلب مركب، يشرح ماهية الأشياء ويوضحها، وسموا الموصل إلى التصديق "حجة" لأن من تمسك به مستدلا /على مطلوبه غلب خصمه – حَجَّ يحجُّ: إذا غلب –[1]، وسيأتي الكلام على الموصل إلى كل من التصور والتصديق[2]. أق7أ

أنواع الدلالة الوضعية:

لما كانت المعاني التي يطلب حصولها من تصور أو تصديق متوقفة على دال يدل عليها من لفظ أو غيره، احتيج إلى تقديم معرفة الدلالة[3] وأقسامها وما يعتبر منها في فن المنطق وما لا يعتبر ، لأن الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية ، وإلا فغير لفظية كالخط والإشارة والنصب.

وكل من اللفظية وغيرها ينقسم إلى ثلاثة أقسام : "وضعية " و"عقلية " و"طبيعية"، فالمجموع ستة أقسام. فمثال دلالة غير اللفظ وضعا، و يقال لها دلالة فعلية كدلالة الخط والإشارة على ما جري به الاصطلاح أن تدل عليه، و كدلالة الزوال وقامة الظل والغروب والشفق والفجر على أوقات الصلاة، ومثال غير اللفظ طبعا – وإن شئت قلت عادة – كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل، والمطر على النبات، ومثالها عقلا كدلالة تغير الحوادث على حدوثها . ومثال دلالة اللفظ وضعا كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، ومثال دلالتها

---

[1]– انظر: قطب الدين الرازي، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ط 2، إيران: منشورات بيدار، [د.ت]، ص75.

[2]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق6 و.

[3]– الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص ص91-92.

عقلا دلالة اللفظ على لافظ به، ومثال دلالته طبعا – وإن شئت قلت عادة – كدلالة الأنين على الوجع والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ.

والمعتبر من هذه الأقسام الستة في علم المنطق قسم واحد وهو الدلالة اللفظية الوضعية[1]، ولذلك ترجم له الناظم إلا أنه ترك وصفا لابد منه وهو كون الدلالة لفظية فيقول مثلا: أنواع الدلالة اللفظية الوضعية. ولعله اكتفى عنه في الترجمة بذكره في أول البيت الآتي حيث قال : "**دَلَالَـــةُ اللَّفْــظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ**"، كما أنه حذف في هذا البيت، لفظ الوضعية اكتفاء بذكره في الترجمة، فحذف في كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر، وانظر هل يكون هذا من النوع المسمى بالإحتباك[2] من أنواع البديع، وهو من زيادة الحافظ السيوطي ، وذكر أنه لم يقف عليه لأحد إلا أنه خطر له في هذه الآية وهي قوله تعالى﴿ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴾[3]على أن المراد بالزمهرير البرد؛ أي لا يرون فيها شمسا، ولا قمرا، ولا حرا، ولا زمهريرا، ثم ذلك أنه وقف عليه بعد / ذلك أق7ب في شرح بديعية ابن جابر[4]، قال: "ومن ألطفه قوله تعالى : ﴿ خَلَطُواْ عَمَلاً

---

[1]– الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه، للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة، والتضمن، والالتزام. كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام." انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص 92.

[2]– الاحتباك: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابلهُ، لدلالة الآخر عليه، كقوله: "عَلفتها تِبْناً وماءً بارداً" ؛ أي علفتها تبناً، وسقيتها ماءً بارداً . انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص13.

[3]– سورة الإنسان، من الآية 13.

[4]– هو: محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري. ولد سنة 698هـ، وتوفي سنة 780هـ. ومن تصانيفه: "شرح الألفية لابن مالك"، و"السير في مدح خير الورى"، وهي بديعية، ونظمها عال. حول ترجمته، انظر: بغية الوعاة للسيوطي، (1/34-35).

صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾[1] أي صالحاً بسيئ، وآخر سيئا بصالح . ومأخذه من الحبك الذي هو الشد والإحكام"[2] (انتهى) مختصرا. فخرج بقيد اللفظ دلالة غير اللفظ وهي ثلاثة أقسام: "وضعية" و"عقلية" و"طبيعية"، وخرج بقيد الوضعية قسمان من أقسام دلالة اللفظ وهما: "العقلية"و"الطبيعية"، وقد تقدم تمثيلهما وبقي قسم واحد وهو المعتبر هنا وهو"دلالة اللفظ الوضعية" كما سبق التنبيه عليه. وإنما اعتبروه وحده لانضباطه وعموم نفعه في العقليات والنقليات وغيرهما والتعلم والتعليم ، قاله السنوسي في شرح مختصره[3].

والدَّلالة مثلثة[الدَّال][4] ذكره الأزهري[5] في أوائل تصريحه"[6] وهي:" فهم أمر من أمر"، وقيل: "هي كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم[عنه][7] ذلك الأمر أم لا "[8]. واعترض بأن الحد يجتنب فيه الحيثيات لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل على القابلية فقط.

---

[1]- سورة التوبة، من الآية 102.

[2]- جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1939م، ص133.

[3]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق5.

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- هو: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ولد في جرجة بصعيد مصر سنة 737هـ، وتوفي سنة 905هـ. من أهم مؤلفاته: "إعراب ألفية ابن مالك"، "التصريح بمضمون التوضيح". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي، (297/2)؛ هدية العارفين للبغدادي، (343/1)؛ معجم المؤلفين لعمر كحالة، (668/1).

[6]- انظر: خالد بن عبد الله الأزهري، المرجع السابق، (20/1).

[7]- أثبتها من (ب).

[8]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، السعودية: دار عالم الفوائد، [د.ت]، (17/1).

[قوله][1]:

دَلَالَـةُ اللَّفْـظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ * يَدْعُـونَـهَا دَلَالَـةَ المُطَـابَقَـهْ**

وَجُـزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَـا لَـزِمْ * فَهْـوَ التِـزَامٌ إنْ بِعَقْـلٍ التُـزِمْ**

قد تقدم أن المعتبر في فن المنطق من أنواع الدلالة الستة ، قسم واحد وهو"دلالة اللفظ الوضعية"، وأشار الناظم في هذين البيتين إلى أن ذلك القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : "دلالة المطابقة" و"دلالة التضمن" و"دلالة الالتزام". وقد[2] تقدم أن في كلامه حذفا تقديره دلالة اللفظ الوضعية نسبة للوضع وهو تعيين أمر للدلالة على أمر آخر. فإذا عين الواضع لفظا لمعني في اللغة قيل أن ذلك اللفظ موضوع لذلك المعنى، كما إذا عين لفظ الإنسان للحيوان الذي ينطق ، ولفظ الفرس للحيوان الذي يصهل ، فإذا سمعه السامع مع العلم بمعناه ، وخطر بباله ذلك المعني عند سماعه، قيل في ذلك اللفظ أنه دال على ذلك المعنى[3]، وقيل في تلك الدلالة أنها دلالة مطابقة لأن اللفظ طابق معناه، وإليه أشار الناظم بقوله:

دَلَالَـةُ اللَّفْـظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ * يَدْعُـونَـهَا دَلَالَـةَ المُطَـابَقَـهْ**

أي دلالة اللفظ الوضعية على المعنى الموافق لذلك اللفظ ؛ أي المساوي له فيما عين له في أصل/الوضع من غير زيادة ولا نقصان ، يدعونها –أي أق8أ
يسمونها– دلالة المطابقة، كدلالة لفظ الإنسان على مجموع معناه الذي هو الحيوان الناطق[4]، فإذا خطر في ذهن السامع معنى آخر من ذلك اللفظ ، وكان بعضا من المعنى المطابق للفظ قيل في ذلك اللفظ أنه دال على ذلك البعض

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– وقد: ساقطة من (ب).

[3]– المعنى: ساقطة من (ب).

[4]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق6 ظ.

بالتضمن، وهو فهم الجزء في ضمن الكل، كدلالة الإنسان على أحد جزئي معناه الحيوان أو الناطق، وإليه الإشارة بقوله: "**وَجُــزْئِهِ تَضَمُّنًا**"؛ أي ودلالة اللفظ على جزء معنى ذلك اللفظ[1] تضمن؛ أي دلالة تضمن[2]. وإن خطر بذهن السامع معنى آخر ليس بعضا من المعنى المطابق بل هو خارج عنه، قيل في ذلك اللفظ أنه دال على ذلك المعنى الخارجي بالالتزام، وهو فهم اللازم في ضمن الملزوم، وإليه أشار بقوله:" **وَمَا لَزِمَ فَهْــوَ التزَامٌ** "؛ أي ودلالة اللفظ على معنى ملازم للمعنى الذي وضع له اللفظ كدلالة لفظ الإنسان على قابل العلم[3]، أو على قابل صنعة الكتابة، وإنما قلنا على قابل صنعة الكتابة ولم نقل الكاتب ، لأن الأول يلزم الإنسان دون الثاني.

ومثال آخر، لفظ السقف عينته اللغة في الجسم الكثيف الذي يكون فوق رؤوسنا نستظل به من الشمس ويكننا من الشتاء ، فيقال أن لفظ السقف موضوع لذلك الجسم الكثيف، فإذا سمعه السامع وخطر بباله ذلك الجسم الكثيف ، قيل أن ذلك اللفظ دال على ذلك الجسم الكثيف دلالة مطابقة، فإذا انتقل ذهنه إلى أبعاض ذلك الجسم الكثيف من خشب أو قصب أو تراب قيل أن لفظ السقف دال على ذلك الخشب أو القصب أو التراب بالتضمن، وإذا انتقل ذهن السامع للجدارات التي يعتمد عليها قيل أن لفظ السقف دال على تلك الجدارات بالالتزام.

ومثال آخر: إذا سمعت لفظ الأسد فهمت جملة ذاته، وفهمت أيضا الحيوانية التي هي جزؤه بالتضمن، وفهمت الشجاعة التي هي خارجة عن ذاته لازم فهمها لفهمه. وقس على هذا، وإنما كانت الدلالات الثلاثة وضعية لاستناد جميعها للوضع فهو السبب فيها، إلا أن هذه السببية تامة بالنسبة إلى فهم جملة

---

[1]– اللفظ: ساقطة من (ب).

[2]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق6 ظ.

[3]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المعني الذي وضع له اللفظ؛ أي عين له بالوضع، وأما الدلالتان الأخريان / أق8ب فليس الوضع سببا تاما لهما ، بل هو سبب السبب ، لأن ذكر اللفظ سبب في فهم معناه، وفهم معناه سبب في فهم جزئه، فذكر اللفظ بالنسبة إلى فهم معناه هو السبب المباشر، وبالنسبة إلى فهم جزئه هو سبب السبب ، وتخيل مثل هذا بعينه في دلالة الالتزام، فإن خطور اللفظ بالبال لا أثر له مباشرة في فهم اللازم ؛ بل بواسطة فهم الملزوم الذي وضع اللفظ له.

واعلم: أنه لما كانت دلالة المطابقة تتوقف على مقدمة واحدة وضعية وهي قولنا: "كلما أطلق اللفظ فهم مسماه"؛ اتفق جميعهم على أنها وضعية[1]، ولما توقفت دلالة التضمن والالتزام على مقدمتين إحداهما المقدمة الوضعية المذكورة وهي قولنا: "كلما أطلق اللفظ فهم مسماه"، والأخرى مقدمة عقلية وهي قولنا في التضمن: "وكلما فهم المسمى فهم جزؤه"، وفي الالتزام "كلما فهم المسمى فهم لازمه"؛ فينتج: كلما أطلق اللفظ فهم منه جزؤه ، أو لازمه له، اختلفوا في الدلالتين المذكورتين؛ فقيل فيهما : وضعيتان نظرا إلى المقدمة الوضعية ، وقيل: هما عقليتان نظرا إلى المقدمة العقلية[2].

قال الشيخ أبو عبد الله الشريف [3]: "والحق أن الخلاف في ذلك لفظي ، فإنه إن عني بالدلالة الوضعية إنها التي تتوقف على الوضع سواء كان الوضع فيها

---

[1]– انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (22/1).

[2]– المرجع نفسه، (22/1-23).

[3]– هو محمد بن أحمد بن علي بن يحي الإدريسي الحسني، أبو عبد الله العلويني المعروف بالشريف التلمساني، ولد سنة 710هـ وتوفي سنة 771هـ. من أهم مؤلفاته: "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، "شرح جمل الخونجي في المنطق" . حول ترجمته، انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص ص 187-188؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (234/1)؛ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي، (106/1).

كافيا أو لم يكن كافيا [1]، فالتضمن والالتزام وضعيتان وإن عني بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيها كافيا في فهم معناها؛ فالدلالتان عقليتان. وأما من ذهب إلى أن دلالة التضمن وضعية دون دلالة[2] الإلتزام، فإنه لما رأى أن أجزاء المعني لما لم تكن خارجة عما وضع له اللفظ صار اللفظ موضوعا لها . وبالجملة، فهذا خلاف لفظي لا طائل تحته" (انتهى بلفظه)[3].

قوله:" **إِنْ بِعَقْلٍ التُزِمْ** " يعني أنه يشترط في الدلالة الإلتزامية أن يكون اللزوم فيها بالعقل؛ أي في الذهن. ويقال له اللازم الذهني وهو أن يكون المسمى كلما فهم من اللفظ فهم ذهنا لازمه سواء لازم مع ذلك في الخارج أم لا احترازا من اللازم في الخارج، فخرج من هذا أن اللوازم ثلاثة:

الأول: لازم في الذهن والخارج، كالزوجية للاثنين والأربعة ، والفردية للثلاثة. فإن الاثنين والأربعة/لا يوجدان في العقل، ولا في الخارج إلا وهما زوج، وكذلك الثلاثة لا توجد في العقل ولا في الخارج إلا وهي فرد . ويسمى اللازم المطلق، إذ لم يقيد بعقل ولا خارج. 9ق أ

الثاني: لازم في الذهن لا في الخارج، كالبصر للعمى فإنه لا يمكن أن يتصور العمى في الذهن إلا ويتصور معه البصر؛ وهما في الخارج متنافيان.

الثالث: لازم في الخارج فقط، كسواد الغراب والزنجي؛ اللزوم فيها بالعقل؛ أي في الذهن. ويقال له اللازم الذهني وهو أن يكون المسمى كلما فهم من اللفظ لأن الذهن لا يتخيل غرابا أبيض ولا زنجيا كذلك ، وهذا اللازم الثالث لا يطلق عليه في عالم المنطق دلالة الالتزام[4].

---

[1]- كافيا: ساقطة من (ب).

[2]- دلالة: ساقطة من (ب).

[3]- انتهى بلفظه: ساقطة من (ب).

[4]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق6 ظ.

وأما في فن الأصول والبيان فلا يشترط في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيا؛ بل مطلق اللزوم بأي وجه أمكن ، ولذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة وألفاظ الأئمة[1]، كدلالة قوله تعالى:﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا ﴾[2] مع قوله تعالى:﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[3]على أن أقل الحمل ستة أشهر لأن هذا المدلول لازم من اللفظين ويصدق عليه دلالة اللفظ على معنى خارج عما وضع له اللفظ ، وليست بدلالة الإلتزام عند المنطقيين لاشتراطهم فيها ، كون اللزوم ذهنيا بحيث لا يمكن أن يحصل الشيء في العقل إلا ويحصل معه شيء آخر لازم لذلك الشيء من غير تدبر ولا تفكر؛ ويقال له اللازم البيّن، وأما غير البيّن فهو الذي لا يلزم من تصور الملزوم ، واللازم العلم باللزوم، ومثاله ما يلزم بعض الأعداد من كونها تامة وزائدة وناقصة[4]؛ فإنا نتصور تلك الأعداد ونتصور معاني تلك الصفة، ولا نعلم هل هي حاصلة لها أم لا إلا بعد استدلالات واستنباطات، فليس كل من تصور الثمانية والعشرين وتصور مع ذلك كون العدد مساويا لجملة أجزائه علم كون الثمانية والعشرين تامة، بل ولا في الستة التي هي أقرب إلى الفهم من الثمانية والعشرين، كذا في شرح العقباني [5]. ومثل هذا الحدوث للجرم فإنه لازم عقلا

---

[1]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق8 و.

[2]- سورة الأحقاف، من الآية 15.

[3]- سورة البقرة، من الآية 233.

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق7 و.

[5]- هو: أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني التجيبي التلمساني. ولد بتلمسان سنة 720هـ، وتوفي- رحمة الله عليه- سنة 811هـ. ومن أهم مصنفاته: "شرح الحوفية"، "شرح الجمل للخونجي في المنطق"، "الوسيلة بذات الله وصفاته"، "شرح العقيدة البرهانية"، "شرح مختصر ابن الحاجب". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي، (101/3)؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، ص250.

لكل جرم لكنه ليس ببَيِّن إذ يفهم مسمي الجرم و يغيب عن الفكر حدوثه ولا يحكم به عليه[1] إلا بعد نظر صحيح؛ بل ربما غلطت فيه بعض الأذهان فحكمت بقدمه. فتمثيلنا/اللازم والخارج بسواد الغراب ليس بمتعين بل نظيره أق9ب الحدوث للإجرام، وكل لازم ليس ذهنيا على ما تقدم في تفسير اللزوم[2] الذهني من أنه الذي إذا تصور الملزوم تصور لازمه كالزوجية للاثنين و الأربعة ، ويتبين [لك][3] ذلك من المقدمة العقلية المذكورة في دلالة الإلتزام ، وهي قولنا: " كلما فهم المسمي فهم لازمه"، فإنه معنى اللزوم الذهني، قاله السيد الشريف.

تنبيهات:

الأول: دل قول الناظم: "**وجزئه تضمنا**" أن دلالة التضمن إنما تكون فيما له جزء وهي المركبات. وكذا دلالة الإلتزام تختص بما له لازم بخلاف دلالة المطابقة فإنها تعم الجميع؛ أي تكون فيما له جزء وما لا جزء له كالنقطة ، والجوهر الفرد، وكذا واجب الوجود سبحانه وتعالى عن أن يكون له جزء ، فلا تضمن إذا وتكون المطابقة أيضا فيما له لازم بين وما ليس له لازم، فهي أعمّ منهما كلما وجدت دلالة التضمن أو الإلتزام وجدت دلالة المطابقة . ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما، لإمكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لازم له بينا. فبينهما وبين المطابقة عموم وخصوص مطلق وبين دلالة التضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه يجتمعان إذا كان المسمى مركبا وله لازم ذهني بَيِّنٌ. وتنفرد دلالة التضمن إذا كان المسمى مركبا ولا لازم له بَيِّنٌ ، وتنفرد دلالة الالتزام إذا كان المسمى بسيطا وله لازم بَيِّنٌ. وادعى الفخر أن دلالة الالتزام من لوازم دلالة المطابقة؛ أي كلما وجدت دلالة المطابقة وجدت

[1]- من ولا إلى عليه: ساقطة من (ب).

[2]- اللزوم: ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

دلالة الالتزام، قال: لأن كل شيء لا بد له من لازم ولو كونه مغايرا لغيره ورد بأن المعتبر في دلالة الالتزام إنما هو اللازم البين بالمعنى الأخص، وهو ما يلزم من فهم المسمى فهمه[1]، وهذا ليس منه فإنا نفهم كثيرا من الحقائق ونغفل عن سلب ما سواها عنها.

التنبيه الثاني: أشكل على جماعة من الفضلاء دلالة العام على بعض[2] أفراده من أي الدلالات الثلاث هي، لأن صيغة المشركين مثلا لا تدل على زيد المشرك بالمطابقة؛ إذ المطابقة ما دل على كمال المعنى / وهذا بعض ، ولا أق10أ بالتضمن لأن التضمن ما دل على جزء وهذا جزئي، والجزئي إنما يقابله الكلي، ومسمى صيغة العموم "كلية" لا "كل"، والذي يقابل الكلية الجزئية لا الجزء ولا بالالتزام؛ لأن الالتزام ما دل على خارج وهذا داخل. ولأن الفرد إذا كان لازما للمسمى وبقية الأفراد مثله فأين المسمى حينئذ؟ فيثبت أن العام لا[يصح أن][3] يدل على فرد من أفراده بواحدة من الدلالات الثلاث قال القرافي[4]: "وهذا سؤال صعب أوردته في شرح المحصول"[5] وأجاب عنه ابن هارون في "شرح ابن

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (134/1).

[2]- بعض: ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب)

[4]- هو أبو العباس أحمد بن إدريس عبد الرحمان بن عبد الله شهاب الدين الصنهاجي القرافي، فقيه و أصولي مالكي، ولد سنة 626 هـ بمصر، وتوفي سنة 684 هـ. و من أهم مؤلفاته: "الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة"، "التنقيح في أصول الفقه" . حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي ، (90/1)؛ حسن المحاضرة للسيوطي، (1 /316)؛ هدية العارفين للبغدادي، (1/ 99)؛ الوافي بالوفيات للصفدي،(147/1)؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (1/ 188- 189).

[5]- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2004،ص28.

الحاجب الأصلي" بأن دلالة العام على فرد من أفراده مطابقة ، لأنه مطابق للمعنى الكلي الذي وضع له لفظ العموم لأن الواضع وضع مثلا : لفظ "المشركين" لصورة ذهنية، وهي الذات المتصفة بالمشركية. ثم هذه الصورة لها بالشرك أمثال في الخارج فما طابقها في الخارج صدق عليه اللفظ، وذلك مثل النكرة كرجل؛ فإنه أيضا وضع لمعنى كلي في الذهن وله أمثال في الخارج، فما وافق تلك الصورة الذهنية دل عليه اللفظ مطابقة"(انتهى) باختصار.

وقال بعض الفضلاء من[1] المتأخرين ممن شرح "ايساغوجي": كان شيخنا العلامة أبو حفص عمر القلشاني[2]– رحمه الله– يقول: " هي دلالة التضمن ، وقولهم في التضمن هي الدلالة على الجزء فقول وكذا على الجزئي، وأيضا فإن أفراد العام جزئيات باعتبار كون العام يدل على كل فرد فرد، وأجزاء باعتبار ما صدق عليه العام فصح أنه دلالة اللفظ على جزء المعنى . والشيء الواحد قد يكون له اعتبارات ويحكم عليه بحسبها "(انتهى). جواب شيخنا فتدبره وهذا آخر لفظِ هذا الفاضل المتأخر.

التنبيه الثالث: قال الحافظ السيوطي في أول "فن البيان": "إن تقسيم الدلالة للمطابقة والتضمن والالتزام ليس هو من علم المنطق بل هو أمر لغوي ، وهم مصرحون بأنه ليس من علمهم وأنهم إنما يذكرونه في كتبهم لاحتياجهم إليه"[3](انتهى).

---

[1]– الفضلاء من: ساقطة من (ب).

[2]– هو: أبو حفص عمر بن الشيخ محمد القلشاني التونسي، قاضي الجماعة وإمامها وخطيبها، له:" شرح عظيم على ابن الحاجب الفرعي" وله" شرح الطوالع". ولد سنة 773هـ وتوفي في رمضان سنة 847هـ. حول ترجمته، انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (245/1–246)؛ الضوء اللامع للسخاوي، (137/6).

[3]– انظر: جلال الدين السيوطي، المرجع السابق، ص78.

فصل في مباحث الألفاظ: / أق10ب

مُسْتَعْمَلُ الأَلفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ * إِمَّـا مُـرَكَّــبٌ وَإِمَّـا مُفْـرَدُ**

لما ذكر الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها، وكان ذلك من مباحث الألفاظ أيضا لكن باعتبار دلالتها بالمطابقة أو التضمن أو الإلتزام؛ ذكر هنا في هذا الفصل مباحث الألفاظ باعتبار آخر، وهو كون اللفظ في نفسه إما مركبا وإما مفردا، والمفرد إما كلي وإما جزئي، والكلي إما داخل في حقيقة جزئياته [1] أو لا[2]. وذلك لأن اللفظ ينظر فيه باعتبارات كثيرة، ولذا قال " **مباحث الألفاظ** " بصيغة الجمع، جمع مبحث؛ بمعنى البحث، وهو التفتيش والاستقصاء[3].

واعلم: أنه يمكن أن تكون الألف واللام في الألفاظ المعهد والمعهود اللفظ الدال بالوضع، وهو المقسم هنا إلى مركب وإلى مفرد فيؤخذ منه على هذا وضع المركبات، وأن دلالة المركب وضعية تنقسم إلى الدلالات الثلاث الوضعيات، كذا قرر ابن فائد[4] كلام الخونجي[5] قال: "ويؤيده قولهم المعرفة إذا أعيدت فالثانية عين الأولى"(انتهى).

---

[1]– جزئياته: ساقطة من (ب).

[2]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق7.

[3]– انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (24/1).

[4]– هو: إبراهيم بن فائد بن موسى بن عمر بن سعيد بن علاّل بن سعيد النبروني الزواوي النجار القسنطيني الدار المالكي. ولد سنة 796هـ في جبل جرجرا ألف "تفسيرا في الفقه" و"شرح ألفية ابن مالك"، و"تلخيص المفتاح" وسماه تلخيص التلخيص و"مختصر الشيخ خليل"، سماه تسهيل السبيل في مختصر الشيخ خليل. توفي– رحمه الله – سنة 857هـ. حول ترجمته، انظر: طبقات المفسرين، شمس الدين الداوودي، لبنان: دار الكتب العلمية، [د.ت] ص17؛ الضوء اللامع للسخاوي، (116/1)؛ الأعلام للزركلي،(57/1).

[5]– هو: أبو عبد الله أفضل الدين محمد بن نماور بن عبد الملك، الخونجي، الشافعي، ولد سنة590هـ. صنف: "الموجز في المنطق"، و"الجمل"، و"كشف الأسرار"، وغير ذلك في=

وكون دلالة المركبات وضعية قال ابن عرفة [1]: هو المشهور فانظر بسطه. في شرح السنوسي له[2]، وقال ابن هارون في شرح ابن الحاجب: الصحيح أن دلالة المركب عقلية وأن الوضع اختص بالمفردات انظر تمامه.

[قوله][3]:

فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى * جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلاَ**

يعني أن حقيقة "المركب" عند المناطقة هو اللفظ الدال الذي يراد بجزئه الدلالة على جزء معناه؛ نحو: "زيد قائم"، فإن جملة هذا اللفظ يدل على معنى تركيبي وهو كون زيد حصل له القيام في الماضي أو يحصل في الحال أو الاستقبال، وجزء هذا اللفظ وهو زيد مثلا يدل على جزء هذا المعنى وهو ذات زيد[4]. وكذا قولنا: "عبد زيد" يدل على مطلق عبد غير مقيد بإضافته إلى زيد ولا غيره، وهو جزء من المعنى المركب وهو عبد زيد ، فقوله: "**مَا دَلَّ جُزْؤُهُ** "، "**مَا**": كالجنس في الحد واقعة على اللفظ، وقوله: "**دَلَّ**" توطئة / لما بعده أو أق11أ

= المنطق والطبيعي. وتوفي- رحمه الله- سنة 646هـ. حول ترجمته، انظر: عماد الدين بن إسماعيل بن كثير، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الحفيظ منصور، لبنان: دار المدار الإسلامي، 2004،(1/788-789)؛ ابن قنفد القسنطيني، الوفيات، ط 3، تحقيق عادل النويهض، لبنان: دار الآفاق الجديدة، 1983. ص320.

[1]- هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي نسبة إلى ورغمة، وهي منطقة في ولاية مدنين بالجمهورية التونسية. ولد سنة 716هـ، وتوفي سنة 803هـ بتونس. ومن مؤلفاته: "المختصر الكبير"، " المختصر الشامل"،" الحدود". حول ترجمته، انظر: الضوء اللامع للسخاوي،(9/240-242)؛ الوفيات لابن قنفد، ص379.

[2]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق5.

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق8 ظ - ق9 و.

احترز به عن المهمل كديز ونحوه على رأي من يسميه لفظا. وقوله :"**جُزْؤُهُ** " مخرج لما لا جزء له كهمزة الاستفهام و "باء" الجر و"لامه"، ولما له جزء ولكن لا دلالة لشيء من أجزائه كديز ورجل. وقوله: "**عَلَــى جُــزْءِ مَعْنَــاهُ**" يخرج ماله جزء وله دلالة لكن لا على معنى اللفظ الذي تركب منه نحو : "أبكم" فإن جزءه وهو "أب" يدل على ذات متصفة بالأبوة، وكذا جزؤه الآخر على سؤال عن عدد أو على أخبار بكثرة لكن لا واحد من هذين المدلولين بجزء من معنى أبكم[1].

ويخرج أيضا نحو: "بعلبك"[2] و "عبد شمس" و"امرؤ القيس" مما له جزء دال على شيء غير مقصود ؛ إذ المراد الشخص المسمى لا ما تدل عليه أجزاء الاسم، فعبد مثلا: يدل على العبودية، والعبودية ليست جزءا لشخص.

قوله: "**بِعَــكْسِ مَــا تَلاَ**" يعني أن المفرد وهو التالي للمركب- أي المذكور بعده - هو بعكس المركب؛ أي بخلافه. فيقال في تعريفه: "هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه بأن لا يكون له جزء أصلا كهمزة الاستفهام، أو له جزء لا معنى له كحرف من حروف زيد مثلا ، أو له معنى غير مقصود كأبكم و

---

[1]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع نفسه، ق9 و؛ محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (24/1).

[2]- بَعْلَبَك: مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل؛ قال بطليموس: مدينة بعلبك طولها ثمان وستون درجة وعشرون دقيقة في الإقليم الرابع تحت ثلاث درج من الحوت، لها شركة في كف الخطيب، طالعا القوس تحت عشر درج من السرطان، يقابلها مثلها من الجدي، بيت ملكها مثلها من الحمل بيت عاقبتها مثلها من الميزان.انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي،(453/1-455).

بعلبك كما سبق "[1]. فالعكس في كلام الناظم بالمعنى اللغوي وهو مطلق التحويل والمخالفة لا العكس في اصطلاح أهل المنطق، وإنما بدأ الناظم بذكر المركب وتعريفه مع أن المفرد سابق في الوجود، لأن قيود المركب وجودية وقيود المفرد عدمية سلبية ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقل ذلك الأمر المسلوب ، والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة، ولا تعقل الأعدام إلا بملكاتها والمركب هو ذو الملكة، فلذا قدمه قاله في "نسج الحلل" وفاعل "تلي" ضمير مستتر يعود على "ما"، وهو الرابط بين الصلة والموصول ومفعول تلي ضمير محذوف يعود على المركب، والتقدير بعكس المفرد الذي تبع المركب حيث ذكره بعده ، فعلى ما مرفوع لا منصوب ومستتر لا محذوف، خلافا لما وقع في شرح الناظم مما هو سبق قلم[2]، والله اعلم.

[قوله][3]

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا *** كُلِّيٌّ أو جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ *** كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

/هذا تقسيم للفظ المفرد من حيث النظر إلى معناه؛ إذ الكلية والجزئية أق11ب من عوارض المعاني، وأما الألفاظ فقد تسمى كلية وجزئية تبعا للمعنى تسمية للدال باسم المدلول. قال معناه [في][4]شارح الشمسية[5] وغيره، فكان الناظم ذكر فيما سبق الدليل؛ أي الدال، وذكر هنا المدلول.

---

[1]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق 9 – ق10 و؛ محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (25/1).

[2]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق7ظ.

[3]– أثبتها من (ب).

[4]– أثبتها من (ب).

[5]– انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص138.

والدال[1]: هو المرشد، وقد تقدم أن أقسامه ستة، وأن المعتبر منها في علم المنطق واحد، وهو دلالة اللفظ الوضعية،

والمدلول[2]: هو المرشد إليه، وهو قسمان :كلي وجزئي، لأنه إما أن يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، أم لا، فإن منع فيقال له عند المناطقة "جزئي"[3] وعند النحاة "علم" كزيد، وإلا فهو"كلي" كالإنسان.

واعلم: أن المفرد على ثلاثة أضرب : "اسم" و"فعل" و"حرف"؛ فالفعل كلي أبداً لصحة حمله على كثيرين من الفاعلين وتشخص فاعله لا يوجب[4] تشخصه لجواز حمل الكلي على الجزئي كقولك:"زيد إنسان". والحرف ليس بكلي ولا جزئي إذ لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في مدخوله.

والاسم هو الذي ينقسم إلى كلي وإلى جزئي؛ فالكلي: هو الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه[5]، فيشمل بذلك أقسام الكلي وهي الثلاثة[6]:

الأول: ما يتصور العقل منه أفرادا كثيرة، وليس منها في الخارج شيء إما لأنها ممتنعة الوجود في الخارج كالجمع بين الضدين فهو كلي لأنه لا يمنع نفس

---

[1]- الدال: في اللغة: هو المرشد وما به الإرشاد، وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص91.

[2]- المدلول: في الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به. انظر: معجم التعريفات للجرجاني، ص174.

[3]- جزئي: ساقطة من (ب)

[4]- يوجب: ساقطة من (ب).

[5]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (26/1).

[6]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق12 ظ؛ محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (31/1- 32).

تصوره من صدقه على كثيرين، فإن الجمع بين السواد والبياض جمع بين الضدين، والجمع بين القيام والقعود جمع بين الضدين، والجمع بين الترقي والتدلي جمع بين الضدين. فتبين أن الجمع بين الضدين واقع على كثيرين وأفراده كلها ممتنعة الوجود في الخارج، وإما لأنها لم توجد في الخارج لكنها ممكنة الوجود كجبل من ياقوت [مثلا][1] أو بحر من زئبق فإنا نتصور منها بعقولنا جبالا وبحارا كثيرة ووقوعها ليس بمستحيل ، إلا أنها لم يقع منها شيء. وكذا العنقاء فإنها لم توجد لكنها ممكنة الوجود.

الثاني: ما يمكن للعقل أن يتصور منه أفرادا كثيرة، وليس في الوجود منها إلا فرد واحد، إما لأن غيره ممتنع كالإله و الخالق / والرازق والمحيي أق12أ والمميت ونحوها. فإنها ألفاظ كلية لا يمنع مجرد تعلقها من التعدد، إلا أن الدليل القاطع قام على نفيه. والحق سبحانه هو الواحد الموجود، وإما أن يكون غير ممكن الوجود ولا يلزم من وجوده محال إلا أنه لم يتفق لنا وجوده كالشمس مثلا[2] فإن الموجود منها واحد، ويمكن أن تكون شموس كثيرة.

الثالث: ما يتصور العقل منه أفراداً كثيرة وقد وجدت في الخارج كذلك، إلا أن هذه الأفراد الخارجية تارة تكون متناهية كالكواكب فإنها كثيرة متناهية ، وتارة تكون غير متناهية كعدد نعم الله ونعم أهل الجنة ، كذا مثله بعضهم ورد بأن ما دخل منها في الوجود فهو متناه، ولذا أسقط كثير من المحققين هذا القسم وهو غير المتناهي وأنه يستحيل تصوره على مذهب أهل الحق ، وإنما يمثل محركة الفلك على مذهب الفلاسفة القائلين بقدم الأفلاك . وهذه الأقسام الثلاثة تبسط إلى ستة لأن كل واحد منها ينقسم إلى قسمين كما تقدم بيانه.

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– مثلا: ساقطة من (ب).

إن الكلي الذي لم يوجد من أفراده شيء ينقسم إلى ما يمكن وجوده و إلى ما لا يمكن، والذي وجد منه فرد واحد [1] فقط ينقسم إلى ما يمكن فيه التعدد كالشمس[2]، وإلى مالا يمكن أصلا كالإله. والكلي الذي وجد من أفراده كثير ينقسم إلى ما تناهت [أيضا][3] أفراده كالإنسان والحيوان، وإلى مالا تتناهى كالزمان وحركة الأفلاك عند الفلاسفة[4].

وإذا عرفت أن معنى الكلي هو يفهم الاشتراك عرفت أن الجزئي مقابله وهو الذي لا يفهم الاشتراك كزيد وعمرو ونحوهما من الأعلام الموضوعة لشخص معين، وإن شاركه غيره في اسمه فليس ذلك لاشتراكهما في مدلول واحد بل لتعدد الوضع[5].

وإليه أشار الناظم بقوله: "**وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ**" ، والعكس هنا أيضا بالمعنى اللغوي كما مَرَّ ؛ أي والجزئي خلاف الكلي في حقيقته واختلف هل يختص الجزئي بالعلم دون سائر المعارف كالضمير واسم الإشارة والموصول ونحوها، أو يعمها بها على أن هذه الأشياء موضوعة للكلي أو الجزئي؟ فأكثر النحويين على أنها موضوعة للجزئي لأنها معارف، وأكثر المحققين على أنها في أصل وضعها كلية، وإنما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبتها فهي كلية وضعا وجزئية استعمالا[6].

---

[1]- واحد: ساقطة من (ب).

[2]- كالشمس: ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق13 و.

[5]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (27/1).

[6]- المرجع نفسه، (29/1)؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق13 ظ.

[قوله][1]: / أق12ب

وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ * فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ**

مراده بالأول الكلي وهو المنقسم إلى ذاتي وغيره، وينقسم أيضا باعتبارات أخر كما سيأتي بعضها، وأما الجزئي كزيد [وعمر][2] فلا يبحث عنه في العلوم. وقد عرفت أن الغرض من وضع علم المنطق معرفة كيفية استخراج المجهولات التصورية والتصديقية، والجزئي لايجدي شيئا من ذلك، ولذلك لا يبرهن به ولا عليه. فصار نظر المنطقي مقصورا على بيان الكليات وضبط أقسامها لأنها مادة الحدود والبراهين وسائر المطالب.

ولما كانت الحدود التامة إنما تكون بالذاتيات والرسوم بالعرضيات احتيج إلى بيان الذاتي والعرضي؛ فقال الناظم: "إن الكلي إذا اندرج في الذات وهي الماهية؛ أي ماهية جزئياته، نسب للذات فقيل فيه ذاتي، وإن كان خارجا عنها نسب للعرض فقيل فيه عرضي[3]، فالكلي المندرج هو "الجنس" و"الفصل" لأنهما جزءان لحقيقة الشيء. والكلي الخارج عن ماهية الشيء هو "العرض العام" و"الخاصة". وفهم من كلامه أن الكلي إذا لم يكن داخلا في الماهية ولا خارجا عنها بل هو مجموعها وهو "النوع" فلا يقال فيه ذاتي ولا عرضي ؛ إذ ليس بجزء ماهية حتى يقال فيه ذاتي ولا خارجا عنها حتى يقال فيه عرضي، بل هو واسطة"[4]، وهذا مذهب الجمهور.

وقال بعضهم أنه ذاتي بناءا على أن الذاتي ما ليس بخارج عن ماهية أفراده والعرضي ما كان خارجا عنها، والجمهور ينكرون ذلك لكون الذاتي

---

[1]- أثبتها من (ب)

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق7 و.

[4]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق7.

منسوبا إلى الذات بمعنى الماهية، والمنسوب غير المنسوب إليه ضرورة، فلو كان نفس الحقيقة ذاتيا لكان فيه نسبة الذات إلى نفسها، وهو فاسد كذا قال بعض من شرح "ايساغوجي"[1]

تنبيهات، الأول: استعمال الذات بمعنى الماهية والحقيقة ليس من وضع اللغة بل هو أمر اصطلاحي. وأما قول بن هشام[2]: "إن قول المتكلمين في النسبة إلى الذات ذاتي بإثبات تاء التأنيث لحن [3]؛ أي لخروجه عن القاعدة من أن تاء التأنيث تحذف لأجل النسب. فقال شارحه /الأزهري: هذا مبني على أن ذاتي أق13أ منسوب إلى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك"، فقد قال الكاتبي[4]: هذه تسمية ليست بلغوية، بل هي اصطلاحية. قال الأزهري: والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال الذات مراد بها الحقيقة لا أصل له في اللغة، كما قاله ابن الخشاب[5]وابن

---

[2]- انظر: أثير الدين الأبهري، مغني الطلاب: شرح متن ايساغوجي، تحقيق محمود رمضان البوطي، سوريا: دار الفكر، 2003، ص22.

[2]- هو: الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام. ولد سنة 708 هـ. وتوفي –رحمه الله– سنة 761 هـ. من أهم مؤلفاته:"الألغاز النحوية"، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". حول ترجمته، انظر: البدر الطالع لمحمد للشوكاني (400/1–402)؛ بغية الوعاة للسيوطي، (68/2– 70).

[3]- اللَّحْنُ واللَّحَنُ واللَّحَانةُ واللَّحانِيَة: ترك الصواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك، ورجل لاحنٌ ولَحّان ولَحّانة ولُحَنَة: يخطئ.انظر: لسان العرب لابن منظور،(379/13).

[4]- هو: علي بن عمر بن علي نجم الدين الكاتبي. ولد سنة 600هـ و توفي –رحمه الله– سنة 675هـ. ومن مؤلفاته: "العين في المنطق"، "الرسالة"، "جامع الدقائق" . حول ترجمته، انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص ص 27–28؛ الوافي بالوفيات للصفدي، (13/7).

[5]- هو: إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن بن نشوان المخزومي(بدر الدين، ابن الخشاب) فقيه. ولد في ربيع الأول سنة697هـ، وتوفي في =

برهان[1]. وإنما المعروف فيها ذات ؛ بمعنى صاحبة، وحيث نسب إليها فلابد من حذف تائها، ثم رد لامها المحذوفة، وإذا ردت عادت العين إلى الصحة[2] فيصير على تقدير "ذوا"، ثم تقلب "الألف" "واوا" فتقول:"ذوو"، ثم تنسب إليها فتصير "ذَوَوِي"[3] (انتهى).

التنبيه الثاني: فيما يعرف به الكلي الداخل في الماهية والخارج عنها قال القرافي: "وقد أشكل على كثير من الفضلاء حتى قال بعضهم: الناطق والضاحك سيان لأنهما صفتان للإنسان فلم قلتم أحدهما فصل والآخر خاصة؟! قال: ويتعين الداخل من الخارج بأحد طريقين أحدهما : أن يعلم من واضع اللفظ أنه وضع لأمرين فيعلم أن كل واحد منهما داخل في المسمى، وأن ما عداهما خارج كما فُهم من العرب أنهم وضعوا الإنسان للحيوان والناطق فقط، فلذلك كان الناطق داخلا والضاحك خارجا. الطريق الثاني: أن يقترح العقل ويفرض حقيقة مركبة من شيئين، فيكون ما عداهما خارجا عنهما ، أما إذا لم يوجد فرض عقلي ولا وضع لغوي استد باب معرفة الداخل والخارج ، فإن قيل : ما يسمى السَكَنْجَبِين ؟ فتقول له جزآن: الخل والسكر وأما نفعه للصفراء وغيرها فأمور خارجة، وذلك

= جمادي الأول سنة 775هـ. له تصنيف في "المناسك"، و"شرح قطعة من المنهاج". حول ترجمته، انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، (11/1).

[1]- هو: أبو الفتْح أحمدُ بنُ عليّ بن بَرْهَان بن الحمّاميّ، البغداديّ الشّافعيّ كان متبحرا في الأصول والفروع والمتفق والمختلف، تفقه على أبي حامد الغزالي، توفي- رحمه الله- سنة 520هـ ببغداد ومن أهم مؤلفاته: "الوجيز في أصول الفقه"، "الأوسط في أصول الفقه". حول ترجمته، انظر: هدية العارفين للبغدادي،(82/1)؛ وفيات الأعيان لابن خلكان (99/1).

[2]- من وإذا إلى الصحة: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: خالد بن عبد الله الأزهري، المرجع السابق، (590/2).

إنما جاءه من وضع السَكَنْجَبِين لهذين الجز أين على الصفة المخصوصة ؛ فلو فرضناه موضوعا لأربعين عقارا كان كل واحد منها داخلا في المسمى فهذا تحرير الفرق بين الداخل و الخارج"[1](انتهى). وكذا لو قيل[لك][2] ما هو الحبر ؟ لقلت: أنه يتألف من الزاج والقرط والعفص إذا خلط الجميع بالماء.

وكذا[3] قال السيد الشريف في شرح "جمل الخونجي " "أن الإنسان مثلا مركب من جسد ونفس ؛ فالجسد وحده بدون النفس لا يسمى إنسانا ، والنفس وحدها من[4] دون الجسد لا تسمى إنسانا. فالإنسان هو المجموع من الجسد والنفس،/وإنما يكون الجسد حيوانا بالنفس، ونفس الإنسان هي النفس الناطقة أق13ب التي تدرك الأشياء بفكرها بخلاف نفوس الحيوانات فإنها غير ناطقة لأنها لا تشعر إلا بمحسوساتها وبما يتبع محسوساتها من العاديات . وأما المعقولات كعلمنا بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات فإنما تدركها النفوس الناطقة"(انتهى).

وقال بعد هذا: "إنما كان الناطق جزءا من الإنسان لأنا بيّنا أن الناطق يشار به إلى نفسه، ونفس الإنسان جزء منه ، وبه يتميز الإنسان عن غيره". وكذا قال القرافي: "أن الناطق عندهم معناه المحصل للعلوم بقوة الفكر ، وليس مرادهم الناطق باللسان لأن الأخرس والساكت عندهم إنسان ، وعلى هذا يبطل الحد بالجن والملائكة لأنهم أجسام حية لها قوة تحصل العلم بالفكر ، فيكون الحد غير مانع"[5].

---

[1]– انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص ص18- 19.

[2]– أثبتها من (ب).

[3]– وكذا: ساقطة من (ب).

[4]– وحدها من: ساقطة من (ب).

[5]– انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص19.

التنبيه الثالث: قول الناظم:" **وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ** ". قال في شرحه: "**أَوَّلاً**" منصوب على الاشتغال لكونه قبل فعل ذي طلب ؛ أي انسب الأول ، وهو الكلي للذات[1]...الخ. والذي يظهر أنه يتعين فيه الرفع على الابتداء لأن الفعل المشغول تبع هنا أداة لا يكون ما قبلها معمولا لما بعدها، كما أشار إليه ابن مالك[2]، وهي هنا "أن" الشرطية "وفا" الجواب كما عينها شراحه، وحينئذ فالمسوغ للابتداء بالنكرة. أما التفصيل أو عود الضمير، [والله أعلم][3].

[قوله][4] :

وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ * جِنْسٌ وَفَـصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ**

الكُلِّيَاتُ: جمع كلي وصرح في هذا البيت بأسماء الكليات الخمس ، وأنها محصورة في خمسة، وإن كان البيت الذي قبله تضمن جميعها منطوقا ومفهوما، لأن الكلي[5] المندرج تحت حقيقة إما أن يكون مشتركا بين حقائق مختلفة أو مختصا بواحدة. فالأول: هو "الجنس"، ويقال فيه الجزء الذاتي المشترك، وهو الصادق على كثيرين مختلفين بالحقيقة، كالحيوان فإنه مشترك بين الإنسان والفرس والطير وغيرها، وحقائقها الثلاث مختلفة[6].

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق7ظ.

[2]- هو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيَّاني نسبةً إلى جَيَّان، المعروف بابن مالك، عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس سنة 600هـ، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، و اشتهر بلألفية، التي عُرِفت باسم "ألفية ابن مالك ." إلى أن توفي- رحمه الله- في دمشق سنة 672 هـ. حول ترجمته، انظر: بغية الوعاة للسيوطي،(130/1)؛ الوافي بالوفيات للصفدي، (165/1).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- الكلي: ساقطة من (ب).

[6]- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص32.

والثاني: هو "الفصل"، ويقال له الجزء المختص وهو جزء الماهية الصادق عليها فقط[1] كالناطق بالنسبة إلى حقيقة الإنسان[2].

وأما الكلي الخارج عن الماهية فإن كان أيضا مشتركا بين حقائق مختلفة /كالجنس؛ فهو "العرض العام" كالمتحرك والمتنفس فإنه عام للإنسان وغيره ، أق14أ ويُعَرَّفُ بأنه الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها [3]، وإن لم يكن مشتركا فهو "الخاصة"، وتُعَرَّفُ بأنها الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للإنسان[4]. وأما الكلي الذي ليس بداخل في الحقيقة ولا خارج عنها بل هو مجموعها؛ فهو "النوع"، ويُعَرَّفُ بأنه الكل الذي هو تمام الحقيقة كالإنسان فإنه إنما يصدق على حقيقة واحدة تامة بجنسها وفصلها ، وهي الحيوان الناطق، وإن شئت قلت في النوع هو ما يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة مختلفين في العوارض و[5] العدد؛ أي أفراده مختلفة بالعوارض والتشخصات متفقين بالحقيقة، فأفراد النوع أصناف له كالذكر والأنثى من الإنسان اتفقا في حقيقة الإنسانية واختلفا بالعوارض التي هي الذكورة والأنوثة خلاف أفراد الجنس فإنها أنواع له، والاختلاف فيها اختلاف بالحقيقة، كالاختلاف بين نوعي الإنسان والفرس وقد تقدم[6].

فالحاصل أن أقسام الشيء إن كانت مختلفة الحقائق فهي من تقسيم الجنس إلى أنواعه، وإن كانت متفقة الحقيقة فهي من تقسيم النوع إلى أصنافه ، فلو

1- فقط: ساقطة من (ب).

2- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص ص35- 36.

3- المرجع نفسه، ص36.

4- المرجع نفسه، ص37.

5- العوارض و: ساقطة من (ب).

6- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص33.

قسمت الحب مثلا إلى قمح وشعير فهو من تقسيم الجنس إلى أنواعه ، وإن قسمت القمح إلى سمراء أو محمولة لكان من تقسيم النوع إلى أصنافه ، فاعرف ذلك.

واعلم: أن النوع قسمان [1]: "إضافي" و"حقيقي" فالإضافي هو المندرج تحت جنس كالإنسان، فإنه كلي تحت الحيوان ، وكالحيوان فإنه كلي تحت النامي ، وكالنامي فإنه كلي[2] تحت الجسم. فكل كلي اندرج تحت جنس فوقه يقال له نوع إضافي، سواء صدق على متفقين أو مختلفين . وأما الحقيقي فهو ما تقدم تعريفه من أنه القول على كثيرين متفقين بالحقيقة سواء كان مندرجا تحت جنس أو لا، فبينه وبين الإضافي عموم وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل المسمى بنوع الأنواع، وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع الإضافية كالإنسان فإنه/نوع إضافي لاندراجه مع غيره تحت الحيوان ، ونوع حقيقي إذ لا يقال أق14ب إلا على أفراد متفقة الحقيقة [3] والماهية ، وإنما تحته الأشخاص كزيد وعمرو[ونحوهما][4] والأصناف كالصقلبي والزنجي ونحوهما.

وينفرد الإضافي بالجنس السافل كالحيوان ، وكذا كل جنس اندرج فيما فوقه فليس بحقيقي؛ لأنه مقول على أفراد مختلفة وينفرد الحقيقي بالنقطة والوحدة ونحوهما من البسائط، لأن أشخاص النقطة متماثلة وكذا أشخاص الوحدات . فالنقطة شيء لا جزء له ولا ينقسم لا حسا ولا عقلا ، ولذلك لم يندرج تحت جنس من الأجناس العالية، والوحدة مثل النقطة فهما ماهيتان بسيطتان ، وكل

1– انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص ص33– 34.

2– كلي: ساقطة من (ب).

3– الحقيقة و: ساقطة من (ب).

4– أثبتها من (ب).

[واحد][1] منهما نوع حقيقي لصدق الحقيقي عليه وهو أنه كلي حقيقي [2] مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة.

[قوله:][3]

وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ[4] *** جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

لما كانت الماهية الواحدة يجوز أن يكون لها أجناس مختلفة بعضها فوق بعض، كما مر تمثيله، وكانت التعريفات التامة يطلب لها القريب من الأجناس دون البعيد منها، فإن التعريف به يكون ناقصا كما سيأتي؛ احتيج إلى بيان قريب الأجناس وبعيدها ومتوسطها. وقد رتب القوم الكليات تسهيلا للمتعلم فوضعوا الإنسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم بإطلاق ثم الجوهر ؛ فالإنسان نوع كما عرفت والحيوان جنس لأنه الجزء المشترك بين الإنسان والفرس ، وكذا الجسم النامي جنس للإنسان لأنه الجزء المشترك بين الإنسان والنبات حتى لو سئل عنهما بما هو كاف الجواب بالجسم النامي، وكذا الجسم المطلق لأنه تمام الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلا، وكذا الجوهر تمام الماهية المشتركة بينه وبين العقل بناء على جنسية الجوهر ، وأن العقل نوع له يقال فيه أنه جوهر لطيف تدرك به المغيبات والمحسوسات ، فالجنس إذا إما قريب من الماهية أو بعيد عنها بمرتبة أو مراتب أو متوسط.

فأما الجنس القريب فهو ما يكون فوقه/جنس، ولا يكون تحت جنس ، أق15أ
ويقال له الجنس السافل والأخير لأنه آخر الأجناس في التنزل ، كالحيوان فإن

1- أثبتها من (ب).

2- حقيقي: ساقطة من (ب).

3- أثبتها من (ب).

4- بِلاَ شَطَطْ: أي بلا نقص ولا زيادة. انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق8 و.

فوقه جنسا وهو الجسم النامي، وليس تحته إلا الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما. وأما الجنس البعيد فهو الذي يكون تحته جنس ولا يكون فوقه جنس ، وهذا يقال له الجنس العالي وجنس الأجناس لأنه جنس لكل جنس تحته ، وهذا كالجوهر فإنه لا جنس فوقه وتحته الجسم والنامي والحيوان كذا مثلوه بالجوهر[1].

قال في "نسج الحلل": "وإنما تركوا الجنس الذي فوقه، والله اعلم تأدبا. لكن لم يقولوا هو الحادث فيشمل الجواهر والأعراض"(انتهى). والجنس الذي فوق الجوهر هو الموجود والشيء فتركوهما ، والله اعلم لشمولهما واجب الوجود . وقد مثل ابن هارون في شرح ابن الحاجب للجنس العالي بالموجود والشيء ؛ فيتناول الجواهر والأعراض فقط ، ولا يجوز في واجب الوجود أن يقال له جنس، فافهم.

وأما الجنس المتوسط فهو أن يكون فوقه جنس وتحته جنس ، وهو الجسم المطلق وتحته جنس لأنه توسط بين جنسين فيكون جنسا بالنسبة لما تحته ، ونوعا بالنسبة لما فوقه، وهو كالجسم النامي فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق، وتحته جنس وهو الحيوان . وأما مالا جنس فوقه ولا جنس تحته فلم يظفر له بمثال، ومَثَّلَهُ بعضهم بالعقل بناء علي جنسيته واختلاف أفراده بالفصول لا بالخواص، وهي أنواع تحته وليس فوقه جنس. وهذا [على] [2] رأي الفلاسفة في إثبات العقول وأن الجوهر ليس بجنس وأن الجنس عندهم هو [3] الهيولى والصورة لا الجوهر كذا في "نسج الحلل".

---

[1]- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص 32؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق18 و.

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- هو: ساقطة من (ب).

فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي[1]:

وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي *** خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلاَ نُقْصَانِ

تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ *** وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

هذا تقسيم آخر للكلي باعتبار وحدته ووحدة مدلوله و تعددهما ، وهو بهذا المعنى أربعة أقسام لأن اللفظ إما واحد أو متعدد ، وكل واحد[2] منهما معناه /إما واحد أو متعدد. فهي أربعة أقسام[3]: أق15ب

القسم الأول: لفظ واحد لمعنى واحد وهو على قسمين لأن أفراد ه إما أن تكون مستوية فيه فهو متواطئ، وإما أن تكون متفاوتة فهو المشكك ؛ فالمتواطئ هو الكلي الموضوع لمعنى مستو في محاله كالإنسان، فإن حظ زيد من الإنسانية مساو لحظ عمرو منها ، وهو مأخوذ من المتواطئ؛ بمعنى التوافق ومنه : ﴿ لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾[4]؛أي ليوافقوا. والمشكك هو الكلي الموضوع لمعنى مختلف في محاله إما بالكثرة والقلة كالنور بالنسبة إلى السراج والشمس ، أو بالقدم والحدوث كالوجود للواجب والممكن أو بالاستغناء والافتقار كالوجود بالنسبة إلى الجوهر والعرض، وهو مأخوذ من الشك لأنه يشكك الناظر فيه هل هو مشترك أو متواطئ.

القسم الثاني: من الأقسام الأربعة مقابل الأول؛ أي لفظ كثير لمعنى كثير ، كرجل وفرس وكتاب وهي الألفاظ المتباينة، والمبتاينة المفارقة فمتى اختلف تحققت المفارقة بين اللفظين.

---

[1]– من وضع المحقق. انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق 8 و؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص48.

[2]– واحد: ساقطة من (ب).

[3] – انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص ص48- 49.

[4]– سورة التوبة، من الآية37.

هكذا ذكر ابن الحاجب هذا القسم[1] وكذا السبكي [2]، ونحوه للناظم في شرحه[3]. وقد أورد عليه أن الألفاظ إذا كان كل لفظ منها لمعنى دخل فيها اتحد لفظه ومعناه، وهو القسم الأول. وذلك يخل بالتقسيم ذكره بن هارون ونبه عليه أيضا القرافي في كلام السبكي قال: "فيدخل أحد القسمين في الآخر". قال السيد الشريف في شرح "الخونجي": "التباين قد يقع في أشياء مختلفة الموضوعات كالإنسان والحجر وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف بالاعتبار ، فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه والآخر من حيث هو وصف له، كقولنا: "سيف صارم"؛ فإن أحدهما بحسب ذاته والآخر بحسب الوصف، وقد يكون كل واحد منهما صفة لموضوع واحد كالصارم والمهند، وقد يكون أحدهما صفة والآخر صفة الصفة كالناطق والفصيح ، ومن جملة الأشياء المتباينة الألفاظ المشتقة مع المشتق منها ، وإن كان بين الاسمين مشاركة ومشاكلة؛ إذ لا يشترط في المتباينة أن تختلف من كل وجه بل قد يكون بينهما نسبة، أي نسبة كانت بأن يكون / المعنى المشتق منه منسوبا إلي المشتق إما أق16أ بأنه قائم به كالعلم والعالم، أو موجد له كالمال والمتمول، أو موضوع لعمل من أعماله كالحديد للحداد. ولأجل المخالفة بينهما في المعني اشترط التخالف بين اللفظين بوجه ما لأنهما إن لم يختلفا كان اللفظ مشتركا بينهما لا مشتقا أحدهما من الآخر، ولما كان المشتق فرعا من المشتق منه احتاج المشتق إلى اسم موضوع لمعنى، وهو المثال الأول وإلى معنى ثان يتضمن المعنى الأول ،

---

[1]– انظر: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، بيان المختصر: شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد مظهر بقا، السعودية: دار المنى، 1986،(159/1).

[2]– انظر: علي السبكي، الابتهاج في شرح المنهاج، تحقيق وتعليق شعبان محمد إسماعيل، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، 1981، (211/1–212).

[3]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق8 ظ.

فحينئذ يوضع للمعنى الثاني لفظ مشارك للمثال الأول في المادة، ويخالفه في الصورة تحقيقا أو تقديرا"(انتهى). وقال "شارح الشمسية": "من الناس من ظن إن مثل السيف والصارم و مثل الناطق والفصيح من الألفاظ المترادفة لصدقها على ذات واحدة، وهو فاسد لأن الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات؛ إذ الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم دون العكس"(انتهى).

القسم الثالث من الأقسام الأربعة: أن يتحد اللفظ ويتعدد معناه وهو المشترك لاشتراكه بين معان كالعين فإنها موضوع للباصرة ، ولعين الماء والذهب والجاسوس وكالقرء فإنه موضوع[1] للطهر والحيض.

القسم الرابع: أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى وهو المترادف كالقعود والجلوس والأسد والسبع والخمر والعقار، سمي بذلك أخذا من الترادف الذي هو ركوب واحد خلف آخر ، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين.

ولما كان القسم الأول يتقسم إلى متواطئ وإلى مشكك ، جاءت الأقسام خمسة عند الناظم إلا أنه سرد أسماءها ولم يفسرها فاحتجنا إلى بيان كل واحد منها وبالله التوفيق.

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ *** وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا *** وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

لما ذكر الناظم فيما سبق أن اللفظ حيث يوجد إما مركب وإما مفرد ،/ أق16ب وفرغ من ذكر أقسام المفرد؛ شرع الآن في المركب فقسمه إلى طلب و[إلى][2] خبر، ثم قَسَّمَ[3] الطلب إلى ثلاثة أقسام: "أمر" و"دعاء" و"التماس".

---

[1]- فإنه موضوع: ساقطة من (ب).

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- ثم قسم: ساقطة من (ب).

فقوله: "**وَاللَّفْــظُ**" أي المركب، فحذف الصفة لدلالة سياق الكلام عليها لأن الطلب والخبر لا يكونان في المفردات، و[1] إنما يكونان في المركبات. كما أنه حذف من كل واحد[2] منهما شرطه الذي يتميز به، والتقدير واللفظ المركب إما طلب إن أفاد طلبا، وإما خبر إن احتمل الصدق والكذب ؛ لأنه إذا فقد الشرطان كان تنبيها وإنشاء[3]، ثم المقصود من هذا التقسيم إنما هو تمييز الخبر من غيره من المركبات، إذ هو الذي تتركب منه الحجج ولا تتركب من الطلب ولا من سائر الإنشاءات. وإنما ذكرت لتمييز الخبر فليست مقصودة في هذا العلم ، ولما لم يمكن تمييز الخبر الذي هو المقصود إلا بذكر أقسام اللفظ المركب ذكرها ، فصار ذكره لها بالعرض والمقصود ما تتركب منه الحجج وهو الخبر كما سيذكره الناظم بعد هذا في قوله " **مَا احْتَمَلَ الصِّــدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى [بينهما قضية وخبر]**[4]" الخ.

وقد نبه السيد الشريف على هذا، وقد ذهب قوم إلى أن الخبر لا يعرف كالعلم والوجود والعدم؛ فهي أربعة ذكرها ابن السبكي[5]، وكان الأنسب أن يؤخر

1- من لا يكونان إلى و: ساقطة من (ب).

2- واحد: ساقطة من (ب).

3- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، الصفحة نفسها؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص ص49- 50.

4- أثبتها من (ب).

5- تاجُ الدِّين أبو نَصرٍ عَبدُ الوهّابِ ابن علي بن عَبد الكافي بن علي بن تمّام بن سَوّار بن سُلَيمٍ السُّبكيِّ الخَزْرَجيِّ الأنصَاريِّ، الأشعَريُّ مُعتَــقَداً، الشافعيُّ مذهباً، القاهريُّ مولداً، والدمشقيُّ مدفناً. اختلف المؤرخون والمترجمون للتاج السبكي في سنة مولده فقيل ولد سنة 727 هــ وقيل سنة 728 هــ وقيل سنة 729 هــ وأرجحها سنة 728 هــ، توفي - رحمه الله تعالى- عام 771هــ. من مصنفاته: "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"=

الناظم هذا التقسيم إلى هنالك ويقدم فصل المعرفات كما فعل الخونجي وغيره . لأن المعرفات، وإن كانت مركبة، لكن تركيبها تقييدي فهو في قوة المفرد ، وسيأتي التنبيه عليه. ودخل في الطلب؛ طلب الفعل وطلب الكف وهو : النهي وطلب العلم بالماهية وهو : الاستفهام، ثم طلب الفعل إن كان على وجه الاستعلاء؛ أي على طريق طلب العلو وجعل الطالب نفسه عاليا عن المطلوب سواء كان كذلك في نفس الأمر أم لا سمي "أمرا"، وإن كان على وجه الخضوع وهو ضد الاستعلاء سمي "دعاءً" و"سؤالا"، وإن كان الطلب مجردا عن الاستعلاء في الأمر فهو أحد الأقوال الأربعة.

واختاره جماعة لتبادر الفهم عند سماع صيغته إلى ذلك ؛ والتبادر علامة الحقيقة وقيل:" يشترط العلو في نفس الأمر"[1]. وعليه /الشيرازي[2] والسمعاني[3] أق17أ

= "شرح المنهاج للنووي". حول ترجمته، انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ، (315/19)؛ النجوم الزاهرة للأتابكي، (86/11)؛ حسن المحاضرة للسيوطي، (328/1).

[1]- أبو إسحاق الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، شرح وتحقيق محمد حسن هيتو سورية: دار الفكر، 1980، ص17؛ بدر الدين الزركشي، البحر المحيط: في أصول الفقه، ط2، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992، (347/2).

[2]- هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، الشيرازي، الفيروزاباذي، الملقب جمال الدين؛ سكن بغداد، ولد سنة 393هـ، وتوفي- رحمه الله- سنة 476هـ ببغداد. ومن أهم مؤلفاته: "المهذب في المذهب"، "التلخيص". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (29/1-31)؛ النجوم الزاهرة للأتابكي، (115/5-116).

[3]- هو: الإمام أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن عبد الجبار بن الفضل بن الربيع بن مسلم بن عبد الله السمعاني المروزي. والسمعاني: بفتح السين المهملة وسكون الميم نسبة إلى سمعان بطن من تميم. والمروزي: نسبة إلى بلدة مرو بخرسان، ولد سنة 426هـ، وتوفي سنة 489هـ. ومن مؤلفاته: "قواطع الأدلة في أصول الفقه"، "البرهان". حول ترجمته، انظر: أبو المظفر منصور بن=

والمعتزلة[1]، وقيل يشترط العلو والاستعلاء معا[2]، وقيل لا يشترط علو ولا استعلاء[3] وهو الذي صدر به السبكي [4] وعطف عليه[5] غيره بقيل وهو الأصح عند علماء الأصول مستدلين بقوله تعالى حكاية عن فرعون :﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾[6] وأجيب بأن الأمر بمعنى المشورة في الفعل وبأن فرعون إذ ذاك كان مستغلا لهم. وشمل الأمر صيغة الأمر عند النحاة كأكرم، واسم الفعل كنزال ، والمضارع باللام نحو: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾[7] وقد ظهر لك من هذا أن المقسم إلى أمر ودعاء و التماس إنما هو طلب الفعل لا كل طلب، وعليه يحمل قوله: "**وَأَوَّلٌ ثَـلَاثَـــةٌ تُـذْكَـــرُ**"...الخ

أي والأول وهو طلب الفعل ثلاثة...الخ فيكون الطلب المقابل للخبر متناولا للطلبات الثلاث: طلب الفعل وطلب الترك وطلب العلم بماهية الشيء . والطلب المقسم إلى أمر ودعاء والتماس خاص بطلب الفعل و بهذا يستقيم الكلام ، [والله أعلم][8]. ويحتمل، وهو الظاهر أنه أراد بقوله :"**إِمَّـــا طَلَبٌ**" طلب الفعل فقط، ثم

= محمد بن عبد الجبار السمعاني، قواطع الأدلة في أصول الفقه، تحقيق عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، السعودية: مكتبة التوبة، 1998،(1/17- 33،18- 42،40،36)؛ أبو سعد عبد الكريم السمعاني، الأنساب، تحقيق محمد عوامة، مصر: مكتبة ابن تيمية، 1967،(7/138- 147)؛ وفيات الأعيان، لابن خلكان، (3/211).

[1]- انظر: أبو إسحاق الشيرازي، المرجع السابق، ص18.

[2]- انظر: بدر الدين الزركشي، البحر المحيط: في أصول الفقه، (2/347).

[3]- انظر: بدر الدين الزركشي، البحر المحيط: في أصول الفقه، الصفحة نفسها.

[4]-انظر: علي السبكي، المرجع السابق، (2/3-7).

[5]- عطف عليه: ساقطة من (ب)

[6]- سورة الشعراء، من الآية 35.

[7]- سورة الطلاق، من الآية 7.

[8]- أثبتها من (ب).

قسمه إلى أمر ودعاء والتماس، ويكون سكت عن طلب الترك بخصوصه وهو النهي؛ بل أدرجه في قسم الأمر بناءاً على أن تعلق الفعل بطلب [1] النهي هو طلب فعل الضد، ولذا قيل:" النهي عن الشيء أمر بضده المقابل له ، والاستفهام مندرج في قسم التنبيه"، ومنهم من جعله في قسم الطلب ، وبنحو هذا فسر السيد الشريف كلام الخونجي فيفهم من هذا التقسيم أن مالا يقبل الصدق والكذب ولا يقتضي طلب فعل بالقصد الأول لا يقال فيه:" طلب ولا خبر"؛ بل يقال له : "إنشاء وتنبيه"، كذا للسبكي[2] وغيره.

وبعضهم يفرق بين الإنشاء والتنبيه فيقول : "الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب يسمى إنشاءً"، فإن دل بالوضع على طلب فعل سمي أمرًا ، أو على طلب الكف سمي نهياً، والاسمي تنبيها، لأنك نبهت به على مقصودك فيدخل فيه كلما يدل على الطلب التزاما لا وضعا ، كالتمني والترجي والنداء والعرض والتحضيض والاستفهام والقسم؛ أي الجملة الأولى من جملتي القسم. وأما الثانية /التي تقع جوابا على القسم فخبرية، كذا ذكر ابن هارون قال : "والتعجب أق17ب يرجع إلى الخبر ويدخل فيه أيضا ما لا طلب فيه لا وضعا ولا لزوما ، نحو : "أنتِ طالق"، و "بعت" و"اشتريت". قال ابن الحاجب : "والصحيح أن "بعت " و"اشتريت" و"طلقت" وأعتقت ونحوها من صيغ العقود إنشاء، لأنها لا خارج لها؛ أي لا نسبة لها في الخارج ولا تقبل صدقا ولا كذبا ولو كان خبرا لكان ماضيا"[3] (انتهى معناه).

1– بطلب الفعل: ساقطة من (ب).

2– انظر:علي السبكي، المرجع السابق، (219/1).

3– انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (629/1).

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية:

لما تقدم في كلام الناظم ذكر الكلي والجزئي استتبعه بإفادة معني الكل والكلية والجزء والجزئية لاشتراك الكل والكلية مع الكلي في المادة، واشتراك الجزء والجزئية مع الجزئي في مادة أخرى ، وإلا فمعانيها متباعدة، ولأجل هذا الاشتراك اللفظي ذكرها القرافي والزركشي مجموعة في محل واحد [1]. قال القرافي بعد ذكر الكلي والجزئي: "فينبغي أن يعلم مع ذلك الكلية والكل والجزئية الجزء"[2]، فذكرها، ثم قال: "وهذه الحقائق يحتاج لها كثيرا في أصول الفقه فينبغي أن تعلم"[3] .

الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ *** كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ
وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا *** فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا
وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ *** وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

يعني أن الكل عبارة عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع لا باعتبار كل فرد فرد، سواء كان الحكم ثابتا لبعض دون بعض، أو لجميعهم.

فالأول نحو: "كل رجل من أهل البلدة يحمل الصخرة العظيمة "؛ أي مجموعهم لا جميعهم فقد يكون فيهم من لا يقدر على حمل الصخرة . والثاني : كأسماء العدد فإنها موضوعه للكل كالعشرة والمائة والألف ؛ أي مدلولها "كل " والحكم ثابت لجميع العدد[4]، ومنه قوله: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾[5].

1- انظر: لقطة العجلان للزركشي، المرجع السابق، ص ص82-83.

2- انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص29.

3- المرجع نفسه، ص30.

4- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 50.

5- سورة الحاقة، من الآية 17.

ويقابل الكل الجزء وهو ما تركب منه ومن غيره كل، فآحاد الكل أجزاء له بحيث لا يصح إطلاق اسم الكل علي كل جزء من أجزائه؛ فالعشرة مثلا: مركبه من خمسة وخمسة، فلا يصح إطلاق اسم العشرة علي جزء من أجزائها[1].

وأما/الكلية فهي القضية المحكوم فيها على كل فرد فرد [2] من أفرادها ، والللفظ الموضوع لها صيغ بالعموم ك"كل"، و"من"، و"ماء الموصولات" ونحوها. وهي القضية الكلية موجبة كانت أو سالبة نحو : "كل نفس ذائقة الموت" و"لا إله إلا الله". ويقابل الكلية القضية الجزئية وهي القضية[3] التي يكون الحكم فيها على بعض الأفراد، واللفظ الموضوع لها "بعض" و"واحد" ونحوهما؛ موجبة أو سالبة نحو: "بعض الحيوان إنسان"، و"ليس بعض الحيوان كاتبا". والحاصل أن الكلية والجزئية هي القضيتان المسورتان بكل وبعض، وما في معناهما . وسيأتي بيانهما في أقسام القضايا. وأما الكلي والجزئي فقد تقدما في قوله : "**فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الكُلِّيُّ** " [البيت][4]...الخ[5]. أق18أ

تنبيه: تمثيل الناظم للكل، بقوله ﷺ لذي اليدين: «**كل ذلك لم يكن**»[6] هو جار على تأويل مرجوح، والراجح عند المحققين أنه من باب الكلية؛ أي لم يقع واحد

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[2]- فرد: ساقطة من (ب)..
[3]- القضية: ساقطة من (ب).
[4]- أثبتها من (ب).
[5]- الخ: ساقطة من (ب).
[6]- الحديث محل الاستشهاد هو من هديه صلى الله عليه وسلم في سجود السهو ، ونص الحديث: أخبرنا أبو الحسن الشيرزي، أنا زاهر بن أحمد، أنا أبو إسحق الهاشمي أنا أبو مصعب عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أحمد قال سمعت أبا هريرة رضي الله تعالى عنه يقول صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم في =

منهما لا القصر ولا النسيان، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما أن السؤال إذا وقع بأمر يكون لتعيين أحد أمرين مهمين عند السائل يعتقد ثبوت أحدهما ، فجوابه إما بتعيين أحدهما، وإما بنفي كل منهما ردا على السائل وتخطيه له في اعتقاده ثبوت أحدهما لا بنفي الجمع بينهما. لأن ذا اليدين لم يعتقد ثبوتهما جميعا حتى يجاب بنفي المجموع؛ إذ لو اعتقد ذلك لقال مثلا : أقصرت الصلاة ونسيت؟، بالعطف "بالواو" لا "بأم"، فكيف يجاب بشيء لم يستفهم عنه ، ولا توهمه فتعين أن [يكون][1] قوله: "كل ذلك لم يقع" نفي لكل منهما. والثاني ما روي أنه لما قال النبي ﷺ:«**كل ذلك لم يكن**»، قال له ذو اليدين: "بعض ذلك قد كان"، فلو كان قوله: «**كل ذلك لم يكن**»، من باب الكل ؛ أي لنفي المجموع وثبوت البعض، لم يحسن من ذي اليدين أن يقول: "بعض ذلك قد كان "، رد للكلام السابق، لأن ثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع.

وعلى هذا التأويل درج صاحب "تلخيص المفتاح"[2] ونبه الأبي وغيره على ضعف التأويل الذي درج عليه الناظم، لأن المقرر عند علماء اللسان أن "**كُلاً** "

=ركعتين فقام ذو اليدين فقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو اليدين فقالوا نعم فأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من صلاته ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم . صحيح انظر: الحسين بن مسعود البغوي، الأنوار في شمائل النبي المختار، تحقيق وتخريج الأحاديث إبراهيم اليعقوبي، سوريا: دار المكتبي، 1995، ج1، ص ص439-440، باب في فعله في السهو صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: 611.

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- هو: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف العجلي القزويني ثم =

إذا لم يقع بعد نفي، فهي كلية موجبة تدل على نفي كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ "كل" نحو: كل إنسان لم يقم فإنه يفيد نفي القيام عن كل فرد من أفراد الإنسان، ومنه قوله في الحديث: «**كل ذلك لم يكن**»./ وإن وقعت بعد نفي أق18ب فهي التي للكل؛ أي لنفي العموم نحو:"لم يقم كل إنسان" و"لم يأخذ كل الدراهم". ومنه قوله[1]: [بحر البسيط]

مَا كلّ ما يَتَمَنّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ * تجرِي الرّياحُ بمَا لا تَشتَهي السّفُنُ**[2]

وقول العرب: ما كل سوداء تمرة[3]، [والله أعلم][4].

فصل في المعرفات:

لما قدم الكلام على المفردات، شرع يتكلم على ما يتركب منها ، وعلى كيفية تركيبها. والمركبات قسمان: أحدهما ما يفيد حقائق الأشياء وتصوراتها

= الدمشقي الشافعي. ولد بالموصل سنة 666هـ وتوفي – رحمه الله– سنة 739هـ. ومن أهم مؤلفاته: "تلخيص المفتاح في المعاني والبيان"، "الإيضاح". حول ترجمته، انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، الهند: مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، 1979م، (2/377-378)؛ شذرات الذهب لابن العماد(8/216-217).

[1]- هو: أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعْفي المعروف بالمتنبي، ولد بالكوفة في محلة يقال لها كِنْدَةَ. سنة 303هـ وتوفي سنة 354هـ. حول ترجمته، انظر: شذرات الذهب لابن العماد ، (4/282-285)؛ وفيات الأعيان لابن خلكان،(1/120-125)؛ الأعلام للزركلي، (1/115).

[2]- ديوان المتنبي، لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر، 1983، ص472.

[3]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (1/34- 35).

[4]- أثبتها من (ب).

وهي "المعرفات"، وهي في قوة المفرد لأن قولنا : "الجسم النامي الناطق" يقوم مقام قولنا[1]: "إنسان" وهو مفرد.

والثاني ما ليس في قوة المفرد وهو الذي يفيد الحكم نحو : "زيد قائم وسيأتي". ولهذا كان الأنسب أن يذكر هذا الفصل بأثر المفردات، لأن المعرفات ناشئة عنها إذ هي مركبات من الكليات الخمس، ثم يذكر المركب المحض ويقسمه إلى طلب وخبر وقد سبق التنبيه على مثل هذا.

واعلم: أن الموصل إلى التصور يقال فيه "القول الشارح "، ويقال له "المعرِّف" بكسر الراء. والموصل إلى الحكم يقال له "حجة" كما أشار إليه الناظم فيما سبق بقوله:

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ * يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ**

وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا * بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا**

وذلك أنا قد نعرف الشيء ونجهل تصوره كعلمنا بوجود الملائكة والجن ، وإن كنا لا نتصور هما . وقد نعلم تصور الشيء ونجهل الحكم عليه ، كما نتصور الجسم ونجهل كونه قديما أو حادثا، حتى ينكشف لنا بالبرهان القاطع أنه حادث. فإذا جهلنا التصور ثم أدركناه بسبب من الأسباب قيل لذلك السبب الذي أدركناه به "معرِّف"، و"قول شارح" وإن جهلنا التصديق ثم أدركناه بسبب من الأسباب قيل لذلك السبب الذي أدركناه به "حجة". فالأسباب التي تدرك بها المجهولات تنقسم إلى معرِّف وإلى حجة، ولما كانت التصورات سابقة على التصديقات، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وكانت التصورات تقتنص بالحدود والرسوم، ولا طريق لها إلا ذلك.

---

[1]- قولنا: ساقطة من (ب).

بدأ الناظم بالكلام عليها كما فعل غيره ، وترجم لها بالمعرفات بصيغة الجمع ليشمل جميع أنواعها حدودا ، ورسوما تامة ، وناقصة، ويشمل المعرف اللفظي، ولم يذكر الناظم للمعرف حدا ولا رسما وقد رسمه صاحب الشمسية بقوله: " المعرِّف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور /ذلك الشيء[1] أق19أ وامتيازه عن كل ما عداه"[2]؛ يعني أن المعرِّف هو الذي يلزم من العلم به العلم بالمعرَّف بفتح الراء، وذلك في الحد التام كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان ، أو [هو][3] الذي يلزم من العلم به تمييز المعرَّف فقط دون العلم بحقيقته وذلك في الحد الناقص، والرسم بنوعيه و"أو" في مثل هذا يقولون للحكم في الترديد لا للترديد في الحكم، يعنون أي قسم من القسمين وقع ، فالحكم ثابت معه لا على معنى أن الحكم وقع على أحد شقي الترديد دون الآخر ، فإن[مثل][4] هذا مجتنب في التعريفات.

وبالجملة ف "أو" هنا للتقسيم لا للشك ولا للإيهام ، واعترض[هذا][5] الرسم بأنه صادق على المتضايفين كالأبوة والبنوة؛ فإن تصور أحدهما مستلزم لتصور الآخر مع أنه ليس أحدهما معرفا للآخر ، ومنهم من عدل عن التعبير باللزوم إلى التعبير بالسبب، فقال مثلا: "المعرِّف للشيء المجهول هو ما كانت معرفته سببا في معرفة ذلك المجهول، فيخرج المتضايفان إذ ليس تصور أحدهما سببا في الآخر، ولزم من ذلك أن يكون المعرِّف غير المعرَّف لاستحالة أن يعرف الشيء نفسه."

1- ذلك الشيء: ساقطة من (ب).

2- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص190.

3- أثبتها من (ب).

4- أثبتها من (ب).

5- أثبتها من (ب).

فلو قيل في تعريف الإنسان: أنه "حيوان بشر"، كان ذلك تعريفا خطأ، لأن البشر هو الإنسان إلا أن يقصد به التعريف اللفظي بأن يكون اسم الإنسان أقل استعمالا في العرف من اسم البشر، و اسم البشر أشهر منه فيرجع الأمر إلى المدلولات اللغوية. ولزم منه أيضا أن يكون المعرَّف سابقا في المعرفة على المعرِّف؛ إذ السبب سابق على المسبب وهذا أيضا مما يقتضي عدم صحة تعريف أحد المتضايفين بالآخر، لأنه لا يعرف أحدهما قبل الآخر بل يعرفان معا، وأن يكون مساويا له في العموم والخصوص. فلو لم يكن مساويا له لكان إما[1] أعم منه، وإما أخص منه. لا جائز أن يكون أعم منه لأن معرفة العام لا تكون سببا في معرفة الخاص، لأنا إذا علمنا أن وراء الحائط حيوانا لا يلزم من ذلك أن نعلم أنه إنسان، إذ الأعم لا إشعار له بالأخص المعين، كما لو قيل ما الإنسان؟ فتقول: هو الحيوان؛ وقد يكون ذلك الحيوان فرسا أو حمارا . فأين الإنسان!! ولا جائز أيضا أن يكون المعرِّف أخص من المعرَّف ، لأنه لو كان أخص لكان المعرَّف بالفتح أجلي منه، لأن معرفة الأعم أجلي من معرفة الأخص. وإنما كان أجلي لأنه أكثر أفرادا من الأخص وما كان أكثر أفرادا كان أكثر وجودا، / وما كان أكثر وجودا كان أعرف مما هو أقل وجودا، فكان أق19ب
الأعم أعرف من الأخص، ومن شرط المعرِّف أن يكون أجلي من المعرَّف بالفتح.

ثم قال:

مُعَــرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَــةٍ قُسِــــمْ *** حَــدٌّ وَرَسْــمِيٌّ وَلَفْـظِيٌّ عُــلِــمْ

فَالحَــدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْــلٍ وَقَعَا *** وَالرَّسْــمُ بِالْجِــنْسِ وَخَــاصَةٍ مَــعَا

وَنَاقِــصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَــعَا *** جِنْــسٍ بَعِيــدٍ لَا قَــرِيبٍ وَقَــعَا

وَنَاقِــصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَــطْ *** أَوْ مَــعَ جِنْــسٍ أَبْعَــدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

---

[1]– إما: ساقطة من (ب).

وَمَـا بِلَفْـظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُـهِرَا *** تَبْـدِيـلُ لَفْـظٍ بِرَدِيـفٍ أَشْهَرَا

"الحد" في اللغة: هو المنع، ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا، لأنها سبب في منع الحدود من ارتكاب موجبها ، ولذا سميت حدود الدار ، وهي منتهاها من جميع جهاتها، لأنها تمنع ما بخارجها من الدخول فيها ، وتمنع ما هو منها أن يحكم له بحكم ما هو خارج عنها . ومنه سميت الحدود في المنطق لأنها تمنع غير المطلوب من الدخول في المطلوب، وتمنع أجزاء المطلوب من[1] الخروج عنه، ولذلك أشترط في الحد أن يكون جامعا مانعا[2].

و"الرسم" في اللغة الأثر والعلامة، ورسوم الدار آثارها وعلاماتها ، والعلامة للشيء خارجة عن حقيقته كما لو قلت: "دار زيد قبالة دار الأمير"، فإن هذا علامة لها ولا يعلم منه ما يحيط بالدار ، ولا مقادير تناهيها. فسموا التعريف باللوازم الخارجية رسما لذلك[3].

تنبيه: لم يذكر الناظم "التعريف بالمثال"، وهو[4] التعريف بالشبه، كقولك : "العلم كالنور" و"الجهل كالظلمة"، وقولك: الاسم "كزيد" والفعل "كضرب "، لأن ذلك الشبه خاصة من خواص المسؤول عنه وهو المعرَّف بالفتح فهو من التعريف بالخاصة، فيكون التعريف بها رسما ناقصا داخلا في الأقسام الأربعة الآتية. فليس التعريف بالمثال قسما على حدة. ولما كان استئناس العقول

---

[1]- من: ساقطة من (ب).

[2]- ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده، إن كانت له أفراد وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه. انظر: أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، العراق: مطبعة دار الرسالة، 1982، ص679.

[3]- انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص 17، وإن كان المعنى واحداً فإن التعبير مختلف.

[4]- من التعريف إلى هو: ساقطة من (ب).

القاصرة أكثر، شاع مخاطبة المتعلمين بالتعريف بها. قال معناه الجرجاني في شرح المواقف[1] ونحوه لابن عرفة. ولذلك أيضا لم يذكر كثير من أهل المنطق "التعريف باللفظ المرادف". قال السنوسي:" لأنه تعريف له بكونه مسمى بهذا اللفظ، وذلك في الحقيقة خاصة من خواصه"[2]، وممن عد اللفظي في المعرِّفات /القرافي في تنقيحه[3] والزركشي في مقدمته[4]، وزاد بعضهم في المعرِّفات أق20أ "التعريف بالتقسيم" كما تقدم في تعريف العلم ب"القسمة والمثال ". فمجموع المعرفات على هذا سبعة ذكر الناظم منها خمسة: "الحد" تاما وناقصا و"الرسم " أيضا تاما وناقصا و "اللفظي". وإلى مجموع السبعة، أشار الشيخ أبو العباس بن زكري في أرجوزته فقال:

وزيد في المعرفات المثل * كذلك التقسيم فيما يعمـــل**

قدان واللفظي وذو التمام * والنقص سبعة من الأقسام**

وقد أشار الناظم إلى الحد التام بقوله: "**فَالحَـدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْـلٍ وَقَعَا** "؛ يعني أن الحد التام هو ما كان بالجنس القريب والفصل، فحذف الوصف في الحد والجنس لدلالة ما بعده عليه.

وهو قوله:

وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْمَعَا * جِنْسٍ بَعِيدٍ لاَ قَرِيبٍ وَقَعَا**

وإنما قيل فيه حد تام، لاشتماله على جميع الأوصاف الذاتية التي هي أجزاء الشيء، كقولنا في حد الإنسان أنه "حيوان ناطق"، فإن هذا شامل لجميع

[1]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (2/7–8).

[2]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق22ظ.

[3]– انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص16.

[4]– انظر: لقطة العجلان للزركشي، المرجع السابق، ص67.

أجزاء الإنسان: من "الجسمية" و"النمو" و"الحس"، وكلها أجزاء للإنسان وهي داخلة في الحيوان. فذكر الحيوان يغني عن ذكرها لأنه الجنس القريب ، وقد يؤتي بها في مكان الجنس القريب فيقال : "الإنسان هو الجسم النامي الحساس الناطق"، فقولنا: "الجسم النامي الحساس"، مجموعة حد للجنس القريب ، وهو "الحيوان" وجنس له و"الناطق" فصل له، فلا فرق بين أن تقول: في حد الإنسان "هو الحيوان الناطق"، وبين أن تقول: "هو الجسم النامي الحساس الناطق"؛ فإن كلا منهما مفيد للإحاطة بالحقيقة المحدودة وهي حقيقة الإنسان.

فتلخص من هذا أن الحد التام هو المشتمل على جميع الذاتيات؛ إما أن تأتي فيه بالجنس القريب، و[1]بالمميز الذاتي، وهو الفصل القريب [2]، [وبالجنس القريب][3].

وإما أن تأتي فيه[4] بالمميز الذاتي وبحد الجنس وهو جنس الجنس وفصله فتقول: "هو الجسم النامي الحساس الناطق[5]" كما تقدم. والمميز الذاتي أبداً هو الفصل القريب[6] ، كذا قرره الشريف في شرح "جمل[7] الخونجي".

واشترط بعضهم في تمام الحد الترتيب؛ أي تقديم الجنس على الفصل لأن الأوصاف العامة سابقة في الذكر على الأوصاف[8] الخاصة. / وعليه درج أق20ب

---

[1]– من بالجنس إلى و: ساقطة من (ب).

[2]– من وهو إلى القريب: ساقطة من (ب).

[3]– أثبتها من (ب).

[4]– فيه: ساقطة من (ب).

[5]– الناطق: ساقطة من (ب).

[6]– القريب: ساقطة من (ب).

[7]– جمل: ساقطة من (ب).

[8]– الأوصاف: ساقطة من (ب).

ابن الحاجب[1]، وإلا كان ناقصا.

وأشار الناظم إلى الحد الناقص بقوله : "**وَنَاقِــصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ**" البيت؛ يعني أن الحد الناقص هو الذي يقتصر فيه على الفصل ، وهو المميز الذاتي، ويسكت فيه عن بقية الذاتيات كقولنا في حد الإنسان : "أنه الناطق"، أو يؤتي فيه بالمميز الذاتي وهو الناطق، و ببعض الذاتيات ويسكت عن بقيتها كما تقول في حد الإنسان: "أنه الجسم الناطق"، فقد أتينا بالمميز الذاتي وهو الناطق وببعض الذاتيات وهو الجسم وهو جنس بعيد وسكتنا عن النامي وعن الحساس وهما بقية الذاتيات. وزاد بعضهم في الحد الناقص مثالين وهما : "الفصل مع الخاصة " أو "مع العرض العام"؛ فالأول نحو: "الإنسان هو الناطق الضاحك"، والثاني نحو : "الإنسان هو الماشي الناطق"، والأكثر على عدم اعتبارهما قالوا : "لأن المقصود من التعريف منحصر في أمرين لا ثالث لهما وهما : التمييز، والاطلاع على ذاتيات الشيء، والعرض العام لا يفيد شيئا منهما".

وأما الفصل مع الخاصة فإن التمييز حصل بالفصل مع زيادة الاطلاع على بعض الذاتيات، فتبقى الخاصة بعد ذلك ضائعة، ولذا لم يعتبروا العرض العام مع الخاصة في المعرفات خلافا لقوم نحو :"الإنسان هو الماشي الضاحك"، وهو عندهم رسم ناقص. و أشار الناظم إلى الرسم التام بقوله : "**وَالرَّسْــمُ بِالْجِــنْسِ وَخَــاصَةٍ مَعَا**" يعني أن التعريف إذا كان بالجنس مع خاصة من خواص الحقيقة المعرفة يسمى: "رسما" لا "حدا "، لأن الخاصة ليست من الذاتيات، بل هي من العرضيات الخارجة عن الحقيقة كما تقدم في قوله:

وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ * فَانْسُــبْهُ أَوْ لِعَــارِضٍ إِذَا خَــرَجْ**

[1]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (1/69-70).

لكنها تُمَيِّزُ كما يُمَيِّزُ الفصل، وذلك أن المعرِّف للشيء لا بد أن يؤتى فيه بعد ذكر جنسه بما يميزه عن غيره، لأن الجنس وحده لا يكفي في التمييز، ثم هذا المميز إما أن يكون من ذاتيات ذلك الشيء الذي يطلب تعريفه ، وليس ذلك إلا الفصل، وإما أن لا يكون من ذاتيته لكنه من أوصافه الخاصة به، وليس ذلك إلا الخاصة لأن العرض العام لا حظ له في التمييز فانحصر المميز في الفصل وفي الخاصة؛ فجعل[1] الفصل في الحد وجعل في الرسم الخاصة ،كالكتابة أو الضحك للإنسان، أو القابلية للعلم. وأشار الناظم إلى الرسم الناقص بقوله:/ أق21أ

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ * أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ**

فذكر للرسم الناقص صورتين:

الأولى: أن يُقتصر في التعريف على ذكر الخاصة، وهذه متفق فيها على أنها رسم ناقص.

الثانية: أن تُذكر الخاصة مع جنس بعيد، وهذه مختلف فيها هل هي رسم تام؟ وهو ظاهر كلام الخونجي، واقتصر عليه السنوسي في مختصره[2]، أو هي من الرسم الناقص وعليه درج الناظم. قيل: وهو مذهب الأكثر، و احترز في اللفظي بقوله: "**تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا**" عن التعريف بالفصل أو الخاصة كالناطق أو الضاحك في تعريف الإنسان، فإنه تبديل لفظ بلفظ أشهر منه عند السامع، إلا أنه ليس مرادفا له، لأن أحدهما جامد والآخر مشتق، قاله ابن هارون.

قوله:

وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا * مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا**

---

[1]- فجعل: ساقطة من (ب)

[2]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق23.

وَلاَ مُسَاوِيًا وَلاَ تَجَــوُّزَا *** بِـلاَ قَـرِينَةٍ بِـهَا تُحُـرِّزَا

وَلاَ بِمَا يُـدْرَى بِمَحْـدُودٍ وَلاَ *** مُشْـتَرَكٍ مِـنَ القَـرِينَةِ خَـلاَ

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْـلَةِ المَـرْدُودِ *** أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَـامُ فِـي الحُدُودِ

وَلاَ يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْـرُ أَوْ *** وَجَائِزٌ فِي الرَّسْـمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

أي شرط كل من الحد من الرسم واللفظي . وقد تقدم أن من شرط المعرِّف للشيء مساواته له في المدلول بحيث لا يكون أعم منه ولا أخص ليكون جامعا مانعا، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق فإنه مساو له بخلاف تعريفه بالحيوان فقط فإنه أعم منه، فلا يكون مانعا إذ يدخل فيه غير الإنسان كالفرس والبغل ، وبخلاف تعريف الحيوان بأنه الناطق فإنه أخص من الحيوان المعرَّف ، فلا يكون جامعا لجميع أفراده لخروج غير الناطق عنه كالفرس ، وهو معنى كون المعرف مطردا منعكسا غير أنه اختلف في تطبيقه على العبارة الأولى ؛ أعني كونه جامعا مانعا. فقيل: "المطرد هو الجامع والمنعكس هو المانع"، وبه قال القرافي وقيل عكسه؛ أي أن المطرد هو المانع والمنعكس هو الجامع، وبه قال الغزالي[1] وابن الحاجب[2].

قال العراقي[3]: "وهو المشهور".

---

[1]– انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق25 ظ.

[2]– انظر: بدر الدين الزركشي، تشنيف المسامع: بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تحقيق أبي عمرو الحسيني بن عبد الرحيم، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000، (88/1).

[3]– هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، ولد سنة725هـ، وتوفي – رحمه الله– في القاهرة سنة806هـ. ومن كتبه: " المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار"،" ذيل على الميزان"،". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي(344/3)؛ الضوء اللامع للسخاوي، (171/4-178).

وقال ابن زكرياء: [بحر الرجز]

شرط الجميع العكس الاطـــراد * الجمــع والمنــع هو المـــراد**

هــذا الذي فسر للجمهـــــور * والعــكس في ذاك المهجــــور**

/أي مهجور في اصطلاح الجمهور . وفسروا الاطراد بالتلازم في أق21ب الثبوت؛ أي "كلما وجد المعرِّف بكسر الراء وجد المعرَّف بفتحها، فيكون مانعا". والانعكاس المراد به؛ عكس المراد بالاطراد، فقيل: "هو التلازم في الانتفاء؛ أي كلما انتفى الحد انتفى المحدود"، فيكون جامعا؛ وعليه جماعة كابن الحاجب ، وهو تفسير باللازم لأن المنع غير وصف للاطراد إذ معنى الاطراد كما تقدم : "كلما وجد الحد وجد المحدود لكنه لازم له". وكذا الجمع ليس وصفا للانعكاس بل هو لازم له[1].

وقال العضد[2]: "الانعكاس هو أنه كلما وجد المحدود وجد الحد، ويلزمه كلما انتفى الحد انتفى المحدود، فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود فيكون جامعا"[3](انتهى) بلفظه.

---

[1]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (66/1).

[2]- هو: عضد الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي، البكري المطرز، الشيرازي الفارسي. ولد بأيج، من نواحي شيراز سنة 700هـ على أرجح الأقوال. وتوفي –رحمه الله– سنة 756هـ، وقيل قبلها. من مؤلفاته : "المواقف"، "شرح مختصر منتهى السول والأمل"،" الرسالة العضدية في الوضع". حول ترجمته، انظر: الدرر الكامنة لإبن حجر العسقلاني ،(322/2-323)؛ الأعلام للزركلي،(295/3).

[3]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000م، ص17.

فالانعكاس عنده بـ"المستوي"، وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء الصدق والكيف، ولمساواة الحد للمحدود انعكست القضية كنفسها نحو: "كل إنسان ناطق" وبالعكس؛ أي "كل ناطق إنسان". و أشار بقوله: "ويلزمه كلما انتقى الحد انتقى المحدود إلى عكس نقيضه".

واختار الجلال[1] المحلي[2] في شرح ابن[3] السبكي تفسير العضد وقال: "أنه اظهر من تفسير ابن الحاجب وغيره لموافقته في إطلاق العكس للعرف، حيث قال: "كل إنسان ناطق وبالعكس"[4]. قيل تفسير ابن الحاجب لا يوافق الاصطلاح المنطقي ولا العرفي. وقال القرافي: "اعلم أن استعمال المطرد مردود في العربية، وقد نص على ذلك سيبويه[5] فقال:"يقولون: طَرَدتُه فذهبَ، ولا يقولون:

1- الجلال: ساقطة من (ب).

2- هو: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم الجلال أبو عبد الله بن الشهاب أبي العباس بن الكمال الأنصاري المحلي الأصل، القاهري الشافعي. ولد سنة 791هـ وتوفي- رحمه الله- سنة864هـ. من مؤلفاته: "شرح جمع الجوامع" في الأصول، "شرح القواعد" لإبن هشام. حول ترجمته، انظر: الضوء اللامع للسخاوي،(39/7-41)؛ شذرات الذهب لإبن العماد، (447/9-448).

3- ابن: ساقطة من (ب).

4- انظر: جلال الدين المحلي، البدر الطالع: في حل جمع الجوامع، شرح وتحقيق مرتضى علي الداغستاني، سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون، 2005، (120/1).

5- هو: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر: ويقال أبو الحسن، وسيبويه لقب ومعناه رائحة التفاح. مات فيما ذكره ابن قانع بالبصرة سنة 161هـ، وقال المرزباني: مات بشيراز سنة180هـ. من مصنفاته: كتاب سيبويه. حول ترجمته، انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي،(2122/5-2129)؛ أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، [د.ت]، (19/1).

فانطَرَدَ ولا فاطَّرد"[1]، وفي الصحاح أنه يقال: "في لغة رديئة"[2] (انتهى).

والذي في الصحاح ما نصه :" الطَرْدُ: الإبعادُ، وكذا[3] الطَرَدُ بالتحريك . تقول: طَرَدْتُهُ فذهب، ولا تقول[4] منه انْفَعَلَ ولا افْتَعَلَ ، إلا في لغة ردي ئ ة. والرجلُ مطرودٌ وطَرِيد"[5] (انتهى).

ومعنى قوله: "**وَظَــاهِــرًا**" ؛ أي شرط كل أن يكون يرى مطردا[6] ظاهرا؛ أي اظهر من الحدود؛ أي أعرف منه[7] ولذا قال: **لاَ أَبْعَــدَا وَلاَ مُسَــاوِيًــا** ؛ أي لا أخفى من الحدود ولا مساويا له في الخفاء ، فالأخفى كتعريف النار بأنه جسم كالنفس والنفس أخفى عند العقل ومثال[8] المساوي كتعريف الزوج بأنه عدد يزيد على الفرد بواحد وبالعكس ؛ أي تعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بواحد / أو تعريف المتحرك بما ليس بساكن . وبالعكس قوله : "**وَلاَ تَجَــوُّزًا بِــلاَ** أق22أ
قَرِينَةٍ"؛ أي ولا يكون التعريف بألفاظ مجازية إلا عند ظهور[9] القرينة.

---

[1]- انظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب: كتاب سيبويه، ط 2، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مصر: مكتبة الخانجي؛ السعودية: دار الرفاعي، 1982،(66/4).

[2] - انظر: الصحاح للجوهري، (502/2).

[3]- قي الصحاح: وكذلك (501/2).

[4]- قي الصحاح: ولا يقال منه، (502/2).

[5]- انظر: بدر الدين الزركشي، تشنيف المسامع: بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، (89/1)؛ الصحاح للجوهري، (501/2-502).

[6]- يرى مطردا: ساقطة من (ب).

[7]- من أي إلى منه: ساقطة من (ب).

[8]- ومثال: ساقطة من (ب).

[9]- في (ب): إلا عند عدم ظهور القرينة، والصواب ما جاء في (أ). فالمجاز لا يكون إلا بالقرينة.

قال العلامة التفتازاني:" فإن المجاز لا يكون إلا مع قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه، قلنا: المجاز لا يكون إلا مع قرينة دالة على أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد"[1](انتهى) بلفظه. لأنهم عرّفوا المجاز بأنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مع عدم قرينة إرادة الموضوع له[2]. كما أشار له في "التلخيص". ومَثَّلَ ابن هارون المجاز بقوله ﷺ:« **الطَّوَافُ صَلَاةٌ** »[3]. ومثل غيره بنحو: ما البليد؟ فيقال: الحمار، و ما زيد؟ فيقال: الأسد، لما بينهما من الشجاعة.

قوله: "**وَلاَ بِمَـــا يُدْرَى بِمَحْدُودِ**" مثاله: تعريف الشمس بأنه كوكب نهاري مع أن النهار يتوقف على طلوع الشمس ، وتعريف النهار بأنه وقت تكون فيه الشمس[4] فوق الأفق فقد توقف كل منهما على الآخر . قال ابن هارون: وأشار القرافي إلى أن المنع من هذا ليس على سبيل اللزوم ، بل يختلف بحسب المخاطب، فإذا كان المخاطب يعلم النهار ويجهل الشمس ، صح أن يقال له: هو الكوكب المضيء نهارا ، وإذا كان يعلم الشمس ويجهل النهار صح أن يقال له : "هو الوقت[5] الذي تطلع فيه الشمس من أفق المشرق". قال: "والأصل في هذا الباب، إنما هو تعريف السامع ما يجهله بما يعلمه".

---

[1]- انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص99.

[2]- انظر: السعد التفتازاني، شروح التلخيص، ط4، لبنان: دار الهادي، 1992، (13/4).

[3]- رواه النسائي في سننه، في كتاب مناسك الحج، باب إباحة الكلام في الطواف، حديث رقم2922، ص311، وهو حديث صحيح ، صححه العلامة الألباني في صحيح سنن النسائي، ج2، ص320.

[4]- من وتعريف إلى الشمس: ساقطة من (ب).

[5]- الوقت: ساقطة من (ب).

وظاهر قول الناظم: "بِمَحْدُودٍ" ، وقوله: "وَشَـــرْطُ كُــلٍّ"...الخ، أن هذا مما يمكن إدخاله في الحدود، والذي عند ابن الحاجب أن هذا والتعريف بالأبعد والمساوي يختص بالرسم التام ، لأنه قال: "ويختص الرسم باللازم والظاهر ، لا بخفي مثله، ولا أخفى، ولا ما تتوقف معقوليته عليه "[1]. قال ابن المحلي: "هذه المحظورات لا يمكن إدخالها في الحد"[2]، فلذلك جعل المؤلف التحرز عنها من خواص الرسم. وأما التحرز من المجاز والمشترك والألفاظ الغريبة فيشترك فيه الحدود والرسوم، لأنه يجب أن يكون بألفاظ ظاهرة الدلالة على المعني المراد وإلا لاشتغل السامع بالنظر في اللفظ، وصرفه ذلك عن الاشتغال بالمعنى. ذكر ذلك ابن هارون، ومَثَّلَ للمشترك بقوله: "الشمس عين"، قال بعضهم : إلا أن يكون في الكلام قرينة تعين أحد مفهومي المشترك فيصح إدخاله في الحد– وهو ظاهر– ومثال التعريف بالألفاظ الغريبة قوله في الذهب: أنه /"النُّضار"[3] أو "العَسْجَدُ"[4]، وفي القمر أنه "الزِّبْرِقانُ"[5]، وفي الأسد أنه "الهِرْماسُ"[6]. أق22ب

---

[1]– انظر: شمس الدين الأصفهاني،المرجع السابق، ص 80. "ولا بما تتوقف عقليته عليه." وردت عند قدورة "ولا ما تتوقف معقوليته عليه."

[2]– انظر: جلال الدين المحلي، المرجع السابق، ص 119، وإن كان المعنى واحداً فإن التعبير مختلف.

[3]– النَّضِيرُ والنُّضار والأَنْضَر: اسم الذهب والفضة، وقد غلب على الذهب، وهو النضر. انظر: لسان العرب لابن منظور، (213/5).

[4]– العَسْجَدُ: الذهب؛ وقيل: هو اسم جامع للجوهر كله من الدرّ والياقوت. انظر: لسان العرب لابن منظور، (290/3)؛ شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص 15.

[5]– الزِّبْرِقانُ: ليلةَ خمْسَ عَشْرة. والزِّبْرِقانُ: القمر. انظر: لسان العرب لابن منظور، (137/10).

[6]– الهِرْماسُ: من أَسماء الأَسد، وقيل: هو الشديد من السباع. انظر: لسان العرب لابن منظور، (247/6).

قال في "نسج الحلل": "لأن الحدود ليست بمحل أطناب فيؤتى فيها بما يحتاج إلى قرينة ولا بمحل إظهار الفصاحة وهو التأنق، فينبغي أن يقتصر فيها على أقل الألفاظ وأبينها".

وقوله:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ * [أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ]**[1]

يعني- والله أعلم- إذا جعل الحكم جزءً من أجزاء ماهية المحدود بحيث يتوقف معرفته على معرفة جميع أجزائه ومن جملتها الحكم ، فيلزم الدور، وأما إذا لم يجعل جزءً من المحدود وكان المحدود معروفا بوجه ما جاز ذكره في الحد على الوجه المذكور، ويصير كأن الحكم ذكر بعد الحد. وبنحو هذا يجاب عن قول ابن مالك: "الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ"(البيت)[2].

وقد قدمنا عند قوله:"**وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ**"...الخ أنه لا يشترط تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور لمنع الحكم، بل المراد تصوره لمنع الحكم، بل المراد تصوره بما أمكن. فإذا جاز تقديم الحكم على التصور، إذا كان المحكوم عليه مشعورا به فلأن يجوز ذكر الحكم مع التصور بالأحرى؛ أي بالأولى؛ أي[3] إذا لم يجعل جزء من أجزاء التصور كما قدمناه ، والله أعلم.

قوله:

وَلاَ يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ * [وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا]**[4]

---

[1]- عجز البيت: أثبته من (ب).

[2]- الشطر الثاني: "مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ". عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، السعودية، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1416هـ، (451/1).

[3]- من أي إلى أي: ساقطة من (ب).

[4]- عجز البيت: أثبته من (ب).

يعني إذا كانت "أو" للشك أو للإبهام، لأن ذلك ينافي التحديد الذي قصد به البيان، وأما إذا كانت للتقسيم فذلك جائز، بمعنى أن قسما من المحدود حده كذا، وقسما آخر حده كذا، وفهما في الحقيقة حدان لقسمين متخالفين من الحقيقة المخصوصة متشاركين في مطلق الماهية؛ كما قالوا في تعريف النظر:"أنه الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن"[1]، فقد اشترك العلم والظن في مطلق النظر ول م يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل الشك أو التشكيك؛ ذكره الجرجاني في شرح "المواقف العضدية"[2]، وكذا الشيخ زكرياء في شرح "مقدمة الزركشي"[3].

وكذا ما تقدم في المعرِّف للشيء أنه يلزم من تصوره تصوره وامتيازه عن غيره، إلا أنهم صرحوا بأن هذا رسم لا حد فانظر ذلك.

وهذا الذي ذكره الناظم تبع فيه الزركشي في مقدمته ونصه : " قال الأصفهاني[4] ويجوزا وفي الرسم بخلاف الحقيقي لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين/ على البدل"[5].(انتهى) بلفظه. أق23أ

---

[1]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (15/1).

[2]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (189/1-194).

[3]- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق8 ظ.

[4]- هو: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن الطاهر الأص فهاني، ولد سنة 457هـ بأصبهان. من مؤلفاته: "الأمالي في الحديث"، "الترغيب والترهيب". توفي سنة 535هـ. حول ترجمته، انظر: الحجة في بيان المحجة، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي، (31/1-32،42،54)؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق : علي محمد عمر، [د.م]: مكتبة وهبة، 1976 ص ص37-38.

[5] - انظر: بدر الدين الزركشي، لقطة العجلان، ص ص69-70.

وقال الشيخ زكريا الأنصاري [1] في شرحه لها ؛ أي "مقدمة الزركشي"[2]: بل يجوز أيضا؛ أي الجرجاني في شرحه على المواقف[3] ذكر "أو" في الحقيقي ، بجعلها للتقسيم والتنويع، كما في تعريفهم للنظر. فذكر نحو ما تقدم كما قال في "المواقف"[4] وغيرها. وإذا كان كذلك فالظاهر لا فرق بين الحد والرسم في جواز ذكر "أو" التي[5] للتقسيم ومنعها للشك أو للتشكيك لاتقا ء التخيير معهما، فانظر ذلك، والله أعلم.

تنبيه: الحدود من الأشياء التي لا تطلب بالدليل ولا يقام عليها برهان ولا تقابل بالمنع بأن يقال: "لا نسلم أن الإنسان هو الحيوان الناطق "، وإلا لوجب على الحاد إقامة الدليل عليه لأن المنع استدعاء الدليل، وطريق المنازعة فيه أن تعارضه بحد آخر راجح عليه أو مساو له أو يبين بأنه غير مطرد أو غير منعكس، أوفي لفظه إجمال أو غرابة كما تقدم هذا في الحدود الحقيقية.

أما الحدود اللفظية كمن يقول: "الإنسان" في اللغة: هو الحيوان الناطق ، و"الصلاة" في الشرع: هي الأقوال و[6]الأفعال المخصوصة، فيرد عليه المنع

---

[1]– الأنصاري: ساقطة من (ب). هُوَ: زين الدين أبو يَحْيَى زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي السُنَيكي. ولد سنة 824 هـ، وقيل سنة 826 هـ. وتوفي سنة926هـ. من مؤلفاته : "الغرر البهية في شرح البهجة الوردية"، " فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الضمآن للزركشي. حول ترجمته، انظر: البدر الطالع للشوكاني (252/1-253)؛ الضوء اللامع للسخاوي، (234/3-238).

[2]– من أي إلى الزركشي: ساقطة من (ب).

[3]– من أي إلى المواقف: ساقطة من (ب).

[4]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (193/1).

[5]– التي: ساقطة من (ب).

[6]– الأقوال و: ساقطة من (ب).

ويحتاج هو إلى إقامة الدليل على ما ذكر وهو النقل عن أهل اللغة أو الشرع أن الأمر كذلك، بخلاف ما إذا أراد تعريف الماهية وبيان حقيقتها انتهى من ابن هارون.

وقال الزركشي في مقدمته : "الحد لا يكتسب ببرهان لأنه ليس بدعوى ولا يطلب عليه دليل بل إن قصد إفساده عورض بحد آخر أو نقض"[1]، بأنه غير جامع أو غير[2] مانع.

باب في القضايا وأحكامها:

لما فرغ من ذكر المعرفات وكانت من قسم المركب الذي في قوة المفرد كما نبهنا عليه فيما سبق ؛ شرع الآن يتكلم على المركب المحض المشتمل على المحكوم به والمحكوم عليه . وهو :"مبادئ التصديقات ومادة الأقيسة والحجج "، وهي القضايا؛ جمع قضية كمطايا؛ جمع مطية[3]، ويقال فيه خبر وقضية . أما تسميته "خبر" فلما فيه قابلية الصدق والكذب، وأما تسميته "قضية " فباعتبار الحكم الذي تضمنته، لأن القضية مأخوذة من القضاء وهو الحكم . وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى * بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا**

يعني أن الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب جرى بين المناطقة تسميته قضية،/ وتسميته خبرا وقد تقدم توجيهه ، فـ"**مَا**" كالجنس في الحد يدخل فيه أق23ب
الخبر وغيره من الإنشآت كالأمر والنهي والتمني والاستفهام. و"**احْتَمَلَ**

---

[1]– انظر: لقطة العجلان للزركشي، المرجع السابق، ص70.

[2]– غير: ساقطة من (ب).

[3]– من كمطايا إلى مطية: ساقطة من (ب).

الصِّـــدْقَ"؛ أي والكذب مخرج لجميع الإنشآت، وزاد قوله:" **لِذَاتِهِ**" ليدخل فيه ما يقطع بصدقه من الأخبار وما يقطع بكذبه منها.

فالأول: كأخبار الله تعالى وأخبار رسله وما يعلم صدقه ضرورة ككون الواحد نصف الاثنين، فهذا كله[1] لا يحتمل إلا الصدق.

والثاني: كخبر مسيلمة الكذاب في دعواه النبوة وكذا الخبر المقطوع بكذبة ككون الواحد ربع الاثنين، فهذا لا يحتمل إلا الكذب. ومع هذا فلا يخرج هذان القسمان عن كونهما خبرا لأن القطع بالصدق أو الكذب ليس لأنه غير خبر بل من جهة المخبر والمخبر به.

[قوله][2]:

ثُمَّ الْقَضَـايَا عِنْدَهُـمْ قِسْمَانِ * شَـرْطِـيَّةٌ حَمْـلِيَّةٌ وَالثَّـانِـي**

القضية الشرطية: هي التي تتركب من قضيتين، والحملية: هي التي تتركب من مفردين. مثال الشرطية: "كلما كانت الشمس طالعة" "فالنهار موجود"، و"إما أن تكون الشمس طالعة" و"إما أن لا يكون النهار موجودا". لأنك إذا حذفت أدوات الربط في الأولى وهي : "كلما" و"الفاء" بقي "الشمس طالعة " و"النهار موجودا"، وهما حمليتان. وكذا إذا حذفت أداة العناد في الثانية وهي : "إما" بقي كذلك حمليتان. ومثال الحملية: "زيد قائم" و"قام زيد"، فهاتان قضيتان كل واحدة منهما مركبة من مفردين؛ والمراد بالمفرد هنا : ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركب ليدخل في ذلك نحو:" زيد قائم أبوه"، فإنه في قوة قولك : "زيد قائم الأب"، أو: "أبو زيد قائم".

كُلِّـيَّةٌ شَخْـصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ * إِمَّـا مُسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُهْـمَلُ**

---

[1]- كله: ساقطة من (ب).

[2]- أثبتها من (ب).

وَالسُّــورُ كُلِّيًّا وَجُــزْئِيًّا يُرَى *** وَأَرْبَــعٌ أَقْسَــامُــهُ حَيْثُ جَــرَى

إِمَّــا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْــضٍ أَوْ بِلاَ *** شَــيْءٍ وَلَيْــسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلاَ

وَكُلُّــهَا مُوجَــبَةٌ وَسَــالِبَهْ *** فَهْــيَ إِذَنْ إِلَــى الثَّــمَانِ آيِــبَهْ

أي والقسم الثاني – وهي الحملية – تتقسم إلى كلية و إلى[1] شخصية ومراده بالكلية: ما موضوعها/ كلي لا جزئي بدليل مقابلتها بالشخصية، ولا يصح أق24أ حمله على الكلية المسورة ب "كل" لأنه يتهافت مع ما بعده من التقسيم؛ إذ يصير الكلام [أن][2] الكلية تتقسم إلى مسورة والى مهملة، " **وَالسُّــورُ كُلِّيًّا وَجُــزْئِيًّا يُرَى** " فيلزم أن تكون الجزئية والمهملة من أقسام الكلية ، [بل][3] ويلزم أن الكلية تتقسم إلى نفسها لأنها مسورة، وإلى غيرها، وهذا شيء لا يعقل. بل الحملية أربعة أقسام، كل قسم برأسه غير داخل في غيره ، وهي: "الشخصية" و"المهملة" و"الكلية" و"الجزئية". وكلها موجبة أو سالبة فتنتهي إلى ثمانية . فلو أريد السلامة من الإيهام المذكور مع الاختصار لقيل مثلا بعد قوله : والثاني شخصية مهملة مسورة ب "كل" أو "بعض" ولفظ فسره. ثم يقول : "**وَكُلُّــهَا مُوجَــبَةٌ وَسَــالِبَهْ**" البيت، وما حملنا عليه الكلية [4] في كلام الناظم وإن كان خارجا عن اصطلاحهم هو صحيح في المعنى، وبه يستقيم الكلام ولا يحتاج إلى إصلاح إلا أنه يبقى في كلامه شبه التداخل.

حيث قسم السور إلى أربعة، وذلك باعتبار الإيجاب والسلب ، وإلا فهما سوران فقط يدخلان في قوله : "**وَكُلُّــهَا مُوجَــبَةٌ وَسَــالِبَهْ**" إلا أن يقال أنه

---

[1]– إلى: ساقطة من (ب).

[2]– أثبتها من (ب).

[3]– أثبتها من (ب).

[4]– الكلية: ساقطة من (ب).

حاول أن يحصر الأسوار وحدها في أربعة ، وحصر القضايا وحدها. ولا يخفى ما فيه فلو أريد السلامة من هذا القيل مثلا بعد البيت الثاني:

وسُورُهُم بكُلٍّ أو بَعضٍ وما ضَاهاهُما معنى فكُن مُسْتَعلِما

ثم يقول: "**وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ**" البيت[1].

فسور الموجبة الكلية: "كل" و"جميع"، وما في معناهما كقولك : "كل جرم متغير"، و"جميع المتغير حادث"، وسور السالبة الكلية: "لاشيء" و"لا واحد" وما في معناهما نحو: "لاشيء من الجرم بقديم"، و"لا واحد من الجائز بغني عن الفاعل"، وسور الإيجاب الجزئي : "بعض" و"واحد" نحو: "بعض الذات جرم "، و"واحد من الصفات عرض"، وسور السلب الجزئي: "ليس كل"، "بعض ليس " و"ليس بعض"، نحو: "ليس كل حيوان إنسان" و"بعض الحيوان ليس بإنسان " و"ليس بعض الحيوان إنسانا". وقد يستعمل هذا الأخير للسلب /الكلي ، أق24ب كقولك: "ليس بعض الحيوان بحجر"؛ أي "لا شيء من أبعاضه بحجر".

والفرق بين هذه الأسوار الثلاثة أن "ليس كل" يدل على نفي الحكم عن الكل؛ أي المجموع من حيث هو مجموع مطابقة وعن البعض التزاما ، والأخيران بالعكس. وأما الفرق بين الأخيرين وهما: "ليس بعض" و"بعض ليس" فمن جهة أن "بعض ليس" لا يكون معه القضية إلا جزئية سالبة ، ولا تكون سالبة كلية، و"ليس بعض" قد يكون معه القضية سالبة كلية إذا قصد تعميم الحكم في أبعاض الموضوع، كما إذا قيل: "ليس بعض الإنسان بحجر"؛ أي ليس فرد من أفراده بحجر. وقد تقدم، قاله السنوسي في شرح "ايساغوجي": "وإنما سمي اللفظ الدال على التعميم أو التبعيض سورا لإحاطته بجميع الأفراد أو ببعضها

---

[1]- البيت: وكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ *** فَهْيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

كإحاطة السور الحسي بكل المدينة أو ببعضها، فإنه أيضا يسمى سورا وإن لم يحط بجميعها"[1].

وقال التفتازاني لما ذكر الأسوار كلها كما تقدم: "هذا على سبيل التمثيل واعتبار الأكثر لا على سبيل التعيين، فإن كل ما يفهم منه الحكم على الكل أو على البعض فهو سور ك "لام" الإستغراق، والنكرة في سياق النفي والتنوين كقوله: علمت نفس[2] في الإثبات ولفظ اثنان وثلاثة ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية أو البعضية"[3] (انتهى).

هذا كله إذا ذكر السور، وأما إذا لم يذكر في القضية سور [4] فلا تخلو القضية إما [أن][5] تكون صالحة للكلية والجزئية أم لا، فإن كانت صالحة لذلك سميت "مهملة" لإهمالها من السور المبين للمراد منها أهي الكلية أم الجزئية، أو لإهمال استعمالها في الدلالة استغناء عنها بالجزئية، وإن لم تكن القضية صالحة للكلية والجزئية لعدم الحكم فيها على ما صدق عليه الكلي، بل على مفهومه سميت "طبيعية" كقولنا: "الحيوان جنس" و"الإنسان نوع" فالحكم فيهما على الطبيعة لا على الأفراد التي تعرض لها الكلية والجزئية؛ إذ لاشيء من أفراد الإنسان بنوع ولا شيء من أفراد الحيوان بجنس؛ قال الشيخ السنوسي: في شرح "إيساغوجي"/ عن الأمر الوجودي وهو الإنسان "ومثالها في الحروف أق25أ
"لاشيء من **ج** لا **ب**"، فقد اجتمع فيه حرفا سلب أحدهما جزء من المحمول وهو

---

[1]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق43.

[2]- من كقوله إلى نفس: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص211.

[4]- سور: ساقطة من (ب).

[5]- أثبتها من (ب).

حرف "لا"، والآخر "لاشيء" الدال على سلب هذا الأمر العدمي عن أمر وجودي، وهو الموضوع"(انتهى).

واعلم: أن حرف السلب المتأخر عن الرابطة وهو جزء من المحمول كالزاي من زيد لأن الرابطة نسبة بين الطرفين ، فما تأخر عنها محمول ، وإن تقدم فسالب، فلا لبس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة إذا كانتا ثلاثيتين ؛ أي ذكر فيهما [1] كل من الموضوع والمحمول والرابطة ، وأما إذا كانتا ثنائيتين فلا فرق بينهما إلا بالنية في تقديم حرف السلب أو تأخيره فيميز المتكلم أو من عرف نيته بينهما بهذه النسبية ، وكذا يميز الاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظة "غير" في لفظة العرب بالعدول، ولفظة "ليس" بالسلب، قاله السنوسي في "شرح منطق ابن عرفة". وقال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي[2]: "قال لنا الشيخ القاضي أبو عبد الله المقري [3] أن

---

[1]– فيهما: ساقطة من (ب).

[2]– هو: الإمام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي. أما بالنسبة لمولده، فلم تُسلط – كتب التراجم المعتمدة – الأضواء على مكان ولادته، ولا عن تاريخها، ولا عن كيفيّة نشأته. إلا أن الذي يبدو – والله أعلم– أن أصله كان من مدينة شَاطِبَة، وأنه ولد في مدينة غرناطة، قبيل سنة 720هـ. وتوفي– رحمه الله– سنة 790هـ. ومن أهم مؤلفاته: "الموافقات"، "الإفادات والانشادات". حول ترجمته، انظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1989، ص ص48-52؛ فهرس الفهارس للكتاني،(191/1).

[3]– هو: محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن، القرشي المقري التلمساني، أبو عبد الله: من أكابر المذهب المالكي في وقته. ولد ونشأ بتلمسان، ولم تذكر مصادر ترجمته، تاريخ ميلاده.وكانت وفاته – رحمه الله– سنة 759هـ.و من آثاره: "القواعد "، "الطرف والتحف".حول ترجمته، انظر: معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص312.

أهل المنطق وغيرهم يزعمون أن الأسماء المعدولة لا تكاد توجد في كلام العرب، وهي موجودة في القرآن، كقوله تعالى:﴿ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[1]. قال:" فإن زعم زاعم أنه على حذف المبتدأ ودخلت "لا" على الجملة وتقديره لا هي فارض ولا هي بكر، قيل له: أن ساغ ذلك هنا لم يسغ في قوله تعالى:﴿ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ ﴾[2] فصح أن الاسم المعدول موجود في فصيح الكلام"[3]، [والله أعلم][4].

وَالأَوَّلُ الْمَوْضُـوعُ فِي الْحَمْلِيَّهْ * وَالآخِـرُ الْمَحْـمُولُ بِـالسَّـوِيَّهْ**

يعني بالأول المحكوم عليه سواء ذُكر أولا، نحو: "زيد كاتب "، أو آخرا نحو:"عندي درهم" و"لي عطر" و"جاء زيد"، ويعني بالآخر المحكوم به سواء قدم أيضا أو أخر، وإنما سمي اللفظ الدال على الأول "موضوعا" لأنا لما حكمنا عليه صرنا كأنا وضعناه لأن يحمل عليه الحكم، وسمي الآخر "محمولا" لأنه لما وقع على الموضوع قدر، كان الموضوع حامل له، ثم إن ذكرت الرابطة بين الموضوع والمحمول سميت القضية "ثلاثية"/لاشتمالها على ثلاثة أطراف ، أق25ب نحو: "زيد هو كاتب"، فزيد موضوع القضية، والضمير "هو" الرابطة، وكاتب محمولها، فإن لم يذكر الرابطة سميت القضية "ثنائية" لأنها من جزئين: موضوع ومحمول[5]. واستشكل غير واحد كون لفظ "هو" رابطة لأنه مبتدأ خبره كاتب ، والمجموع قضية حملية محمولة على زيد، والرابطة لا تكون محمولا ولا جزءا

[1]- سورة البقرة، من الآية 68.

[2]- سورة النور، من الآية 35.

[3]- انظر: أبو إسحاق الشاطبي، الإفادات والانشادات، دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1983، ص ص116-117.

[4]- أبتها من (ب).

[5]- انظر: بدر الدين الزركشي، البحر المحيط: في أصول الفقه، (112/1).

من محمول إذ موضوعها الطبيعي أن تكون قبل المحمول بينه وبين الموضوع . قال ابن واصل[1]: في شرح "جمل الخونجي" "التصريح بالرابطة موجود في كثير من اللغات وخصوصا في اللغة الفارسية، وأما اللغة العربية فالأظهر عدم الإتيان بما فيها، فإنهم اجتزوا عنها برابطة الإعراب وما يتمسك به[2] بعضهم من لفظة "هو" في قولك: "كزيد هو كاتب"، فالتحقيق أن لفظة "هو" ليست برابطة بل هي مبتدأ خبره كاتب"، قال: وهذا ما تقتضيه لغة العرب ، والمنطقي لا يلزمه البحث عن خصوص اللغات، وإنما يذكر أمرا كليا يعم اللغات ويسمى ما صرح فيه بلفظ دال على النسبة ثلاثيا ، وما لم يصرح فيه بذلك ثنائيا ونحن نجعل مثال لفظ الرابطة لفظة "هو" ولا نلتفت إلى أن ذلك اصطلاح العرب أو لا "(انتهى).

وصوبه ابن عرفة[3] وغيره، ونحوه للتفتازاني في "شرح الشمسية " قال : "وقدما كنت متأملا في حل هذا الإشكال ، حتى وجدت في كتاب الألفاظ والحروف للفيلسوف المحقق أبي[4] نصر الفارابي ما يدل على أن ليس مرادهم أنَّ لفظة: هو ، موضوعة في لغة العرب للربط ، ولا أنها مستعملة عندهم لذلك ، بل المراد أن الفلاسفة نقلوها إلى ذلك، قال: لما انتقلت الفلسفة إلى العرب

---

[1]- هو: محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم ابن واصل، أبو عبد الله المازني التميمي الحموي، جمال الدين: مؤرخ، عالم بالمنطق والهندسة. ولد في حماة سنة 704هـ، وتوفي بها سنة 697هـ. ترك وراءه كتبا كثيرة أهمها:" مفرج الكروب في أخبار بني أيوب"، " شرح ما استغلق من ألفاظ كتاب الجمل في المنطق"، " هداية الألباب في المنطق". حول ترجمته، انظر: الوافي بالوفيات للصفدي، (3/71-72)؛ بغية الوعاة للسيوطي،(1/108-109)؛ الأعلام للزركلي، (6/133).

[2]- به: ساقطة من (ب)

[3]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق28 ظ.

[4]- أبي: ساقطة من (ب)

واحتاجوا إلى لفظة تقوم مقام "هست" في الفارسية و"تست" في اليونانية، وهي التي تدل على ربط المحمول بالموضوع، ولم يجدوا في العربية في أول وضعها لفظا يقوم مقام ذلك، التمسوا في لغة العرب ما يجعلونه يقوم مقام "هست" و"تست"، فاختار بعضهم لفظة: هو، لأنها قد تستعمل كناية كما في قولنا: "هو يفعل"، انظر تمامه[1].

وقال الشيخ السنوسي في "شرح ايساغوجي": لعل المصنف ترك تقسيم الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وإنما يلتزم/ ذكرها الفرس، ولهذا أق26أ
المعنى أيضا ترك بيان الجهة وهو كيفية النسبة من ضرورة ودوام ومقابلهما، وتسمى القضية حينئذ موجهة "(انتهى). وكذا ترك القضية المنحرفة وهي أن يقترن لفظ السور بالمحمول، سميت منحرفة لانحراف السور عن محله، وهو الموضوع وتحوله للمحمول والقضايا المنحرفة تنتهي إلى نحو مائة قضية. قال بعض الفضلاء: "ولا طائل تحتها وإنما ذكرها من ذكرها تدريبا للطلبة وامتحانا لأفكارهم".

[قوله][2]:

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ * فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ**

أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ * وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ**

جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي

---

[1]- تمامه:" وقد تستعمل في بعض الأمكنة التي تستعمل فيها لفظة " هست"، كما في قولنا: هذا هو زيد، وهذا هو الشاعر، فإن لفظ: هو، بعبد جدا أن يكون قد استعمل هنا كناية، فاستعملوا: هو، في العربية مكان " هست" في الفارسية، وجعلوا المصدر منه الهوية الوجود، ومكان كان ويكون وسيكون وجد ويوجد وسيوجد، هذا كلامه". انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص208.

[2]- أثبتها من (ب)

قد علمت فيما سبق، أن القضية الشرطية مركبة من قضيتين ؛ أي من جملتين ربط بينهما حرف الشرط أو العناد ، فصارا كالجملة الواحدة، والربط المذكور هو الذي أشار إليه الناظم بقوله : "**وَإِنْ عَلَى**[1] **التَّعْلِيق**"، ثم الشرطية قسمان: متصلة ومنفصلة.

فالمتصلة: هي التي فيها أداة الشرط ، وسيعرفها الناظم والجملة التي يدخل عليها حرف الشرط تسمى "مقدما"، وإن كانت متأخرة في اللفظ والتي دخل عليها حرف الجزاء وهو : "الفاء"[تسمى][2] "تاليا"؛ أي تابعا وإن كانت متقدمة في اللفظ نحو: "إن كانت الشمس طالعة" فهذه "المقدم"، وقولنا: "فالنهار موجود "، هو"التالي"، والمجموع هو المسمى قضية شرطية فتسميتها شرطية لوجود حرف الشرط فيها وسميت متصلة لاتصال مقدمها بتاليها صدقا أو معية ، لأن أحد طرفيها يلازم الآخر ويتبعه لتعليقه عليه.

وأما المنفصلة فتسميتها شرطية مجاز ا، لأجل الربط الواقع بين طرفيها بالعناد والانفصال، وأما تسميتها منفصلة فلوجود حرف الانفصال فيها ، وهو "إما" لأن أحد طرفيها يعاند الآخر ويباينه. وبسط ذلك في المثال نحو: "العدد إما أن يكون زوجا وإما أن يكون [العدد][3] فردا"؛ فقولك: "العدد زوج" قضية هي "المقدم" لهذه الشرطية، وقولك: "العدد فرد" قضية أخرى هي "التالي " لهذه الشرطية، وحصل الربط بين هاتين القضيتين بحرف الانفصال ، وهو "إما " /وصيرهما قضية واحدة. أق26ب

ولأجل ذلك لا يصح أن تقول :" العدد إما أن يكون زوجا "، وتسكت، لأنه كلام غير مفيد؛ بل لا يتم معنى الكلام إلا بذكر القضية الأخيرة وهي "التالي "،

---

[1]- وإن على: ساقطة من (ب)

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

فظهر بهذا أن مجموع القضيتين هو المسمى بالقضية المنفصلة على نحو ما قررناه في المتصلة، إلا أن يكون أولا في الشرطية المنفصلة هو المسمى : "مقدما"، والمذكور ثانيا هو [المسمى][1] "التالي"، وإنما روعي فيه التقديم والتأخير باعتبار اللفظ، لأن أجزاءها متشابهة بحسب الصورة لا يتميز مقدمها من تاليها بالتقديم والتأخير لفظا. وعلى هذا التفصيل، ينزل قول الناظم "**جُـزْآهُمَا مُقَـدَّمٌ وَتَـالِـي**"؛ أي جزآ المتصلة والمنفصلة أحدهما يقال له : "مقدم" والآخر "تال"، فالمقدم في المتصلة: هو ما دخل عليه حرف الشرط، وإن تأخر لفظا، و"التالي": ما دخل عليه حرف الجواب وهو " الفاء" وإن تقدم لفظا ، و"المقدم" في المنفصلة هو المتقدم لفظا و"التالي" فيها هو المتأخر لفظا كما بينا هذا كله. وإنما لم يبين الناظم هذا التفصيل اعتمادا على ما يقتضيه فهم السامع اللبيب، وهذا بناء على تسمية جزأي المنفصلة مقدما وتاليا، كما هو ظاهر النظم.

وصرح به بعض شراح "ايساغوجي "[2] والسيد الشريف في "شرح الخونجي"، والذي اعتمده السنوسي في "شرح ايساغوجي" اختصاص التسمية بالمقدم والتالي بجزأي المتصلة. قال: "فإن كانت الشرطية منفصلة لم يخص أحد طرفيها باسم، لأن نسبة التعاند بينهما على حد سواء "، وظاهر قول الناظم :"**وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيق فِيهَا قَدْ حُكِمْ**" أنه أراد المتصلة والمنفصلة بدليل تقسيمه لهما بعدُ.

أما التعليق في المتصلة فظاهر ؛ لأن الجزء معلق على الشرط ، وأما في المنفصلة فباعتبار ربط إحدى القضيتين بالأخرى بحيث لا يصح[حمل][3] الكلام إلا بهما معا، كما مر تقريره ثم لما ذكر اشتراكهما في التعليق، ذكر ما يتميز به كل واحدة عن الأخرى.

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص101.

[3]– أثبتها من (ب).

فقال:

أَمَّـــا بَيَـــانُ ذَاتِ الِاتِّصَـالِ *** مَـا أَوْجَبَتْ تَـلَازُمَ الجُزْأَيْنِ

يعني أن المتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم إحدى القضيتين بالأخرى تكون إحداهما سببا والأخرى مسببا عنها، أو يكونان مسببين لأمر ثالث. فالأول نحو: "إن كانت الشمس طالعة" "فالنهار موجود"، فإن طلوع الشمس سبب في وجود النهار، والنهار مسبب. والثاني نحو: "إن كان النهار موجودا" "فالعالم مضيء"، أو: "فالكواكب خفية". فوجود النهار وإضاءة العالم مسببان لأمر آخر ، وهو طلوع الشمس[1]. وكذا أيضا وجود النهار وخفاء الكواكب/ مسببان أيضا عن أق27أ طلوع الشمس.

واعلم: أن القضية المتصلة ضربان: "لزومية" وهي التي ذكرها الناظم كما قررنا، و"اتفاقية" وهي التي تكون الصحبة بين طرفيها لا لسبب ولا علاقة بينهما، بل اتفقا في الوجود بأن وجد أحدهما عند وجود الآخر. كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة" "كان الإنسان ناطقا"، أو "كان الحمار ناهقا "؛ أي اتفق في الوجود، طلوع الشمس ونطق الإنسان ونهق الحمار، وهذا معنى الاتفاقية بالمعنى الأخص، وهو توافق الطرفين في الصدق. وأما تفسيرها ب[المعنى][2] الأعم فهي التي يحكم فيها بأن التالي لا ينافي بقاء صدقه تقدير وقوع المقدم سواء كان المقدم واقعا أم لا، كذا لأبي عبد الله الشريف قال: "ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾[3](انتهى).

1- الشمس: ساقطة من (ب).

2- أثبتها من (ب).

3- سورة لقمان، من الآية 27.

قال بعض الفضلاء: "هذه القضية الصادقة، مقدمها ممكن الوقوع وهو قوله تعالى:﴿ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ ﴾[1] [الخ][2] لكنه لم يقع. وتاليها وهو قوله تعالى:﴿ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾[3] واقع. يقال: "نفد الزاد إذا فني"، فنفى الله تعالى هذا المعنى عن كلماته المنزهة عما لا يليق بجلاله سبحانه ، فالتالي في هذه القضية واقع مستمر لا يرفعه تقدير وقوع المقدم ولا ينافيه"(انتهى).

وقال الشيخ السنوسي: "ومثل هذا موجود كثيرا كقوله تعالى :﴿ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ ﴾[4]وكقوله ﷺ:« **نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ** »[5]. وهو كثير في كتاب الله تعالى[6] ومخاطبات الناس"[7](انتهى).

وأما قوله تعالى:﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[8] فقال التفتازاني في مطوله:" بعد أن زيف قول من قال أنه على صورة قياس اقتراني ما نصه : بل الحق أن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾[9] وارد على قاعدة اللغة يعني أن سبب عدم الإسماع عدم العلم

---

[1]- سورة لقمان، من الآية 27.

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- سورة لقمان، من الآية 27.

[4]- سورة آل عمران، من الآية 154.

[5]- هذا الحديث لا أصل له، وقد أورده العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة تحت رقم1006، ج3، ص ص 56-58. انظر: محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف، 1988م، ج3، ص ص56-58.

[6]- تعالى: ساقطة من (ب).

[7]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق26 و.

[8]- سورة الأنفال، الآية 23.

[9]- سورة الأنفال، من الآية 23.

بالخبر فيهم ثم ابتداء قوله تعالى :﴿وَلَوْ[عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا][1] أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [2] كلاما آخر على طريقة "**لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ**"؛ يعني أن التولي لازم على تقدير الإسماع فكيف على تقدير عدم الإسماع ، فهو دائم الوجود "[3](انتهى). ثم أشار الناظم إلى حقيقة المنفصلة، فقال:

وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْـــنِ * مَـا أَوْجَبَتْ تَنَافُـرًا بَيْنَهُمَا**

/ يعني أن الشرطية المنفصلة هي التي توجب بين طرفيها تنافرا ؛ أي أق27ب تنافيا بحيث يكونان متعاندين ينافي كل واحد منهما صاحبه ، وبذلك سميت "منفصلة" لانفصال كل طرف عن الآخر ومباعدته عنه إما في الاجتماع أو الارتفاع أو فيهما معا. فقوله: "**مَا**" كالجنس في الحد ، يتناول المتصلة والمنفصلة، وقوله: "**أَوْجَبَتْ تَنَافُــرًا بَيْنَهُمَا**" مخرج المتصلة فإنها لا توجب التنافر بينهما بل توجب بينهما اصطحابا واتصالا، فأحد طرفيها طالب لصحبة الآخر واتصاله به، وبذلك سميت متصلة كما سبق بيانه[ثم هذا التنافر الذي يكون بين طرفي المنفصلة على ثلاثة أقسام][4] وعلم مما قررناه أن المنفصلة ثلاثة أقسام[5]: أحدها[6] أن يكون التنافر بينهما في طرفي الوجود فقط وتسمى هذه القضية "مانعة الجمع" لأن جزئيها لا يجتمعان وقد يرتفعان ، ولا تتركب هذه إلا من الشيء والأخص من نقيضه كقولك : "الجسم إما جماد أو حيوان"، فإن نقيض

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- سورة الأنفال، من الآية 23.

[3]- انظر: السعد التفتازاني، المطول على التلخيص، [د.م]، دار سعادات، 1308هـ، ص170.

[4]- من ثم هذا إلى أقسام: أثبتها من (ب).

[5]- من وعلم إلى أقسام: ساقطة من (ب).

[6]- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق31 و.

الجماد لا جماد والحيوان أخص منه، وهي مانعة الجمع لأن هذا الجسم لا يكون جمادا وحيوانا معا، وقد يخلوا عنها بأن يكون نباتا . وكقولنا:" الجسم إما أبيض وإما أسود"، فكل واحد من الطرفين أخص من نقيض الآخر؛ فأسود أخص من نقيض أبيض وهو لا أبيض، إذ قد يكون لا أسود ولا أبيض بل يكون أحمر ، و افهم مثل هذا في كون أبيض أخص[أيضا][1] من نقيض أسود.

القسم الثاني[2]: أن يكون التنافي بينهما في طرف العدم فقط فهذه تسمى "مانعة الخلو" لأن جزئيها لا يرتفعان وقد يجتمعان ولا تتركب [هذه] [3] إلا من الشيء، والأعم من نقيضه كقولك : "الخنثى إما لا رجل وإما لا امرأة "، لأن نقيض لا رجل رجل، ولا امرأة أعم منه لاحتمال أن يكون لا رجل ولا امرأة ، وإنما سميت هذه القضية مانعة الخلو لأن جزئيها قد يجتمعان وقد يعدم أحدهما . ولا يمكن الخلو عنهما معا لأن الخنثى قد يكون لا رجل ولا امرأة وهو المشكل، وقد ينفرد أحدهما بأن تترجح فيه جهة الذكورية أو الأنوثية، ولا يتصور الخلو عنهما معا بأن يحكم له بأنه[4] رجل وامرأة في حالة واحدة، كذا مثل ابن الحاجب لهذا القسم.

وجرت عادة أهل الفن أن يقولوا في مثاله : "زيد إما أن يكون في البحر أولا يغرق" فإنه لا يخلوا عنهما البتة وقد يجتمعان فيه / بأن يكون في البحر ولا يغرق، والمراد بالبحر الماء المستبحر الذي يمكن الغرق فيه ، ولو كان بئرا أو حوضا. ومثال آخر : "الحائط إما أن يكون ذا أساس وإما أن يكون مختلا "، و"الإنسان إما حي أو صامت". 28أق

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- بأنه: ساقطة من (ب).

القسم الثالث[1]: أن يكون التنافي بينهما في طرفي الوجود والعدم معا ، و تسمى هذه القضية "مانعة الجمع و الخلو"، ولا تتركب إلا من الشيء ونقيضه كقولك: "العدد إما زوج أو لا زوج"، أو المساوي لنقيضه كقولك: "العدد إما زوج أو فرد"، فإن فردا مساو لنقيض زوج وهو ليس بزوج. وإنما تركبت من النقيضين أو مساويهما؛ لأن النقيضين هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهذه القضية تسمى "منفصلة حقيقية" لأن التنافي بين طرفيهما أتم منه في الأخريين وأشد، فهي أحق باسم الانفصال وهي أيضا أخص من الأخريين فبينهما وبين كل واحدة منهما عموم وخصوص مطلق .فمانعة الجمع تشارك الحقيقية في مثالها في وصف منع الجمع، وتنفرد عنها بنحو الثوب إما أبيض أو أسود ، فلا يقال فيها حقيقية وهي مانعة الجمع، وكذا مانعة الخلو تشارك الحقيقية أيضا في مثالها في وصف منع الجمع، وتنفرد عنها بنحو: "الثوب إما أبيض أو أسود "، فلا يقال فيها حقيقية وهي مانعة الجمع وكذا مانعة الخلو تشارك الحقيقية أيضا في مثالها في وصف منع الخلو، وتنفرد عنها بنحو:"الإنسان إما حي أو صامت" فافهم. وإلى جميع ذلك أشار الناظم بقوله:

أَقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ فَلْتُعْلَمَا *** مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا

وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

تنبيه : اعلم أن كل واحدة من "الشرطية المتصلة" و"المنفصلة" تكون: كلية وجزئية ومهملة و شخصية وموجبة وسالبة . كما أن الحملية كذلك، إلا أن سور الشرطية مخالف لسور الحملية ،كما ستراه إن شاء الله تعالى[2]. فكلية الشرطية ليست لأجل أن مقدمها أو تاليها كلي بل بحسب الحكم بالاتصال والانفصال، فإن

---

[1]- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق31 ظ.

[2]- تعالى: ساقطة من (ب).

قولنا: "كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده"، كلية مع أن مقدمها شخصي فكلية الشرطية "اللزومية" أو "العنادية"[هو][1] بعموم اللزوم، والعناد لجميع الفروض والأزمنة والأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم المفروض ، فإذا قلت[2]: "كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا"، أردت أن لزوم / الحيوانية للإنسان ثابت في جميع أق28ب الأزمنة، وعلى جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع إنسانية زيد ككونه قائما أو قاعدا أو كاتبا، أو كون الشمس طالعة، وكون الحمار ناهقا إلى غير ذلك مما لا يتناهى، فليست كلية المتصلة أو المنفصلة بعموم المقدم بل بعموم اللزوم أو العناد كما عرفت. وأما جزئية المتصلة والمنفصلة فليست أيضا تحصل [أيضا][3]، بجزئية المقدم أو التالي ، بل بجزئية الفروض أو الأزمان أو الأحوال. حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الأزمان وعلى بعض الأوضاع المذكورة، كقولنا: "قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا "، فإن الإنسانية إنما تلزم الحيوان على وضع جزئي وهو كونه ناطقا ، و قولنا : "قد يكون إما أن يكون الشيء ناميا أو جمادا " على سبيل الانفصال الحقيقي فإن العناد فيها إنما هو على وضع جزئي ، وهو كون ذلك الشيء من العنصريات إذ لا يطلق النامي والجماد إلا على الأجساد العنصرية ، وأما الشرطية الشخصية، ويقال لها "المخصوصة" فهي التي خصص لزومها أو عنادها ببعض الأزمان أو الأوضاع ،كقولنا: "إن جئتني اليوم ماشيا أو راكبا أكرمتك"، وكقولنا :"إما أن تكون إذ كنت حيا عالما أو جاهلا"، وأما إهمالها فبإهمال الأزمان والأوضاع ، كقولنا:" إن كان الشيء إنسانا فهو حيوان "، و بالجملة فالأوضاع والأزمنة في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية فكما أن الحكم فيها إن كان على فرد معين

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- قلت: ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

فهي مخصوصة، وإن لم يكن، فإن بين كمية الحكم أنه على كل الأفراد ، أو بعضها فهي المحصورة وإلا فهي المهملة.

كذلك الشرطية إن كان الحكم بالاتصال أو الانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة، وإلا فمهملة، فسور المتصلة الكلية الموجبة وهو اللفظ الدال على عموم اللزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال لفظة "كلما" وما رادفها ك"مهما"و"متى"، كقولنا: "كلما أو مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود "، وسور المنفصلة الكلية الموجبة وهو اللفظ الدال على عموم العناد للأزمنة و الأوضاع والأحوال لفظة دائما / كقولنا في مانعة الجمع مثلا: "دائما إما أن أق29أ يكون الجسم أبيض أو أسود"، وسور السالبة الكلية فيهما ؛ أي[1] في المتصلة والمنفصلة وهو اللفظ الدال على سلب لزوم التالي، أو عناده في جميع الأزمنة والأوضاع لفظة "ليس البتة" كقولنا: "ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا"، كذا مثل شارح الشمسية، ومثل غيره بقوله: "ليس البتة إما أن يكون الجسم أبيض أو متحركا "، ومعنى السلب فيهما رفع اللزوم أو العناد ، وسور الإيجاب الجزئي فيهما وهو اللفظ الدال على ثبوت اللزوم أو العناد في بعض الأزمنة أو الأوضاع لفظة "قد يكون" كقولنا:" قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا"، و"قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة" و"إما أن يكون الليل موجودا"، وسور السلب الجزئي في المتصلة لفظة "ليس كلما" كقولنا:" ليس كلما كان الشيء حيوانا كان إنسانا "، لأنك إذا قلت: "كلما كان كذا كان كذا "، فهو إيجاب كلي فإذا قلت:" ليس كلما كان" معناه رفع الإيجاب الكلي لا محالة، وإذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السلب الجزئي، ونظير "ليس كلما" قد لا يكون، إلا أن هذا مشترك بين المنفصلة والمتصلة بخلاف "ليس كلما "، فإنه خاص بالمتصلة الجزئية كما اختص "ليس دائما" بالمنفصلة الجزئية، وتطلق لفظة "إنْ"

---

[1]- أي: ساقطة من (ب).

و"لو" و"إذا" في الاتصال للإهمال ، وأما وحده في الانفصال كقولك :" إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود "، و"إما أن تكون الشمس طالعة [فالنهار موجود" و"إما أن تكون الشمس طالعة] [1] وإما أن لا يكون النهار موجودا "، فإن قيدت القضية بوقت أو حال صارت شخصية كقولك :"إن جئتني اليوم راجلا أو راكبا[2] أكرمتك"، وقد تقدم. قال التفتازاني: " لفظة: مهما، بحسب اللغة إنما هي لعموم الأفراد حتى تصلح سوراً للكلية الحملية، وهم قد نقلوها إلى عموم الأوضاع ، وجعلوها سوراً للكلية المتصلة"[3] (انتهى).

وإنما يحتاج إلى معرفة أسوار الشرطية من يتصرف بها في القياسات وغيرها، والناظم لم يذكر شيئا من ذلك في نظمه، وإنما أشار لانعكاسها في قوله: "**وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ** "، كما سيأتي [إنشاء الله] [4] ولذلك احتجنا /إلى ذكر أسوارها فقدمناها هاهنا، والله اعلم. أق29ب

<u>فصل في التناقض:</u>

لما فرغ من بيان القضايا وأقسامها، أخذ يذكر بعض أحكامها كاختلافها بالإيجاب والسلب، وهو المسمى ب"التناقض"[5] ثم يذكر بعده التلازم بينهما، وهو المسمى ب"العكس" ووجه الحاجة إليهما، أن المقصود من هذا العلم كما تقدم اكتساب المطالب التصديقية المجهولة، وكان في بعض المواضع لا يتوصل إلى

---

[1] – أثبتها من (ب).

[2] – أو راكبا: ساقطة من (ب).

[3] – انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص269.

[4] – أثبتها من (ب).

[5] – التناقض: هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص101.

إقامة الدليل على الشيء المقصود، لكن يمكن إقامته على إبطال نقيضه وعلى صدق عكسه. وإذا بطل أحد النقيضين تعين الآخر، وكذا إذا صدق أحد العكسين نعين صدق الآخر؛ لأن كلا منهما ملزوم لصاحبه وصدق الملزوم يستلزم صدق لازمه، فلذا تعرضوا للكلام على التناقض والعكس وهما فصلان محتاج إليهما في القضايا.

وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله: " ولما كان الدليل قد يقوم على إبطال النقيض، والمطلوب نقيضه، وقد يقوم على الشيء، والمطلوب عكسه- احتيج إلى تعريفهما"[1] قال ابن هارون: "مثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال نقيضه قياس الخلف، فإنه ينتج نقيض المطلوب، ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على عكسه ما يقع في الأشكال الثلاثة غير الأول؛ فإن عند ردها إلى الأول قد ينتج غير المطلوب على ما ذكروه (انتهى). وقياس الخلف سيأتي في قول الناظم: "**وَرَفْــعُ تَــالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ**"..الخ[2].

والتناقض بالمعنى العام؛ ثبوت الشيء وسلبه، وقد يكون في المفردات كقولنا:" إنسان[3] ولا إنسان"، و"فرس ولا فرس". وقد يكون في القضايا وهو المذكور هاهنا وهو المراد[4] عند المناطقة.

واعلم: أن التقابل بين شيء وشيء، لا يخلوا من أربعة أوجه: إما تقابل الضدين: "كالبياض والسواد"، أو تقابل المتضايفين: "كفوق وتحت " فإنهما متقابلان لا متوافقان، و"كالأبوة والبنوة" فإنه يستحيل أن يكون الشيء الواحد

---

[1]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق،(100/1)؛ تاج الدين السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لبنان: عالم الكتب، 1999، (311/1).

[2]- الخ: ساقطة من (ب).

[3]- إنسان: ساقطة من (ب).

[4]- من هاهنا إلى المراد: ساقطة من (ب).

"أبا" و"إبنا" من جهة واحدة، وتقابل العدم والملكة: وهو أن يكون أحد المتقابلين "وجوديا" والآخر "عدميا"، لكن يكون العدمي سلب طرف الوجودي عن المحل الذي/ شأنه أن يتصف به كالعمى والبصر ، فإن العمى سلب البصر عمن يقبل البصر. كالحيوان لا سلب البصر على الإطلاق، وإلا لصدق على الحائط أنه أعمى وعلى الشجر أنه أعمى[1]، أو تقابل النقيضين : وهما "الإيجاب " و"السلب" سواء كان السلب عن محل يقبل الإيجاب أو عن محل لا يقبله[الإيجاب][2]، كما تقول: في الحائط ليس بصيرا، وعلى هذا النوع الرابع من أنواع التقابل اقتصر المنطقيون ؛ لأنه المحتاج إليه في القضايا ، وقد أشار المصنف إلى تعريفه بقوله: أق30أ

تَنَاقُــضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي * كَيْــفٍ وَصِــدْقُ وَاحِــدٍ أَمْرٌ قُفِي**

فقوله: "**خُلْفُ** "، هو اسم مصدر بمعنى اختلاف، وهو جنس شامل لجميع أنواع الاختلاف كالأنواع الأربعة المتقابلة وغيرها من المختلفات . وقوله : "**القَضِيَّتَيْنِ** " خرج به اختلاف المفردين كقولنا: "فرس ولا فرس" وقوله "**فِي كَيْــفٍ**"؛ أي الإيجاب والسلب مخرج لبقية الأنواع المتقابلة ، وأخرج به أيضا اختلاف القضيتين بغير ذلك كالكلية والجزئية والحملية والشرطية والاتصال والانفصال والتحصيل والعدول.

وقوله: "**وَصِــدْقُ وَاحِــدٍ أَمْرٌ قُفِي**" " الواو" واو الحال والجملة حالية قيد فيما قبلها، فهي من تمام التعريف ؛ أي ولابد أن تكون إحدى القضيتين صادقة يعني والأخرى كاذبة، إذ لا يتم التناقض إلا بذلك . واحترز بهذا من نحو قولنا : "زيد عالم"، "زيد ليس بجاهل"، فإن القضيتين وإن اختلفتا في الإيجاب والسلب

[1]- من وعلى إلى أعمى: ساقطة من (ب).

[2]- أثبتها من (ب).

فلم يختلفا صدقا وكذبا، بل اتفقتا على الصدق. وفهم من كلام الناظم أن تحقق التناقض إنما يكون بالاختلاف بالإيجاب والسلب فقط، لا في أمر آخر إلا ما سيذكر في السور، بل لابد في توافق القضيتين في ثمانية أشياء هي شروط في ثبوت التناقض لا يتحقق إلا بها[1]:

الشرط الأول: "الإتحاد في الموضوع" إذا كانت حملية أو في المقدم إذا كانت شرطية، إذ لو تعدد موضوع القضيتين كقولنا: "زيد عالم عمرو ليس بعالم"، لم يكن بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق أو الكذب.

الشرط الثاني: "الإتحاد في المحمول" إن كانت حملية أو في التالي إن كانت شرطية، إذ لو تعدد محمول القضيتين كقولنا: "زيد قائم زيد ليس بضاحك"، لم يكن بينهما تناقض لأن الشيء الواحد يوصف بأوصاف / ثبوتية وأخرى سلبية في وقت واحد. أق30ب

الشرط الثالث: "الإتحاد في الزمان" فلو اختلف الزمان "زيد صائم"، ونعني يوم الخميس "زيد ليس بصائم"، ونعني يوم الجمعة مثلا لم يكن تناقض لاجتماعهما على الصدق أو الكذب. وكذا قولنا مثلا: "نبينا ومولانا محمد ﷺ صلى إلى بيت المقدس"، ونريد قبل أن يؤمر بالتوجه إلى الكعبة "[نبينا ومولانا][2] محمد ﷺ لم يصل إلى بيت المقدس"، ونريد في الزمان الذي أمر فيه[3] بالتوجه إلى الكعبة.

---

[1] - انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص ص 275-276؛ انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق(52- 53 و).

[2] - أثبتها من (ب).

[3] - فيه: ساقطة من (ب).

الشرط الرابع: "الإتحاد في المكان" إذ لو اختلف المكان كقولنا: "زيد جالس" ونعني في المسجد "زيد ليس بجالس"، ونعني في السوق لم يكن بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق أو الكذب.

وكذا قولنا:"[نبينا][1] محمد ﷺ فرض عليه الجهاد " ونريد في المدينة "نبينا[صلى الله عليه وسلم][2] لم يفرض عليه الجهاد ونريد في[3] مكة".

الشرط الخامس: "الإتحاد في الإضافة" إذ لو اختلفت الإضافة كقولنا : "زيد عالم" ونعني بعلوم الشريعة "زيد ليس بعالم" ونعني بالفلسفة والسحر، لم يكن بينهما تناقض لجواز اجتماعهما على الصدق أو الكذب. وكذا لو قلت: "زيد ابن" وتريد لعمرو "زيد ليس بابن" تريد لخالد، فإن كان ابنا لعمر صدقتا وإلا كذبتا.

الشرط السادس: "الإتحاد في الشرط" إذ لو اختلفتا فيه كقولنا : "الزكاة واجبة في مال الصبي"، وأريد إذا كان فيه نصاب و"الزكاة ليست بواجبة في مال الصبي" وأريد إذا لم يكن فيه نصاب لم يكن بينهما تناقض لاتفاقهما على الصدق.

الشرط السابع: "الإتحاد في القوة والفعل" إذ لو اختلفتا في ذلك كقولنا : "الخمر في الدن مسكر"، ونعني بالقوة "الخمر في الدن ليس بمسكر " ونعني بالفعل لم يكن بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق.

الشرط الثامن: "الإتحاد في الكل والجزء" والمراد بالكل مجموع الأجزاء فلو قيل: "الزنجي أسود" وأريد جلده "الزنجي ليس بأسود" وأريد جميع أجزائه؛ أي ليست بأجمعها سوداء لم يكن [بينهما][4] تناقض. وكذا لو اختلف الجزء كما لو

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- في: ساقطة من (ب).

[4]- أثبتها من (ب).

أريد أسود البشرة ليس بأسود العظام . ونقل عن أبي نصر الفارابي أن هذه /الشروط كلها ترجع إلى ثلاثة: إتحاد الموضوع والمحمول والزمان[1]. أق31أ

ونقل عنه أيضا أنها ترجع كلها إلى شرط واحد [2]، وهو إتحاد النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على عين النسبة التي ورد عليها الإيجاب، لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية اختلفت النسبة الحكمية لاختلافه فتختلف اختلاف الموضوع ضرورة، إن النسبة شيء لأحد المتغايرين غير نسبة للآخر. وكذا اختلاف المحمول أو نسبة أحد المتغايرين لشيء في زمان غير الزمان الذي نسبة فيه المغاير الآخر إليه، وعلى هذا القياس في باقي الشروط ، كذا قرره الشيخ السنوسي في شرح ابن عرفة[3].

[قوله:] [4]

فإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَة أَوْ مُهْمَلَة *** فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَه

وإن تكن محصورة بالسور *** فانقض بضد سورها المذكور

لما دل التعريف السابق منطوقا ومفهوما على ما يثبت به التناقض بين القضيتين اختلافا واتفاقا بيَّنَ[5] في هذه الأبيات، أن من القضايا ما يكتفي بذلك في تناقضها، وذلك غير المسورة وهي الشخصية والمهملة على ما ذكر الناظم أنَّ نقضها بتبديل الكيف؛ أي بالاختلاف في الإيجاب والسلب يريد مع الاتفاق في الشروط الثمانية المتقدم ذكرها . وأما المسورة فلابد أن يزاد على الاختلاف في

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (125/2).

[2]- واحد: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق53 و.

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- بيَّنَ: ساقطة من (ب).

الكيف الاختلاف في الكم ؛ أعني الكلية والجزئية[1]؛ أي مع الاتفاق في الأمور المتقدمة. ولما كان هذا كالتفصيل لما اشتمل عليه التعريف المذكور قرنه ب"الفاء" الموذنة بالتعقيب والتسبب في قوله: "**فَــإِنْ تَكُنْ شَخْصــِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ**" ، ثم عطف عليها المسورة ب"الواو" فالشخصية هي التي موضوعها شخص معين. ويقال لها: "قضية مخصوصة" نحو: "زيد قائم"، فهذه شخصية موجبة نقيضها شخصية سالبة نحو: "زيد ليس بقائم"، وإن كانت شخصية سالبة نحو : "زيد ليس بقائم"، فنقيضها شخصية موجبة وهي "زيد قائم". ومثال المهملة : "الإنسان حيوان"، "الإنسان ليس بحيوان"، فأما / الشخصية فيكتفي في نقيضها أق31ب بتبديل الكيف كما قال. وأما المهملة فلا يكتفي فيها بذلك بل حكمها حكم الجزئية إذ هي في قوتها كما أطبق عليه أهل الفن، ولا يصح غيره عقلا واللام للحقيقة لا للاستغراق في قوة قولك : "بعض الإنسان حيوان"، فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهو: "لا شيء من الإنسان بحيوان"، ومثال المهملة السالبة فقولك مثلا: "الحيوان ليس إنسان"، والألف واللام أيضا للحقيقة لا للاستغراق ، فهي أيضا في قوة قولك: "بعض الحيوان ليس بإنسان"، فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة وهي الكلية الموجبة، وهي قولك: "كل حيوان إنسان"، وهكذا قرره غير واحد[2]. أيضا لو قلت: "الإنسان كاتب"، "الإنسان ليس بكاتب "؛ أي بالفعل فيهما لما كان بينهما تناقض لأن بعض الإنسان كاتب ، وبعضه ليس بكاتب. وإنما نقيض الإنسان كاتب، لا شيء من الإنسان بكاتب ، فإذا كانت المهملة في قوة الجزئية لأنه القدر المحقق المطرد في جميع المواد و أهل هذا العلم بنوا قواعدهم على ما كان لازما في جميع المواد لا ما كان يختلف .

وسيقول الناظم في باب العكس:

---

[1]– من أعني إلى جزئية: ساقطة من (ب).

[2]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق53– ق54.

وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ *** لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

فلو قال هنا: فإن تكن شخصية فيكتفي بالخلف في الكيف كما قد عرفنا ، ثم يقول: "**وإن تكن محصورة بالسور**"..الخ لكان موافقا لكلام غيره ، ويكون سكت عن المهملة استغناء بالجزئية لأنها في قوتها. ومعنى قوله : "**فانقض بضد سورها المذكور**"، أن نقيض القضية المسورة يزاد فيه على الاختلاف في الكيف الاختلاف في الكم، وهو الكلية والجزئية؛ فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس.وإليه أشار بقوله:

فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ *** نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

وقرنه ب"الفاء" لأنه مفرع على المحصورة يريد، وكذا العكس ؛ أي إذا كانت سالبة جزئية فنقيضها موجبة كلية، لأن التناقض بين اثنين لابد أن يكون مشتركا بينهما لا ينفرد به أحدهما عن الآخر. وكذا قوله:

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ *** نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

/ يريد وبالعكس هو أن تكون موجبة: "كل حادث فهو فعل الله [تبارك أق32أ و][1] تعالى؛ أي مخلوق لله"، فهذه كلية صادقة ونقيضها الكاذب: "بعض الحادث ليس فعلا لله تبارك و تعالى". وإذا قلت في السالبة الكلية: "لا شيء من الممكن بواجب علي مولانا تبارك وتعالى"، كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب: "بعض الممكن واجب علي مولانا تبارك و تعالى". وهو ما كان صلاحا للعبد كما يقول المعتزلة[2]. قال ابن هارون: "واضحة هذه القاعدة. قال عز وجل ردا على اليهود: ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق53.

جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾[1] وهم يعترفون به. فناقض السلب الكلي بالإيجاب الجزئي"(انتهى). يريدون أن قولهم :﴿ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾؛ معنى لا شيء من البشر أنزل الله عليه الكتاب، وقوله تعالى في الرد عليهم :﴿ قُلْ[2] مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا[3] ﴾[4] إلى قوله: ﴿ قل الله ﴾، في معنى بعض البشر أنزل الله عليه الكتاب وهو موسى.

تنبيه: تلخص مما تقدم أن القضيتين الشخصيتين يشترط في تناقضهما باعتبار الاختلاف شرط واحد وهو الاختلاف في الكيف؛ أي الإيجاب والسلب مع الاتفاق في الأمور الثمانية. وأن المسورات يشترط في تناقضها شرطان : الاختلاف في الكيف والاختلاف في الكم وهو الكلية والجزئية؛ أي مع الاتفاق في الأمور السابقة أيضا، وأما المهملتان فهما عند الناظم كالشخصيتين فيكون ذكر تناقض القضايا الثمانية كلها والذي عند غيره أنهما كالجزئيتين وق د تقدم التنبيه عليه.

<u>**فَصلٌ في العَكْسِ المُستَوِي :**</u>

قيده بالمستوي ليخرج عكس النقيض فإنه لم يتعرض له، وإنما اقتصر على المستوي لكثرة استعماله، ولأنه إذا أطلق العكس ولم يُقَيَّد فالمقصود به المستوي، كما نبه عليه بعض الشيوخ وسنذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى حقيقة "عكس النقيض" بقسميه؛ أعني"الموافق" و"المخالف" والعكس: في اللغة هو القلب والتحويل. وأما في الاصطلاح فقد أشار الناظم إلى تعريف العكس المستوي منه بقوله:/ أق32ب

---

[1]- سورة الأنعام، من الآية 91.

[2]- قُلْ: ساقطة من (ب).

[3]- نُورًا: ساقطة من (ب).

[4]- سورة الأنعام، من الآية 91.

العَكْـسُ قَلبُ جُـزْأَيِ القَضِيَّهْ *** مَـعَ بَقَـاءِ الصِّـدْقِ وَالكَـيْفِيَّهْ

وَالكَـمُّ إِلاَّ المُـوجَبَ الكُـلِّيَّهْ *** فَعَـوْضُـهَا المُوجَـبَةُ الجُـزْئِيَّـهْ

فقوله: "**قَلْبُ**" جنس، وقوله: "**جُـزْأَيِ القَضِيَّهْ**"، احترازا من تبديل أحدهما فقط، فلا يسمى عكسا مستويا ودخل فيه الحملية والشرطية المتصلة . وأما المنفصلة فلا عكس لها كما سيبينه عليه الناظم بقوله: " **وَالعَكْـسُ فِـي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ** " البيت. مثال الحملية :"كل إنسان حيوان"، فعكسه المستوي : "بعض الحيوان إنسان". كما قال الناظم : "**فَعَـوْضُـهَا المُوجَـبَةُ الجُـزْئِيَّـهْ**" ومثال المتصلة :"كلما كان هذا إنسان كان حيوان"، فعكسه المستوي: "قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان إنسانا" على ما قدمناه في أسوار الشرطية . قال بعض الأفاضل: "ولابد أن يكون التبديل في كل واحد من الجزئين بكماله ، فلو قيل: الوتد في الحائط لم يكن عكسه الحائط في الوتد لأن الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول؛ إذ المحمول هو استقرار الوتد في الحائط كانا قلنا : الوتد مستقر في الحائط، فيكون العكس المستقر في الحائط الوتد"(انتهى).

ومراد الناظم: ب"**قَلْبُ جُـزْأَيِ القَضِيَّهْ**" تبديل كل واحد من طرفي القضية بعين الآخر، ليخرج عكسا النقيض. لأن التبديل فيهما ليس في عين الطرفين . فأما عكس النقيض الموافق فحقيقته[1]: تبديل كل واحد من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف كما في العكس المستوي ، لأن التبديل هنا بالنقيض فيجعل نقيض المحمول موضوعا، ونقيض المقدم تاليا في الشرطيات المتصلات. مثاله في الحمليات : "كل إنسان حيوان"، فعكس نقيضه الموافق : "كلما ليس حيوان ليس إنسان". ومثاله في الشرطيات المتصلات[2]: "كلما كان هذا

[1]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق62 و.

[2]- المتصلات: ساقطة من (ب).

إنسان كان حيوانا". فعكس نقيضه: "كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن إنسانا ". والكلية الموجبة تنعكس كنفسها في عكس النقيض كما رأيته في المثال . وأما عكس النقيض المخالف فحقيقته[1]: تبديل الطرف الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف. مثاله في الحمليات : "كل إنسان حيوان"، فعكس نقيضه المخالف: "لا شيء / من الحيوان إنسان". ومثاله في أق33أ الشرطيات:"كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا "، فعكس نقيضه المخالف : "ليس البتة إذا لم يكن الشيء حيوانا كان إنسانا "، فقد خالف هذا العكس العكسين السابقين في شيئين؛ أحدهما: أن الكيف فيه مخالف لكيف الأصل، والثاني : أن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا بنقيضهما معا ، بل بعين أحدهما ونقيض الآخر. ولذا سمي مخالفا لمخالفته لأصله في الكيف؛ أي الإيجاب والسلب وسمي الذي قبله موافقا لموافقته لأصله في الكيف، فأشبه المستوي ومثاله في الحروف: (كل ج ب) فعكس نقيضه الموافق (كل لا ب لا ج) وعكس نقيضه المخالف (لاشيء من لا ب ج). واحترز بقوله: "**مَـــعَ بَقَـــاءِ الصِّـــدْقِ**" من تبديل كل واحد من الطرفين بعين الآخر مع عدم بقاء الصدق، كقولنا مثلا: في عكس "كل إنسان حيوان"، "كل حيوان إنسان"، فالصدق الذي كان في الأصل قد انتفي في العكس إذ هو كاذب فلا يسمى هذا عكسا[2].

وهذا الشرط لازم في العكوسات الثلاثة ؛ أعني بقاء الصدق الذي كان لأصلها؛ لأن العكس لازم لأصله، ويستحيل أن يصدق الملزوم دون لازمه ، وبيان كون العكس لازما لأصله من وجوه مذكورة في "المطولات "، والمراد ببقاء الكيف وهو الإيجاب والسلب أن الأصل إن كان موجبا كان العكس موجبا،

1- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق62 ظ.

2- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص102.

وإن كان سالبا كان سالبا احترازا مما إذا اختلفا فيه بأن يكون أصل القضية موجبة، وعكسها سالبة أو بالعكس لعدم استوائهما في الصدق. وكذا احترز ببقاء الكم وهو الاتفاق في الكلية والجزئية عما إذا اختلفا فيه إلا ما استثناه بقوله:

"**إِلاَّ المُوجَبَةَ الكُلِّيَّهْ فَعَوْضُهَا المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّهْ**[1]"؛ يعني أنه يستثني من اشتراط بقاء الكم الكلية الموجبة نحو : "كل إنسان حيوان"، فإنها لا تنعكس كنفسها بل تنعكس جزئية، فتقول: "بعض الحيوان إنسان"[2]، لأن المحمول إذا كان أعم من الموضوع كما في المثال المذكور ، لا يمكن فيه عكسه بنفسه بأن تقول :"كل حيوان إنسان" لكذبه، ومن شروط صحة[3] العكس صدقه مع أصله[4]. قال ابن هارون: "والحق عندي أن محمول القضية إن كان مساويا لموضوعها انعكست الكلية الموجبة كنفسها. / مثل قولنا: "كل إنسان ناطق"، فتنعكس: "كل ناطق إنسان". وإن كان المحمول أعم كالمثال المتقدم انعكست جزئيه قال[5]: "فإن قلت: إنما لم يعتبروا الكلية في العكس لأنها غير لازمة إذ قد تصدق تارة وتكذب أخرى بخلاف الجزئية، فإنها صادقة بكل حال ، فلذلك اعتبروها. قلت: الصواب التفصيل كما ذكرناه لأن الكلية لازمة لعكس المحمول المساوي، والجزئية لازمة للمحمول الأعم(انتهى)". أق33ب

ورأي الجمهور أن التبديل الذي يسمى عكسا هو ما كان الصدق لازما له في أي مادة فرضت كعكسنا الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة؛ فهذا العكس لازم الصدق للأصل دائما. وأما ما كان الصدق فيه في بعض المواد فلا يسمونه

---

[1]- من فعوضها إلى الجزئية: ساقطة من (ب).

[2]- انظر: تاج الدين السبكي، المرجع السابق، (317/1).

[3]- صحة: ساقطة من (ب).

[4]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (141/2).

[5]- قال: ساقطة من (ب).

عكسا، بل هو أمر اتفاقي[1]. وظاهر كلام الناظم أن سائر القضايا تنعكس كنفسها إلا الكلية الموجبة، وفي هذا تفصيل . فقد علمت أن أصول القضايا أربعة : كلية وجزئية ومهملة وشخصية، وكلها موجبة أو سالبة، فالمجموع ثمانية[2].

فأما الكلية الموجبة فتنعكس جزئية كما قال الناظم، تبعا للجمهور وقد تقدم. وأما الكلية السالبة فتنعكس كنفسها نحو : "لاشيء من الجائز بقديم"، فعكسها: "لا شيء من القديم بجائز"[3] وبرهان لزوم صدق العكس في هاتين القضيتين أنهما لما على منافاة موضوعهما لحقيقة محمولهما لزم العكس ؛ إذ لا تتصور المنافاة من إحدى الجهتين دون الأخرى[4]، وأما الجزئية والمهملة فإن كانتا سالبتين فلا عكس لهما كما سيأتي في قوله:

وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ *** بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ[فَاقْتَصِدْ][5]

وإن كانتا موجبتين فتنعكسان جزئية نحو : "بعض الحيوان أبيض"، وعكسه: "بعض الأبيض حيوان". وتقول في المهملة : "الحيوان أبيض، وعكسه: "بعض الأبيض حيوان". وإن شئت عكستها إلى مهملة مثلها وهي : "الأبيض حيوان"، إذ هي في قوة الجزئية[6]. وأما الشخصية، ويقال لها المخصوصة، فإن كانت موجبة نحو: "زيد حيوان"، فعكسه: "بعض الحيوان زيد"[7]. وإذا قلت : "زيد عالم "، فعكسه: / "بعض العالم زيد". هذا هو المنصوص خلاف ما هو ظاهر كلام أق34أ

[1]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق61 ظ– ق62 و.

[2]– المرجع نفسه، ق63 و.

[3]– من فعكسها إلى بجائز: ساقطة من (ب).

[4]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق64 و.

[5]– أثبتها من (ب).

[6]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق63 ظ.

[7]– المرجع نفسه ، ق63 و.

الناظم من أنها تنعكس كنفسها إلا أن يقال قد ذكروا أن الشخصية تنزل منزلة الكلية لإنتاجها في كبرى الشكل الأول في مثل [قولك][1]: "هذا زيد" و"زيد إنسان"؛ ينتج بالضرورة "هذا إنسان"، وإذا كانت بمنزلة الكلية فتدخل في قوله : "**إلاَّ المُـــوجَبَةَ الكُـــلِّيَّهْ فَعَـــوْضُـــهَا المُوجَـــبَةُ الجُـــزْئِيَّـــهْ**" ، وإن كانت الشخصية سالبة فإن كان محمولها جزئيا نحو : "زيد ليس بعمرو"، فعكسه: " عمرو ليس بزيد"، وإن كان محمولها كليا نحو: "زيد ليس بفرس"، انعكس إلى قولك : "لا شيء من الفرس بزيد"[2]، فإن قلت: هذا خلاف ما يعطيه كلام الناظم من أنها تنعكس كنفسها، فالجواب أن تقول: ليس مخالفا له؛ ولكن ليس معنى كونها تنعكس كنفسها، إنها تنعكس إلى مخصوصة سالبة وإنما معناه أنها كما دلت على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها ، فإنها تنعكس إلى ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها . فإن كان[3] محمولها جزئيا فالذي صدق عليه ذاته المعينة وإن كان محمولها كليا، فالذي صدق عليه جميع أفراده فيحتاج في العكس إلى إدخال السور الكلي السلبي، عليه ليدل على سلب موضوع المخصوصة السالبة عن جميع ما صدق عليه محمولها ، وبهذا فسر الشيخ السنوسي –رحمه الله تعالى[4]– كلامه في مختصره[5]، والله اعلم.

وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَـا وُجِدْ * بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِـدْ**

وَمِثْـلُهَـا المُهْمَـلَةُ السَّلْـبِيَّهْ * لِأَنَّهَـــا فِـي قُـوَّةِ الجُـزْئِيَّـهْ**

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق63 ظ.

[3]– كان: ساقطة من (ب).

[4]– رحمه الله تعالى: ساقطة من (ب).

[5]– المرجع نفسه، ق63 و.

يعني أن العكس لازم لكل قضية، إلا التي وجد فيها السلب والجزئية، وهو المراد بالخستين وهي الجزئية السالبة نحو: "بعض الحيوان ليس بإنسان"، فهذه قضية صادقة ولا يصدق عكسها وهو : "بعض الإنسان ليس بحيوان"[1]، وفهم من استثنائها من اللزوم أنها قد تنعكس في بعض المواد نحو: "بعض الإنسان ليس بحجر"، وعكسها: "بعض الحجر ليس بإنسان". ومثل / الجزئية السالبة أق34ب المهملة السالبة لأنها في قوة الجزئية كقولنا : "الحيوان ليس بإنسان"، فهي قضية صادقة في قوة قولك: "بعض الحيوان ليس بإنسان"، ولا يصح عكسه وهو : "الإنسان ليس بحيوان"[2].

قوله:

وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ * وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ**

يعني أن العكس إنما يكون فيما يعرف فيه قلب جزئي القضية حتى يتميز به العكس من الأصل، وذلك في القضايا الحملية والشرطية المتصلة ، فإن الترتيب بين طرفيها طبيعي بحيث لو أزيل ذلك الترتيب تغير ذلك [3] المعنى بخلاف القضية المنفصلة نحو: "إما أن تكون الشمس طالعة" و"إما أن يكون النهار مفقودا"، فلا ترتيب فيها طبيعي؛ أي يقتضيه المعنى إذ لو أبدل كل واحد من طرفيها بالآخر لم يتغير المعنى، فتقول: "إما أن يكون النهار مفقودا" أو "إما أن تكون الشمس طالعة"، فهو المعنى الأول لا غيره و إن تغيرت العبارة والاعتبار بالمعنى لا باللفظ، فلا فائدة في عكسها، وحينئذ لا يسمى هذا التبديل عكسا[4].

---

[1]– انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص63.

[2]– انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ذلك: ساقطة من (ب).

[4]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق61 ظ.

فعكس المتصلة كعكس الحملية، فإنها إذا كانت كلية موجبة انعكست جزئية نحو: "كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا"، فعكسه: "قد يكون كلما كان هذا حيوانا كان إنسانا"[1]، على ما قدمناه في أسوار الشرطيات . وإذا كانت كلية سالبة انعكست كنفسها سالبة كلية كقولنا: "ليس البتة كلما كانت الشمسُ طالعةً كان الليل موجوداً"، أو عكسه: "ليس البتة كلما كان الليلُ موجوداً كانت الشمس طالعةً"[2]. وأما السالبة الجزئية والمهملة فلا عكس لهما كما تقدم في الحملية وهذا كله على المشهور من صحة عكس الشرطيات كالحمليات[3]. ونقل ابن عرفة قولا آخر عن السراج[4] بمنع عكس الشرطيات مطلقا؛ أي سواء كان العكس بالمستوي أو عكس النقيض بقسميه واحتج بما يطول جلبه هنا.

باب القياس:

هذا هو المقصود الأعظم من هذا الفن ، إذ به تدرك الأحكام العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها / واستثمارها، وأما معرفة الماهيات في أنفسها أق35أ برسومها وحدودها وهي التصورات فإنما جيء بها في الحقيقة لأجل هذا المقصد. فتقديم فصل التصورات عليه من باب تقديم الوسائل على المقاصد ، وذلك أن التصديق في نفسه[5] لابد أن يتقدمه تصور إذ الحكم على مجهول لا

1– انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

2– انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع نفسه، ص64.

3– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق63 ظ.

4– هو: محمود بن أبي بكر بن أحمد أبو الثناء، سراج الدين الأرموي: عالم بالأصول والمنطق، من الشافعية.ولد سنة 594هـ، وتوفي سنة 682هـ. له تصانيف، منها: " مطالع الأنوار"، في المنطق " التحصيل من المحصول" في الأصول، " لطائف الحكمة". حول ترجمته، انظر: هدية العارفين للبغدادي، (406/2)؛ الأعلام للزركلي(166/7).

5– في نفسه: ساقطة من (ب).

يفيد، والتصورات مكتسبة بالحدود والرسوم وهي متوقفة على معرفة الكليات الخمس كما تقدم فوجب تقديمها عليها. فلما فرغ الناظم من ذلك كله شرع فيما يوصل إلى التصديق والموصل إليه [التصديق] [1] يسمى "حجة" كما تقدم، وهو ثلاثة أشياء: "قياس" و"استقراء" و"تمثيل"[2]. وبدأ الناظم بالقياس لأنه أشرف الثلاثة وأقواها وهو كفيل بحصول المطالب التصديقية على سبيل القطع لا يشاركه فيه غيره، بخلاف الاستقراء والتمثيل فإنهما لا يفيدان القطع واليقين كما سيقوله الناظم بعد هذا، ولهذا اقتصر على القياس غير واحد من أهل الفن . ثم لما كان القياس متوقفا على معرفة القضايا إذ منها يتركب قدم الناظم الكلام عليها، وعلى ما يعرض لها من تناقض وعكس ، ثم أخذ في المقصود و أن نظر المنطقي في الحجة باعتبارين:

أحدهما: معرفة صورتها وكيفية ترتيبها وتأليفها. والثاني : النظر في موادها من كون الحجة نقليه أو عقلية يقينية أولا كما سيأتي في أقسام الحجة ، وإلى النظر الأول أشار الناظم بقوله:

إنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا * مُسْتَلزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا**

القياس: لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر، وفي الاصطلاح ما أشار إليه الناظم في هذا البيت ؛ يعني أن القياس لفظ مركب من قضيتين فأكثر ، وإنما قدرنا لفظا لأنه لما قال صور من قضايا وهي ألفاظ احتيج إلى تقدير لفظ أقول ونحوهما، وهو جنس يتناول المركب وغيره. وقوله: "**مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا**" ؛ أي ركب من قضايا، أخرج به اللفظ المفرد والقضية الواحدة الحملية، / فإنها مركبة أق35ب

[1] - أثبتها من (ب).

[2] - انظر: أبو حامد الغزالي، مقاصد الفلسفة، تحقيق محمود بيجو، سوريا: مطبعة الصباح، 2000م، ص29.

من مفردين، ويخرج بداية المركبات التقييدية كالحدود والرسوم لأنها مؤلفة من مفردات لا من قضايا، وإنما قلنا مركب من قضيتين فأكثر؛ لأن القياس قد يتركب من قضيتين فقط، ويقال له "القياس البسيط" نحو: "العالم متغير" و"كل متغير حادث"، ينتج: "العالم حادث"، فهذا اللفظ صور من قضيتين لزم منهما لذاتهما قول آخر وهو "العالم حادث"[1]. وقد يتركب من أكثر من قضيتين ويقال له "القياس المركب" نحو: "النباش[2] آخذ للمال خفية"، و"كل آخذ للمال خفية فهو سارق"، و"كل سارق تقطع يده"، فهذه ثلاث قضايا يلزم عنها أن "النباش تقطع يده"[3]. على أن الناظم سيذكر القياس المركب في قوله:

وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا *** لِكَـوْنِهِ مِـنْ حُجَجٍ قَـدْ رُكِّبَا.الخ

فينبغي أن يحمل قوله [هنا][4] من قضايا صورا على ما تركب من القضيتين فقط بناءا على أن التثنية جمع في المعنى، فعبر عن المثنى بصيغة الجمع لئلا يكون في كلامه تكرار مع ما سيأتي له.

والصحيح عند المحققين أن القياس المركب يرجع به إلى البسيط ، وأنه قياسات طويت نتائجها؛ أي لم تذكر واستغنى عنها للعلم بها، وهي صغريات لما بقي من المقدمات[5]. ولذلك سمي قياسا مركبله ولكونه يرجع إلى البسيط الذي لم

---

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، رسالة في المنطق: إيضاح المبهم في معاني السلم، ط 2، تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع، لبنان: مكتبة المعارف، 2006، ص71.

[2]- النباش: السارق والمختلس، ويقال له من يفتش القبور عن الموتى ليسرق أكفانهم وحليهم. انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 4، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص897.

[3]- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص 65؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص72.

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق79 و.

يذكره كثير من أهل الفن فكان من حق من بني تأليفه على الاختصار أن يستغني عنه، والله أعلم. وخرج بقوله: "**مُسْتَلْزِمًا**" قياس الإستقراء والتمثيل، فإن قضاياهما لا تستلزم شيئا لإمكان تخلف مدلولهما[1].

ومعنى قوله: "**بِالذَّاتِ**" أن يكون الإستلزام المذكور لذات التأليف القضايا، واحترز به عما يلزم لا لذات القضايا بل بواسطة مقدمة أخرى أجنبية عن قضيتي القياس؛ فيخرج عن هذا قياس المساواة فإنه يستلزم قولا آخر وهي النتيجة كقولنا: "ألف" مساو ل "ب" و"ب" مساو ل"ج"، فإنه يلزم منه "أ" مساو ل"ج"[2]، لكن لا لذات هذا التأليف بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي قولنا :"كل مساو ل باء، مساو لما يساوي الباء"[3].

/ وكقولك: "زيد مساو لعمرو" و"عمرو مساو لبكر"، فإنهما يستلزمان : "زيد مساو لبكر". لكن بواسطة العلم أن الأشياء المساوية لشيء واحد هي في نفسها مساوية، أو بأن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء . وكذا قياس المقدمية كقولنا: "نبينا محمد ﷺ مقدم على الرسل في الفضيلة، وهم مقدمون على الملائكة على الصحيح، فيلزم منه: نبينا ﷺ مقدم في الفضيلة على الملائكة بواسطة مقدمة أجنبية" وهي قولنا: "كل مقدم على الرسل مقدم على ما الرسل مقدمون عليه في الفضيلة"[4]. وخرج بقوله: "**قَوْلاً آخَرَا**" ما يتألف من قضيتين لا يشتركان في وسط فإنه يستلزم قولا هو إحدى المقدمتين؛ لأن المركب مستلزم لجزئه، فلو قلنا: "كل إنسان ناطق، وكل فرس صهال لصدق عليه أنه صور من قضايا مستلزم لقول ذلك القول هو إحدى المقدمتين لا قول آخر"، فلو لم يقل أق36أ

1- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق ، ق79 و.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه، ق79ظ.

4- المرجع نفسه، ق79 ظ- 80 و.

آخر لكان كل ما صور من قضايا أيا قضايا كانت يصير قياس ، والمراد أن القول اللازم وهو النتيجة يجب أن يكون مغايرا لكل واحدة من القضايا.

ومعنى لزوم النتيجة للقياس، أن الإنسان إذا سلم صحة القضايا يلزمه تسليم صحة[1] النتيجة، و يحصل له اليقين بها ولا يمكنه الامتناع من ذلك. فإذا سلم مثلا: "أن كل إنسان حيوان"، وسلم مع ذلك: "أن كل حيوان جسم"، وكان معنى القولين حاضرا في ذهنه على هذه الهيئة، وله أهلية في التفطن لدخول الموضوع وهو إنسان في محموله وهو حيوان، جزم بأن "كل إنسان جسم"، واضطر إلى الإقرار به إما بلسانه أو بقلبه، وشمل هذا التعريف "القياس الإقتراني" و"الاستثنائي" كما يقسمه الناظم إليهما، وشمل أيضا ما كان من القياس صادق القضايا كما تقدم تمثيله، وما كان كاذب المقدمات نحو : "كل إنسان فرس"، و"كل فرس صهال". لأن القياس من حيث هو قياس إنما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل: "البرهاني" و"الجدلي" و"الخطابي" و"الشعري" و"السفسطائي"[2]، وذلك أن معنى لزوم الشيء للشيء هو كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه، وإن كان لا يوجد هو ولازمه. قال الله تعالى: ﴿لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةً إلا الله لفسدتا﴾[3]./ فالفساد لازم لتعدد الآلهة مع أن التعدد معدوم والفساد اللازم له معدوم. أق36ب

واعلم: أن النتيجة تسمى قبل الشروع في الاستدلال "دعوى"، وبعد الشروع فيه وقبل تكميله تسمى "مطلوبا"، وبعد تكميل الاستدلال تسمى "نتيجة"[4].

1- صحة: ساقطة من (ب).

2- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق79 و.

3- سورة الأنبياء، من الآية 22.

4- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق78 ظ.

واعلم أيضا أن استلزام مقدمات القياس للنتيجة عند "أهل السنة" هو مجرى عادة الله يخلقها عند استحضار مقدمتين، ولو شاء لم يخلقها. وعند "الحكماء" بالاضطرار وعند "المعتزلة" بالتولد، وسيأتي بيان هذا في قول الناظم:

"وَفِي دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ عَقْلِيٌّ أو عَادِيٌّ أو تَوَلُّدُ" ...الخ

ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ * فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي**

وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ * بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ**

يعني أن القياس الذي سبق تعريفه، ينقسم عند المناطقة إلى قسمين : "اقتراني" و"شرطي"، فالشرطي يأتي، والاقتراني بدأ به فعرفه بقوله : "**وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّـتِيجَةِ بِقُـوَّةٍ**". فقوله: "**الَّذِي دَلَّ**" جنس يتناول كل دال ، وقوله: "**عَلَى النَّـتِيجَةِ**" مخرج لما عدى القياس الإستثنائي ، فأخرجه بقوله : "**بِقُـوَّةٍ**" فإن الإستثنائي ، يدل بالفعل عَلَى النَّـتِيجَةِ أو نقيضها لا بالقوة [1]. وذلك أن النتيجة لازمة للقياس، والقياس ملزوم لها كما دل عليه التعريف السابق في قوله: "**مُسْتَـلْزِمًـا بِالـذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا**". فلا بد أن يكون الملزوم دالا على لازمه، فإن دل القياس على النتيجة بالمعنى لا بالصريح فهو "الإقتراني"، وهو معنى دلالته بالقوة، إذ قوة اللفظ هي معناه ، وإن دل على النتيجة أو على نقيضها بالفعل؛ أي يذكر مادتها وصورتها فهو "الإستثنائي" [2].

ومادة النتيجة هي طرفاها، و الترتيب الذي فيها هو صورتها، وسيأتي بيان ذلك وتمثيله في فصله إن شاء الله تعالى [3].

---

[1]- انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص315.

[2]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق79 و.

[3]- تعالى: ساقطة من (ب).

قال السيد الشريف : " إذا وجدت مادة المركب وصورته فقد وجد بالفعل ، وإن لم توجد صورته لم يكن موجودا بالفعل . والنتيجة بالقياس الإقتراني وجدت مادتها دون صورتها فلذلك قيل إن النتيجة فيه موجودة بالقوة لا بالفعل" (انتهى).

/ فإذا استدللنا على حرمة النبيذ بقولنا: "هذا مسكر" و"كل مسكر حرام"، أق37أ
نتج هذا: "أن النبيذ حرام". فهذه النتيجة لم تذكر في القياس بالفعل ؛ أي بمادتها وصورتها وهي هيئتها و ترتيبها ، بل ذكرت فيه المادة فقط وهما طرفا النتيجة . فموضوعها وهو "النبيذ" ذكر في صغرى القياس، و محمولها هو"حرام" ذكر في كبرى القياس، فقد ذكر في القياس طرفا النتيجة بلا ترتيب وهو المراد بكون القياس يدل على النتيجة بقوة ويدل عليها أيضا من اشتمال الكبرى عليها. وهي قولنا: "كل مسكر حرام"، فكأنه قيل [و][1] "النبيذ حرام"، لأنه من أفراد المسكر ، والله أعلم.

وسمي اقتراني، لاقتران حدود القياس الثلاثة فيه من حيث أن الوسط يقترن بكل واحد من طرفي المطلوب بخلاف الإستثنائي . وأما قوله: "**وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ**" ؛ فمعناه أن الإقتراني لا يكون في القضايا الشرطية ، وفيه نظر. فقد ذكر غير واحد أنه يوجد في الشرطيات كما في الحمليات ، وأنه يتركب من متصلتين ومنفصلتين ومن متصلة ومنفصلة وم ن إحداهما مع حملية، كما في مختصر ايساغوجي[2] وغيره. وتوسعوا فيه وفي تقسيماته توسعا كثيرا مما لا يجدي كبير نفع للمبتدئ لقلة استعماله.

قال بعض الفضلاء: "وإنما هو من باب التفنن والتوسع في هذا العلم"، قال: "وهو مما افتخر الشيخ ابن سينا باستنباطه واستخراج فوائده، وإنه لم يسبق لذلك، وأنه حصله بعد سنين كثيرة" (انتهى).

1- أثبتها من (ب).

2- انظر: أثير الدين الأبهري، المرجع السابق، ص103.

وظاهر كلام ابن الحاجب كظاهر كلام الناظم فإنه أشار إلى أن القياس الإقتراني يكون بغير شرط ولا تقسيم[1]؛ أي ليس فيه مقدمة مشتملة على شرط وهي المتصلة ولا تقسيم وهي المنفصلة، فاعترض عليه بعض شراحه بما ذكرنا وتلطف له الشيخ العضد في تقرير كلامه بما يدفع الاعتراض، فقال ما نصه:"الإقتراني بغير شرط ولا تقسيم؛ أي يقتصر على هذا القسم و يسمى "الإقترانيات الحملية"، ولم يتعرض للقسم الآخر وهو ما فيه تقسيم أو شرط ويسمى "الإقترانيات الشرطية" لقلة جدواها وكثرة تشعبها، وبعد أكثرها / عن أق37ب الطبع"[2](انتهى) بلفظه.

وزاد ابن هارون جوابا آخر: "وهو أن الإقتراني الشرطي كان غير مذكور في كتب المتقدمين لكونه غير يقيني الإنتاج، مع قلة الحاجة إليه لم يعتبره المعد ولم يعده من القياسات الاقترانية، ولهذا خص الإقتراني بالحملي"(انتهى) بلفظه. وبنحو هذا يعتذر عن الناظم، والله أعلم.

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا * مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا**

وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا * صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا**

فَإِنَّ لاَزِمَ الْمُقَدِّمَاتِ * بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ**

الضمير في قوله: "**تَرْكِيبَهُ**" عائد على الإقتراني الحملي، والمعنى أنك إذا أردت تركيب هذا القياس الإقتراني فاجمع مقدماته؛ وهي القضايا التي يتركب منها على ما يجب جمعه وترتيبه من الإتيان بوصف جامع بين طرفي

---

[1]- انظر: شمس الدين الأصفهاني،المرجع السابق، (98/1).

[2]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص ص22-23.

المطلوب، وهو الحد المكرر وبه صار قضيتين : إحداهما مشتملة على موضوع المطلوب وتسمى: "الصغرى"، والأخرى على محموله وتسمى: "الكبرى"، ولا بد من تقديم الصغرى على الكبرى[1]، وإليه أشار بقوله: "**وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ**".

وأما قوله: "**وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا**"؛ فيعني به أنه لا بد بعد ترتيب المقدمات، من النظر في صحتها، إذ لا تصح النتيجة إلا بصحة مقدماتها. ولا بد أيضا من اختبارها هل هي قطعية يقينية ؟ أو إعتقادية ؟ أو ظنية؟ فإن كانت المقدمات أو بعضها فاسدا فسدت النتيجة ، فإن لازم الحق حق ولازم الفاسد فاسد[2]. وإليه أشار بقوله:

فَإِنَّ لاَزِمَ المُقَدِّمَاتِ * بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ**

فلو قلت: "كل إنسان فرس" و"كل فرس جماد"، ينتج :"كل إنسان جماد "، وهي كاذبة لكذب المقدمتين معا. ولو قلت: أن "كل إنسان فرس"، و"كل فر س صهال"، لنتج :"كل إنسان صهال"، و هي كاذبة[أيضا][3] لكذب الصغرى، وقس على هذا. والمقدمة: هي القضية التي جعلت جزء الدليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب، فإن لم تكن جزء الدليل لم تسم القضية مقدمة كذا للسيد الشريف و غيره.

قوله:

وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى * فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى**

/ يعني لما كان القياس مركبا من مقدمتين إحداهما صغرى ، والثانية أق38أ

---

[1]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص340.

[2]– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص73.

[3]– أثبتها من (ب).

كبرى، كما سيقول الناظم وجب أن تكون الصغرى مندرجة في الكبرى ، لأن الصغرى أخص من الكبرى في الأغلب. واندراج الخصوص في العموم واجب نحو: "العالم متغير"، "كل متغير حادث" فالعالم أخص من المتغير ، فلذلك تقول:"العالم متغير" حكم خاص بالعالم، و"كل متغير حادث" حكم عام للعالم وغيره. فينتج: "العالم حادث"[1] لأن هذا الاندراج خاص بالشكل الأول ، ولا يستقيم لغيره وقد وقع لابن الحاجب[2] نحو ما ذكر الناظم من وجوب الاندراج، فأورد عليه مثلما ذكرنا من أن ذلك في الشكل الأول فقط، وأجيب بأن غير الشكل الأول يرجع للأول بطرق مذكورة في "المطولات"، فكأن الاندراج يوجد في جميعها. وأيضا فيختص الاندراج المذكور بما إذا كان المحمول في المقدمتين أعم من الموضوع كما مثلنا، وأما إذا كان فيها مساويا للموضوع كقولنا: "كل إنسان ناطق"، و"كل ناطق بشر"، لم يصح أن يقال أن الصغرى أخص من الكبرى، وقد يجاب بأن غالب المحمول أن يكون أعم من الموضوع.

[قوله[3]]:

وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا *** وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا

وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ *** وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

لما ذكر أن المقدمة الصغرى يجب اندراجها في الكبرى كان ذلك مظنة سؤال سائل يقول: ما هي الصغرى التي[4] حكمت عليها بالاندراج؟ وما هي الكبرى التي تندرج فيها الصغرى؟ نعرفهما بما ذكر، ولذا كان ينبغي تقديم هذا

---

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص73.

[2]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق،(1/93-94).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- التي: ساقطة من (ب).

البيت على الذي قبله لأن الحكم على الشيء فرع عن [1] تصوره ، و يعني أن المنطقيين اصطلحوا على تسمية مقدمتي القياس كل واحدة باسم يخصها؛ فسموا إحداهما "صغرى" وهي المشتملة على الحد الأصغر ، والأخرى "كبرى" وهي المشتملة على الحد الأكبر ، والحد الأصغر هو موضوع المطلوب والأكبر هو محموله، وإنما سموا موضوع المطلوب أصغر لأنه في الأغلب أخص من المحمول، فيكون أقل إفرادا . وسميت المقدمة المشتملة عليه صغرى لأنها ذات الأصغر، وسموا محمول المطلوب حدا أكبر/ لأنه في الأغلب أعم فيكون أكثر أق38ب إفرادا. وقيل للمقدمة المشتملة عليه كبرى لأنها ذات الأكبر ، وحدود الشيء أطرافه وأجزاؤه التي تركب منها.

واعلم: أن الأصل في المطلوب الذي يستنتج أن يكون من قضية ذات طرفين؛ أي جزئين محكوم به ومحكوم عليه . فالمحكوم عليه: هو موضوعها ويسمى "الأصغر"، والمحكوم به: هو محمولها ويسمى "الأكبر". ولما كان هذا المطلوب مجهول النسبة إذ لو كان معلوم النسبة لم يحتج إلى استدلال احتيج أبدا في القياس إلى أمر ثالث زائد على طرفي المطلوب يكون هذا الزائد معلوم النسبة لكل واحد من طرفي المطلوب، فينشأ من نسبته إلى موضوع المطلوب قضية تسمى "مقدمة صغرى"، ومن نسبته إلى محمول المطلوب قضية تسمى "مقدمة كبرى".

والأمر الثالث الذي علمت نسبته لكل منهما يسمى "حدا وسطا " لتوسطه بينهما وهو الذي يجمع بين طرفي المطلوب ، ويقال له الحد المكرر لتكرره في المقدمتين إذ لو لم يكرر لم يكن بين المقدمتين ارتباط ولم تكن النسبة فيهما لشيء واحد.

---

[1]- عن: ساقطة من (ب).

فلأجل ذلك كانت أطراف مقدمتي القياس أربعة في اللفظ ، وثلاثة في المعني، والثالث هو الوسط الذي يلغي في الإنتاج وإليه أشار بقوله : "**وَوَسَــطٌ يُلْــغَى لَــدَى الإِنْتَاجِ**" فسبك البيت. والصغرى من مقدمتي القياس، هي المقدمة صاحبة الحد الأصغر؛ أي المشتملة عليه، والكبرى منهما هي المقدمة صاحبة الحد الأكبر؛ أي المشتملة عليه، فيكون قوله: "**صُغْــرَاهُمَا**" مبتدأ خبره، قوله : "**وَذَاتُ حَــدٍّ أصْــغَرٍ**" ، وكذا قوله : "**كُبْــرَاهُمَا**". ويصح العكس فحصل من هذا أنهم اصطلحوا على تسمية مقدمتي القياس بصغرى وكبرى ، وعلى تسمية أجزائهما بالحد الأصغر والأكبر والوسط، فهي ثلاثة أجزاء وإن كانت أربعة في اللفظ، وهذه الأجزاء تسمى "حدودا" و"أطرافا" على ما تقدم بيانه.

وأما قوله: "**وَأَصْــغَرٌ فَــــذَاكَ ذُو انْــدِرَاجِ**". فيستغني عنه بالبيت الذي قبل هذا ويجرى فيه من البحث ما قدمناه والله[تعالى][1] أعلم.

<u>فَصلٌ فِي الأَشْكَالِ</u>[2]:

[قوله][3]:

الشَّكْــلُ عِنْــدَ هَؤُلَاءِ النَّــاسِ * يُطْــلَقُ عَــنْ قَضِيَّــتَيْ قِيَــاسِ**

/لما تكلم الناظم على حقيقة القياس وعلى مقدمتيه وأجزائهما ، شرع الآن يتكلم على أشكال[4] ذلك القياس وهي أنواعه باعتبار جمع طرفي المطلوب مع الطرف الثالث المشترك بين طرفي المطلوب، وهو الحد الأوسط ، وأين أق39أ

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- عنوان فصل في الأشكال: ساقط من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- الأشكال: جمع شكل، وهو الهيئة الحاصلة في القياس، من نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأصغر والحد الأكبر. انظر:المعجم الفلسفي لجميل صليبا، (707/1).

موضعه منهما، فالكيفية الاجتماعية هي "الشكل"، وإليه أشار الناظم بالبيت المذكور. فقوله: " **يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ**"؛ معناه أن الشكل عند المنطقيين هو اجتماع قضيتين جمعتا لقصد قياس احترازا من جمع قضيتين لا لذلك، فليس بشكل والمراد بقضيتي القياس الصغرى والكبرى وبجعلهما جزئي قياس يسميان مقدمتين، وقد تقدم بيان ذلك.

[قوله][1]:

مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ * إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ**

يعني أنه لا يشترط في تسميته شكلا ، أن تعتبر فيه الكلية والجزئية ، ولا الإيجاب والسلب. وباعتبار ذلك يسمى "ضربا" و"قرينة"[2]. ولما كانت الأسوار أربعة ذكرها بصيغة الجمع لأنها سور كلي موجب وسالب وسور جزئي موجب وسالب، وقد تقدم بيانها . والحاصل أن القياس ينظر فيه باعتبارين تارة ينظر إلى هيئته التأليفية؛ أي الهيئة الحاصلة من تأليف الحد الوسط مع الحدين الآخرين، وهذا يسمى "شكلا". وتارة ينظر إلى نفس اقتران الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية وهذا يسمى "قرينة" و"ضربا".

وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ * أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ**

لما عَرَّفَ الشكل بما تقدم ذكره زاده هنا بيانا ووضوحا فحصره بال عِّ بعد ضبطه بالحد، واحتراز بقوله: "**بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ**" من اعتبار المقدمات من وجه آخر كالكم والكيف وغيرهما. وهو قريب من قوله قبل: "**مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ**" وإنما إعادة ليرتب عليه وجه انحصار الأشكال في أربعة ،

---

[1]– أثبتها من (ب).

[2]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق81 و.

وبيان انحصارها في أربعة: أن الحد الأوسط إن جعل محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو "الشكل الأول"، وإن كان بالعكس فهو "الشكل الرابع"، وإن كان محمولا فيهما فهو "الثاني"، وإن كان موضوعا فيهما فهو "الثالث"، هذا ما يقتضيه التقسيم / العقلي[1]. أق39ب

وإليه أشار بقوله:

حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى * يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى**

وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ * وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ**

وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ * وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ**

قوله: "**وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ**" ، إشارة إلى تفاوت هذه الأشكال الأربعة في القوة والضعف ؛ فالأول أفضلها وأقواها فجعل في المرتبة الأولى لأنه بيِّن الإنتاج[2]، وامتاز عن غيره بخاصتين:

إحداهما أنه ينتج المطالب الأربعة ؛ أعني "الموجب الكلي" و"السالب الكلي" و"الموجب الجزئي" و"السالب الجزئي" كما سيأتي، وثانيتهما أن إنتاجه قريب من الطبع يكاد الذهن الصحيح يدركه بأول وهلة من غير احتياج إلى فكر وروية[3].

ويتلوه الشكل الثاني، لأنه يوافق الشكل الأول في الصغرى؛ لأن الوسط في صغرى الشكل الأول محمولا، كما أنه في صغرى الشكل الثاني محمولا أيضا. والصغرى هي أشرف مقدمتي القياس، لأنها مشتملة على موضوع المطلوب الذي هو "الذات"، وأما الكبرى فهي مشتملة على محموله الذي هو "الصفة".

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص366؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق81 ظ.

[2]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (288/2).

[3]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق81 و.

و"الذات" أشرف من "الصفة" والمشتمل على الأشرف أشرف، فكانت الصغرى أشرف من الكبرى، فلذلك كان هذا الشكل ثانيا للأول لا يقال : "أن الثالث ينتج الإيجاب بخلاف الثاني فإنه لا ينتج إلا السلب"، لأنا نقول: "فضل الكلية على الجزئية أكثر من فضل الإيجاب على السلب لأن من السوالب ما هو في قوة الإيجاب وليس من الجزئي ما هو في قوة الكلي". وأيضا فهذا الشكل الثاني قريب من الأول في بيان الإنتاج فلذلك جعل مواليا له[1].

ويتلوه الثالث لموافقته للأول في الكبرى أو لأنه في بيان الإنتاج أقرب من الرابع، وجعل الرابع آخرها لمخالفته الأول في مقدمتيه، [معا][2] وهو في غاية البعد من الطبع[3]، ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي [4]. وقال السيد الشريف: وقد أنكر الأولون الشكل الرابع لبعده عن الطباع وعدوا الأشكال ثلاثة / ثم ذكره جالينوس[5] ورد عليه من بعده، حتى ذكره الإمام ؛ أي الرازي [6] أق40أ وقال: "لا ينبغي أن يرد على ذاكره كل الرد فتبع الإمام من بعده" (انتهى). ولهذا كانت الثلاثة موجودة في القرآن دون الرابع.

---

[1]- انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص318.

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق82 و.

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- جالينوس كلاوديوس: طبيب وفيلسوف يوناني، ولد في برغاما عام 129 أو 131م، ومات في روما عام 199 أو201، وقيل أنه عاش 87 سنة، عالم معلم سبعين سنة. ومن أهم كتبه: منهج الطب، التعليم المنطقي، التاريخ الفلسفي. حول ترجمته، انظر: معجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، ص256؛ عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، ص ص109-117.

[6]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع ، (288/2).

أما الشكل الأول: ففي احتجاج [خليل الله تعالى][1] إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام على انفراد مولانا عز وجل بالربوبية ونفيها عن النمرود المدعي لها جهلا وعنادا، بقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴾[2]، فإن هذا الدليل في قوة قوله: "أنت لا تقدر على [3] أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب فليس بربي"؛ ينتج من الأول: "أنت لست بربي"[4]. وأما الثاني: ففي استدلال الخليل عليه[الصلاة و][5] السلام بالأفول على عدم ألوهية النجم والقمر والشمس في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ[6] ﴾[7] الآية، لأنه في قوة قوله: "هذا أفل أو هذه آفلة "، و"ربي جل وعلا ليس بآفل"؛ ينتج من الثاني: "هذا أو هذه ليست بربي أو ليس بربي"[8].

وأما الثالث: ففي رد الله تعالى على اليهود القائلين: ﴿ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾[9] بقوله عز وجل:﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾[10] ونظمه من الثالث أن يقال: "موسى عليه الصلاة والسلام

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- سورة البقرة، من الآية 258 .

[3]- ساقطة من (ب).

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق82 و.

[5]- أثبتها من (ب).

[6]- من قال إلى الآفلين: ساقطة من (ب).

[7]- سورة الأنعام، الآية 76.

[8]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق82.

[9]- سورة الأنعام، من الآية 91.

[10]-سورة الأنعام، من الآية 91.

بشر"، "موسى عليه الصلاة والسلام أنزل الله[1] عليه الكتاب"؛ ينتج: "بعض البشر أنزل الله عليه الكتاب". وهذه النتيجة جزئية موجبة تكذب الكلية السالبة في قول اليهود: ﴿ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾[2]، لأنها نقيضها[3] كما بيناه في فصل التناقض. وأصل النتيجة، "بشر أنزل عليه الكتاب" وهي مهملة موجبة لا سور لها فهي في قوة الجزئية، وهي "بعض البشر أنزل عليه الكتاب"، وسيأتي أن الشكل الثالث لا ينتج إلا جزئيا[4].

[قوله][5]:

فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ *** فَفَاسِدُ النِّظَامِ

يعني متى ركب "القياس الاقتراني" تركيبا آخر خارجا عن هذه[6] الأشكال الأربعة، أو لم يكن على الهيئة المشترطة فيه، فتركيبه فاسد لا ينتج شيئا[7]. ولما كان كل شكل من الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضربا، منها منتج ، ومنها / عقيم[8]، احتيج إلى معرفة ما يضبط المنتج ويميزه عن العقيم، وذلك بذكر ما يشترط في إنتاج كل منها كما سيذكره الناظم، وبيان كون كل شكل يتصور فيه ستة عشر ضربا. أق40ب

---

[1]- ساقطة من (ب).

[2]- سورة الأنعام، من الآية 91.

[3]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق82 ظ.

[4]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص79.

[5]- أثبتها من (ب).

[6]- ساقطة من (ب).

[7]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص76.

[8]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق82 ظ.

إن القضايا أربعة: شخصية ومهملة ومسورة بالكل أو بالبعض ، فأما الشخصية فتنزل منزلة الكلية لإنتاجها في كبرى الشكل الأول في مثل قولك : "هذا زيد" و"زيد إنسان"؛ ينتج: "هذا إنسان".

وأما المهلة فهي في قوة الجزئية فتبين أنه لا يعتبر في القضايا إلا المحصورة؛ أي المسورة ومنها يتركب القياس[1]. والمحصورة تتنوع بحسب الكم إلى كلية وجزئية، وكل منهما يتنوع[2] بحسب الكيف إلى موجبة وسالبة فصارت المحصورات أربعا: كلية موجبة وسالبة وجزئية موجبة وسالبة، وهي الأسوار الأربعة التي بها يعتبر الضرب كما أشار إليه الناظم قبل هذا بقوله في تعريف الشكل:

مِـنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَـبَرَ الأَسْـوَارُ * إِذْ ذَاكَ بِالضَّـرْبِ لَـهُ يُشَـارُ**

فإذا نظرت إلى كل شكل من الأشكال الأربعة بهذا الاعتبار ، وجدت صغراه قابلة للمحصورات الأربع وكبراه كذلك. فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات فيخرج مقدراته ستة عشر ضربا، لكن منها ما هو منتج، ومنها ما هو عقيم[3]. ويتميز المنتج من العقيم بالشروط التي ذكرها الناظم، لكل شكل وقد أشار إلى شرط الشكل الأول بقوله:"**أَمَّـا الأَوَّلُ**"

فَشَرْطُهُ الإِيجَـابُ فِي صُغْرَاهُ * وَأَنْ تُـرَى كُلِّـيَّةً كُبْـرَاهُ**

يعني أن القياس الذي على هيئة الشكل الأول، يشترط في إنتاجه شرطان[4]: أحدهما أن تكون صغراه موجبة؛ أي سواء كانت كلية أو جزئية، إذ بذلك يندرج

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/291-292).

[2]- من وكل إلى يتنوع: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/292).

[4]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص77.

الأصغر تحت الأوسط بحيث يكون من أفراده، فلو كانت الصغرى سالبة لم يصدق الأوسط على الأصغر فلا يتعدى حكم الكبرى إليه، كقولنا مثلا: "لا شيء من الإنسان بفرس" و"كل فرس صهال". وسواء كان السلب بأداة نفي كالمثال المذكور أو بكلمة تتضمن السلب كقولنا: " الإنسان وحده [1] ضحاك " و" كل ضحاك حيوان "؛ ينتج: " الإنسان وحده حيوان ". / وهو كاذب، لأن "وحده" في معنى " لاشيء من غير الإنسان بضحاك "، فهي قضية دخلت في قضية وهو مذكور في أنواع المغالطات، ويسمى جمع مسائل في مسألة واحدة، ولو جعل "وحده"، جزء من المحمول لكان قياسا صحيحا. فتقول: "الإنسان هو وحده ضحاك"، و"كلما هو وحده ضحاك فهو حيوان"؛ ينتج: "الإنسان حيوان " وهو صادق، ذكره بعض الفضلاء[2]. وفي معنى وحده [الإنسان][3] فقط [أو الإنسان] [4] ولا غير، والله أعلم. أق41أ

الشرط الثاني: أن تكون كبراه كلية؛ أي سواء كانت موجبة أو سالبة ، إذ بذلك يتعدى حكمها إلى الأصغر، لأنه من جملة ما صدق عليه الأوسط ، فلو كانت الكبرى جزئية، لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأصغر لعدم تعيين ذلك البعض، كقولنا مثلا :"كل إنسان حيوان" و"بعض الحيوان فرس"[5].

وإذا عرفت هذا، فبمجموع الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من الشكل الأول أربعة، لأن الشرط إيجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية ،

---

[1]- وحده: ساقطة من (ب).

[2]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/290-291).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/291).

وبشرط كلية الكبرى يثبت لها موجبة وسالبة، فاضرب حالتي الصغرى في حالتي الكبرى يخرج لك أربعة أضرب هذا بطريق التحصيل.

وأما بطريق الإسقاط، فالشرط الأول: يسقط من الصغرى السالبة الكلية والجزئية فتضربهما في الأربع الكبريات بثمانية . والشرط الثاني: يسقط من الكبرى الجزئية، موجبة وسالبة فتضربهما في باقي الصغريات ، وهما اثنان الموجبة الكلية والموجبة[1] الجزئية، فالخارج أربعة تسقطها أيضا من الثمانية الباقية فيبقى أربعة منتجة[2].

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله بعد هذا: "**فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ**"، إلا أنه لم يبين ما يتركب منه كل ضرب من الضروب المنتجة ، ولا نتائجها وفعل ذلك في الأشكال الأربعة، فرأيت أن أتمم كلام الناظم في كل شكل ببيان ما يتركب منه كل ضرب من ضروبها المنتجة، وأعتمد في ذلك على نظم[الشيخ][3] سيدي محمد المغيلي فإنه أجاد و أفاد في بيان الضروب /المنتجة، وبيان نتائجها ، أق41ب ثم نتبعه إن شاء الله تعالى[4] بتمثيل كل ضرب منها تكميلا للفائدة.

قال الشيخ المغيلي- رحمه الله تعالى- في أرجوزته[5]:

فأَضرب الأول أعني المنتجا * أربعة و غيرها لن ينتجــــا**

لكـل فكـل ثم كل يـــــله * لا شيء ثم البعض كلا أوله**

---

[1]- الموجبة: ساقطة من (ب).

[2]- انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص321.

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- تعالى: ساقطة من (ب).

[5]- محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، مخطوط، جامعة الملك سعود، 4260 ف2/897، تاريخ النسخ1144هـ، ص1.

ورابع بعض فلا شيء و قد * ينتج أول بكـــــــــل وورد**

للثان لا شيء و ثالث لـــه * بعض و في الرابع ليس قبله**

(انتهى).

فأشار إلى أن **الضرب الأول**[1]: يتركب من كليتين موجبتين ، وإليه أشار بقوله :"**كل فكل**"، وينتج كلية موجبة وإليه أشار بقوله : "**وقد ينتج أول بكل** "، "وقد" للتحقيق. ومثاله:" كُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ " وَ" كُلُّ عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ[2] ؛ ينتج كُلُّ وُضُوءٍ بِنِيَّةٍ.

الضرب الثاني[3]: من كليتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة. وإليه أشار بقوله:"**ثم كل يله لا شيء**" وينتج سالبة كلية، وإليه أشار بقوله: "**و ورد للثاني لا شيء**"، ومثاله:" كُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ " و" كُلُّ عِبَادَةٍ لاَ تَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ "[4]، كذا مثل ابن الحاجب[5]. ولك أن تقول في الكبرى : " وَلاَ شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ "؛ فينتج:" لاَ شَيْءَ مِنَ الوُضُوءِ بِمُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ[6]". فظهر من تمثيلات

---

[1]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، ق13 و.

[2]- انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، (213/1)؛ عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص25.

[3]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، (ق13 ظ- 14 و).

[4]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، الصفحة نفسها؛ عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، الصفحة نفسها.

[5]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (112/1).عند الأصفهاني وردت لفظة "بدون نية" وعند قدورة" بغير نية".

[6]- عن النية: ساقطة من (ب).

ابن الحاجب أنه لا فرق في السلب بين :"لا شيء"، و"لا يصح"، لأن المقصود نفي الحكم، [والله أعلم][1].

الضرب الثالث[2]: من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلية ، وإليه أشار بقوله: "**ثم البعض كلا أوله**" وينتج موجبة جزئية، وإليه أشار بقوله: "**وثالث له بعض**"، ومثاله: " بَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ " و" كُلُّ عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ "[3]؛ ينتج :" بَعْضُ الوُضُوءِ بِنِيَّةٍ[4] ".

الضرب الرابع[5]: من جزئية موجبة وكلية سالبة ، وإليه أشار بقوله : "**ورابع بعض فلا شيء**"، وينتج سالبة جزئية ، وإليه أشار بقوله : "**و في الرابع ليس قبله**"؛ أي ونتيجة[الضرب][6] الرابع "بعض قبله ليس"، ومثاله:" بَعْضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ "و" كُلُّ عِبَادَةٍ لاَ تَصِحُّ بِدُوْنِ نِيَّةٍ "[7]؛ ينتج:" بَعْضُ الوُضُوءِ لاَ يَصِحُّ بِدُوْنِ نِيَّةٍ "، أو"لَيْسَ بَعْضُ الوُضُوءِ يَصِحُّ بِدُوْنِ نِيَّةٍ ".

1- أثبتها من (ب).

2- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، ق14.

3- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، (213/1)؛ عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص25.

4- بِنِيَّةٍ: ساقطة من (ب).

5- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، (ق14 ظ- 15 و).

6- أثبتها من (ب).

7- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، الصفحة نفسها؛ عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، الصفحة نفسها.

/ كما أشار إليه المغيلي ونحوه في شرح النظم[1]، والمعنى سواء، لأنهما أق42أ
سوران للجزئية السالبة فأعلمه فظهر من هذا أن الشكل الأول : ينتج المطالب الأربعة وهي الأسوار الأربعة، وتبعت في التمثيل بمسائل شرعية الشيخ أبا عمرو ابن الحاجب[2] [رحمه الله][3]. قال [الشيخ][4] ابن هارون في شرحه له : "هذا أحسن من تمثيل المنطقين بحروف المعجم لأن ذلك أبين و أجلى للمناظر من الحروف ويفيده تدريبا على إجراء مسائل الفقه على هذه القاعدة " (انتهى). وكذلك نفعل إن شاء الله في الأشكال الباقية ثم أشار الناظم إلى ما يشترط للشكل الثاني بقوله:

وَالثَّانِي أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ *** كُلِّيَّةِ الْكُبْـرَى لَـهُ شَـرْطٌ وَقَعْ

يعني أن القياس الذي على هيئة الشكل الثاني وهو الذي يكون فيه [5] الوسط محمولا في المقدمتين معا، يشترط في إنتاجه شرطان أيضا إحداهما : اختلاف المقدمتين في الكيف؛ أي الإيجاب والسلب بحيث تكون إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة لأنهما لو اتفقتا إيجابا أو سلبا لزم موجب العقم بإظطراب النتيجة، فتصدق تارة وتكذب أخرى. ومتى كان الأمر كذلك ، اختل الإنتاج لاختلاف لزوم الصدق. ولهذا توجد المواد صادقة مع كذب النتيجة كقولنا مثلا : " كل إنسان حيوان " و" كل فرس حيوان " فالنتيجة كاذبة، وهي: " كل إنسان فرس "، مع صدق المقدمتين الموجبتين . ولو قلت في الكبرى : "وكل ناطق

1- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، ق16و.

2- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق،(112/1).

3- أثبتها من (ب).

4- أثبتها من (ب).

5- فيه: ساقطة من (ب).

حيوان" صدقت النتيجة وإن قلت في السالبتين : "لا شيء من الإنسان بناطق " وهو كذب والحق الإيجاب ، وهو " كل إنسان ناطق " ولو قلت في الكبرى : " لا شيء من الفرس بحجر " صدقت النتيجة[1].

الشرط الثاني: لإنتاج هذا الشكل كلية كبراه وإليه أشار بقوله: "**مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْـــرَى**" ، والضمير في قوله: "**لَـــهُ شَـــرْطٌ وَقَعْ**" ، يعود على الشكل الثاني ، ووجه اشتراط كلية الكبرى، أنها لو كانت جزئية لكان حاصل المقدمتين يَنافي الأصغر،/ وبعض ما صدق عليه الأكبر ، فيكون المباين للأصغر ، بعض أفراد الأكبر لا كلها، فمثال ما وجد فيه الشرطان المذكوران: " العَالَم حادث " و" لا شيء من القديم بحادث "؛ ينتج: " لا شيء من العالم بقديم ". فباعتبار هذين الشرطين في هذا الشكل الثاني تكون ضروبه المنتجة أربعة أيضا مثل الشكل الأول، لأن الكلية الكبرى إما أن تكون موجبة أو سالبة ، والصغرى لا بد وأن تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج إلا مع الصغرى السالبة ، كلية أو جزئية. والكبرى السالبة لا تنتج إلا مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية ، فالمجموع أربعة أضرب هذا بطريق التحصيل. أق42ب

وأما بطريق الإسقاط فلأن الشرط الأول ، يسقط ثمانية أضرب الموجبتين كلية وجزئية مع موجبتين كذلك ، والسالبتان كلية وجزئية مع سالبتين كذلك . والشرط الثاني، يسقط أربعة أضرب الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين ؛ أي الكلية والجزئية، والسالبة الجزئية مع الموجبتين كلية وجزئية ، فمجموع العقيم اثنا عشر ضربا أسقطها من ستة عشر ضربا المقدرة في كل شكل يبقى أربعة منتجة[2]، كما أشار إليه الناظم بقوله : بعد هذا "**فَمُنْـــــتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَـــــعَةُ**

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (294/2).

[2]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/294- 296).

كَـــالثَّـــانِي". ولا ينتج هذا الشكل إما سالبة كلية أو جزئية ولا ينتج الإيجاب لأن إحدى مقدمتيه سالبة وسيقول الناظم : "**وَتَتْبَعُ النَّتِيْـــجَةُ الأَخَسَّ**". وقال الشيخ المغيلي- رحمه الله تعالى- في بيان الأضرب المنتجة من هذا الشكل ما نصه[1]: [بحر الرجز]

والثاني قل ضروبه كالأول * كل فلا شيء و عكسه يلـي**

بعض فلا شيء و رابع أتى * بليس بعض ثم كل ثبتـــــا**

فينتج لا شيء لا وليه كما * ينتج ليس بعض ما تلاهمــا**

يعني أن المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة كالأول في العدد ، **الأول** منها: من كليتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة ، وإليه أشار بقوله : "**كل فلاشيء**" ينتج كلية سالبة مثاله:" كُلُّ غَائِبٍ مَجْهُولُ الصِفَةِ "و" كُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ / لَيْسَ بِمَجْهُولِ الصِفَةِ "[2]؛ ينتج[3]: " كُلُّ غَائِبٍ لا يَصِحُّ بَيْعُهُ ". أق43أ

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى موجبة، ينتج أيضا كلية سالبة، وإليه الإشارة بقوله: "**و عكسه**"؛ أي عكس" كل فلا شيء" وهو "لا شيء فكل"، وأشار إلى نتيجته مع الذي قبله بقوله :" **ينتج لا شيء لا وليه**" مثاله:" كُلُّ غَائِبٍ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصِفَةِ[4]" و" كُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فَهُوَّ مَعْلُوْمُ الصِفَةِ "[5]؛ ينتج: " كُلُّ غَائِبٍ لاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ ".

---

[1]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، ق16 ظ.

[2]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص 214.

[3]- من كل غائب إلى ينتج: ساقطة من (ب).

[4]- الصِفَةِ: ساقطة من (ب).

[5]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الضرب الثالث : من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى ، ينتج : سالبة جزئية، وإليه أشار بقوله: "**يلي بعض فلا شيء**" ومثاله:" بَعْضُ الغَائِبِ مَجْهُولُ الصِفَةِ " و" كُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فَلَيْسَ بِمَجْهُولِ الصِفَةِ "[1]؛ فينتج: " بَعْضُ الغَائِبِ لاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ ".

الضرب الرابع: من سالبة جزئية صغرى، وكلية موجبة كبرى ؛ ينتج : سالبة جزئية، وإليه أشار بقوله: "**ورابع أتى بليس بعض ثم كل ثبتا**". وأشار إلى نتيجته مع الذي قبله بقوله : "**كما ينتج ليس بعض ماتلاهما** "؛ أي ما تلي الضربين الأولين[2] مثاله:" بَعْضُ الغَائِبِ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصِفَةِ " و" كُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ مَعْلُوْمُ الصِفَةِ "[3]؛ " فبَعْضُ الغَائِبِ لاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ ". وهكذا مثل الشيخ "ابن الحاجب" ضروب هذا الشكل ببيع الغائب[4].

قال ابن هارون: "وأورد عليه أن هذا التمثيل في بيع الغائب، إنما يجيء على مذهب الشافعي الذي يمنعه، وأما على مذهب مالك الذي هو مذهب المؤلف فلا، فكان حقه أن يأتي بأمثلة مطابقة لمذهبه" انتهى.

تنبيه[5]: اختلفوا في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ، فقيل: "أن بيان إنتاجها متوقف على ردها للضروب المنتجة من الشكل الأول، ولوضوح إنتاج الأول بنفسه"، وهذا قول الأكثر.

1– انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص 214.

2– الأولين: ساقطة من (ب).

3– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص376.

5– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق85 ظ.

وقيل: "إنتاجها يتبين بذاتها من غير رد للأول"[1]. وبه قال السهرو ردي[2] والفخر[3]، قال ابن عرفة[4]. وأخذه شيخنا ابن الحباب[5]؛ أي أخذ القول الثاني من قول الغزالي، أن الأشكال الثلاثة موجودة في القرآن وصوبه [6]. قال الشيخ سنوسي:" يعني أن أدلة القرآن، لما يوجه الخطاب بها لعامة الناس، من جهلة أغبياء وكفرة أشقياء، فلا تكون إلا بينة بنفسها وصوب الأخذ" (انتهى).

ولأجل هذا الخلاف تركنا تكلف الرد للأول تقريبا على المبتدئ وقد قيل : /"الأولي للمختَصِر"، الاقتصار على الشكل الأول لأنه ينتج المطالب كلها أق43ب

[1]- انظر: شهاب الدين يحي السهروردي، مجموع مصنفات شيخ إشراق، إيران: معهد الدراسات والأبحاث الثقافية، 1993، مج 2، ص ص36-39.

[2]- هو: أبو الفتوح يحي بن حبش بن أميرك، الملقب شهاب الدين، السهروردي الحكيم المقتول بحلب، سنة 586هـ وقيل 587هـ. قرأ الحكمة وأصول الفقه على الشيخ مجد الدين الجيلي، وهو شيخ فخر الدين الرازي. من أهم مؤلفاته: "التنقيحات"، "التلويحات"، "حكمة الإشراق". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ، (268/6-274)؛ طبقات الشافعية لابن كثير،(677/1-679)؛ الأعلام للزركلي، (142/3).

[3]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (301/2).

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق85 ظ.

[5]- هو: أبو عبد الله محمد بن يحي بن عمر المعافري، المعروف بابن الحباب.أخذ عن ابن زيتون وغيره وعنه جماعة منهم المقري وابن عبد السلام وبينهما مناظرات وابن عرفة وكان يثني عليه بالعلم وتحقيقه ونقل عنه في مختصره وخالد البلوي وعرف به في رحلته. توفي – رحمه الله- سنة 741هـ وقيل سنة 749هـ. ومن تآليفه: "تقييد على مغرب ابن عصفور"،"اختصار المعالم". حول ترجمته، انظر: نيل الابتهاج لأحمد التنبكتي، ص ص399-400؛ شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، (209/1).

[6]- انظر: أبو حامد الغزالي، القسطاس المستقيم: الموازين الخمسة للمعرفة في القرآن، قراءة وتعليق محمود بيجو، سوريا: المطبعة العلمية، 1993، ص18 وما بعدها؛ ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص ص194-195.

وهو أصل باقي الأشكال وإليه مرجعها واستحسنه بعضهم تقريبا على المبتدئ ثم أشار الناظم إلى شروط الشكل الثالث فقال:

وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا * وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْـــدَاهُمَـا**

يعني أن القياس الذي على هيئة الشكل الثالث وهو الذي يكون فيه[1] الوسط موضوعا في المقدمتين يشترط في إنتاجه أمران أحدهما : إيجاب الصغرى ، والثاني: كلية إحدى المقدمتين، لأنه لا يلزم التقاء الأصغر والأكبر إلا بمجموع الشرطين[2]، ومهما انتفيا أو أحدهما لم يلزم إنتاج لاختلاف النتيجة في الصدق والكذب على ما تقدم بيانه، وذلك أن الصغرى لو فرضت سالبة، فلا يخلو إما[3] أن تكون الصغرى سالبة أو موجبة، فإن كانت سالبة مثل قولنا: " لا شيء من الإنسان بفرس " و" لا شيء من الإنسان بصهال " كذبت النتيجة ولو قلت في الكبرى: " ولا شيء من الإنسان بحجر " صدقت وإن كانت موجبة مثل قولنا: " لا شيء من الإنسان بفرس " و"كل إنسان حيوان" كذبت النتيجة. و لو قلت في الكبرى: و" كل إنسان ناطق " صدقت[4]، وبهذا أيضا يتبين الشرط الثاني وهو كلية إحدى المقدمتين لأنهما لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم لأجل ذلك التقاء الأصغر مع الأكبر و الاختلاف في المواد يحقق ذلك فإنها لو كانتا موجبتين كقولنا: " بعض الحيوان إنسان " و" بعض الحيوان فرس " كذبت النتيجة. ولو قلت في الكبرى: و" بعض الحيوان ناطق " صدقت. وباعتبار هذين

---

[1]- فيه: ساقطة من (ب).

[2]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق88 ظ.

[3]- إما: ساقطة من (ب).

[4]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/299)؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق89 و.

الشرطين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة لأن الشرط الأول : يسقط ثمانية أضرب حاصلة [1] من ضرب السالبتين صغريين في المحصورات الأربع كبريات. والشرط الثاني : يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة والسالبة كبريين فالمجموع عشرة يبقى ستة منتجة وأما بطريق التحصيل فالصغرى لا بد أن تكون موجبة فهي إما كلية أو جزئية فالكلية تنتج مع المحصورات الأربع / والجزئية لا تنتج إلا مع الكليتين أق44أ الموجبة والسالبة فالمجموع ستة أيضا[2] وإليه أشار الناظم بعد هذا بقوله :" **ثُمَّ ثَالِـثٌ فَسِتَّةٌ** " وهذا الشكل الثالث لا ينتج إلا جزئية موجبة أو سالبة ولا ينتج الإيجاب الكلي والسلب الكلي ؛ وذلك لأنه يشترط في كلية النتيجة في جميع الأشكال، أن يكون الأصغر موضوعا في الصغرى عام الوضع فيها ، أو في عكسها، ولا يكون الأصغر عام الوضع إلا في الضربين اللذين تكون الصغرى فيها كلية من الشكل الأول والثاني، وفي الضرب الذي صغراه سالبة كلية من الشكل الرابع وما سوى ذلك وهو ما كانت صغراه جزئية من الشكل الأول والثاني، فعدم عموم وضع الأصغر فيه ظاهر.

وأما عموم وضعه في عكس الصغرى ، فيكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون صغراه كلية سالبة لأنها تنعكس كنفسها والعكس لما كان لازما لأصل القضية كان في قوة وضع الأصغر والشكل الثالث الأصغر فيه محمول في الصغرى ولا يصير موضوعا إلا في عكسها وهي لا تنعكس إلا جزئية، فمن ثم لم ينتج الثالث إلا جزئية.

1- حاصلة: ساقطة من (ب).

2- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/299- 302)؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، (ق89- ق90 و).

وقال الشيخ المغيلي- رحمه الله تعالى- في بيان الأضرب المنتجة من هذا الشكل ما نصه[1]: [بحر الرجز]

وثالث الأشكال ستة لـــه * كل فكل ثم بعض يتلــــه**

كل وعكسه وكل بعــــده * لاشيء ثم بعض لا شيء لـه**

كل فليس بعض بعضا ينتج * نصف ونصف ليس بعض منتج**

(انتهى).

يعني أن **الضرب الأول** من الستة المنتجة يتركب من موجبتين كليتين، وإليه أشار بقوله: "**كل فكل**" و ينتج: موجبة جزئية مثال: " كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ" و" كُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ "؛ ينتج: " بَعْضُ المُقْتَاتِ رِبَوِيٌّ "[2].

الضرب الثاني: يتركب من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلية، وإليه أشار بقوله: "**ثم بعض يتله كل**" وينتج: موجبة جزئية مثاله: " بَعْضُ البُرِّ مُقْتَاتٌ " و" كُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ "؛ فينتج كالأول: " بَعْضُ المُقْتَاتِ رِبَوِيٌّ ".

واعلم: أن جعل هذا الضرب ثانيا هي طريقة "بن الحاجب "[3] وجماعة ومنهم من جعل ثاني ضروب هذا الشكل ما كان مركبا[4] من كليتين والكبرى سالبة وهي طريقة ابن سينا[5] وعليه / درج الكاتبي ومن تبعه واختاره الشيخ أق44ب

---

[1]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، ق17 و.

[2]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص 215.

[3]- انظر:عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص386.

[4]- ما كان مركبا: ساقطة من (ب).

[5]- انظر: ابن سينا، المرجع السابق، (430/1).

السنوسي في شرح مختصره[1]. وقال بعض الفضلاء : "ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب و الإيجاب أفضل فتبين بهذا أرجحية ما اعتمده ابن الحاجب"[2] (انتهى).

الضرب الثالث: من كلية موجبة وجزئية موجبة عكس الذي قبله ، وإليه أشار بقوله: "**و عكسه**"؛ أي و"عكس بعض فكل" وهو "كل فبعض" ومثاله: " كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ " و" بَعْضُ البُرِّ رِبَوِيٌّ "؛ ينتج: " بَعْضُ المُقْتَاتِ رِبَوِيٌّ "[3]. وهذه الضروب الثلاثة متماثلة النتيجة وهي جزئية موجبة و إلى ذلك أشار في النظم بقوله: "**بعضا ينتج نصف**"؛ أي النصف الأول من الستة ينتج بعضا.

الضرب الرابع: من كلية موجبة وكلية سالبة ينتج : سالبة جزئية وإليه أشار في النظم بقوله: "**و كل بعده لا شيء**" و مثاله: " كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ " و" كُلُّ بُرٍّ لاَ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً "؛ ينتج: " بَعْضُ المُقْتَاتِ لاَ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً "[4].

الضرب الخامس: من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية ينتج : سالبة جزئية وإليه أشار في النظم بقوله : "**ثم بعض لا شيء له**" ومثاله: " بَعْضُ البُرِّ مُقْتَاتٌ " و" كُلُّ بُرٍّ لاَ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً "؛ ينتج: " بَعْضُ المُقْتَاتِ لاَ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً "[5].

الضرب السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج : سالبة جزئية.و إليه أشار في النظم بقوله: "**كل فليس بعض**" ومثاله: " كُلُّ بُرٍّ

---

[1]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق90 و.

[2]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (126/1).

[3]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص215.

[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

مُقْتَاتٌ " و "بَعْضُ البُرِّ لاَ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً "؛ ينتج: " بَعْضُ المُقْتَاتِ لاَ يُبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً "[1].

والنتيجة في الضروب الثلاثة الأخيرة متماثلة كلها سالبة جزئية وإليه أشار في النظم بقوله: "و **نصف ليس بعض منتج** " أي[2] والنصف الأخير من هذه الضروب منتج ليس بعض فتأمله ثم أشار الناظم[3] إلى شرط إنتاج[4] الشكل الرابع بقوله:

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ * إِلاَّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ**

صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ * كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ**

يعني أن القياس الذي على هيئة الشكل الرابع وهو الذي يكون فيه الوسط موضوعا في الصغرى، محمولا في الكبرى يشترط في إنتاجه أن لا يجتمع في مقدمتيه / أو في إحداهما خستان من جنس واحد ، أو من جنسين أعني؛ جنس أق45أ الكيف وهو: الإيجاب والسلب، وجنس الكم وهو: الكل والجزء، فخسه الكيف السلب، وخسه الكم الجزئية، إلا إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلا ينتج إلا مع السالبة الكلية[5]. وإليه أشار الناظم بقوله: "**إِلاَّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ**"؛ أي إلا في صورة واحدة ففيها تجتمع الخستان ومعنى تستبين تظهر ؛ أي تظهر الخستان فيها لزوما ثم بين هذه الصورة بقوله:

صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ * كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ**

---

[1]– انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص 216.

[2]– أي: ساقطة من (ب).

[3]– الناظم: ساقطة من (ب).

[4]– إنتاج: ساقطة من (ب).

[5]– انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق91 ظ.

وتلك الصورة هي أن تكون الصغرى جزئية موجبة فشرط الإنتاج معها أن تكون الكبرى سالبة كلية؛ لأنه لو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت إما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها وكلاهما لا ينتج والضمير في كبراهما وفي صغراهما عائد على المقدمتين وإنما اشترط عدم اجتماع الخستين في غير الصورة المستثناة لأن اجتماع الخستين إن كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج لاختلاف النتيجة بالصدق تارة والكذب أخرى وهو دليل العقم لعدم لزوم الصدق كقولنا: " لا شيء من الإنسان بفرس " و" لا شيء من الصهال بإنسان".

فالنتيجة كاذبة وهي " لا شيء من الفرس بصهال " والحق الإيجاب وهو " كل فرس صهال " ولو قلت: بدل الكبرى "ولا شيء من الحمار بإنسان" لكانت صادقة وهي " لا شيء من الفرس بحمار ". و كذا لو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية نحو :" لا شيء من الحيوان بجماد " و" بعض الجسم حيوان " لكانت النتيجة[1] كاذبة والحق الإيجاب وهو " كل جماد جسم ". ولو قلت بدل الكبرى و" كل متحرك بالإرادة حيوان " وهو " لا شيء من الجماد بمتحرك بالإرادة " وإن كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية أما كبرى أو صغرى وأيا ما كان ففيه الاضطراب المذكور كقولنا: " ليس كل جسم حيوان " و" كل متحرك بالإرادة جسم " فالنتيجة كاذبة والحق الإيجاب و هو " كل حيوان متحرك بالإرادة " ولو قلت:" ليس كل حيوان إنسان " و" كل فرس حيوان " لصدقت النتيجة[2] [وهو][3]"لا شيء من/ الإنسان بفرس " وإن قلت: " كل إنسان حيوان " و" ليس كل متحرك أق45ب

---

[1]- النتيجة: ساقطة من (ب).

[2]- النتيجة: ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

بالإرادة إنسانا " لكذبت والحق الإيجاب وهو " كل حيوان متحرك بالإرادة " ولو قلت: " كل ناطق إنسان " و" ليس كل فرس ناطق " لصدقت وهو " لاشيء من الإنسان بفرس "[1]. وبمقتضى الشرط المذكور في الشكل الرابع يكون المنتج منه خمسة أضرب؛ لأن اجتماع الخستين من غير الصورة المستثناة يسقط ثمانية أضرب، السالبتان مع السالبتين بأربعة ، والسالبة الجزئية صغرى ، مع الموجبة كلية وجزئية، والسالبة الجزئية كبرى، مع الموجبة الكلية صغرى ، والسالبة الكلية صغرى، مع الموجبة الجزئية كبرى، فهذه أربعة أخرى.

واشتراط كون الكبرى سالبة كلية في الصورة المستثناة يسقط ثلاثة أضرب الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الثلاث غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة أضرب إلى الثمانية قبلها فيجتمع أحد عشر كلها عقيمة يبقى خمسة منتجة [2]، وإليه أشار الناظم بقوله: بعد هذا "**وَرَابِــعٌ بِخَمْــسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا**" وأشار المغيلي إلى بيانها بقوله:[3] [بحر الرجز]

وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قد رُوِيَـــا * كلٌّ فَكُلٌّ وبِبَعْضٍ ثانيــــــــــا**

لاشيءَ كلٌّ ثُمَّ عَكْسُـهُ ولا * شيءَ لبعضٍ قَدْ تَلاَ فَكَمـــــــلا**

فَنَتَجَ لاشيء لا وسطَ كَمَا * أُخرٌ ليس بعضٌ والبَعضُ لِمَــا**

---

[1]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (302/2- 303)؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، (91 ظ- 92 و).

[2]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (303/2- 304)؛ أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، (ق92- ق93 و).

[3]- انظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح- منح- الوهاب في رد الفكر إلى الصواب، ق17 ظ.

أي لما بقي[1] يعني؛ أن **الضرب الأول** في هذا الشكل: يتركب[2] من كليتين موجبتين وإليه أشار بقوله: "**كل فكل**" وينتج موجبة جزئية مثاله: " كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٌ إِلى نِيَّةٍ " و" كُلُّ وُضُوْءٍ عِبَادَةٌ "؛ ينتج:" بَعْضُ المُفْتَقِرِ إِلى النِيَّةِ وُضُوْءٌ "[3]. وإنما لم تكن النتيجة كلية في هذا الضرب لفقد شرط كليتها وهو كون أصغر المطلوب عام الوضع للأوسط في الصغرى أو في عكسها والأصغر هنا محمول لا موضوع والعكس جزئي لأن القضية الموجبة الكلية [4] لا تتعكس كنفسها وأيضا فلعدم لزوم صدقها مع كل مادة كالمثال المذكور فإنه يصدق مع كذب النتيجة لو كانت كلية وكذا قولنا : " كل إنسان حيوان " و" كل ناطق إنسان " فلو أنتج الكلية كانت كاذبة.

الضرب الثاني: من موجبتين الصغرى كلية ، والكبرى جزئية / ينتج: أق46أ موجبة جزئية، وإليه أشار بقوله: "**وبيعض ثانيا**" أي ثانيا لكل وأشار إلى نتيجة هذين الضربين بقوله: "**والبعض لما**" أي لما بقي وهما الضربان المتقدمان على الضرب الأوسط ومثاله: " كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٌ إِلى النِيَّةِ " و" بَعْضُ الوُضُوْءِ عِبَادَةٌ "؛ ينتج: " بَعْضُ المُفْتَقِرِ وُضُوْءٌ "[5].

الضرب الثالث: من كليتين الصغرى سالبة والكبرى موجبة كلية [6] ينتج كلية سالبة وإليه أشار في النظم بقوله: "**لاشيء كل**" وأشار إلى نتيجته بقوله :

---

[1]– أي لما بقي: ساقطة من (ب).

[2]– يتركب: ساقطة من (ب).

[3]– انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص 216.

[4]– الكلية: ساقطة من (ب).

[5]– انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، ص 217.

[6]– كلية: ساقطة من (ب).

"**فينتج لا شيء لا وسط**" أي للضرب الأوسط ومثاله: " كُلُّ عِبَادَةٍ لاَ تَسْتَغْنِي عَنِ النِيَّةِ[1] " و" كُلُّ وُضُوْءٍ عِبَادَةٌ "؛ ينتج:" كُلُّ مُسْتَغْنٍ عَنِ النِيَّةِ [2] لَيْسَ بِوُضُوءٍ "[3].

الضرب الرابع: من كليتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة و إليه أشار بقوله: "**ثم عكسه**" أي عكس لا شيء كل وهو كل لاشيء [4] مثاله:" كُلُّ مُبَاحٍ مُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ " و" كُلُّ وُضُوْءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ "؛ ينتج: " بَعْضُ المُسْتَغْنِي لَيْسَ بِوُضُوءٍ "[5] وإنما لم تكن كلية لأنه يصدق " كل إنسان حيوان " و" لاشيء من الفرس بإنسان " مع أن النتيجة تكذب سالبة كلية وتصدق جزئية.

الضرب الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج أيضا سالبة جزئية مثاله: " بَعْضُ المُبَاحِ مُسْتَغْنٍ عَنِ النِّيَّةِ " و" كُلُّ وُضُوْءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ "؛ ينتج: " بَعْضُ المُسْتَغْنِي لَيْسَ بِوُضُوءٍ "[6]. وإليه أشار الناظم بقوله: "**ولا شيء لبعض قد تلا**" أي؛ حال كون لا شيء تاليا لبعض، وقوله: "**فكملا**" أي ضروبه المنتجة والنتيجة في هذين الضربين الأخيرين سالبة جزئية ، وإليه أشار بقوله:" **أخر ليس بعض**"؛ أي ينتج ليس بعض الضربان المتأخران عن الضرب الأوسط قوله:

فَمُنْــــتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَـــعَـةُ *** كَـالثَّـانِ ثُمَّ ثَالِـثٌ فَسِـتَّـةُ

وَرَابِـعٌ بِخَمْـسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا *** وَغَيْـرُ مَـا ذَكَـرْتُهُ لَـنْ يُنْتِجَا[7]

---

[1]- عَنِ النِيَّةِ: ساقطة من (ب).

[2]- عَنِ النِيَّةِ: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[4]- من وهو إلى لاشيء: ساقطة من (ب).

[5]- انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[6]- انظر: ابن الحاجب، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[7]- عجز البيت: ساقط من (ب).

"الفاء" في قوله: "**فَمُنْتِجٌ**" مسببة عما قبلها ؛ أي فبسبب ما ذكر من الاشتراط لكل شكل يلزم أن يكون المنتج للشكل الأول : أربعة أضرب، وللثاني :أربعة أيضا،[1] وللثالث: ستة أضرب، وللرابع: خمسة. وقد تقدم تمثيلها أو بيانها / أق46ب بما يغني عن الإعادة، فمجموع المنتج من الأشكال الأربعة : تسعة عشر ضربا، والباقي من كلّ شكل هو العقيم ؛ فالعقيم من الشكل الأول : اثني عشر ، ومن الثاني: كذلك، ومن الثالث : عشرة، ومن الرابع : أحد عشر، فمجموع العقيم خمسة وأربعون ضربا. وإليه أشار الناظم بقوله : "**وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا**"، فجميع ما اشتملت عليه الأشكال الأربعة من الضروب منتجها أو عقيمها، أربعة و ستون ضربا ؛ لأن كل شكل يتصور فيه ستة عشر ضربا كما تقدم، والأشكال أربعة؛ فهو من ضرب أربعة في ستة عشر بأربعة وستين ضربا كما تقدم[2].

ولنضع لكل شكل جدولا مشتملا على جميع ضروبه وتعرض عليه شروطها المتقدمة حتى يظهر لك بالمشاهدة المنتج منها والعقيم، ونجعل على الضرب المنتج حرف "التاء" كذا (**ت**) علامة على إنتاجه، وعلى العقيم حرف "العين" هكذا (**ع**) علامة على عقمه، وهذه صورة ذلك: / أق47أ

[1]– من وللثاني إلى أيضا: ساقطة من (ب).

[2]– من لأن إلى تقدم: ساقطة من (ب).

ضروب الشكل الأول	كل ج ب	وكل ب ا	ت	لاشيء من ج ب	وكل ب ا	ع
	كل ج ب	ولاشيء من ب ا	ت	لاشيء من ج ب	ولا شيء من ب ا	ع
	كل ج ب	وبعض ب أ	ع	لاشيء من ج ب	وبعض ب ا	ع
	كل ج ب	وليس بعض ب أ	ع	لاشيء من ج ب	وليس بعض ب ا	ع
	بعض ج ب	وكل ب ا	ت	ليس بعض ج ب	وكل ب ا	ع
	بعض ج ب	ولاشيء من ب ا	ت	ليس بعض ج ب	ولاشيء من ب	ع
	بعض ج ب	وبعض ب ا	ع	ليس بعض ج ب	وبعض ب ا	ع
	بعض ج ب	وليس بعض ب ا	ع	ليس بعض ج ب	وليس بعض ب ا	ع

ضروب الشكل الثاني	كل ج ب	وكل ا ب	ع	لاشيء من ج ب	وكل ا ب	ت
	كل ج ب	ولاشيء من ا ب	ت	لاشيء من ج ب	ولاشيء من ا	ع
	كل ج ب	وبعض ا ب	ع	لاشيء من ج ب	وبعض ا ب	ع
	كل ج ب	وليس بعض ا ب	ع	لاشيء من ج ب	وليس بعض ا ب	ع
	بعض ج ب	وكل ا ب	ع	ليس بعض ج ب	وكل ا ب	ت
	بعض ج ب	ولاشيء من ا ب	ت	ليس بعض ج ب	ولاشيء من ا ب	ع
	بعض ج ب	وبعض ا ب	ع	ليس بعض ج ب	وبعض ا ب	ع
	بعض ج ب	وليس بعض ا ب	ع	ليس بعض ج ب	وليس بعض ا ب	ع

ضروب الشكل الثالث	كل ب ج	وكل ب ا	ت	لاشيء من ب ج	وكل ب ا	ع
	كل ب ج	ولاشيء من ب ا	ت	لاشيء من ب ج	ولاشيء من ب ا	ع
	كل ب ج	وبعض ب أ	ت	لاشيء من ب ج	وبعض ب ا	ع
	كل ب ج	وليس بعض ب أ	ت	لاشيء من ب ج	وليس بعض ب ا	ع
	بعض ب ج	وكل ب ا	ت	ليس بعض ب ج	وكل ب ا	ع
	بعض ب ج	ولاشيء من ب ا	ت	ليس بعض ب ج	ولاشيء من ب ا	ع
	بعض ب ج	وبعض ب ا	ع	ليس بعض ب ج	وبعض ب ا	ع
	بعض ب ج	وليس بعض ب ا	ع	ليس بعض ب ج	وليس بعض ب ا	ع

ضروب الشكل الرابع	كل ب ج	وكل ا ب	ت	لاشيء من ب ج	وكل ا ب	ت
	كل ب ج	ولاشيء من ا ب	ت	لاشيء من ب ج	ولاشيء من ا ب	ع
	كل ب ج	وبعض ا ب	ت	لاشيء من ب ج	وبعض ا ب	ع
	كل ب ج	وليس بعض ا ب	ع	لاشيء من ب ج	وليس بعض ا ب	ع
	بعض ب ج	وكل ا ب	ع	ليس بعض ب ج	وكل ا ب	ع
	بعض ب ج	ولاشيء من ا ب	ت	ليس بعض ب ج	ولاشيء من ا ب	ع
	بعض ب ج	وبعض ا ب	ع	ليس بعض ب ج	وبعض ا ب	ع
	بعض ب ج	وليس بعض ا ب	ع	ليس بعض ب ج	وليس بعض ا ب	ع

/وَتَتْبَعُ النَّتِيـجَةُ الأَخَسَّ مِـنْ *** تِلْـكَ المُقَـدِّمَـاتِ هَكَـذَا زُكِنْ[1] أق49أ

لما كانت الضروب[2] المنتجة قد تنتج الموجبة، وقد تنتج السالبة، وقد تنتج الكلية، وقد تنتج الجزئية؛ أشار في هذا البيت إلى ما يعرف به حال النتيجة في كل ضرب من تلك[3] الضروب المنتجة، فذكر أن النتيجة تتبع أخس [4] مقدمتي القياس إذا كان فيهما أو في إحداهما أخس، وهو السلب والجزئية؛ بمعنى أنه إذا كانت إحداهما سالبة أو جزئية فالنتيجة كذلك[5]، ودل كلامه على أن المقدمتين إذا لم يكن فيهما أخس بأن كانتا موجبتين كليتين فالنتيجة موجبة كلية، فتخرج من هذا أن إيجاب النتيجة إيجاب المقدمتين معا، وأن شرط كُلِّيتِها كُلِّيَتُهما معا، لكن يزداد في شرط كلية النتيجة أن يكون الحد الأصغر عام الوضع للأوسط في الصغرى، أو في عكسها، فعموم وضعه في الصغرى يكون في الضربين اللذين تكون الصغرى فيهما كلية من الشكل الأول والثاني وبعض الرابع ، وعموم وضعه في العكس يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون صغراه كلية سالبة لأنها تنعكس كنفسها نحو:(لا شيء من **ب ج**) و(كل أ **ب**)؛ ينتج (لا شيء من **ج** أ)، فالأصغر وهو **(ج)** لم يكن موضوعا في الصغرى بل محمولا فيها كما ترى، لكنه يصير موضوعا في عكسها وهو (لا شيء من **ج ب**)، فكأنه موضوع في الصغرى لأن العكس لازم للأصل. وأما الشكل الثالث: فالأصغر

---

[1]- زُكِنْ: بمعنى عَلِمَ، وزَكِنَ الشيء: عَلِمَهُ وفَهِمَهُ. انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص82؛ المعجم الوسيط، ص396.

[2]- لما كانت الضروب: ساقطة من (ب).

[3]- تلك: ساقطة من (ب).

[4]- أخس: ساقطة من (ب).

[5]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص81.

فيه ليس بعام الوضع لا في الصغرى ولا في عكسها ، لأن الأصغر فيه محمول لا موضوع ولا ينتج إلا حيث تكون صغراه موجبة كما تقدم في قوله:

وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا * وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا**

والضرب الأول منه و إن كان من كليتين موجبتين ، فليس الأصغر فيه موضوعا ولا عاما في عكسه ، لأن الكلية الموجبة لا تنعكس كنفسها بل تنعكس جزئية، فمن ثم كان الشكل الثالث لا ينتج/ إلا جزئية وكذا بقية الشكل الرابع، والله تعالى أعلم. أق49ب

[قوله][1]:

وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ * مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ**

هكذا قال الزركشي في مقدمته ونصه : "وتختص الأشكال الأربعة بالحملية"[2] (انتهى). وكان الناظم تبعه، والذي أطبق عليه المتأخرون أنها لاتختص بالحمليات بل تكون في الشرطيات أيضا ، كقولنا في المتصلتين : "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، و"كلما كان النهار موجود ا فالأرض مضيئة"؛ ينتج: "إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة". وفي المنفصلتين نحو: "كل عدد إما زوج أو فرد"، و"كل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد "؛ ينتج:"كل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد". والعدد الزوج والفرد معلومان، وزوج الزوج هو ما تركب من ضرب زوج في زوج كالأربعة والثمانية، وزوج الفرد ما تركب من ضرب زوج في فرد كالستة والعشرة ، ونحوهما. وقدمنا أن الاقتراني الشرطي إنما أحدثه "ابن سينا"[3] ولم يكن في كتب

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- انظر: لقطة العجلان للزركشي، المرجع السابق، ص92.

[3]- انظر: ابن سينا، المرجع السابق، ص432.

المتقدمين، وأنه قليل الجدوى مع كثرة تشعبه وبعد الكثرة عن الطبع، وأن "ابن الحاجب" لأجل ذلك لم يعتبره كما نبه على ذلك من شراحه "العضد "[1] و"ابن هارون" وغيرهما .ب[قوله][2]:

وَالحَـذْفُ فِي بَعْـضِ المُقَدِّمَاتِ *** أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

نحوه لابن الحاجب قال ابن هارون: "أراد بهذا الكلام أن يزيل ما عسى أن يتوهم متوهم في مثل قولنا:"الإنسان حيوان، فهو جسم" إن النتيجة فيه عن مقدمة واحدة، فأزال هذا التوهم بأن قال: أن إحدى المقدمتين قد تحذف من القياس ؛ يعني فما ورد عليك منه بمقدمة واحدة فيجب أن تعتقد أن مقدمة أخرى حذفت منه للعلم بها، والمحذوف في هذا المثال المقدمة الكبرى وهي قولنا:"وكل حيوان جسم" وأكثر ما تحذف إحدى المقدمتين في القياس المركب وهو المسمى ب"القياس المطوي" مثل قولنا: / "كل إنسان ناطق"، و"كل ناطق حيوان "، أق50أ و"كل حيوان جسم"، و"كل جسم مؤلف"؛ ينتج:"كل إنسان مؤلف" لكن بواسطة مقدمات محذوفة، فإن قولنا:"وكل حيوان جسم" كبرى لصغرى محذوفة وهي قولنا:"كل إنسان حيوان"، وينتجان:"كل إنسان جسم"، ثم نقول:"كل إنسان جسم"، و"كل جسم مؤلف" وهو المطلوب. ولا يختص الحذف بالصغرى ولا بالكبرى ، بل يصح في كل واحدة منهما كما تقدم"(انتهى).

ولا يختص أيضا بالاقتراني بل يكون في الشرطي أيضا ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3]

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص23.

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- سورة الأنبياء، من الآية 22.

وَتَنْتَــهِي إِلَى ضَــرُورَةٍ لِمَــا * مِــنْ دَوْرٍ أو تَسَلْــسُلٍ قَــدْ لَزِمَــا**

يعني أن مقدمات القياس إذا لم تكن ضرورية فلابد أن تنتهي إلى ما هو ضروري دفعا للدور والتسلسل المانعين من اكتساب العلم ؛ إذ لو كانت نظرية ، أو بعضها، توقف العلم بها على غيرها. وكذا الحال في ذلك الغير فلإن عدنا إلى بعض الأول لزم الدور، وإن ذهبنا لا إلى غاية لزم التسلسل، وكلاهما محال.

فقوله: "**مِــنْ دَوْرٍ أو تَسَلْــسُلٍ قَــدْ لَزِمَــا**" أي إن لم تنته إلى ضرورة ؛ والضروريات منها المشاهدات ومنها المتواترات ومنها المحسوسات كما سيأتي في ذكر اليقينيات، مثال ذلك: لو أردنا أن نستدل على وجوب وجوده تعالى بقولنا:" لولم يكن واجب الوجود لكان جائز الوجود، ولو كان جائز الوجود لكان حادثا مثل سائر الجائزات، ولو كان حادثا لافتقر إلى محدث فيلزم التعدد، ولو تعدد لفسدت السماوات والأرض كما تضمنته الآية المتقدمة [1]. لكن فسادها منتف بالمشاهدة وما أدى إليه من كون وجوده جائزا، وما ترتب عليه يجب انتقاؤه ضرورة انتقاء الملزوم عند انتقاء لازمه"؛ فينتج:"أنه تعالى واجب الوجود"، وهو المطلوب.

فقد انتهينا إلى مقدمة ضرورية وهي نفي فساد السماوات والأرض بالمشاهدة، وكذا الاستدلال على أن النباش تقطع يده بقولنا :" النباش آخذ للمال خفية"، و"كل آخذ للمال خفية فهو سارق"، و"كل سارق تقطع يده". ومثال ما هو ضروري بنفسه قولنا في مثل الأربعة / والثمانية: "هذا العدد ينقسم إلى متساويين"، و"كل منقسم إلى متساويين فهو زوج"؛ ينتج:"هذا العدد زوج". أق50ب

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص ص82-83.

[فصل في القياس الاستثنائي][1]:

قوله:

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِي *** يُعْرَفُ بِالشَّرْطِي بِلَا امْتِرَاءِ

وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ *** أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

لما كان هذا القياس لابد فيه من مقدمتين ؛ إحداهما شرطية وهي الأولى ، وأخرى تسمى استثنائية، قيل فيه شرطي واستثنائي. وسميت الأولى شرطية لوجود الشرط فيها، وسميت الثانية استثنائية[2] لاشتمالها على حرف الاستثناء وهو عند المناطقة، خلافا للنحويين[3]، "لكن كذا" في "شرح الشمسية"[4]. وقال السيد الشريف: "سمي استثنائيا لأن المستدل ينعطف في المقدمة الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فيضعه أو يرفعه"(انتهى). وعرف الناظم هذا القياس بقوله:

وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ *** أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

فقوله: "**وَهُوَ الَّذِي دَلَّ**" كالجنس في الحد يتناول كل دال وقوله : "**عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا**" مخرج لما لا يدل على ذلك وقوله : "**بِالفِعْلِ لاَ بِالقُوَّةِ**" مخرج للاقتراني، فإن نتيجته مذكورة فيه بالقوة لا بالفعل كما تقدم بيانه. ومعنى كون النتيجة أو نقيضها مذكورين فيه[5] بالفعل هو أن يكون طرفاها أو طرفا

---

[1]- من وضع المحقق. انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق 17ظ؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص84.

[2]- انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، (1/ 217).

[3]- من وهو إلى النحويين: ساقطة من (ب).

[4]- انظر: السعد التفتازاني، شرح الشمسية، ص ص361-362.

[5]- فيه: ساقطة من (ب).

نقيضها مذكورين فيه بالترتيب الذي في النتيجة ، وإن كانت في القياس جزء قضية لا قضية كاملة ، ولا تحتمل صدقا ولا كذبا ، وصارت في النتيجة قضية كاملة محتملة للصدق والكذب، فالقضية واحدة وإنما اختلفت أسماؤها باختلاف أحوالها.

وبهذا الاعتبار تظهر مغايرة النتيجة لمقدمتي القياس كما دل عليه قوله في حد القياس: "**مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ**". فمثال ذكر النتيجة فيه بالفعل، إذا أردنا أن نستدل على أن الوتر نافلة ، فإن هذه القضية هي النتيجة المطلوبة ، فحينئذ تأتي بالحجة فتقول: "كلما كان الوتر يؤدى على الراحلة"، " فالوتر نافلة". فهذه النتيجة مذكورة بعينها في الحجة إذ هي تالي الشرطية ، وكذا لو قلنا مثلا:" كلما كانت / الشمس طالعة" "فالنهار موجود". ولا شك أن هذه النتيجة مذكورة أق51أ في القياس بالفعل لأنها عين تالي الشرطية . ومثال ذكر نقيض النتيجة فيه بالفعل، إذا أردنا أن نستدل على أن الوضوء مرتب فهذه هي النتيجة المطلوبة ، فتأخذ نقيضها وهو أن الوضوء ليس بمرتب ؛ فتقول:"لو كان الوضوء ليس بمرتب لما توسط المسموح في الآية بين المغسولات "، "لكنه قد توسط في الآية بين المغسولات"، فالنتيجة:" أن الوضوء مرتب ". فقد أخذنا نقيض النتيجة وذكرناه بعينه في القياس، إذ هو مقدم الشرطية. وكذا إن قلنا:"لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا"، "لكن النهار موجود" ينتج:"الشمس طالعة". فهذه النتيجة نقيضها قولنا:"لم تكن الشمس طالعة"، وهذا بعينه هو مقدم الشرطية ، ومثالها في الشرطي المنفصل ، إذا أردنا أن نستدل على أن الوضوء مفتقر إلى النية في القياس[1] فنقول:"إما أن يكون الوضوء مفتقر إلى النية وإما أن يكون التيمم غنيا عنها"، "لكن التيمم لا يستغني عن النية"،" فالوضوء مفتقر إلى النية". فقد أخذنا عين النتيجة وهو قولنا:"الوضوء مفتقر إلى النية في القياس".

[1]– في القياس:سقطتا من (ب).

وإذا قلنا:"إما أن لا[1] يكون الوضوء مفتقرا إلى النية، وإما أن يكون التيمم مفتقرا إلى النية"، "لكن التيمم مفتقر إلى النية"، "فالوضوء مفتقر إلى النية". فقد اشتمل القياس على نقيض النتيجة وصرح به، وقد قدمنا أن تسمية المنفصلة شرطية مجاز.

تنبيه: قال التفتازاني: "اعلم أن "كلما"، عند أهل العربية طرف ليس إلا لأنها عندهم مفعول فيه قيد به الجملة الجزائية، وهذه الجملة خبرية المحكوم عليه فيها النهار، والمحكوم به موجود. وأما اعتبار أهل المنطق فقد انخلعتا عن كونهما قضيتين، وانتقل الحكم التام إلى اتصال هذا بذاك وانفصاله عنه ، فالاعتباران مختلفان"[2](انتهى).

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ * أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي**

وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلاَ * يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى**

لما عرف الناظم القياس الاستثنائي أشار هنا إلى أنه قسمان: "متصل " و "منفصل" / فالمنفصل ما[3] سيأتي، والمتصل: ما دخل عليه حرف الشرط ، أق51ب ويشتمل على جملتين صارتا كالجملة الواحدة بربط حرف الشرط بينهما . وتسمى الجملة الأولى عند النحويين "جملة الشرط"، وعند المنطقيين تسمى "مقدما" و"ملزوما"، وتسمى الجملة الثانية عند النحويين "جزاء الشرط "، وعند المنطقيين "تاليا" و"لازما"[4]. ومجموع الجملتين المذكورتين هي المقدمة الأولى

[1]- لا: ساقطة من (ب)،والصواب ما جاء في الأصل.

[2]- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص 251.

[3]- ما: ساقطة من (ب).

[4]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص31.

من مقدمتي هذا القياس، والمقدمة الثانية هي الاستثنائية المصدّرة ب"لكن"[1]، وإذا وقع الاستثناء لعين المقدم ينتج عين التالي، وإذا استثنى نقيض التالي ينتج نقيض المقدم. والسبب في ذلك أن المقدم ملزوم والتالي لازم له فإذا وجد الملزوم وهو المقدم وجد اللازم وهو التالي. وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، وَهَذَا حُكْمُ كُلِّ لاَزِمٍ مَعَ مَلْزُومِهِ[2]، وهذا معنى قول الناظم: "**أَنْتَـــجَ وَضْـــعُ ذَاكَ وَضْـــعَ التَّالِي وَرَفْـــعُ تَـــالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ**" والإشارة بذلك تعود على المقدم و إن لم يتقدم له ذكر لفهمه من قوة الكلام ومن ذكر التالي، ووضع المقدم هو إثباته ووجوده، ورفع التالي هو نفيه وإسقاطه.

واعلم: أنه إذا استثنى عين المقدم فغالبه أن يكون بـــ "إنْ" لأنها وضعت لربط الوجود بالوجود، وإذا استثنى نقيض التالي فغالب استعماله بـــ "لو " لأن "لو" حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وهذا على جهة الأولى ولو عكس لم يضر[3].

قال ابن هارون وقال الشيخ عز الدين ابن جماعة[4]: "اعلم أن أهل النحو قضية كلامهم أن التالي يمتنع لامتناع الأول، وكلام أهل المنطق بعكسه، والجمع

---

[1]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (129/1).

[2]- انظر: تاج الدين السبكي، المرجع السابق، (338/1-339).

[3]- المرجع نفسه، (339/1).

[4]- هو: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد، أبو عبد الله عز الدين الكناني الحموي ثم المصري، الشافعي المعروف كسلفه بابن جماعة: عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان. ولد في ينبع، سنة 749هـ، وتوفي سنة 819هـ. من أهم مؤلفاته: "إعانة الإنسان على أحكام السلطان"، "الأمنية في علم الفروسية"، "المثلث في اللغة ". حول ترجمته، انظر: الأعلام للزركلي، (56/6-57)؛ الضوء اللامع للسخاوي، (171/7-174).

بينهما مشكل. وجمع بعض أشياخي بأن النحاة نظروا إلى ذلك بحسب الدلالة من جهة الترتيب والوقوع الخارجي فاعلم ذلك"(انتهى).

وذكر ابن الحاجب أن الذي يستثنى فيه نقيض التالي يسمى "قياس الخلف"، "وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه "[1]، والخُلْفُ - بسكون اللام-هو الباطل والمحال، وسمي هذا القياس خلفا؛ أي باطلا لا لأنه باطل في نفسه بل لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب، و"لأنه يأتي المطلوب من خلفه، أي من ورائه الذي هو نقيضه"[2]، قاله التفتازاني.

ومثاله في الشرعيات: إذا كان المطلوب أن الزكاة غير واجبة على المدين فتقول: "لو كانت الزكاة واجبة على المدين/ لكانت واجبة على الفقير"، "لكنها لا تجب على الفقير"، فينتج: "أن الزكاة لا تجب على المدين". فيثبت المطلوب بإبطال نقيضه. وهو قولنا:"الزكاة واجبة على المدين". ومثال آخر : إذا أراد الحنفي أن يثبت نفي الزكاة عن الصبي فيقول : "لو وجبت الزكاة على الصبي لوجبت عليه الصلاة"، "لكن الصلاة لا تجب عليه إجماعا"، "فلا تجب الزكاة "، لقول أبي بكر [الصديق][3] - رضي الله عنه- "**وَاللّهِ لأُقَاتِلَنّ مَنْ فَرّقَ بَيْنَ الصّلاَةِ وَالزّكَاةِ** ". أو يقول: "لو وجبت الزكاة عليه لما كان القلم مرفوعا عنه "، والتالي باطل بالنص فالمقدم مثله. أق52أ

ومثال آخر في العقليات أن تقول : "لو كان هذا إنسان لكان ناطقا "،" لكنه ليس بناطق"،" فليس بإنسان".

---

[1]- انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (139/1)؛ ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، (217/1).

[2]- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص363.

[3]- أثبتها من (ب).

واعلم: أنه يشترط في إنتاج المتصل أن تكون الشرطية فيه موجبة لا سالبة، ولزومية لا اتفاقية، وكلية هي أو الاستثنائية. ومنهم من عَبَّرَ عن هذا الشرط بأن يكون أحد الأمرين إما المتصلة وإما الاستثنائية لأنها إذا لم تكن كذلك احتمل أن يكون زمان أحدهما غير زمان الآخر، فلا تجتمع المقدمتان معا، فلا يحصل وضع ولا رفع ولا يحصل إنتاج[1].

قال الشيخ السنوسي:"نعم لو كان وقت الاتصال أو الانفصال هو بعينه وقت استثناء أحد الجزئين، أو كانت الاستثنائية عامة حتى يشمل وقت الاتصال والانفصال، أنتج القياس وإن لم تكن الشرطية كلية"[2](انتهى). وبهذا المعنى يصح التمثيل بـ "لو" و"إنْ" مع أنهما من أسوار المهملة فتدبره وأشار بقوله : **"وَلاَ يَلْـزَمُ فِي عَكْسِـهِمَا"** إلا أن استثناء نقيض المقدم أو عين التالي لا يلزم منه إنتاج؛ لأن التالي وهو اللازم قد يكون أعم من الملزوم، نحو:"إن كان هذا إنسان فهو حيوان". والقاعدة أنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم من غير عكس [3]. وقول الناظم: **"لِمَا انْجَلَى"** إشارة إلى هذا التفريق بالقاعدة المذكورة، فإن كان مساويا له أنتج أيضا، لكن لا لنفس صورة الدليل بل لخصوص المادة، هكذا قال غير واحد[4]. وقال ابن هارون:"الحق أن التلازم إن كان من الطرفين فالنتائج أربع"، كقولك:" إن كان هذا ناطقا فهو إنسان" فإنه يلزم من وجود المقدم وجود التالي وبالعكس، ويلزم من / عدمه بالعكس. فإن قلت إنما لم يعتبروا اللزوم أق52ب
من الطرفين في الإنتاج لأنه قد يكون، وقد لا يكون، بخلاف ثبوت اللازم لثبوت

[1]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق100.

[2]- المرجع نفسه، الورقة نفسها.

[3]- انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق18و.

[4]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص31؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق،الصفحة نفسها.

الملزوم وانتقاء الملزوم لانتقاء اللازم ، فإنه غير منفك فلذلك اعتبروه . قلت: قد فرقوا في المنفصلة بينما يكون العناد بين مفرديها في طرفي الوجود والعدم معا، أو في أحدهما، فسموا الأول حقيقية وجعلوا لها أربع نتائج وجعلوا للأخرى نتيجتين فقط على ما نُفَصِّلُهُ [بعد][1] إن شاء الله تعالى.

مع أن المنفصلة من حيث هي هي لا يلزم أن تكون حقيقية وكذلك المتصلة اللزومية من حيث هي هي لا يلزم أن يكون التلازم فيها من الطرفين ، ولا يغرنك قول ابن الحلي فيما فصلناه "أنه من توهم من لا تحقيق له فإن قوله هذا لا تحقيق له، وإنما حمله عليه من [2] مجرد التقليد لمن قبله والتعصب لمن سبقه ، وفيما ذكرناه بيان واضح إن شاء الله تعالى لكل ذي لب سليم "(انتهى) بلفظة فاسدة.

قال الشيخ السنوسي في"شرح مختصره": "اعلم أن المقدمة الأولى وهي الشرطية في القياس الاستثنائي هي الكبرى ، والمقدمة الثانية وهي الاستثنائية هي الصغرى. نص على ذلك الشيخ ابن عرفة في منطقه ونقله عن الفارابي ، ونصه: والثاني الاستثنائي؛ وهي متصلة استثني عين مقدمها لينتج تاليها ، أو نقيض تاليها لينتج نقيض مقدمها. قالوا والأكثر في الأول "إنْ" وفي الثاني "لو " قلت هذا في المهملة لا غير، فللمتصلة كبراه والاستثنائية صغراه، قاله الفارابي، فقول بعض البجائيين: العكس وهْمٌ. ثم ذكر بعد هذا أن حكم المنفصلة كالمتصلة وبالله[تعالى][3] التوفيق"[4] (انتهى) كلام الشيخ السنوسي بلفظه.

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- ساقطة من (ب).

[3]- أثبتها من (ب).

[4]- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق101 و.

[قوله][1]:

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا *** يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا

وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ *** مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا *** مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

هذا هو القسم الثاني من القياس الاستثنائي ، وهو الذي تكون الشرطية / أق53أ فيه منفصلة؛ أي ليس بين مقدمها وتاليها اتصال بحرف الشرط كما في المتصلة. وتقدم أن تسميتها شرطية مجاز ، وأنها على ثلاثة أقسام : إما حقيقية وهي مانعة الجمع والخلو معا، وإما مانعة الجمع فقط، وإما مانعة الخلو فقط[2].

[القسم الأول][3]: وتقدم أيضا أن"مانعة الجمع والخلو"، لا تتركب إلا من الشيء ونقيضه كقولك:" العدد إما زوج أو لا زوج " أو المساوي لنقيضه كقولك: "العدد إما زوج أو فرد"[4]، لكن يشترط في الإنتاج أن تكون مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه، لا من الشيء ونقيضه[5]، فإنه لا يفيد شيئا كما في الخونجي والسنوسي[6] وغيرهما[7].

1- أثبتها من (ب)

2- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق18ظ.

3- من وضع المحقق.

4- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (77/1).

5- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص86.

6- انظر: أبو عبد الله السنوسي، المرجع السابق، ق101 و.

7- انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل،(217/1- 218).

ونتائج هذه أربعة: اثنان في الوضع، واثنان في الرفع؛ لأنك إذا استثنيت عين أحدهما، أنتج نقيض الآخر، وإذا استثنيت نقيضه، أنتج عين الآخر فتقول:" لكنه زوج فليس بفرد، لكنه فرد فليس بزوج، لكنه ليس بزوج فهو فرد، لكنه ليس بفرد فهو زوج"، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: "**فَبِوَضْعِ ذَا** " أي فإثبات أحدهما ينتج رفع ذاك؛ أي رفع الآخر أي نفيه وإسقاطه، فهذان ضربان.

وأشار إلى الضربين الأخيرين بقوله: "**وَالعَكْسُ كَذَا**" المراد بالعكس معناه اللغوي وهو هنا تبديل الوضع بالرفع؛ أي ورفع أحدهما ينتج وضع الآخر ، فيتناول ضربين تمام الأربعة وأشار بقوله: "**وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ**" إلا أن هذه هي مانعة الجمع والخلو معا[1]. وتقدم وجه كونها أخص[2].

ثم أشار إلى القسم الثاني[3]: وهي "مانعة الجمع" بقوله:" **ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا رُكِنْ رَفْعٌ لِذَاكَ**"؛ أي فبوضع أحدهما ينتج رفع الآخر ، والمنتج في هذا ضربان، خاصة وهما الضربان الأولان من النتائج الأربعة المذكورة في القسم الأول. ولا ينتج الضربان الأخيران وهو رفع أحدهما فلا ينتج وضع الآخر لما سيذكره[4].

وقد تقدم أن مانعة الجمع لا تتركب إلا من الشيء والأخص من نقيضه [5]، كقولك: "الجسم إما جماد أو حيوان" فإن نقيض الجماد لا جماد والحيوان أخص منه لأن هذا الجسم لا يكون جمادا حيوانا [معا][6]، وقد يخلو منهما ب أن يكون

---

[1]- ساقطة من (ب).

[2]- انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق18ظ.

[3]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص86.

[4]- انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[5]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (77/1).

[6]- أثبتها من(ب).

نباتا. فتقول:"لكنه جماد فليس بحيوان"، "لكنه حيوان فليس بجماد" فهذان منتجان.
/ ولو قلت:"لكنه ليس بجماد فهو حيوان" أو قلت:"لكنه ليس بحيوان فهو جماد"لم يصح لإمكان الخلو، وسبب ذلك أن ما ليس بجماد أعم من الحيوان فلا يلزم من نفيه ثبوت الأخص، وكذا ما ليس بحيوان أعم من الجماد[1]. وإلى هذين الضربين أشار بقوله: "**دُونَ عَكْسٍ**". أق53ب

ثم أشار إلى القسم الثالث[2]: وهو "مانعة الخلو" بقوله: "**وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا**" فإن كان المنفصل مانع رفع، فهو في الإنتاج على عكس مانع الجمع، وهو أن رفع أحدهما ينتج وضع الآخر؛ بمعنى أن استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما ، وأما استثناء العين فلا ينتج لاحتمال الاجتماع[3]، ويشترط في هذا القياس المركب من مانعة الخلو أن لا يكون إلا من سالبتين أو من سالبة وموجبة بخلاف مانعة الجمع، فقد تتركب من موجبتين كما في مثالها.

فمثال الأول: " الخنثى المشكل إما لا رجل وإما لا امرأة"[4]. ومثال الثاني[5]: "زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق"، فتقول في الأول: "لكنه رجل فليس بامرأة"، أو "لكنه امرأة فليس برجل". فهذان الضربان منتجان، وهما استثناء نقيض أحدهما، فينتج عين الآخر[6]، وهما الأخيران من النتائج الأربعة المذكورة في القسم الأول.

---

[1]- انظر: تاج الدين السبكي، المرجع السابق، (340/1).

[2]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص86.

[3]- انظر: محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (78/1).

[4]- انظر: تاج الدين السبكي، المرجع السابق، (341/1).

[5]- انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق12ظ.

[6]- انظر:عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، ص32.

ولو قلت في هذه: "لكنه لا رجل فهو امرأة"، أو بالعكس، لم يصح لأن نفي الرجل أعم من ثبوت المرأة، ولو قلت في المثال الثاني: "لكنه ليس في البحر فلا يغرق"، و"لكنه غرق فهو في البحر"، صح ذلك ولا يصح أن يستثنى عين أحدهما لينتج نقيض الآخر[1].

[**فصل في لواحق القياس**][2]:

قوله:

وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا *** لِكَـوْنِهِ مِـنْ حُجَـجٍ قَـدْ رُكِّبَا

فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ *** وَاقْـلِبْ نَتِيـجَةً بِـهِ مُقَـدِّمَـهْ

يَلْـزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى *** نَتِيـجَةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَـــــرًّا

مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى *** يَكُـونُ أَوْ مَفْصُـولَهَا كُلٌّ سَوَا

لما كان القياس ضربين: "بسيطا" و"مركبا"، وفرغ من البسيط، وهو ما تركب من مقدمتين، تكلم هنا على المركب وجعله من لواحق القياس، وأنه الذي ركب من مقدمات عديدة كل مقدمتين منها نتيجتان، نتيجة هي مع المقدمة الأخرى تنتج نتيجة أخرى، وهلم جرا[3]، إلى أن يحصل المطلوب وذلك إنما يكون إذا كان المنتج للمطلوب تفتقر مقدماته أو إحداهما إلى كسب بقياس آخر،

[1]- انظر:عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص32.

[2]- من وضع المحقق. انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق 18ظ؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص87.

[3]- انظر:عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق18ظ؛ محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (127/1).

ثم كذلك إلى أن ينتهي الكسب إلى المبادئ / البديهية والمسلمة فتكون هناك أق54أ
قياسات مرتبة محصلة للمطلوب ، ولذا سمي "قياسا مركبا". فإن صرح بنتائج تلك القياسات سمي "موصول النتائج "، لوصل تلك النتائج بالمقدمات ، كقولك:"النباش أخذ المال خفية"، و"كل آخذ للمال خفية سارق"، "فالنباش سارق". ثم تقول:" النباش سارق"، و"كل سارق تقطع يده"، "فالنباش تقطع يده "، وهو المطلوب[1].

وإن لم يصرح بالنتائج سمي "مفصول النتائج"، لفصلها عن المقدمات في الذكر، وإن كانت مرادة من حيث المعنى كقولك: "كل العالم متغير "، و"كل متغير مفتقر عاجز[2]"، و"كل مفتقر عاجز حادث"؛ ينتج:"كل العالم حادث"[3]. وإلى هذا أشار بقوله: "**مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّتِي حَوَى يَكُـونُ** " البيت وقد تقدم [أن المفصول][4] عن المحققين أن هناك قياسات طويت نتائجها للعلم بها ، وأنها [5] ترجع في الحقيقة إلى القياس البسيط ، وكذا المتصل، والله أعلم. وباقي كلام الناظم واضح إن شاء الله.

قوله:

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ * فَـذَا بِالِاسْتِقْـرَاءِ عِنْـدَهُمْ عُقِلْ**

وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِي * وَهْـوَ الَّـذِي قَدَّمْـتُهُ فَحَقِّـقِ**

---

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص87.

[2]- ساقطة من (ب).

[3]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع نفسه، ص 88؛ محمد الأمين الشنقيطي، المرجع السابق، (127/1).

[4]- أثبتها من (ب).

[5]- وأنها: سقطتا من (ب).

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ *** لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

وَلاَ يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ *** قِيَاسُ الاِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

قد قدمنا أن الموصل إلى المطالب التصديقية ثلاثة أنواع : "قياس " و"استقراء" و"تمثيل"، وهي أقسام للحجة بحسب الصورة، فلما تكلم الناظم على النوع الأول وهو القياس ، تكلم هنا على الأخيرين وهما : "الاستقراء" و"التمثيل". ووجه الحصر في الثلاثة أنه لابد من تناسب بين الحجة والمطلوب قطعا ، وذلك التناسب إما باشتمال الحجة على المطلوب وتسمى الحجة حينئذ "قياسا"، مثاله : "النبيذ مسكر" و"كل مسكر حرام". فالمطلوب الذي هو النبيذ حرام جزئي بالنسبة إلى قوله في القياس: "كل مسكر حرام" وهو استدلال بكلي على جزئي[1]، وإما باشتمال المطلوب على الحجة حينئذ استقراء، مثاله قولنا:"كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ بدليل تحريك البقر والإنسان والحمار وكذا وكذا[2] من الحيوان" فالمطلوب كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ مشتمل لأجل عمومه على الجزئيات المستدل بها عليه / وهو الاستدلال بجزئي على كلي أق54ب لاستفادة العموم فيها من تتبع الجزئيات[3].

وأما بغير اشتمال من أحدهما على الخروج لابد من اشتراك بينهما في أمر يشملهما يتناسبان به، وتسمى الحجة حينئذ في عرف أهل المنطق "تمثيلا"، مثاله قولنا:"النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار " فالحجة التي هي تحريم الخمر الجزئي غير مشتمل على المطلوب الذي هو تحريم النبيذ، وإنما هو مساو له في

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص89.

[2]- وكذا: سقطتا من (ب).

[3]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع نفسه، ص88؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق19و.

العلة فوجب أن يساويه في الحكم وهذا هو استدلال بالجزئي على الجزئي ويسمى في عرف أهل الأصول "قياسا"[1].

وقد اشتمل كلام الناظم على أنواع الحجة الثلاثة ، فأشار للاستقراء في البيت الأول، والاستقراء: مأخوذ من استقريت البلاد إذا تتبعتها قرية فقرية تخرج من أرض إلى أرض، وفي الاصطلاح: عبارة عن تصفح أمور جزئيات يحكم بحكمها على أمر شامل لتلك الجزئيات، ويسمى استقراءا لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع جزئيات ، كقولك:"كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، لأن السبع والبهائم كذلك"وأكثر مسائل النحو مأخوذة بالاستقراء كقولهم :" كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب"، وعكس الاستقراء هو القياس الذي تقدم ذكره وهو: الاستدلال بكلي على جزئي كما تقدم تمثيله [2]. وإليه أشار الناظم بقوله:

وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسَ المَنْطِقِي *** [وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّـقِ][3] البيت

وأشار إلى التمثيل بقوله:

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ *** لِجَامِعٍ فَـذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

ويعني أنه إذا قيست مسألة على أخرى لجامع بينهما يسمى عند المناطقة "تمثيلا"، وعند الفقهاء "قياسا"، كقياس النبيذ على الخمر بجامع الإسكار، وكقياس الشطرنج على النرد بجامع الإلهاء وكقياس الأرز ونحوه على القمح بجامع القوت والادخار[4].

---

[1]– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص89؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق19ظ.

[2]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر نفسه، ق19 و.

[3]– عجز البيت: أثبته من (ب).

[4]– انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (447/2).

والحاصل أن أقسام الاستدلال ثلاثة : إما بكلي على جزئي وهو "القياس"، وإما بجزئي على كلي وهو "الاستقراء"، وإما بجزئي على جزئي وهو "التمثيل". لا يقال: "بقي هنا قسم آخر وهو الاستدلال بالكلي على الكلي لأنا نقول: إن كان بينهما اشتراك وجامع يقتضي الحكم بينهما فهما جزءان داخلان تحت كلي ثالث وهو علة الحكم. لأن المراد بالجزئي هاهنا المندرج تحت الغير [1] لا ما يمنع تصوره من الشركة فيه كالنبيذ مع الخمر ، فإنهما كليان داخلان تحت كلي ثالث وهو المسكر، وحينئذ فالاستدلال بأحدهما على الآخر راجع للتمثيل ، لا قسم ا برأسه"، نُبِّهَ على ذلك في "المواقف العضدية"[2]. قوله: / أق55أ

وَلاَ يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ *** [قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ][3] البيت[4]

أما الاستقراء فلجواز وجود جزئي آخر لم يستقر؛ أي لم يتصفح ولم يعرف أو يكون حكمه مخالفا لما استقري كالتمساح، وأما التمثيل فلجواز أن تكون العلة في الأصل غير ما ذكر أو في الفرع خصوصية مانعة من الاشتراك ، والله اعلم[5].

أقسام الحجة:

لما تكلم الناظم على صورة الأقيسة: اقترانِها واستثنائِها، وما ألحق بهما ، وذلك من أول القياس إلى هنا، تكلم الآن على مواد الأقيسة؛ لأنه كما يجب على المنطقي النظر في صورة الأقيسة، كذلك يجب عليه النظر في موادها ، حتى

---

[1]- الغير: ساقطة من (ب).

[2]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (15/2).

[4]- أثبتها من (ب).

[4]- كلمة البيت: ساقطة من (ب).

[5]- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (447/2).

يتمكن من الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة[1]. وسيقول الناظم:

وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا *** فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا

لحين[2] قوله:

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ *** أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ *** وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

والحجة النقلية: هي ما كانت من الكتاب والسنة والإجماع [3] وما استنبط منها ، وأما العقلية: فخمسة أقسام كما قال الناظم ، ويقال لها: "الصناعات الخمس "، وإنما تنوعت لهذه الأقسام الخمسة باعتبار موادها[4]، وإلا فصورة تركيبها كلها واحدة وشروط الإنتاج في جميعها متحدة. ثم المواد على قسمين ؛ قضايا يقينية: ومنها يتركب البرهان كما سيذكره الناظم وقضايا غير يقينية : ومنها يتركب غير البرهان وهي الأربعة الباقية[5].

إلا أنه ذكر أسماها ولم يعين مادة كل واحد كما عينها في البرهان ، ولا ذكرها مرتبة في القوة بل بحسب ما يسمح به النظم ، وبإسقاط العاطف في بعضها.

فالبرهان أقواها كما قال الناظم ، ويليه الجدل لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي: المشهورات والمسلمات؛ فالمشهورات: قضايا يعترف بها

1- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص90.

2- لحين: ساقطة من (ب).

3- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق19ظ.

5- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص367.

جميع الناس وسبب طهرتها فيما بينهم إما لاشتمالها على مصلحة عامة تتعلق بنظم أحوالهم نحو:"العدل حسن والظلم قبيح" أولما في طباعهم من الرقة كقولنا:"مواساة الفقراء محمودة" أو بحسب ما فيهم من الحمية كقولنا :"كشف العورة مذموم"، وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالأوليات والفرق بينهما أن الإنسان لو فرض نفسه خالية عن الشواغل وقدر أنه خلق دفعة واحدة من غير أن يشاهد أحدا أو يمارس عملا ثم تُعْرَضُ عليه هذه القضايا فإنه لا يحكم فيها، بل يتوقف لأن سبب الحكم فيها / يستدعي ممارسة عادات وشرائع وآداب أق55ب بخلاف الأوليات؛ ككون الكل أعظم من جزئه، والنفي والإثبات لا يجتمعان ، فإنه إذا عرضت عليه في هذه الحالة لم يتوقف فيها بل يحكم فيها[1].

وأما المسلمات: فهي قضايا تسلم من الخصمين فينبني عليها الكلام في وقع كل من الخصمين صاحبه سواء كانت صادقة أو كاذبة، وقد يسلمونها لكونها مبرهنا عليها فيعلم آخر وذلك كتسليم الفقهاء كون القياس والإجماع واستصحاب الحال وغيرها من القواعد حجة عند البحث والمناظرة في علم الفقه [2]، كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في حلي البالغ بقوله عليه الصلاة والسلام « **في الحلي زكاة** »[3] فلو قال الخصم: "هذا خبر الواحد ولا نسلم أنه حجة" فيقول له: "قد ثبت هذا في أصول الفقه ولابد أن تأخذه هنا مسلما".

---

[1]– انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (450/2)؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق19 ظ– 20 و؛ السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص373.

[2]– انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، الصفحة نفسها؛ السعد التفتزاني، شرح الشمسية، الصفحة نفسها.

[3]– رواه الترمذي في سننه، في كتاب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في زكاة الحلي، حديث رقم 636، ج2، ص22، وهو حديث صحيح صححه العلامة الألباني في صحيح سنن الترمذي، ج1، ص349.

فالقياس المؤلف من هذين النوعين وهما القضايا المشهورات والقضايا المسلمات، يقال لها الجدل سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين ، فالغرض منه قهر الخصوم، والظهور على المناظرين، وإقناع من لا قوة له على معرفة البرهان، كالعوام فإنهم لا يطيقون البرهان ولا يفهمونه فهو بهذا من المقاصد الحسنة، كذا قال بعض الشيوخ[1].

قال: ويفيده قوة على نقد الحجج ومعرفة مواضع المنع ، قيل: ومن فوائده إقناع المتعلمين في المبادئ وذلك لأن مبادئ كل علم لابد أن تأخذ مسلمة ؛ إذ بيانها يكون في علم آخر ، وذلك مما ينفر المتعلم ولا يقبلها عقلا. فإذا أتيت له بقياس جدلي قنع بذلك وانتفع به ، وأيضا فإن كثيرا من الناس يظهرون المعرفة ويحبون الشهرة بالعلم وإن لم يكن عالما ليوهم العوام، وربما دعاهم إلى تقليده في العلوم الدينية فيضلهم ويفسد عليهم دينهم . ومن أتقن هذا الباب من الفضلاء تنزل معه وأظهر للعوام سوء طريقه وقبيح جهله، لأن إيصال الحق لعقول العوام بطريقة البرهان متعسر لبعدهم عن ذلك وبهذا الوجه يكون من المطالب الحسنة، وربما وجب وإن كان خارجا عن مقصود الأكابر المعتنيين ، لكن للضرورات أحكام.

قال: " ولما كان الغرض / من الجدل ليس إثبات الحق في نفسه بل أق56أ
عند الناس اضطر إلى أن تكون مقدماته باطلة عندهم، بحيث يسلمها الناس وهي المشهورات والمسلمات ولو كانت في نفسها كاذبة "(انتهى).

ثم بعد الجدل الخطابة لأنها تفيد الظن بخلاف الشعر والسفسطة ؛ فالخطابة: قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة [2]؛ فالمقبولة: هي التي تؤخذ من

---

[1]- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص 374؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق20 و.

[2]- انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص375.

شخص يعتقد الناس فيه اعتقادا جميلا إما لأمر من الله سبحانه وتعالى [1] كما تراه في بعض الناس يحليهم الله بحلية القبول والمحبة ، فما يرد من قبلهم يراه الناس حقا وإن لم يكن كذلك . وأما لاختصاصه بصفة ظاهرة تقتضي حسن الاعتقاد فيه من زيادة علم أو عمل كالقضايا المأخوذة من علماء السلف، والمقبولة من علماء الوقت و عباد الزمن[2].

وأما المظنونة: فهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الظن أو الرجحان مع تجويز نقيضه نحو : "هذا يدور في الليل بالسلاح "، و"من يدور في الليل بالسلاح فهو لص"، "فهذا لص"[لأن الكبرى وهي قوله: "وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص] [3] والعقل[4] إنما حكم بها لاستقراء أمر ظني ، وأما صغراه، فمقدمة تقبل أن تكون ضرورية، لكن القياس لما كان لا يتم إلا بمقدمتيه صح أن يسمى خطابة باعتبار أن إحدى مقدمتيه خطابة فهذا مثال للمظنونة[5].

وأما المقبولة فلم يقع لها مثال ، لأن أسباب القبول لا تنحصر ، والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه [6] من تهذيب الأخلاق وحثه على المواظبة على ما يوجب له السعادة الدينية والدنيوية. قال الشيخ السنوسي: "وأما الشعر : فهو قياس مؤلف من مقدمات متخيلات تنبسط من النفس أو تنقبض ، والمتخيلة هي قضايا إذا وردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط

---

[1]– وتعالى: سقطتا من (ب).

[2]– انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (450/2)؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق20 و.

[3]– أثبتها من (ب).

[4]– والعقل: سقطتا من (ب).

[5]– انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق20 و.

[6]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

صادقة كانت أو كاذبة؛ فمثال البسط قولهم في الخمر :"هذه خمرة" و"كل خمرة ياقوتة سيالة" فإن النفس ترغب بسبب ذلك فيها. ومثال القبض قولهم في العسل:" هذا عسل وكل عسل مِرَّة مهوَّعة "، "فهذه مِرَّة مهوَّعة"، فإن الطبع بسبب هذا الوصف ينفر عنه، والمِرَّة بكسر الميم وتشديد الراء هو ما يكون في المرارة من الصفراء. كذا ضبطه الشيخ زكرياء في شرح مقدمة الزركشي[1]. ويؤخذ هذا من كلام الجوهري في حرف "الراء" حيث / قال[2]: "والمرارة بتخفيف "الراء"[3] قال أق56ب في القاموس: هي هَنَةٌ لازقة بالكبد لكل ذي روح غير النعام والإبل "[4](انتهى).

وضبط بعض شيوخ شيوخنا المِدَّة في المثال المذكور "بالدال" المتشددة لا بالراء فضلة وهو ظاهر ما للسنوسي في "شرح ايساغوجي" فإنه قال :" مِدَّة مهوعة؛ أي خلط متقيات وتهوع؛ بمعنى تقيأ" (انتهى). وقال الجوهري في شرح الدال: "المِدَّة، بالكسر: ما يجتمع في الجرح من القبيح"[5] (انتهى).

والغرض من القياس الشعري انفعال النفس وتأثرها للترغيب في الشيء أو التنفير عنه، ولهذا عُدَّ في الحجة[6]. قال بعض الشيوخ: "ومناسبته لما قبله وهو كونه يفعل في النفس من غير غلط ولا مغالطة فتنفعل له كما تنفعل للظن واليقين ويزيد ذلك أن تكون بأوزان مطبوعة وألحان حسنة وأصوات طيبة".

---

[1]- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق33 و.

[2]- حيث قال: سقطتا من (ب).

[4] - انظر: الصحاح للجوهري، (813/2-814).

[5]- انظر: محمد الفيروزآبادي، قاموس المحيط، ص 474.

[6]- انظر:الصحاح للجوهري، (537/2).

[7]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق19 ظ.

قال ابن النفيس:" قد يكون فعل هذا بالتخييل أزيد كثيرا من فعل البرهان في ميل نفس السامع [إليه][1]، إذا لم يكن ممن يفهم البرهان ، فمن الناس من يكون قول القائل وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد له موقع في نفسه لاعتقاده برهان الوحدانية أكثر من كل برهان ؛ ذكره المتكلمون والفلاسفة "(انتهى). ومن هذا المعنى قول الشاعر: [بحر البسيط]

لذ بالخُمولِ وعُذْ بالذُّلِّ مُعتصمًا * بالله تَسلمُ كما أولوا النُهَى سلِمُوا**

فالريحُ تحْطِمُ إن هبَّتْ عواصفُها * دَوْح الثمار وينجو الشِّيحُ والرَّتَمُ**

وكذا قول الشيخ ابن الرومي[2]: [بحر الطويل]

وما الحَسَبُ الموروثُ-لا دَرَّ دَرُّه- * بمُحتَسَبٍ إلا بآخر مُكتسِـــــــبْ**

إذا الغُصنُ لم يُثمر وإن كان شُعبةً * من المُثمراتِ اعتدّه الناسُ للحَطَبِ**

وكذا قول الآخر في غلام جميل أبوه أسود: [بحر الكامل]

ومُهَفهَفٍ لبس البياضَ أديمهُ * برداً وطرزه الجَمالُ المعلِـم**

عَابُوا أباهُ بسُمرةٍ فأجبتهــــم * إنَّ الصباحَ أبوهُ ليلٌ مظلِـمٌ**

---

[1]- أثبتها من (ب).

[2]- هو: أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، وقيل جورجيس، المعروف بابن الرومي، مولى عبيد الله بن عيسى بن جعفر بن منصور،الشاعر المشهور صاحب النظم العجيب. ولد ببغداد سنة 221هـ في الموضع المعروف بالعقيقية ودرب الختلية في دار بإزاء قصر عيسى بن جعفر. توفي سنة 283هـ، وقيل284هـ، وقيل276هـ ببغداد، ودفن في مقبرة باب البستان. حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ،(358/3-362)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (352/3).

وقال آخر[1]: [بحر الطويل]

مَنْ يَستقمْ يُحْرَمْ مُنَاهُ ومن يزُغْ * يُختصّ بالتكريمِ والتمكيـــنِ**

/ انظرْ إلى الألفِ استقامَ ففاتَهُ * عُجْمٌ وفازَ بهِ اعوجاجُ النّـُـونِ** أق57أ

وأما السفسطة، فمناسبة تأخيرها عما قبلها ظاهرة لأنها لا تفيد يقينا ولا ظنا، وإنما يحصل منها الشكوك والشبهة الكاذبة . والسفسطة : مشتقة من "سوف"، "أسطا" و"سوف" هي الحكمة و "أسطا" هي التلبيس ومعناه هي[2] الحكمة المموَّهة قاله التفتازاني في "شرح الشمسية"[3]؛ وهو قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالسحق وليست به، ويقال لها مغالطة ومشاغبة وذلك بحسب مستعملها وما يستعملها فيه. قال بعض الشيوخ: "فمن تحلى بها و أوهم العوام إنه حكيم ، وحلي نفسه بحلية الأئمة المقتدي بهم يسمى عند القوم سوفسطائيا ، ومن نصب نفسه للجدال والمناظرة وخداع أهل الحق والتشويش عليهم بهذا الطريق يسمى مشاغبا ومماريا؛ قال: "ومن المغالطة نوع يستعمله الجهلة ومن ليس له تمكن ولا ذوق سليم ولا انقياد بزمام الشرع ، وهو أن يغيظ خصمه بقبيح الكلام ويظهر عيبا مما يستحي به عادة أو يقطع كلامه. والحاصل أنه يشغل فكر خصمه ويثير غضبه أو يخجله على رؤوس العوام فيحصل غرضه من إظهار الغلبة، ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية وهي أقبح أنواع المغالطة وأرذلها"

---

[1]– هو: أبو الفضل أحمد بن محمد أبو الفضل بن عبد الخالق، المعروف بابن الخازن، الكاتب الشاعر، الدينوري الأصل، البغدادي المولد والوفاة، حيث أنه توفي سنة 518هـ، وعمره سبع وأربعون سنة. وهو والد أبي الفتح نصر الله. حول ترجمته، انظر: شذرات الذهب لابن العماد، (93/6)؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، (149/1-151).

[2]– هي: ساقطة من (ب)، وهي الأصح.

[3]– انظر:السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص379.

قال: "ولقد أحسن الشيخ بن سينا حيث قال : "أما القياس السفسطائي فيعلم ليحذر لا ليستعمل كالسم، وهو كلام حق؛ أي يعلم ليسلم الناس من شره وتشبيهه بالسم تشبيه حسن؛ إذ فيه هلاك الدين. كما أن في السم هلاك البدن وقد تدعوا الضرورة إلى استعماله في أمراض خبيثة، أو في دفع كافر قاهر لم يقدر عليه وحين بلسه. قال العلامة الشيرازي :" المغالطة صناعة كاذبة تنفع ، فإن صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقدر على أن يغالط المغالط و أن يمتحن بها أو يعاند"(انتهى).

ومن معنى المغالطة الخارجية ما وقع للقاضي أبي بكر ابن الطيب المعروف بابن الباقلاني في مناظرته مع أهل العراق على ما ذكره القاضي عياض[1] في مداركه[2]؛ منها أنه أتى يوما لمجلس المناظرة وكان فيه ابن المعلم[3] أحد أئمة الرافضة[4] ومتكلميها مع أصحابه، فلما أقبل/ القاضي أبو بكر التفت ابن أق57ب

[1]- هو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ثم السبتي المالكي، ولد سنة 476هـ، ومن أهم مؤلفاته: "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، "الإعلام بحدود قواعد الإسلام". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ،(3/483-485)؛ كشف الظنون لحاجي خليفة،(1/395).

[2]- انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، لبنان: دار الكتب العلمية،1998،(2/206-208).

[3]- هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، في زماننا، إليه انتهت رياسة أصحابه من الشيعة الامامية في الفقه والكلام والآثار، ومولده سنة 338هـ. ومن كتبه: " قوم من الشيعة متفرقون لا يعرف مذاهبهم ". حول ترجمته، انظر: ابن النديم، الفهرست، لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، [د.ت]، ص279.

[4]- الروافض: هم الذين رفضوا زيد بن علي لما سمعوا إجازته إمامة المفضول مع قيام الفاضل؛ مدعين أنه خالف مذهب آبائه في الأصول والفروع. وعرفوا أنه لا يتبرأ من =

المعلم إلى أصحابه، وقال لهم:"قد جاءكم الشيطان". فسمع القاضي كلامه – وكان على بعد من القوم– فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم : قال الله تعالى : ﴿ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [1] ومثلها جرت له مع المعتزلة في مجلس الملك قال، وحكي أن ابن المعلم تكلم معه يوما فلما اشتد الكلام بينهما، رماه ابن المعلم بكف من باقِلاَّ ء أعده له – يعرض له بما نسب إليه ليخجله بذلك ويحصره – فرد القاضي يده إلى كمه ورماه بِدِرَّةٍ اعتدها له فتعجب الحاضرون [2] لفطنته وإعداده للأمور أشباهها قبل وقتها ! ومن ذلك ما وقع له – ﷺ – في مجلس عضد الدولة من مناظرته للأحدب رئيس معتزلة بغداد وعدد كثير من معتزلة البصرة، فقال الأحدب[3] لبعض تلامذته : "سله هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقونه " وكان مراده تقبيح مذهبنا عند الملك فسأله فقال له القاضي:"إن أردت بالتكليف القول المجرد فقد وجد ذلك قال الله تعالى: ﴿ قُل كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [4] الآية، ونحن لا نقدر أن نكون كذلك "

= الشيخين فرفضوه؛ فسمت رافضة. انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، (396/1)؛ أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين: واختلاف المصلين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان: المكتبة العصرية، 1990، (88/1–90).

[1]– سورة مريم، من الآية 83.

[2]– الحاضرون: ساقطة من (ب).

[3]– هو: واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي، لا يعرف تاريخ ميلاده ، روى عن زر وأبي وائل والمعرور بن سويد وإبراهيم، وثقه ابن معين، وتوفي سنة 120هـ، وروى له الجماعة كلهم. حول ترجمته، انظر: الوافي بالوفيات للصفدي(245/27)؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، [د.م]: مؤسسة الرسالة، (301/4).

[4]– سورة الإسراء، الآية 50.

وقال: ﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَـؤُلاء ﴾ [1] فطالبهم بما لا يعلمون وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [2] فهذا كله أمر لا يقدر الخلق عليه . وإن أردت بالتكليف، الذي نعرفه، وهو ما يصح فعله، وتركه. فالكلام متناقض ، وسؤالك ساقط، فلا يستحق جوابا لأنك قلت: أن يكلف والتكليف اقتضاء فعل ما، فيه مشقة على المكلف، وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة، ولا بغير مشقة. فسكت القائل، وأخذ الأحدب في الكلام فقال: أيها الرجل، سألت عن كلام مفهوم ، فطرحته في الاحتمالات، وليس ذلك بجواب. وجوابه إذا سألت أن تقول: نعم ، أو لا. قال القاضي: فأغلطني كلامه، إذ لم يوقرني توقير الشيخ. وقلت له: يا هذا، أنت قائم ورجلاك في الماء. ما طرح السؤال في احتمال من[3] الاحتمالات، إلا وقد بينت الوجوه المحتملة. فإن كان معك في المسألة كلام، فات به ، و إلا فتكلم في غيرها. فأعاد الكلام الأول، فقال الملك: أيها الشيخ، قد بين وجوه الاحتمالات وليس لك أن تعاتبه، ولا أن تغالطه،/ وما جمعتكم إلا للفائدة لا للمهاترة ولا لما لا يليق بالعلماء! قال[4]: أق58أ

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ *** مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ

إنما كان البرهان أجل الحجج، لأنه يفيد القطع فمن أراد طريقا إلى معرفة الحق كفاه البرهان بصورة[5] الاقتراني أو الاستثنائي بخلاف غيره، فإنه إنما يفيد المناظرة ومعرفة وجوه المغالطة أو ترغيب الناس فيما ينفعهم في معاشهم ومعادهم كفعل الوعاظ أو بسط النفس وميلها وإقبالها كفعل الشعراء ونحو ذلك

1– سورة البقرة، من الآية 31.

2– سورة القلم، من الآية 42.

3– احتمال من: سقطتا من (ب).

4– في (أ) قال، وفي (ب) قوله.

5– بصورة: ساقطة من (ب).

مما سبق ذكره، ولكونه أجل الحجج اعتنى الناظم بتعريفه وبيان ما يتألف منه فقال في تعريفه: "**مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَــدِّمَــاتٍ** " وهو كالجنس يشمل الحجج كلها.وقوله: "**بِــاليَقِــينِ تَقْــتَرِنْ**" فصل أخرج به الجدل، والخطابة، والشعر ، والسفسطة فتقدير البيت أعظم الحجج وأقواها الحجج المسماة بالبرهان ؛ وهو الذي يتألف من مقدمات مقترنة باليقين، واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا اعتقادا مطابقا لما في نفس الأمر لا يحتمل التغير ، فخرج بالاعتقاد الظن والشك وبالمطابقة لما في نفس الأمر الجهل المركب وبقولنا : لا يحتمل التغير اعتقاد المقلد المصيب لأنه قد يتغير بالتشكيك فاليقين يلزمه ثلاثة أمور "الجزم " و"المطابقة" و"الثبات".

ثم أشار إلى اليقينيات التي يتألف منها البرهان فقال[1]:

مِـنْ أَوَّلِيَّـاتٍ مُشَاهَـدَاتِ *** مُجَـرَّبَـاتٍ مُتَـوَاتِـرَاتِ
وَحَـدَسِيَّـاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ *** فَتِلْـكَ جُمْـلَةُ اليَقِيـنِيَّاتِ

ف"**من**" لبيان الجنس و "**الأوليات**"[2]: جمع أولي وهو ما كان الحكم فيه هو العقل وحده من غير واسطة وبدأ به لأنه الأصل المعول عليه ويقال لها أيضا "البديهيات" كقولنا: "الواحد نصف الاثنين"، و"الكل أعظم من جزئه" زاد بعضهم "وأن البياض والسواد لا يجتمعان "، "وأن الشخص في حالة واحدة لا يحل بمكانين". قيل: لا نسلم أن هذا من الأوليات لما تقرر أن الأولي هو الذي يجزم العقل فيه بوجود الحكم عند تصور الطرفين من غير افتقار إلى واسطة شيء آخر ونحن هنا نتصور البياض والسواد ثم لا يحكم العقل باستحالة اجتماعهما إلا بعد مشاهدة باطنية وهو تصور الاجتماع ذهنا ثم يحكم / باستحالته إذ الحكم أق58ب

[1]- فقال: ساقطة من (ب).

[2]- انظر: انظر:السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص369؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص92؛ قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (448/2).

على الشيء فرع تصوره وكذا جزم العقل باستحالة كون لشخص في محلين في وقت متوقف على المشاهدة الباطنية وما يحتاج العقل في الجزم به إلى واسطة لا يكون أوليا وأجيب بأن ما ذكر من المشاهدة الباطنية إنما احتاج العقل إليها في تصور الأجزاء خاصة لأن المطلوب تصورها على كيفية خاصة ، إذ هو المقصود في البياض والسواد على هيئة الاجتماع وفي المكانين والشخص على وجه حلوله فيهما وعند كمال هذا التصور يجزم العقل بالحكم بالاستحالة من غير احتياج إلى واسطة وهذا معنى الأوليات.

وقوله: "**مُشَاهَـدَاتِ**" هذا هو القسم الثاني من اليقينيات، فهو معطوف على الأوليات بإسقاط العاطف، والمراد بالمشاهدات هنا؛ ما يشاهد بالحواس الباطنية وتسمى "الوجدانيات" وهو ما لا يحتاج إلى عقل كجوع الإنسان ، وعطشه ، وألمه، ولَذَّاتِهِ[1]، فإن البهائم تدركه كذا في ابن الحاجب[2] والعضد [3] وقال في "المواقف":"وأنها قليلة النفع في العلوم لأنها غير مشتركة فلا تقوم حجة على الغير" زاد الجرجاني لأن ذلك الغير ربما لم يجد من باطنه ما وجدناه[4] نحن.

وأما المشاهدات بالحواس الظاهرة فهي المحسوسات وهي السادسة عند الناظم. وكذا فعل ابن الحاجب[5] ومنهم من يجعلها قسما واحدا كما في الشمسية [6] وأن المشاهدات تكون بالحواس الظاهرة والباطنة.

---

[1]– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص90؛ الرازي، شرح المطالع، (448/2).

[2]– انظر: شمس الدين الأصفهاني،المرجع السابق، (96/1).

[3]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص22.

[4]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح كتاب المواقف، المرجع السابق، (124/1).

[5]– انظر: شمس الدين الأصفهاني،المرجع السابق، (96/1).

[6]– انظر:السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص369.

قوله: "**مُجَــــرَّبَــاتٍ**" هذا هو القسم الثالث من اليقينيات معطوف على الأوليات بإسقاط العاطف وكذا ما بعده والمجربات هي ما كان الحكم فيه مركبا من العقل والحس مع تكرر المشاهدة مرة بعد أخرى تكرارا يفيد يقينا وت أمن النفس فيه من كون الحكم اتفاقيا وذلك بانضمام قياس حقي إليه وهو أنه لو كان اتفاقيا لما كان دائما ولا أكثريا كقولنا: السقمونيا[1] مسهلة بواسطة مشاهدة الإسهال عقب شربها مرة بعد أخرى [2]. قال العضد: "وقد يخص كعلم الطبيب بإسهال المسهلات وقد يعم كعلم العامة بأن الخمر مسكر"[3] (انتهى). وقال غيره: "التجريبات لا تكون إلا في التأثير والتأثر ، فلا يقال: جربت أن هذا القار اسود مثلا، بل يقال: جربت أن النار محرقة والسقمونيا / مسهلة "(انتهى). قالو ا: أق59أ "والفرق بين التجريبات والاستقراء هو أن المجربات تفيد اليقين لانضمام القياس إلى المشاهدة هذا[4] والاستقراء قد لا يفيده لأنه حكم على كلي بما وجد في جزئيات كثيرة".

وقوله: "**مُتَـــــوَاتِــرَاتِ**"[5] هو القسم الرابع من اليقينيات ؛ وهو ما كان الحكم فيه مركبا من العقل وحاسة السمع ، وهي قضايا حصل الجزم بها من

---

[1]– السقمونيا: نبات متسلق يمتاز بوجود المادة اللبنية في أنسجته، ويحمل أوراقا بسيطة سهمية ولها أعناق طويلة، يستعمل كمسهل.انظر: محسن عقيل، معجم الأعشاب المصوَّر، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 2003، ص 275.

[2]– انظر: انظر:السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص369؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص92؛ قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (448/2).

[3]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص22.

[4]– ساقطة من (ب).

[5]– انظر:السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص 371؛ قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (448/2).

كثرة المخبرين وتوارد أخبارهم بأمر ممكن محسوس مع قرائن يجزم معها أن مثل هؤلاء لا يمكن توافقهم على الكذب، وهذا قد يكون في[1] أمر موجود في الحال كعلمنا بوجود "مكة" و"بغداد"، وفي زمن مضى، كعلمنا بالقرون السابقة والأئمة الماضية كمالك والشافعي من الفقهاء وجالينوس وأفلاطون من الحكماء[2] والصحيح عندهم أنه لا يشترط في التواتر عدد مخصوص بل ما حصل معه اليقين كان وحصره بعضهم في أربعين عدد من تنعقد بهم الجمعة في بعض الأقوال وبعضهم ثلاثمائة وثلاثة وعشر عدد أهل بدر قالوا والعلم الحاصل من التجربة والتواتر والحدس ليس حجة على الغير من أجل أن الغير قد لا يكون به حدس ولا تجربة ولم يحصل له تواتر فلا تقوم عليه حجة إلا بعد مشاركته في ذلك[و][3].

قوله: "**وَحَـدَسِيَّـاتٍ**" هذا هو القسم الخامس من اليقينيات؛ وهو ما كان الحكم فيه مركبا من العقل والحدس ولم يحتج لتكرر المشاهدات وعرفها "صاحب الشمسية" بقوله: "وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من النفس يفيد العلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس"[4] قال شارحه: "وذلك لاختلاف تشكلاته النورية ب[حسب][5] اختلاف أو صناعة من الشمس قربا وبعدا"[6] قال: "والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب ويقابله الفكر فإنه حركة

[1]– ساقطة من (ب).

[2]– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص92.

[3]– أثبتها من (ب).

[4]– انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص369؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 93؛ قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (448/2).

[5]– أثبته من (ب).

[6]– انظر: السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص ص369– 370.

الذهن نحو المبادئ ورجوعه عنها إلى المطالب فلابد فيه من حركتين بخلاف الحدس إذ لا حركة فيه أصلا والانتقال فيه ليس بحركة فإن الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه دفعة وحقيقته أن تنسخ المبادئ[1] المرتبة للذهن فيحصل /المطلوب"[2] (انتهى). والفرق بينهما وبين المجربات ؛ أن المجربات لا تحتاج أق59ب
إلى نظر عند الحكم على الجزئيات، فإذا قال لك أحد: عندي مسك هل هو عطر أم لا؟ قلت: هو عطر. أو معي ليمونة هل هي حامضة أم لا؟ قلت: حامضة. أو معي حنظلة ما طعمها؟ قلت: هي مرة من غير احتياج إلى نظر. وكذلك تقول في السقمونيا: أنها مسهلة وإن لم تره بخلاف الحدس فإنه يتوقف على الإبصار عند الحكم فلو قيل لك عندي درهم أجيد هو أم زائف؟ أو عندي صرة ما قدرها؟ لم يحكم العقل هنا إلا بعد الرؤية وكذا حاكم الحدسيات لا يحكم على غائب بخلاف حاكم التجريبيات قاله القرافي[3] وغيره ولم يذكر ابن الحاجب الحدسيات[4] وعدها شارحه عضد الدين من الظنيات لا من اليقينيات [5] ومَثَّلَهَا باقتباس نور القمر من نور الشمس، والله اعلم.

قوله: "**وَمَحْسُوسَاتٍ**" هذا هو القسم السادس من اليقينيات وهو ما يدرك بأحد الحواس الخمس وهي كلها في الرأس فأربعة خاصة به والسمع والبصر والذوق والشم وواحدة يتعداها إلى غيره وهو اللمس[6].

---

[1]- المبادئ: ساقطة من (ب).

[2]- انظر:السعد التفتزاني، شرح الشمسية، ص370.

[3]- انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص58.

[4]- انظر: شمس الدين الأصفهاني،المرجع السابق، (95/1).

[5]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص22.

[6]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 93.

قال بعض الفضلاء: هذا معنى قول العرب ضربت أخماسي في أسداسي؛ أي فكرت بالحواس الخمس في الجهات الست لأن الجهات الست فوق وأسفل وقدام وخلف ويمين ويسار ولقد أحسن الحريري[1] حيث جمعها في بيت واحد في الملحة[2]: [بحر الرجز]

ثُمَّ الْجِهَاتُ السِّتُّ: فَوْقَ وَوَرَا * وَيُمْنَـــةٌ وَعَكْسُـــهَا بِلاَ مِـــرَا**

فلْخذ كل جهة وترك ضدها لينتبه السامع لها[3].

فائدة: قال القرافي عن بعض اللغويين: قولهم "المحسوسات لحن فإن الفعل المأخوذ من الحواس رباعي تقول أحسن زيد بكذا قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾[4] وأما حس الثلاثي فله معان أخر ، تقول العرب: حسه إذا قتله ومنه ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ﴾[5] وحسه إذا مسحه ومنه حس الفرس والمفعول منها محسوس وأما من الحواس فمحس مثل مكرم ومعطي وجمعها محسات بضم الميم لا محسوسات غير أن أكثر اللغويين يتوسعون في هذا الباب ووقعت هذه العبارة لجمع كثير من الفضلاء / كأبي علي وغيره وكأنهم نحوا بها نحو المعلومات لاشتراك الجميع في الإدراك"[6] (انتهى). أق60أ

---

[1]– هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري الحَرامي صاحب "المقامات". ولد سنة 446هـ، وتوفي سنة 516هـ. ومن أهم مؤلفاته أيضا: "ملحة الأعراب في صناعة الإعراب". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان(4/63-68)؛ شذرات الذهب لابن العماد، (6/81-86).

[2]– أبو محمد الحريري، شرح ملحة الإعراب، تحقيق فائز فارس، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991، ص72.

[3]– انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص57.

[4]– سورة آل عمران، من الآية 52.

[5]– سورة آل عمران، من الآية 152.

[6]– انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6)في الحواس[1] فائدة قال القرافي : "اختلف العلماء هل الحواس مع العقل كالحجاب مع الملك أو كالطاقات؟ فقيل : كالحجاب ، والحواس تدرك أولا ويحصل لها العلم ثم تؤدي تلك العلوم الجزئيات للعقل فيحكم عليها وتقول : كلما كان كذا فهو كذا ، فهي كالخدام للعقل وقيل : بل الحواس طاقات والنفس كملك في بيت مظلم[2] له خمس طاقات قبالة كل طاقة مشاهدة[3] ليست قبالة الأخرى والنفس التي هي الملك تنظر من كل طاقة قبيلا من المدركات لا توجد إلا هناك، ويدل على الأول أن البهائم لا عقل لها وهي تدرك بحواسها، فدل ذلك أن الحواس مستقلة بالإدراك دون النفس ، ويدل على المذهب الثاني أن الإنسان إذا نام وفتحت عيناه لا يدرك شيئا مع وجود العين و كذا المجنون فلو كانت مدركة بنفسها لما تخلف الإدراك مع غيبة العقل"[4] (انتهى).

وذهب قوم إلى أن الحواس لا [5] تفيد يقينا واحتجوا لذلك بغلط الحس في أمور كما نرى العنبة تحت الماء كالإجاصة والأشجار على حافة النهر ترى أنها منكوسة على رؤوسها وترى القمر يسير معك حيث سرت والأحول يرى شيئين إلى غير ذلك وما كان عروضه للغلط لا يحصل به يقين وأجاب الشيرازي بما معناه: "إنا لم نقل مجرد الحس يفيد اليقين بل بشرط جزم العقل فإن جزم العقل بالحكم عند إدراك الحس أفاد اليقين وإلا فلا وما اعترضوا به من الجزئيات لم يجزم العقل فيه وإذا فقد الشرط فقد المشروط" (انتهى).(6)

---

[1]– في الحواس فائدة: سقطتا من (ب).

[2]– مظلم: ساقطة من (ب).

[3]– في (ب) مشاهدات.

[4]– انظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص59.

[5]– لا: ساقطة من (ب).

(6 -6)– في النسخة (ب) قدمت الفقرة الثانية على الأولى، والصواب في (أ).

وقالوا هذا القسم أيضا لا تقوم به حجة الأعلى من شارك المستدل به في الحاسة والحس فالأكمه لا يحتج عليه بأن الشمس مضيئة [1] لعدم حاسة البصر ومن لم يرى الفيل لا يحتج عليه بأن له أنيابا وخرطوما طويلا يتناول به ويدفع لأنه لم يحصل له به إحساس قط قوله : "**فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ**" هذا تحصيل بعد تفضيل وجملتها ستة لأن الحاكم إما العقل مجرد عن الواسطة فهي الأوليات أو يكون الحاكم الحس فقط دون العقل فإن كان الحس ظاهرا كالبصر مثلا فهو/ الحسيات وإن كان الحس باطنا فهو الوجدانيات وإن كان الحاكم مركبا أق60ب من العقل والحس فإن كان معه حاسة السمع فهو المتواترات و إن كان مع غير السمع فإن احتاج العقل في الجزم بطرد الحكم إلى تكرر المشاهدات مرة بعد مرة فهو المجربات و إن لم يحتج بل يجزم من أول مرة فهي الحدسيات هذا خلاصة ما ضبط به بعض الفضلاء هذا الباب.

وقال ابن هارون: "وهذه الأقسام الستة على ثلاثة أنواع؛ منها ما يستقل العقل به كالأوليات، ومنها ما لا يحتاج إلى العقل وغيره كالتجريبيات والمتواترات والحدسيات".

[قوله][2]:

وَفِي دَلاَلَةِ المُقَدِّمَاتِ * عَلَى النَّتِيجَةِ خِلاَفٌ آتِ**

عَقْلِيٌّ أو عَادِيٌّ أو تَوَلُّدُ * أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ**

ذكر في هذين البيتين الخلاف في كيفية إفادة النظر الصحيح للعلم بالمنظور فيه، وهو النتيجة. وذكر في ذلك أربعة مذاهب.

---

[1] – ساقطة من (ب).

[2] – أثبتها من (ب).

الأول[1]: مذهب إمام الحرمين؛ أن العلم الحاصل عقب النظر لازم حصوله عقبه عقلا يستحيل أَنْ[2] ينفك عنه، فإن من علم أن: "العالم متغير"، و"كل متغير حادث"، واجتمع في ذهنه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة، امتنع أن لا يعلم أن العالم حادث، فالتلازم عقلي من غير أن يوجد أحدهما صاحبه أو يوجبه وذلك مثل تلازم إرادة الشيء مع العلم به، إذ من المحال أن يقصد القاصد إلى مالا يعلمه، ومن ذلك مقارنة العلم للمعلوم، والرؤي للمرئي، والدلالة للمدلول، وذلك كثير، قاله المازري[3].

وقال غيره: وجوب بعض الأفعال عن بعض لا ينافي قدرة المختار علي ذلك الواجب، إذ يمكن أن يفعله بإيجاد ما يوجبه، وأن يتركه بأن لا يوجد ذلك الموجب، وحينئذ فيقال النظر صادر بإيجاد الله تعالى[4] وموجب للعلم بالمنظور

---

[1]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 94.

[2]- أَنْ: ساقطة من (ب).

[3]- انظر: أبو عبد الله المازري، إيضاح المحصول من برهان الأصول، دراسة وتحقيق عمار طالبي، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، ص ص38-39.

المازري:هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازَرِي، لا يعرف تاريخ ميلاده بدقة، وإنما أشار المترجمون إلى أنه عاش ثلاثا وثمانين سنة، فتكون ولادته سنة 453هـ. ولقب بالمازَرِي نسبة إلى مدينة مازَر التي تقع في الجنوب الغربي من جزيرة صقلية.توفي- رحمه الله- سنة536هـ. ومن أهم مؤلفاته: "شرح التلقين"، "تلخيص الفرائض"، "إيضاح المحصول من برهان الأصول". حول ترجمته، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان،(285/4)؛ شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، ضبطه وحققه وعلق عليه مصطفى السقا وآخرون، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1939،(165/3-166)؛ الوافي بالوفيات للصفدي(110/4)؛ الديباج المذهب لابن فرحون، ص ص374-375.

[4]- تعالى: ساقطة من (ب).

فيه إيجابا عقليا بحيث يستحيل أن يتخلف عنه ، واختار هذا المذهب الإمام الرازي[1].

المذهب الثاني[2]: للشيخ الأشعري أن حصول العلم عقب النظر بجري العادة، وأن الرب تعالى هو الخالق للنظر ، ولا يمتنع أن يخلق النظر ولا يخلق العلم عقبه، قال: ولو كان علة العلم / أو ملازما له، وجب أن لا يقع بعده أق61أ كما قلنا في الجوهر فإنه لما كان ملازما للعرض استحال أن يَبين أحدهما عن الآخر. هاهنا يمتنع ثبوت النظر حال وجود العلم.

فتبين أنه ليس بينهما ارتباط وأن حصوله عقبه بجري العادة ، بخلق الله بعض الحوادث عقب بعض ، كالإحراق عقب مماسة النار ، والري بعد شرب الماء، له سبحانه أن يوجد المماسة بدون الإحراق ، والإحراق بدون المماسة ، وإذا تكرر صدور فعل من الله تعالى وكان دائما أو أكثريا يقال: أنه فعله بإجراء العادة وإذا لم يتكرر أو تكرر قليلا فهو خارق للعادة أو نادر ولاشك أن العلم بعد النظر[3] ممكن حادث محتاج إلى المؤثر ولا مؤثر إلا الله تعالى[4]، فهو فعله الصادر عنه بلا وجوب منه ولا عليه، وهو دائم أو أكثري فيكون عاديا.

المذهب الثالث[5]: للمعتزلة أن حصول العلم بعد النظر بالتولد ، ومعنى التولد عندهم؛ أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر، كحركة اليد للمفتاح فإن حركة

1– انظر: أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، دراسة وتحقيق حمزة بن زهير حافظ، السعودية: شركة المدينة المنورة للطباعة، [د.ت]، (42/1).

2– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 94.

3– النظر: ساقطة من (ب).

4– تعالى: ساقطة من (ب).

5– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 94.

اليد[1] أوجبت لفاعلها حركة المفتاح وكلتاهما صادرتان عنه، الأولى بالمباشرة ، والثانية بالتولد، ثم إنهم نزلوا الفكر منزلة حركة اليد[2]، ونزلوا العلم بالنتيجة منزلة حركة المفتاح، فالنظر يقع مقدورا للعبد بمباشرته، ويتولد منه فعل آخر هو العلم بالمنظور فيه والدليل على بطلان مذهبهم، بطلان أصلهم ، وهو أن العباد يخلقون أفعالهم وبطلانه بإجماع المسلمين قبل ظهور البدع على أنه لا خالق إلا الله قال الله[3] تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[4]وهو خالق كل شيء والمسألة بينه في خلق الأفعال من علم الكلام.

المذهب الرابع[5]: مذهب الحكماء؛ وهم الفلاسفة القائلين بالإيجاب الذاتي وتأثير العلة في المعلول فالنظر عندهم في وجود النتيجة علة أثرت والدليل على بطلان مذهبهم، أن النظر ضد العلم فلا يجامعه والعلة لا تفارق معلولها فإن من شرطها الاطراد والانعكاس.

[خاتمة][6]:

قوله:

وَخَطأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا * فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا**

---

[1]- اليد: ساقطة من (ب).

[2]- اليد: ساقطة من (ب).

[3]- كلمة الله: ساقطة من (ب).

[4]- من سورة فاطر، من الآية 03.

[5]- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 94.

[6]- من وضع المحقق. انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق20 و؛ أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص95.

فِي اللَّفظِ كَاشْتِرَاكٍ أو كَجَعْلِ ذَا *** تَبَـايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيـفِ مَأخَـذَا

وَفِي المَعَانِي لِالتِبَاسِ الكَاذِبَـةْ *** بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَـمِ المُخَاطَبَةْ أق61ب

كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِي كَالذَّاتِـي *** أوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَـدِّمَـاتِ

وَالحُكْمُ لِلجِنسِ بِحُكْمِ النَّـوْعِ *** وَجَعْـلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْر القَطْعِ

لما فرغ من بيان البرهان وأقسام مواده، تكلم هنا على الخطأ الواقع فيه ليحذر منه، إلا أن ذلك لا يختص بالبرهان بل يحترز من ذلك الخطأ في[1] القياس كله فكان الأنسب أن يقول: "وخطأ القياس" وقد نبه على ذلك الشيخ زكرياء في عبارة الزركشي[2].

والخطأ إما من جهة "المادة" أو من جهة "الصورة" والذي يكون في المادة على قسمين: "لفظي" و"معنوي"، واللفظي أنواع: منها الواقع بسبب الاشتراك اللفظي وحقيقته أن يكون اللفظ له معنيان، أو[3] معان، فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره نحو: "هذا قرء" أي حيض و"كل قرء؛ أي طهر لا يحرم الوطء فيه"؛ ينتج: "هذا لا يحرم الوطء فيه" وهذا كاذب. وسبب الخطأ عدم تكرر الحد الأوسط؛ لأن القرء الذي هو محمول الصغرى غير الذي هو موضوع الكبرى، ومثله لفظ "عين" يستعمل في إحدى الجزئين لمعنى وفي الجزء الآخر لمعنى آخر كقولنا: "هذا عين" و"كل عين سيالة"[4].

[1]– الخطأ في: سقطتا من (ب).

[2]– انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق33 ظ.

[3]– معنيان أو: سقطتا من (ب).

[4]– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 95؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق20 ظ-21 و؛ عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى

قال بعض الفضلاء: ويدخل في هذا ، الاشتراك بالحقيقة ، والمجاز ، والاستعارة، وما يجري مجرى ذلك مثاله مجازا: "زيد أسد" و"كل أسد مفترس" ينتج: "زيد مفترس". وكذا قولنا في صورة فرس منقوشة على جدار ونحوه : "هذا فرس" و"كل فرس صهال"؛ ينتج: "أن تلك الصورة صهالة". وهو فاسد والسبب اشتباه الفرس المجازي وهو محمول الصغرى، بالحقيقي وهو موضوع الكبرى[1]، وكذلك الاشتراك التصريفي كالمختار للفاعل والمفعول وكذا محتاج قاله ابن هارون، ومثاله قولك مشيرا إلى جماد: "هذا مختار" و"كل مختار حي"؛ ينتج: "هذا حي" وهو فاسد. لأن "مختار" الذي هو محمول الصغرى اسم مفعول، و"مختار" الذي هو موضوع الكبرى اسم فاعل ، فلم يتكرر الحد الأوسط و أصل مختار الذي هو اسم فاعل مختير بكسر "الياء" والذي هو[2] اسم المفعول مختيَر بفتحها واللفظ محتمل لهما.

وقد يكون بسبب حرف العطف نحو : "الخمسة زوج وفرد " أي مركبة منهما، فإنه صادق حالة الجمع فيتوهم صدقه حالة الانفراد فربما أوهم الغالط بها أنها لجمع الصفات فيركب قياسا ينتج: الخمسة توصف تارة بالزوجية ، /وبالفردية أخرى، فيقال: الخمسة زوج، وكذا قولنا للمر: أنه حلو حامض أق62أ
يصدق حالة الجمع فيتوهم صدقه حالة الانفراد، فيقال: "المر حلو وحامض "، ومنها استعمال الألفاظ المتباينة كالمترادفة، كجعلك السيف في مقام الصارم ، وبالعكس؛ فإن السيف اسم للذات المعلومة، والصارم اسم لها بقيد القطع فيتوهم

الأصولي لابن الحاجب، ص ص32-33؛ قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (2/453-454).

[1]- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق33 ظ.

[2]- الذي هو: سقطتا من (ب).

أنهما مترادفان لإطلاقهما على ذات واحدة [1]، وقد قدمنا في فصل التباين أن الصفة مباينة للموصوف فراجعه، وإلى هذا أشار بقوله:

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا * تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا**

إلا أنه جعل "ذا" بالألف في قوله : "**كَجَعْلِ ذَا [تَبَــايُنٍ]**[2] " وهي بمعنى صاحب، قال في الشرح: "على لغة القصر في الأسماء الستة"[3]، وليس بظاهر فإن لغة القصر إنما هي في "أب" وتالِيَيْهِ، لا في "ذو" بمعنى صاحب، وفم بلا ميم فإنهما يعربان بالأحرف فقط. كما نبه عليه المرادي[4]، فيمكن إبدال ذلك بمثل قولنا:

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذِي * تَبَايُنٍ مرادِفــا في المَأْخَذِ**

والله أعلم.[5]

---

[1]- انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، (218/1)؛ تاج الدين السبكي، المرجع السابق، (343/1-344).

[2]- أثبتها من (ب).

[3]- انظر: عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، ق21 و.

[4]- هو: بدر الدين الحسن بن القاسم بن عبد الله بن علي المرادي، كان إماما في النحو و اللغة و الفقه،أخذ العلوم الإسلامية، وعلوم التربية، عن كثير من العلماء أبرزهم: أبو حيان الأندلسي، السراج الدمنهوري. توفي سنة 749 هـ، من أشهر مؤلفاته " : " إعراب القرآن"، تفسير القرآن"، "الجني الداني في حروف المعاني". حول ترجمته، انظر: الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، لبنان: دار الكتب العلمية، 1992، ص ص6- 10؛ كشف الظنون لحاجي خليفة (607/1)؛ هدية العارفين للبغدادي، (286/1).

[5]- والله أعلم: ساقطة من (ب).

وأما الخطأ المعنوي[1] الذي يكون في المادة فيكون بسبب التباس الصادقة بالكاذبة وفيه أنواع: منها إغفال الشروط الثمانية المذكورة في التناقض ، وقد تقدمت فإنه إن لم يراع شيء منها، التبست الصادقة بالكاذبة ذكره "ابن الحاجب"[2]، ومنها ما أشار إليه الناظم بقوله: "**كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِي كَالـذَّاتِي** " كقولنا: "الجالس في السفينة متحرك" و"كل متحرك لا يثبت على موضع واحد " ينتج: "الجالس في السفينة لا يثبت على موضع واحد". ووجه الغلط فيه أن هاتين المقدمتين إنما تصدقان إذا قلنا: "الجالس في السفينة متحرك بالعرض " و"كل متحرك بالذات لا يثبت على محل واحد "، وحينئذ لا يكون الحد الأوسط متكررا فلا يكون قياسا، وإذا جعل متكررا لزم كذب إحدى المقدمتين، أو كذبهما معا، كذا مثَّل بعض الشيوخ.

وزاد مثالا: كمن يرى إنسان أبيض يكتب، يظن أن كل كاتب أبيض ، فركب قياسا وأخذ الأبيض مكان الإنسان فيقول مثلا : "هذا كاتب" و"كل كاتب أبيض" ويستدل على صحة الكبرى بمشاهدة ولا خفا في فساد هذا القياس (انتهى). ومثله العضد فقال: "نحو السقمونيا مبرد" و"كل مبرد بارد " فإن "السقمونيا مبرد" لا بالذات؛ أي لا يوجب ذلك إيجابا أوليا بل بالعرض ، لأنه يسهل الصفراء وانتقاصه عن / البدن يوجب بردنه، وإنما البارد هو المبرد أق62ب
بالذات وهذا غير الذاتي والعرضي بالمعنى المتقدم"[3] (انتهى) بلفظه.

---

[1]– انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص 96؛ عبد الرحمن الأخضري، المصدر السابق، الصفحة نفسها؛ عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص33؛ قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (452/2-453).

[2]– انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق، (77/1-79).

[3]– انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص33.

ومنها جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما ويسمى "مصادرة على المطلوب" مثل: "هذه نقلة" و"كل نقلة حركة" "فهذه حركة " هكذا مثل العضد[1]. ومثل غيره بقولنا: "كل إنسان بشر" و"كل بشر ضحاك" ينتج : "كل إنسان ضحاك" فالكبرى والمطلوب شيء واحد قال: "والغلط فيه ليس من جهة مادة القياس فإنها صادقة، ولا من جهة صورتها فإنها صحيحة، وإنما جاء فيها الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولا آخر، بل هي إحدى المقدمتين، والواجب أن تكون غيرهما كما علمت في حد القياس، وحقيقة هذا النوع أن لا يحصل القياس علما زائدا على المقدمتين كما ظهر لك في المثال" (انتهى).

وقد قال الناظم في حد القياس : "**مُستَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا** " وإذا كانت المقدمة صادقة فكيف يكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة فيطلب وجه اندراجه في ذلك مع أن الناظم نسج على منوال ابن الحاجب في هذا الفصل سوا بسوا[2].

وإلى هذا النوع أشار بقوله: "**أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ**" ومنها الحكم على الجنس بحكم نوع منه مندرج تحته نحو: "الفرس حيوان" و"كل[3] حيوان ناطق" فقد حكم على الحيوان بالنطق الذي هو حكم به على الإنسان ، ومثاله أيضا: "هذا لون" و"اللون سواد" فيكون: "هذا سواد" و"هذا سيال أصفر" و"السيال الأصفر مرة" "فهذا مرة" ويسمى مثله "بإيهام العكس" هو أن يقلب الغالط أو المغالط أحد جزئي القضيتين في مكان الآخر، وقد قدمنا أن المِرَّة بكسر الميم وبالراء المشددة هو ما في المرارة من الصفراء و إلى هذا النوع أشار الناظم بقوله: "**وَالحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ**".

---

[1]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]– انظر: شمس الدين الأصفهاني، المرجع السابق،(1/98-101، 109-144).

[3]– كل: ساقطة من (ب).

قال العضد: "ومنها الحكم على المطلق بحكم الم قيد بحال أو وقت نحو : "هذه رقبة والرقبة م ؤمنة"[1] راجع إلى المقيد بحال وقد قيدت الرقبة بالإيمان في كفارة القتل، وأطلقت في كفارة اليمين والظهار[2] فأبقاهما أبو حنيفة على إطلاقهما، وحملهما مالك على كفارة القتل حملا للمطلق على المقيد ، وجعله العضد من الخطأ في القياس / كما ترى وتبعه الناظم في شرحه وأما الأعشى فهو الذي يبصر نهارا لا ليلا فكان المغالط أو الغالط يريد أن يصف الأعشى بالإبصار في جميع الأوقات لوصفه به نهارا [3] ومنها أن يجعل القياس مما ليس بقطعي من الاعتقادات والظنيات والوهميات مثل القطعي أجر إليها مجراه[4]. قال ابن هارون: "وأكثر ما يستعمل هذا في الجدل" وإليه أشار الناظم بقوله : "**وَجَعْـلُ كَالقَطْـعِيِّ غَيْرِ القَطْعِي**"؛ أي وجعل غير القطعي كالقطعي[5] ثم أشار إلى خطأ البرهان من جهة صورته فقال: أق63أ

---

[1]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص33.

[2]- الظِّهَارُ: عبارة عن قول الرجل لامرأته: أَنْتِ عَلَيَّ كظهر أمي، مشتق من الظهر، وخصوا الظهر دون غيره، لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوبة إذا غشيت، فكأنه إذا قال: أَنْتِ عَلَيَّ كظهر أمي، أراد: ركوبك للنكاح حرام عَلَيَّ ، كركوب أمي للنكاح. انظر: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس: من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، الكويت: مطبعة الكويت، 1973، (491/12)؛ الصحاح للجوهري، (732/2).

[3]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص33.

[4]- انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، (1/ 218).

[5]- انظر: عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ص33.

وَالثَّانِي كَالخُــرُوجِ عَــنْ أَشْكَالِــهِ *** وَتَرْكِ شَــرْطِ النَّتْــجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

يعني أن خطأ الصورة يكون بالخروج عن الأشكال الأربعة بأن لا يكون على تأليف شيء منها لا بالقوة ولا بالفعل نحو: "هذا حيوان وهذا جماد". ويكون بفقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة كما إذا جعلت كبرى الشكل الأول جزئية أو جعلت[1] صغراه سالبة[2] وقد قال الناظم:

أما الأول فَشَرْطُهُ الإِيجَــابُ فِي صُغْرَاهُ*** وَأَنْ تُــرَى كُلِّــيَّةً كُبْــرَاهُ

مثال جزئية كبراه قولك: "كل إنسان حيوان" و"بعض الحيوان فرس " فيتوهم أن النتيجة: "بعض الإنسان فرس" وهي كاذبة[3]، ومثال كون صغراه سالبة، أن تقول: "لا شيء من الإنسان بجماد" و"كل جماد جسم " فيتوهم أن النتيجة: "لا شيء من الإنسان بجسم" وهي كاذبة، والله اعلم.

وفي معنى ذلك أن يقال: "الإنسان وحده ضحاك" و"كل ضحاك حيوان "؛ ينتج: "الإنسان وحده حيوان" وهو كاذب. وقد قدمنا التنبيه عليه في شروط الشكل الأول وأنه من أنواع المغالطة، ومن الخلل في صورة القياس أن لا يؤخذ محمول الصغرى تاما في وضعه للكبرى نحو : "الإنسان له شعر" و"كل شعر ينبت"؛ ينتج: "الإنسان ينبت" وهو كاذب. وجاء الغلط من جهة أن المحمول في الصغرى قولنا: "له شعر" يجعل بتمامه موضوعا للكبرى نبه عليه بعض الفضلاء ممن شرح ايساغوجي[4] والله [تعالى][5] أعلم.

1- جعلت: ساقطة من (ب).

2- انظر: أبو يحي زكرياء، المصدر السابق، ق33 ظ.

3- انظر: أحمد الدمنهوري، المرجع السابق، ص ص96-97.

4- انظر: قطب الدين الرازي، شرح المطالع، (453/2-454).

5- أثبتها من (ب).

[3]) بالصواب، وإليه المرجع والمآب. على يد أحوج العباد إلى عفو ربه محمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب المالكي مذهبا، الفيومي إقليما، غفر الله له وللمسلمين والمسلمات.

سنة ألف ومائة وتسعة و ثلاثين سنة 1139[1]).

[1]– هذا في النسخة (أ)، وفي النسخة (ب): " كمُلت بحمد الله وحسن عونه، حاشية الشيخ الإمام العالم العلامة الصدر الفهامة أولى المدرسين وعمدة المحققين وحيد دهره، وفريد عصره، سيدي سعيد بن إبراهيم الجزائري الدار، نفعنا الله به آمين آمين ... على يد كاتبه لنفسه، ثم لمن شاء بعده، الفقير المضطر إلى مولاه، الراجي ربه، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن موسى الشولي، الصدمي نسبا، غفر الله له، ولوالديه، ولجميع المسلمين والمسلمات، ربنا اغفر لنا، ولوالدينا، ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم. وكان الفراغ منه، عند صلاة العصر، يوم الاثنين من شهر الله المعظم رمضان وقد خلت منه خمسة وعشرين يوما عام 1128.

خاتمة

ليس غريبا أن يكون للسلم المرونق في علم المنطق للأخضري، شروحات وحواشي عديدة في مختلف بقاع العالم الإسلامي، فلقد كان مادة مقررة في كبريات المؤسسات الثقافية الإسلامية، إضافة إلى أنه جاء شاملا وبأسلوب سلس.

وهو ما اتبعه شارحه الشيخ سعيد قدورة، حيث جاء شرحه مميزا عن الشرح الذي وضعه الأخضري على سلمه، في أنه توسع في شرحه، مجملا لأقوال العلماء، ومضمنا إياه التفسيرات اللغوية، والشواهد القرآنية والشعرية، كل ذلك جاء بمنهج فلسفي، ألقى به الضوء على مضامين المنطق وأهميته في حياة طالب العلم ومعلمه.

وعليه، فلقد خلصنا من خلال دراستنا وتحقيقنا للكتاب إلى مجموعة من النتائج الهامة وهي:

- يعتبر شرح السلم المرونق في علم المنطق للشيخ سعيد قدورة، من أهم شروحات السلم لغزارة علم شارحه ومكانته العلمية.
- يعتبر كذلك مصدراً أصيلاً للقياس الإسلامي، إذ تضمن آراء كبار العلماء والفقهاء.
- حفل الكتاب بالكثير من الأدلة العقلية والشرعية التي زادت من قيمة الكتاب العلمية.
- يعتبر الكتاب مرجعاً ثميناً لطلبة العلم، فمن خلاله يتعلمون أهم القضايا التي عالجها المنطق، فلقد كتب بأسلوب سهل، لم يتبع أساليب الشراح في التعقيد.

فإذا كان هذا ما حمله بين طياته " السلم المرونق في علم المنطق"، وشرح الشيخ سعيد قدورة له، كان حريا بنا، ولزاما علينا أن نخدم هذا التراث، ونحافظ على الصرح الذي خلفه لنا أجدادنا، ولن يتأتى هذا إلا بتحقيق ودراسة آثارهم العلمية. ولا يجب أن يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب.

كما أحب أن أنوه على بعض التوصيات التي أراها تخدم هذا الهدف وهي:

1 . التعريف أكثر بعلماء الجزائر في العهد التركي خاصة وبأعمالهم.

2. جعل"السلم المرونق في المنطق" و"شرح السلم" من المقاييس المقررة في الجامعات الجزائرية.

3. وضع آلية للتبادل بين الجامعات للكتب المنطقية المحققة .

4. وضع لوائح وتعليمات لأعمال التحقيق، مع عدم السماح بنشر الكتب المحققة إلا بعد الحصول على موافقة من قبل أهل الاختصاص والخبرة في فن التحقيق الذين تضمهم الجامعات المنتشرة في ربوع العالم الإسلامي.

5. الاعتناء بالبحوث والدراسات التي تهتم بالتراث الجزائري.

6. توجيه الباحثين والدارسين للتحقيق، لوجود الكثير من المخطوطات الجديرة بالدراسة والتحقيق.

وأسأل الله العظيم، أن ينفع بهذا العمل مؤلفه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.

الملاحق والفهـــــارس

وتشمل:

1/ الملاحق

2/ الفهارس

*فهرس الآيات القرآنية.

*فهرس الأحاديث الشريفة.

*فهرس المصطلحات الفلسفية الواردة في البحث.

*فهرس الأبيات الشعرية.

*فهرس الأعلام.

*فهرس الأماكن.

*فهرس المصادر والمراجع.

*فهرس الموضوعات.

- صور مخطوط السلم المرونق للأخضري -

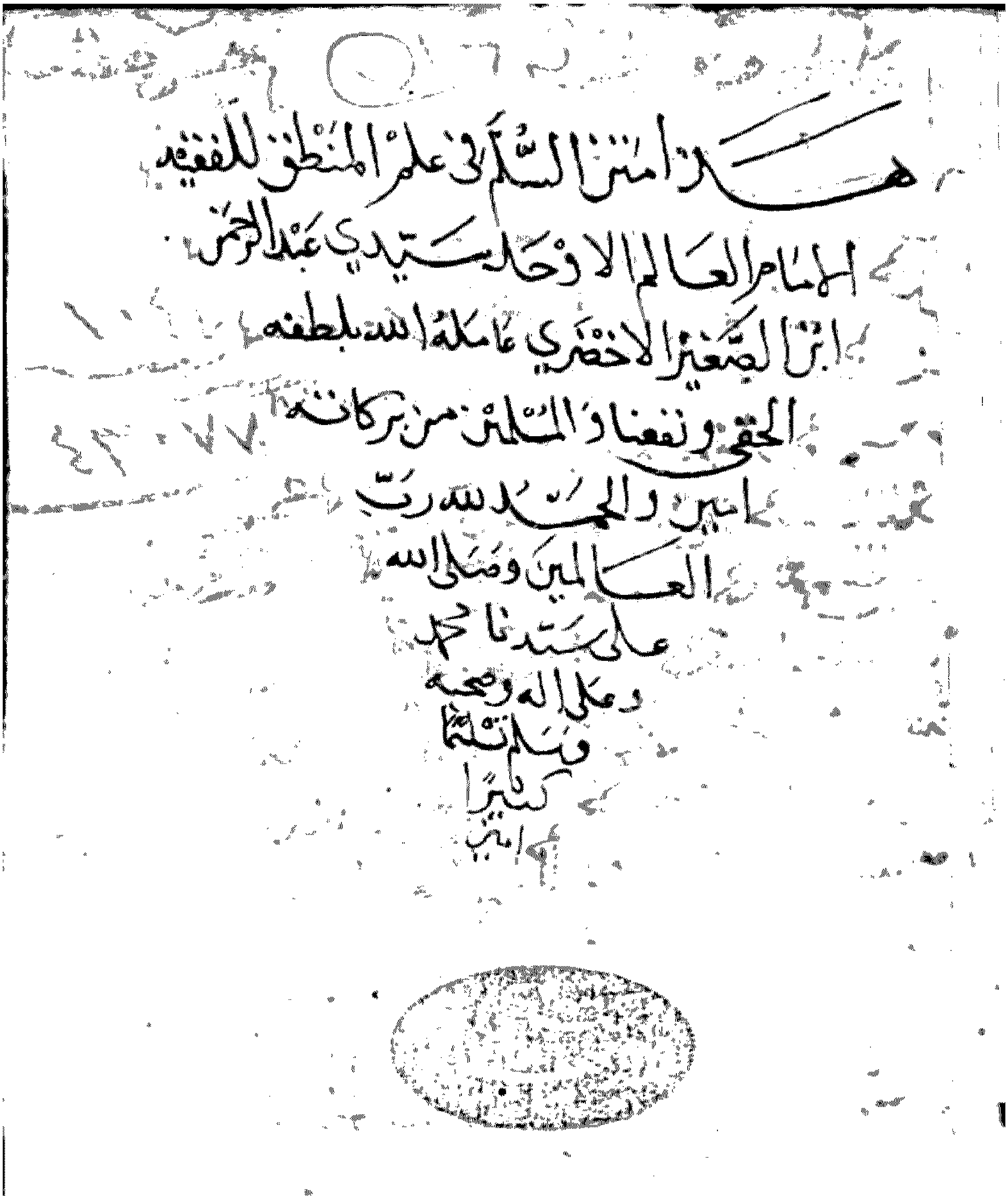
هذا متن السلم في علم المنطق للفقيه
الإمام العالم الأوحد سيدي عبد الرحمن
ابن الصغير الأخضري عامله الله بلطفه
الخفي ونفعنا والمسلمين من بركاته
آمين والحمد لله رب
العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما
كثيرا
آمين

- صفحة العنوان -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد أخرجا نتائج الفكر لأرباب الحجا
وحط عنهم من سماء العقل كل حجاب من سحاب الجهل
حتى بدت لهم شموس المعرفة رأوا مخدراتها منكشفة
نحمده جل على الإنعام بنعمة الإيمان والإسلام
من خصنا بخير من قد أرسلا وخير من حاز المقامات العلا
محمد سيد كل مقتفى العربي الهاشمي المصطفى
صلى عليه الله ما دام الحجا يخوض من بحر المعاني لججا
وآله وصحبه ذوي الهدى من شبهوا بأنجم في الاهتدا
وبعد فالمنطق للجنان نسبته كالنحو للسان
فيعصم الأفكار عن غي الخطا وعن دقيق الفهم يكشف الغطا
فهاك من أصوله قواعدا تجمع من فنونه فوائدا
سميته بالسلم المرونق يرقى به سماء علم المنطق
والله أرجو أن يكون خالصا لوجهه الكريم ليس قالصا
وأن يكون نافعا للمبتدي به إلى المطولات يهتدي

فصل في جواز الاشتغال به

والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال
فابن الصلاح والنواوي حرما وقال قوم ينبغي أن يعلما
والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل القريحة
ممارس السنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب

أنواع العلم الحادث

إدراك مفرد تصورا علم ودرك نسبة بتصديق وسم
وقدم الأول عند الوضع لأنه مقدم بالطبع
والنظري ما احتاج للتأمل وعكسه هو الضروري الجلي
وما به إلى تصور وصل يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا بحجة يعرف عند العقلا
ودلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة
وجزئه تضمنا وما لزم فهو التزام إن بعقل التزم

فصل في مباحث الألفاظ

مستعمل الألفاظ حيث يوجد إما مركب وإما مفرد
فأول ما دل جزؤه على جزء معناه بعكس ما تلا

– الورقة الأولى –

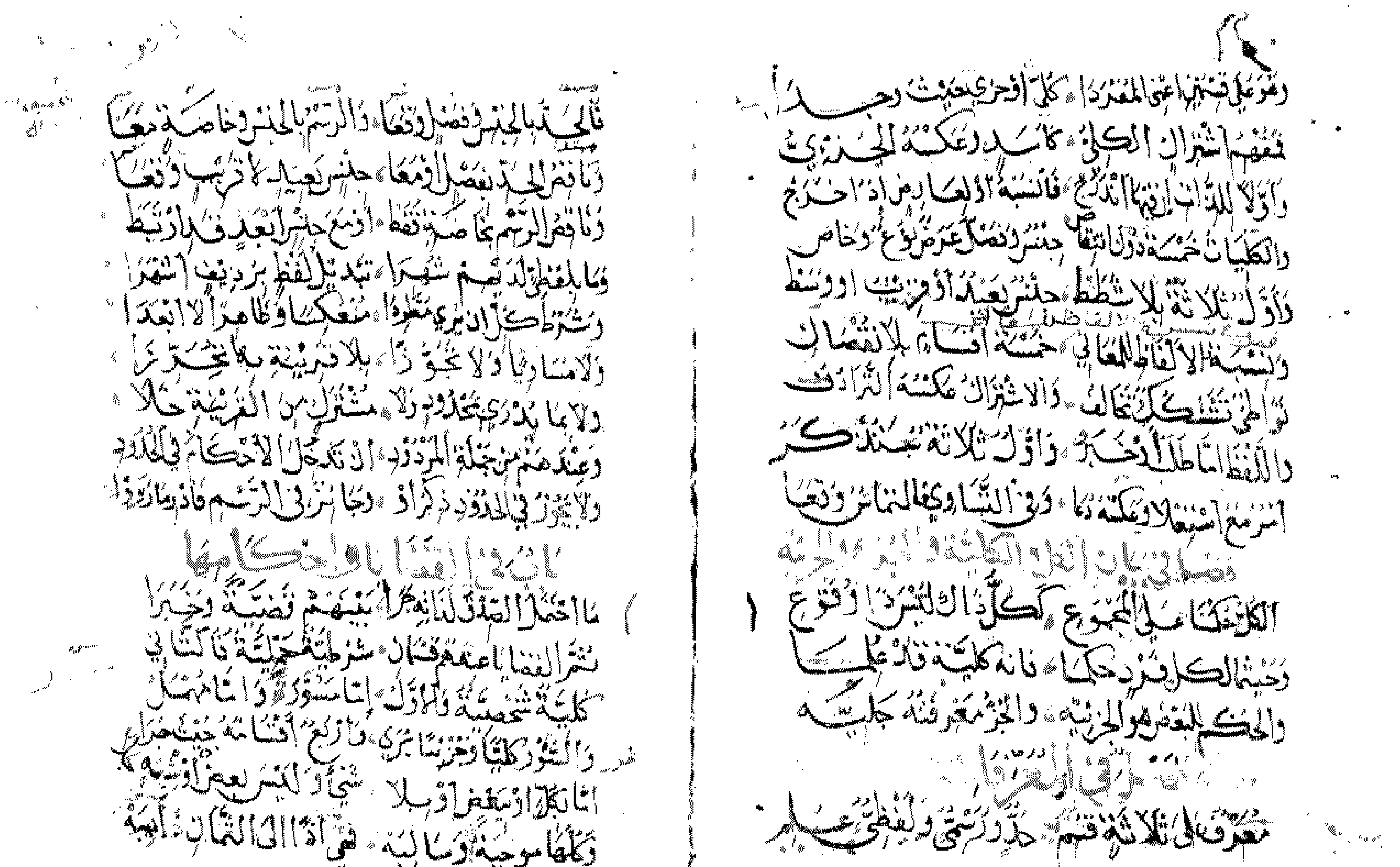

وهو على قسمين أعني المفردا كلي أو جزئي حيث وجدا
مفهم اشتراك الكلي كأسد وعكسه الجزئي
وأولا للذات إن فيها اندرج فانسبه أو لعارض إذا خرج
والكليات خمسة دون انتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص
وأول ثلاثة بلا شطط جنس قريب أو بعيد أو وسط
ونسبة الألفاظ للمعاني خمسة أقسام بلا نقصان
تواطؤ تشاكك تخالف والاشتراك عكسه الترادف
واللفظ إما طلب أو خبر وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا وفي التساوي فالتماس وقعا

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل حكمنا على المجموع ككل ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكما فإنه كلية قد علما
والحكم للبعض هو الجزئية والجزء معرفته جلية

فصل في المعرفات

معرف إلى ثلاثة قسم حد ورسمي ولفظي علم
فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظي لديهم شهرا تبديل لفظ برديف أشهرا
وشرط كل أن يرى مطردا منعكسا وظاهرا لا أبعدا
ولا مساويا ولا تجوزا بلا قرينة بها تحررا
ولا بما يدرى بمحدود ولا مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود
ولا يجوز في الحدود ذكر أو وجائز في الرسم فادر ما رووا

باب في القضايا وأحكامها

ما احتمل الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبرا
ثم القضايا عندهم قسمان شرطية حملية والثاني
كلية شخصية والأول إما مسور وإما مهمل
والسور كليا وجزئيا يرى وأربع أقسامه حيث جرى
إما بكل أو ببعض أو بلا شيء وليس بعض أو شبه جلا
وكلها موجبة وسالبة فهي إذا إلى الثمان آيبة

– الورقة الثانية –

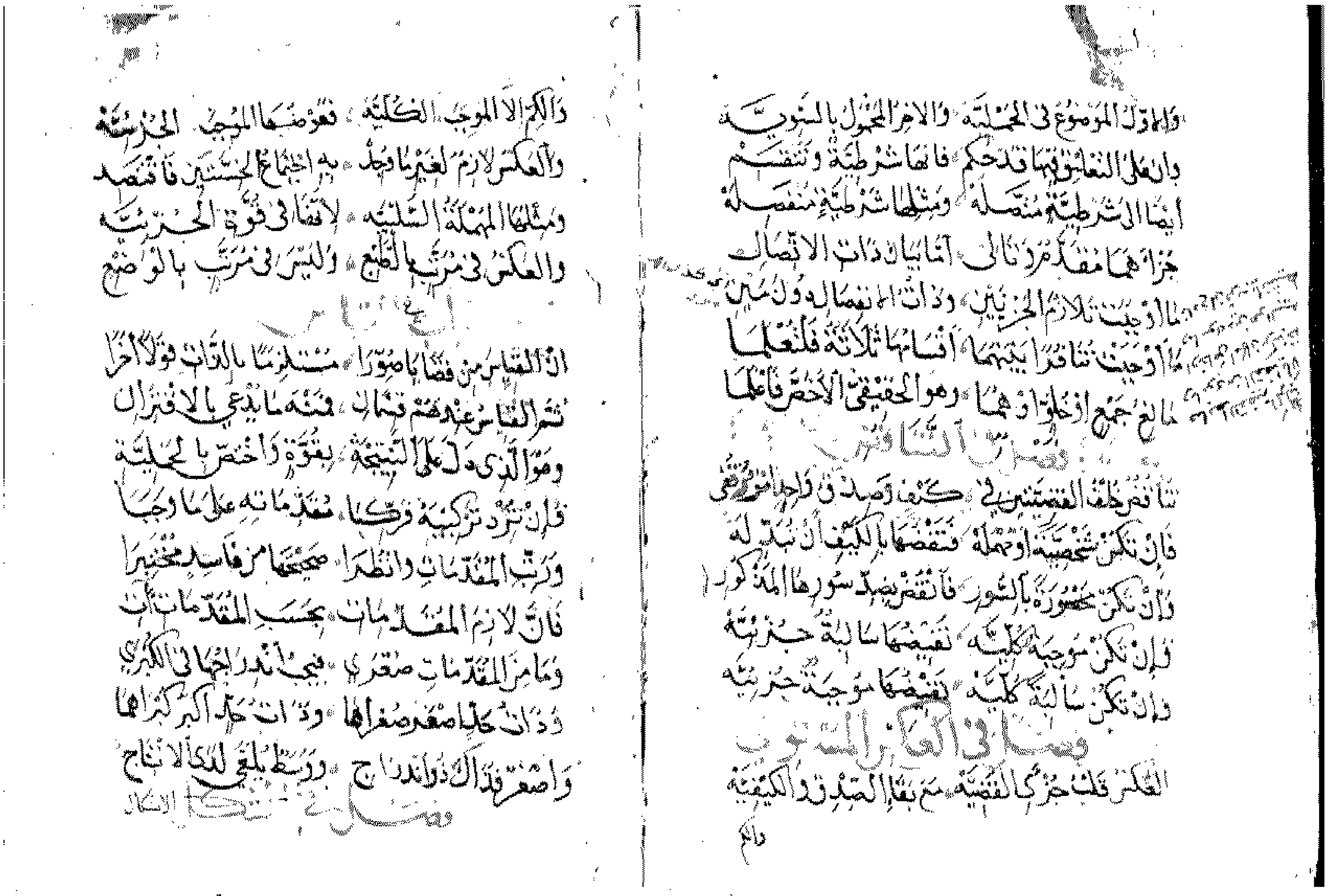

والأول الموضوع في الحملية والآخر المحمول بالسوية
وإن على التعليق فيها قد حكم فإنها شرطية وتنقسم
أيضا إلى شرطية متصلة ومثلها شرطية منفصلة
جزآهما مقدم وتالي أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين وذات الانفصال دون مين
ما أوجبت تنافرا بينهما أقسامها ثلاثة فلتعلما
مانع جمع أو خلو أو هما وهو الحقيقي الأخص فاعلما
فصل في التناقض
تناقض خلف القضيتين في كيف وصدق واحد أمر قفي
فإن تكن شخصية أو مهملة فنقضها بالكيف أن تبدله
وإن تكن محصورة بالسور فانقض بضد سورها المذكور
فإن تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية
وإن تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية
فصل في العكس المستوي
العكس قلب جزئي القضية مع بقاء الصدق والكيفية
والكم

والكم إلا الموجب الكلية فعوضوها الموجب الجزئية
والعكس لازم لغير ما وجد به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبية لأنها في قوة الجزئية
والعكس في مرتب بالطبع وليس في مرتب بالوضع
باب في القياس
إن القياس من قضايا صورا مستلزما بالذات قولا آخرا
ثم القياس عندهم قسمان فمنه ما يدعى بالاقتراني
وهو الذي دل على النتيجة بقوة واختص بالحملية
فإن ترد تركيبه فركبا مقدماته على ما وجبا
ورتب المقدمات وانظرا صحيحها من فاسد مختبرا
فإن لازم المقدمات بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى فيجب اندراجها في الكبرى
وذات حد أصغر صغراهما وذات حد أكبر كبراهما
وأصغر فذاك ذو اندراج ووسط يلغى لدى الإنتاج
فصل في الأشكال

– الورقة الثالثة –

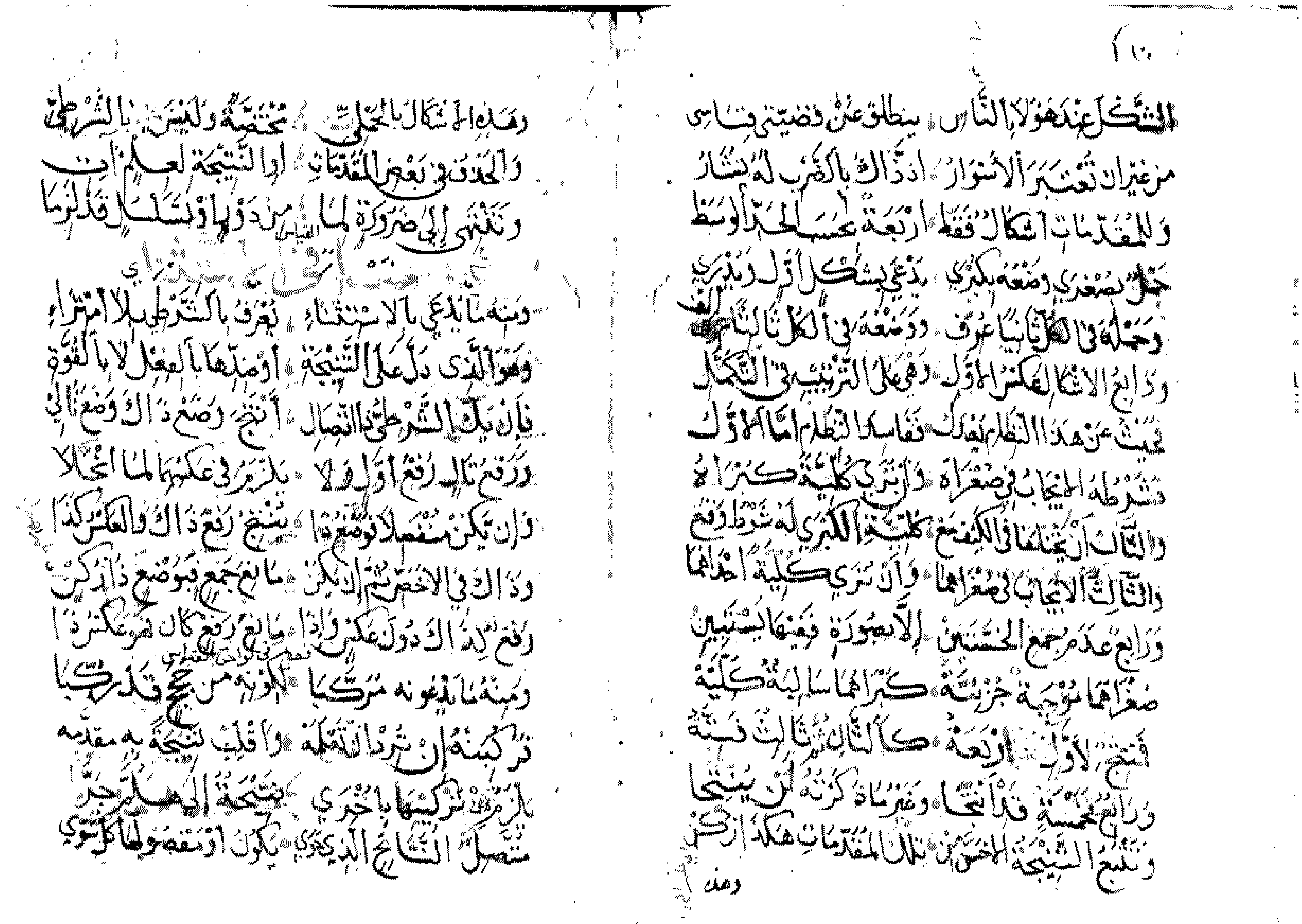

الشكل عند هؤلاء الناس يطلق عن قضيتي قياس
من غير أن تعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يشار
وللمقدمات أشكال فقط أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أول ويدرى
وحمله في الكل ثانيا عرف ووضعه في الكل ثالثا ألف
ورابع الأشكال عكس الأول وهي على الترتيب في التكمل
فحيث عن هذا النظام يعدل ففاسد النظام أما الأول
فشرطه الإيجاب في صغراه وأن ترى كلية كبراه
والثاني أن يختلفا في الكيف مع كلية الكبرى له شرط وقع
والثالث الإيجاب في صغراهما وأن ترى كلية إحداهما
ورابع عدم جمع الخستين إلا بصورة ففيها يستبين
صغراهما موجبة جزئية كبراهما سالبة كلية
فمنتج لأول أربعة كالثاني ثم ثالث فستة
ورابع بخمسة قد أنتجا وغير ما ذكرته لن ينتجا
وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات هكذا زكن
وهذه

وهذه الأشكال بالحملي مختصة وليس بالشرطي
والحذف في بعض المقدمات أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي إلى ضرورة لما من دور او تسلسل قد لزما
فصل في الاستثنائي
ومنه ما يدعى بالاستثنائي يعرف بالشرطي بلا امتراء
وهو الذي دل على النتيجة أو ضدها بالفعل لا بالقوة
فإن يك الشرطي ذا اتصال أنتج وضع ذاك وضع التالي
ورفع تال رفع أول ولا يلزم في عكسهما لما انجلى
وإن يكن منفصلا فوضع ذا ينتج رفع ذاك والعكس كذا
وذاك في الأخص ثم إن يكن مانع جمع فبوضع ذا زكن
رفع لذا ولا دول عكس وإذا مانع رفع كان فهو عكس ذا
ومنه ما يدعونه مركبا لكونه من حجج قد ركبا
ركبه إن ترد أن تعلمه واقلب نتيجة به مقدمه
يلزم من تركيبها بأخرى نتيجة إلى هلم جرا
متصل النتائج الذي حوى يكون أو مفصولها كل سوا

– الورقة الرابعة –

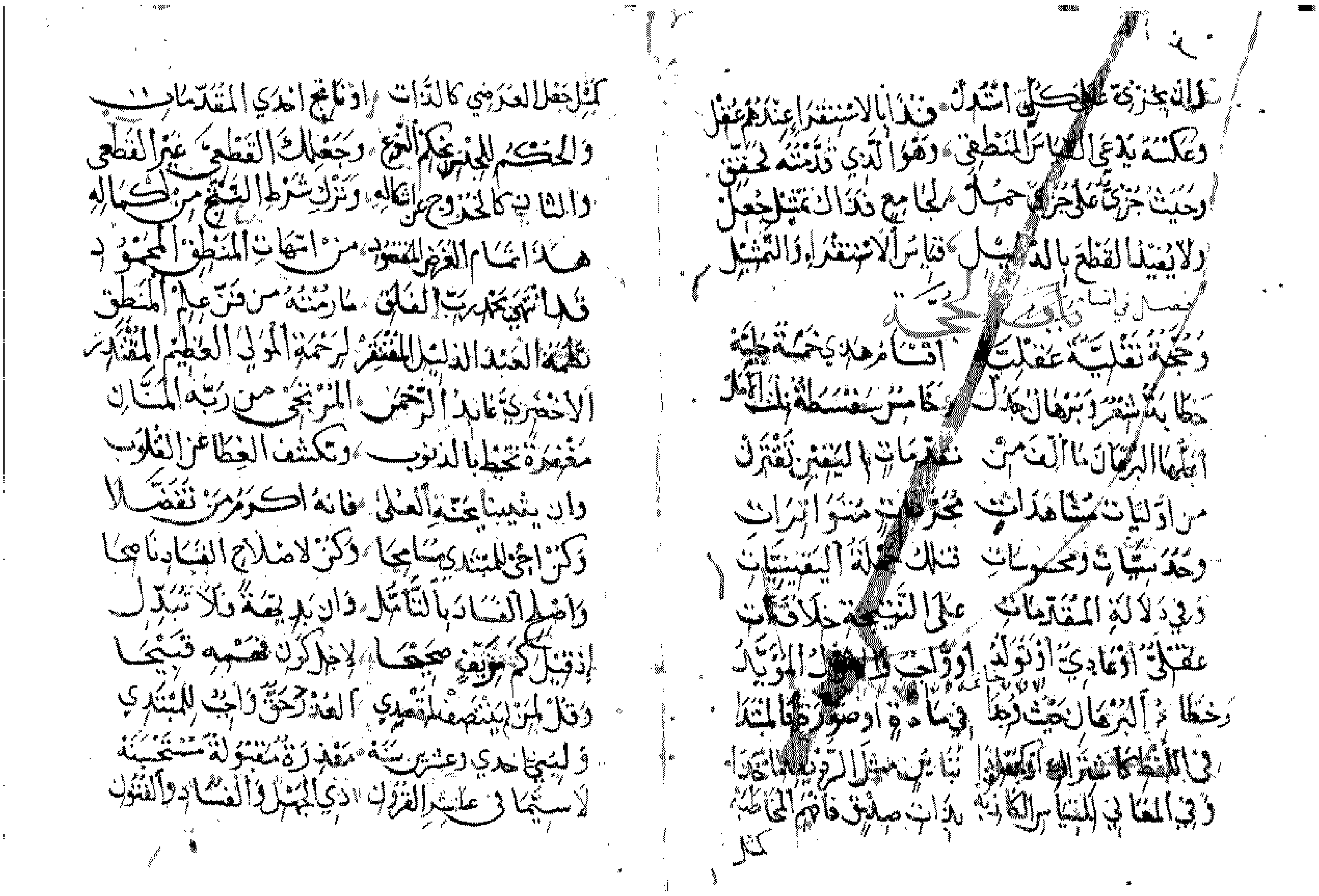

إلا بجزئي على كلي استدل ... فذا بالاستقراء عندهم عقل
وعكسه يدعى القياس المنطقي ... وهو الذي قدمته فحقق
وحيث جزئي على جزئي حمل ... لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل ... قياس الاستقراء والتمثيل
فصل في أقسام الحجة
وحجة نقلية عقلية ... أقسام هذي خمسة جلية
خطابة شعر وبرهان جدل ... وخامس سفسطة نلت الأمل
أجلها البرهان ما ألف من ... مقدمات باليقين تقترن
من أوليات مشاهدات ... مجربات متواترات
وحدسيات ومحسوسات ... فتلك جملة اليقينيات
وفي دلالة المقدمات ... على النتيجة خلاف آت
عقلي أو عادي أو تولد ... أو واجب والأول المؤيد
وخطأ البرهان حيث وجدا ... في مادة أو صورة فالمبتدا
في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا ... تباين مثل الرديف مأخذا
وفي المعاني لالتباس الكاذبة ... بذات صدق فافهم المخاطبة
كمثل جعل العرضي كالذاتي ... أو ناتج إحدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع ... وجعل كالقطعي غير القطعي
والثاني كالخروج عن أشكاله ... وترك شرط النتج من إكماله
هذا تمام الغرض المقصود ... من أمهات المنطق المحمود
قد انتهى بحمد رب الفلق ... ما رمته من فن علم المنطق
نظمه العبد الذليل المفتقر ... لرحمة المولى العظيم المقتدر
الأخضري عابد الرحمن ... المرتجي من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب ... وتكشف الغطا عن القلوب
وأن يثيبنا بجنة العلى ... فإنه أكرم من تفضلا
وكن أخي للمبتدي مسامحا ... وكن لإصلاح الفساد ناصحا
وأصلح الفساد بالتأمل ... وإن بديهة فلا تبدل
إذ قيل كم مزيف صحيحا ... لأجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينتصف لمقصدي ... العذر حق واجب للمبتدي
ولبني إحدى وعشرين سنة ... معذرة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون ... ذي الجهل والفساد والفتون

– الورقة الخامسة –

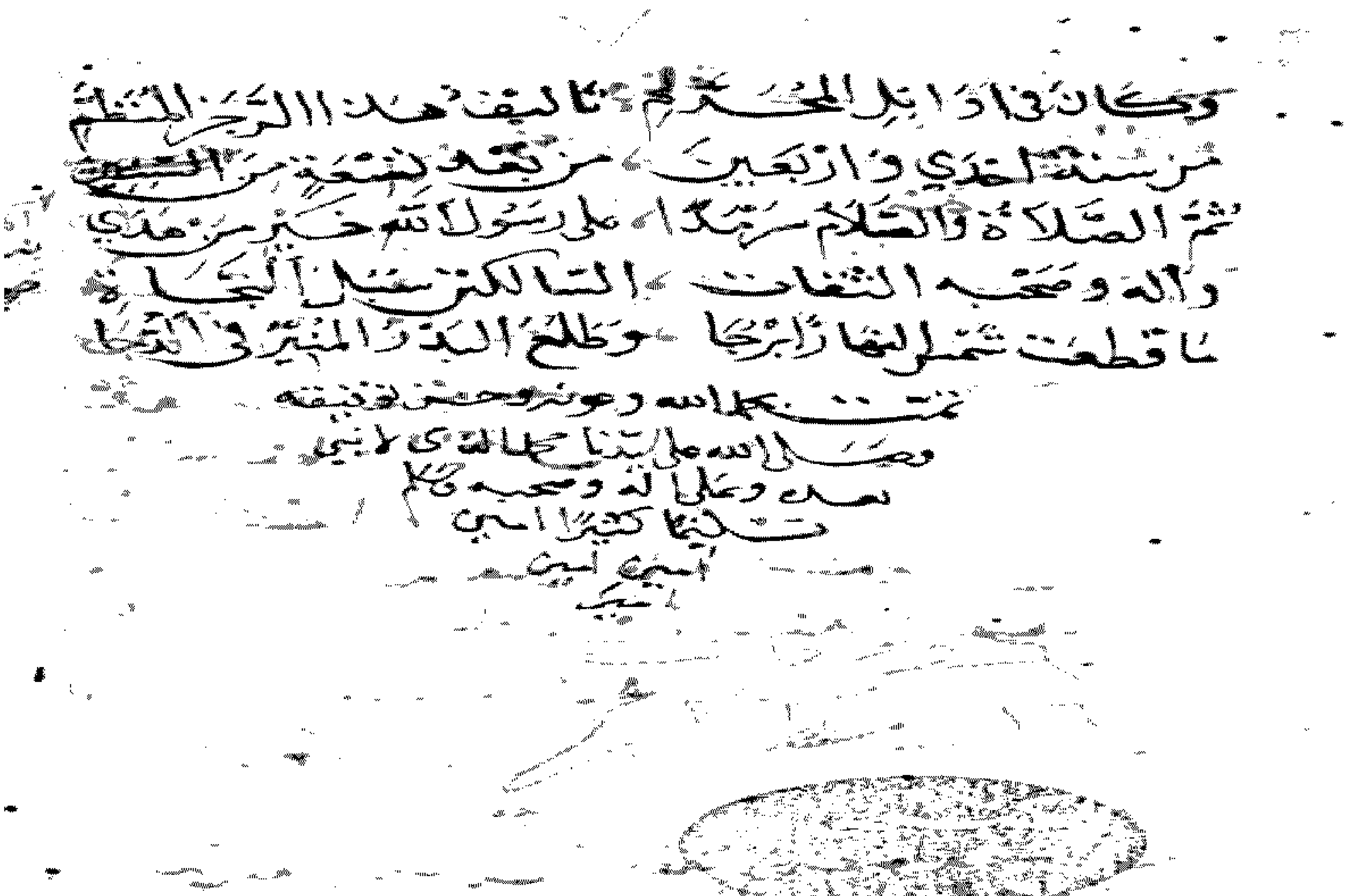

وكان في أوائل المحرم ... تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة إحدى وأربعين ... من بعد تسعة من المئين
ثم الصلاة والسلام سرمدا ... على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات ... السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا ... وطلع البدر المنير في الدجى
تمت ... بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
وصلى الله على سيدنا محمد الذي لا نبي
بعده وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا آمين
آمين آمين
آمين

– الصفحة الأخيرة –

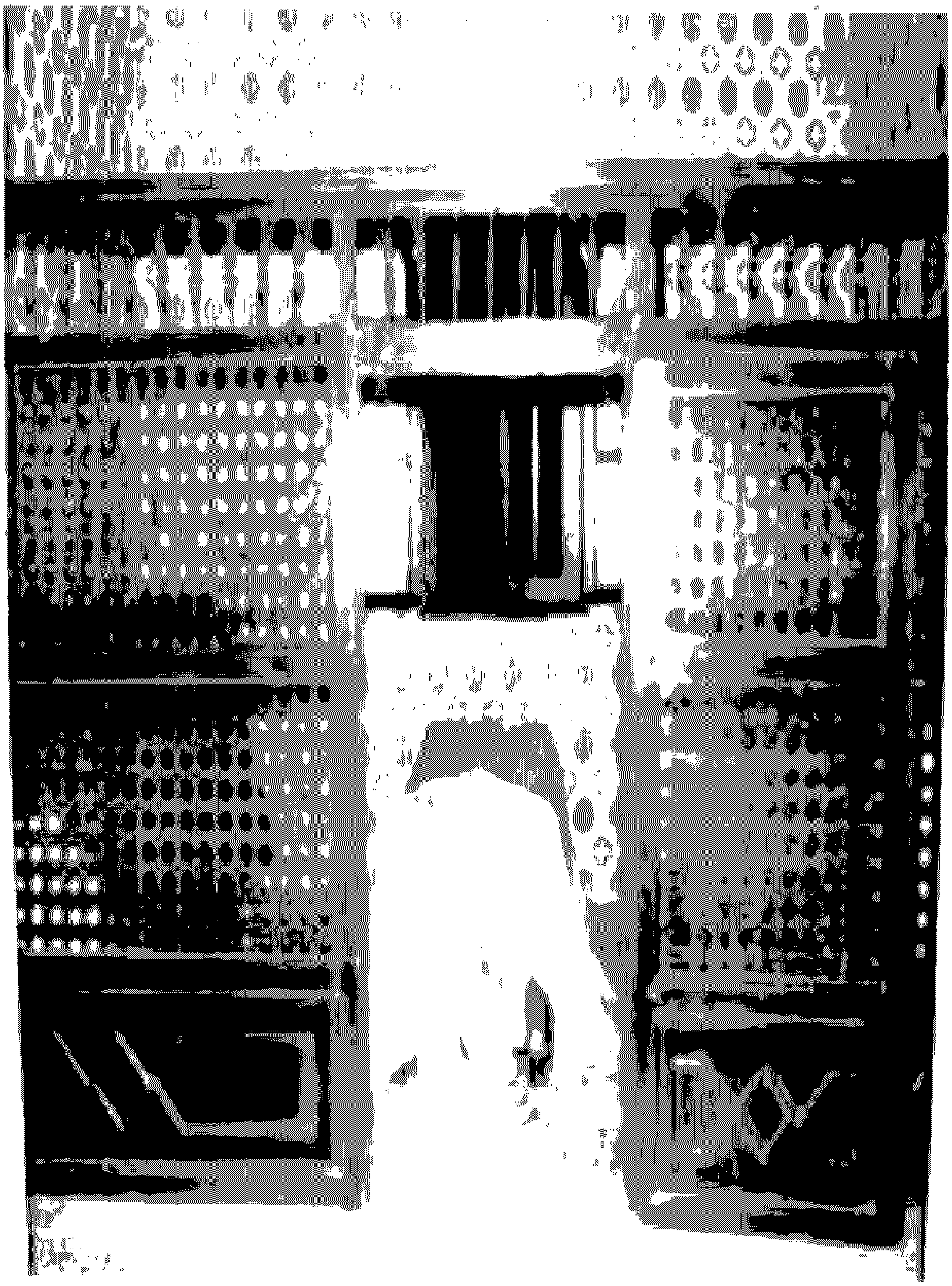

- ضريح الشيخ عبد الرحمن الأخضري -

1 - فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ﴾	آل عمران	152	314
﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾	الأنعام	91	233
﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	يونس	62	44
﴿ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾	مريم	83	307
﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَـؤُلاءِ ﴾	البقرة	31	308
﴿ خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾	التوبة	102	155
﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾	النور	1	127
﴿ فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءكَ ﴾	ق	22	138
﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾	آل عمران	52	314
﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ ﴾	الأنعام	76	256
﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾	الشعراء	35	185
﴿ قُل كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾	الإسراء	50	307
﴿ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ ﴾	آل عمران	154	220

﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾	الأنعام	91	233، 234، 256، 257
﴿ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ ﴾	النور	35	214
﴿ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾	البقرة	68	214
﴿ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴾	الإنسان	13	154
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	الأنبياء	22	282
﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾	الطلاق	7	185
﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾	لقمان	27	219، 220
﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾	فاطر	3	319
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾	البقرة	233	160
﴿ وَحَمْلُه وَفِصالُهُ ثلاثُونَ شهْرا ﴾	الأحقاف	15	160
﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾	هود	58	130
﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُم مُعْرِضُونَ ﴾	الأنفال	23	220

2 - فهرس الأحاديث الشريفة

الحديـــــــــــث	تخريجه	رقم الصفحة
« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، علم ينتفع به أو صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له ».	صحيح مسلم	أ
« أعُوذُ بالله من دَرْكِ الشَقَاءِ وسُوْءِ القَضَاءِ ».	صحيح البخاري	148
« كل ذلك لم يكن »	الأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي	188، 189، 190
« نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»	السلسلة الضعيفة للألباني	220

3 - فهرس المصطلحات الفلسفية الواردة في البحث

المصطلح	الصفحة
إدراك المفرد	148
الاستدلال	18، 20، 26، 33، 105، 106، 125، 245، 251، 256، 283، 296، 297، 298
الإستغراق	232
الاستقراء	و، 18، 87، 102، 105، 106، 137، 242، 244، 295، 296، 297، 298، 302، 311
الاطراد	94، 200، 319
الإلتماس	93، 182، 185، 186
الأمر	93، 182، 184
الانعكاس	94، 200، 201، 319
ايساغوجي	ج، 22، 87، 110، 145، 163، 172، 211، 212، 216، 218، 247، 303، 327
البرهان	106، 107، 108، 109، 113، 245، 299، 301، 304، 308، 309، 320، 324، 326
التالي	97، 98، 101، 137، 216، 217، 218، 219، 220، 223، 224، 225، 227، 229، 235، 276، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 322
التخالف	92، 180، 181
الترادف	92، 109، 180، 182، 322

التصديق	96، 102، 105، 112، 113، 123، 136، 137، 145، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 171، 191، 208، 226، 241، 242، 296
التصورات	94، 96، 101، 112، 113، 123، 137، 145، 147، 150، 151، 152، 153، 171، 191، 205، 241، 242، 310
التعريف اللفظي	96، 193
التعريف بالمثال	194
التقابل	99، 167، 227، 228
التقديم الطبيعي	150
التمثيل	102، 105، 106، 137، 242، 244، 296، 297، 298
التناقض	99، 100، 109، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 257، 323
الجدل	106، 245، 299، 301، 309، 325
الجنس البعيد	179
الجنس القريب	95، 178، 195، 196
الجنس المتوسط	179
الحجة	94، 102، 105، 106، 113، 242، 285، 296، 298، 299، 303
الحد الأصغر	251، 252، 280
الحد الأكبر	251، 252

الحد الأوسط	252، 254، 321، 323
الحد التام	95، 192، 195، 196
الحد الناقص	95، 192، 197
الحـــدسيـــات	107، 313، 316
الحكم	93، 94، 105، 108، 136، 148، 149، 150، 151، 187، 188، 191، 192، 205، 208، 211، 212، 214، 223، 224، 231، 241، 315، 316، 320، 324
الخاصة	92، 95، 96، 131، 171، 176، 194، 196، 197، 198
الخبر	96، 183، 186، 208، 209
الخستان	101، 272
الخطابة	106، 301، 302، 309
الدال	98، 153، 155، 164، 165، 167، 303
الدعاء	93، 182، 184، 185، 186
دلالة الالتزام	91، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164
دلالة التضمن	91، 156، 157، 158، 161، 162، 163، 164
الدلالة الوضعية	91، 158، 159
دلالة المطابقة	91، 157، 158، 161، 162
الرابطة	213، 214، 215، 216
الرسم التام	95، 197، 198، 204

الرسم الناقص	95، 193، 194، 197، 198
السفسطة	107، 301، 305، 309
السور	97، 98، 99، 100، 210، 211، 212، 216، 223، 225، 226، 229، 231، 233، 229، 231، 233، 239، 253، 257، 263
الشرطية الشخصية	224
الشرطية المتصلة	101، 223، 235، 240
الشرطية المنفصلة	97، 101، 218، 221
الطلب	93، 182، 183، 184، 185، 186
العرض العام	92، 171، 176، 197، 198
العكس المستوي	100، 234، 235
عكس النقيض المخالف	101، 234، 236
عكس النقيض الموافق	101، 234، 235
علم تصديقي ضروري	151
علم تصديقي نظري	151
علم تصوري ضروري	151
علم تصوري نظري	151
العناد	98، 105، 209، 217، 224، 225، 256، 290
القضية الحملية	97، 98، 101، 209، 210، 214، 223، 224، 226، 228، 229، 235، 240، 241، 242، 246، 247، 248، 281
القضية الشرطية	96، 97، 98، 101، 104، 105، 175، 209،

	216، 217، 218، 221، 223، 224، 226، 228، 229، 235، 240، 247، 248، 284، 285، 289، 290، 291
القضية المنحرفة	216
القياس الاستثنائي	104، 246، 284، 286، 290، 291
القياس الإقتراني	103، 104، 110، 245، 247، 248، 257
قياس الخلف	288
الكم	96، 101، 102، 253
الكيف	201، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 253، 263، 272
اللازم البيِّن	160، 162
اللازم غير البيِّن	160
اللفظ المركب	96، 183
اللفظ المفرد	92
مانعة الجمع	97، 105، 221، 222، 223، 225، 291، 292، 293
مانعة الجمع و الخلو	98، 105، 223، 291، 292
مانعة الخلو	98، 105، 222، 223، 291، 293
المتـــــواترات	107، 283، 309، 311، 316،
المتواطئ	92، 180، 182
المجـــــربات	107، 309، 311، 313، 316
المحسوسات	107، 108، 125، 174، 178، 283، 309،

	310، 313، 314
المحمول	97، 99، 100، 101، 102، 103، 105، 109، 110، 212، 213، 214، 216، 229، 231، 235، 237، 238، 239، 245، 247، 249، 250، 251، 254، 259، 263، 269، 272، 275، 280، 281، 321، 326
المدلول	160، 166، 167، 168، 170، 180، 187، 193، 199، 244، 317
المسلمات	299، 300، 301
المشاهدات	107، 283، 309، 310، 312، 316
المشترك	95، 105، 175، 176، 178، 180، 181، 182، 199، 204، 225، 233، 252، 310
المشكك	180، 182
المشهورات	299، 301
المعرَّف	94، 147، 192، 193، 194، 199
المعرِّف	94، 95، 147، 191، 192، 193، 198، 199، 206
المقدم	97، 101، 137، 150، 216، 217، 218، 219، 220، 223، 224، 229، 235
المميز الذاتي	196، 197
الموضوع	93، 97، 99، 100، 101، 102، 105، 211، 213، 214، 215، 216، 229، 231، 232،

	235، 237، 238، 239، 245، 247، 249، 250، 251، 254، 268، 269، 272، 275، 280، 281، 321، 327
النظر	124، 132، 152، 204، 206، 249، 317، 318، 319
النوع	92، 110، 154، 171، 176، 177، 206، 228، 320

4 - فهرس الأبيات الشعرية.

الصدر	البحر	القافية	عدد الأبيات	الصفحة
وَبَرَعُوا أيضاً في الاستِهْــلالِ	الرجز	الحال	1	127
بُشرى فقَدْ أَنجزَ الإقبال ما وَعَدا	البسيط	صَعَدا	1	128
هي الدُنيا تقــول بمِلء فيــه	الوافر	فتكـــي	2	129
والريحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وقدْ جَرَى	الكامل	الماءِ	1	129
ألاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ	الطويل	جُلْجُلِ	6	130
وأوَّلُ الأَبـْوَابِ فـي المبـَادِئ	الرجز	مــرُادِي	5	133
سمعت بـــأمر ما ســـمعت بمثـــله	الطويل	أصـــله	12	142
مَا كلّ ما يَتَمَنّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ	البسيط	السّفُنُ	1	190
وزيد في المعرفات المثل	الرجز	يعمل	2	195
شرط الجميع العكس الاطــراد	الرجز	المــراد	2	200
فأضرب الأول أعني المنتجا	الرجز	ينتجـــــا	4	260
والثاني قل ضروبه كالأول	الرجز	يلي	3	265
وثالث الأشكال ستة لــه	الرجز	يتلـــــه	3	270
ورابع بخمسة قد رويـــا	الرجز	ثانيـــا	3	274
لذ بالخمول وعُذْ بالذُّلِّ مُعتصمًا	البسيط	سلموا	2	304
وما الحَسَبُ الموروثُ-لا دَرَّ دَرُّه-	الطويل	مكتسـبْ	2	304
ومُهَفهَفٍ لبس البياض أديمهُ	الكامل	المعلـم	2	304
مَنْ يَستقمْ يُحْرَمْ مُنَاهُ ومن يزغْ	الكامل	التملكـينِ	2	305
ثم الجهات الست فوق و ورا	الرجز	مرا	1	314

5 - فهرس الأعلام.

العلـــــــــم	الصفحة
إبراهيم الباجوري	85
إبراهيم الخليل (عليه السلام)	256
إبراهيم اللقاني	48
ابقتاتوس	29
الأبي	189
أُبي بن محمد الزمزمي	86
أثير الدين الأبهري	38
الأحدب	307، 308
أحمد (ابن سعيد قدورة)	76
أحمد البوني	64
أحمد الدمنهوري	50
أحمد السجلماسي	51
أحمد الشولي	88
أحمد المانجلاتي	75
أحمد المجيري	51
أحمد بن زكرياء	132
أحمد بن عمار	63
أحمد بن محمد الصغير(أخ الأخضري)	41
أحمد عبد الغفور عطار.	112

الأخضري	ب، ح، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 62، 86، 87، 89، 91، 99، 114
أرسطو	13، 18، 19، 20، 21، 22، 26، 27، 31، 32، 35، 36، 38، 135
أبو إسحاق الشاطبي	213
إسحاق نيوتن	23
الاسكندر الافروديسي	19
إسماعيل (عليه السلام)	131
إسماعيل باشا البغدادي	86
الأشعري	318
الأصفهاني	206
أفلاطون	18، 19، 20، 312،
إمام الحرمين(الجويني)	83، 108، 111، 126، 146، 317
امرؤ القيس	129، 130، 166
ابن باجة الأندلسي	28
باشا إبراهيم	70
باشا خضر	69
ابن الباقلاني (أبوبكر الباقلاني)	147، 306
البخاري	34، 36
ابن برهان	173
بروكلمان	35

أبو بكر الصديق	288
أبو بكر بلقاسم ضيف	88، 112
بلقاسم البوسعادي	46
بوزياني الدراجي	86
بوست، إميل ليون	33
بينو	32
تارسكي ألفرد	34
ابن التلمساني	145
التمغروطي	65
توماس الأكويني	32
ابن تيمية	21، 35، 37، 38، 144
ثاوفرسطس	31
ابن جابر	154
جاد الله بسام صالح	111
جالينوس	255، 312
الجرجاني (السيد الشريف)	146، 149، 161، 174، 181، 183، 186، 195، 206، 207، 218، 247، 255، 284، 310
جلال الدين السيوطي	38، 111، 112، 131، 142، 145، 154، 163
جلال الدين القزويني	45، 112
جمال الدين الأنصاري	46

ابن أبي جمرة	82
جميل صليبا	19
جون ستيوارت مل	23
الجوهري	138، 303
ابن الحاجب	71، 149، 151، 163، 165، 179، 181، 186، 197، 199، 200، 201، 204، 222، 227، 248، 250، 261، 263، 266، 270، 282،271، 288، 310، 313، 323، 324
حاجي خليفة	43
أبو حامد الغزالي	14، 15، 19، 22، 34، 37، 38، 103، 112، 140، 145، 146، 199، 255، 267
ابن الحباب	267
ابن حجر	82، 114
الحريري	314
ابن حزم	34، 38
الحسن القوسني	51
الحسين الورثيلاني	44
حمزة بن زهير	112
أبو حنيفة	325
أبو حيان التوحيدي	25

ابن الخشاب	172
خطاب عمر	51
ابن خفاجة	111
ابن خلدون	24
الخونجي	ج، 87، 164، 174، 181، 184، 186، 196، 198، 215، 218، 291
الدراوي	141
الدهلوي	ج
دومنيك لوسيان	48
ديبارادي	65
ذو اليدين	189
الرازي	22، 38، 113، 147، 149، 152، 255، 318
أبو راس المعسكري	50، 63، 66
راسل، برتراند آرثر وليم	32
ابن رشد	28، 32، 145
روجر باكون	23
روكي	69
ابن الرومي	304
رينيه ديكارت	32
ابن زاكور	76، 81، 82
الزركشي	112، 114، 140، 187، 195، 206،

	207، 208، 281، 303، 320
الزركلي	43
زكرياء ابن الأنصاري	208
العياشي	65، 80
السبكي	140، 181، 185
ابن السبكي	183، 201
سحنون الونشريسي	45
السخاوي	141
السراج	42، 45، 46، 241
السعد التفتازاني	111، 134، 203، 212، 220، 226، 286، 288، 305
سعيد أفندي	75
سعيد المقري	63، 71، 72
سعيد قدورة	أ، ج، ح، هـ، 42، 48، 51، 53، 54، 58، 60، 62، 63، 71، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 85، 86، 87، 89، 92، 96، 99، 106، 111، 123
سقراط	17، 18، 20
سقين أبو زينون	29
أبو سليمان السجستاني	25، 36
السمعاني	184

السنوسي	ج، 42، 61، 87، 137، 150، 151، 155، 165، 195، 198، 211، 212، 213، 216، 218، 220، 231، 239، 271، 289، 290، 291، 302
سنيكا	29
السهروردي	267
سهير محمد مختار	111
سيبويه	201
سيسرو	22
ابن سينا	27، 28، 36، 38، 103، 247، 255، 270، 281، 306
الشافعي (الإمام)	266، 312
الشريف التلمساني (أبو عبد الله الشريف، الشريف)	158، 196، 219
شمس الدين بن الأكفاني	114، 135
شهاب الدين القرافي	113، 162، 173، 174، 181، 187، 195، 199، 201، 203، 313، 314، 315
الشهرستاني	20
الشيرازي	184، 306، 315
الصاحب	128
صاعد	16

صالح عبد السميع	47
الصفدي	144
ابن صلاح	141
الضرير المراكشي	127
عادل نويهض	41، 43، 85
أبو عباس المقري	72
أبو عباس بن زكرياء	132
عبد الحي الكتاني	78، 82
عبد الرحمن الثعالبي	61
عبد الرحمن المرتضى	76
عبد الرحمن بن القرون	42
عبد العزيز بن أحمد	42، 45
عبد الكريم الفكون	42، 64
عبد اللطيف المسبح	47
أبو عبد الله الأزهري	85
أبو عبد الله الجزائري	81
أبو عبد الله الخروبي	41
أبو عبد الله الزواوي	51
أبو عبد الله المغيلي (عبد الكريم)	15، 87، 142، 143، 260، 263، 265، 270، 274
أبو عبد الله المقري	213
أبو عبد الله بن خليفة	50

عبد الله سنده	111
أبو عبيد البكري	40
العراقي	82، 199
ابن عرفة	ج، 87، 137، 165، 195، 213، 215، 231، 241، 267، 290
العضد (عبد الرحمن الإيجي)	113، 149، 200، 201، 248، 282، 310، 311، 323، 324، 325
العقباني	160
أبو علي أبهلول	54، 71
علي الأجهوري	78، 82
علي الأنصاري	63
علي بتشيني	70
علي سامي النشار	111
علي قصارة	51
عمر القلشاني	163
عمر المانجلاتي	81
عمر رضا كحالة	86
عنيزة	129، 130، 306
عياض	72
عيسى الثعالبي	78، 79
غوبلو، إدمون	33
غيورغ فيلهلم فريدريش هيغل	34

ابن فائد	164
الفارابي	19، 22، 24، 27، 36، 103، 215، 231، 255، 290
أبو فارس عبد العزيز	42
فرانسيس بيكون	23، 32
أبو الفرج الساوي	14، 35، 37
الفلاني	ج، 77
فيصل بدير غون	111
أبو قاسم الحفناوي	86
أبو قاسم سعد الله	54، 71، 85
الكاتبي	37، 111، 172، 270
كانط، ايمانويل	33
الكندي	22، 27
لافلون	70
لوقاسييفتش	33
المازري	317
ابن مالك	80، 175، 205
المأمون	143، 144
ابن محلي	204
محمد (ابن سعيد قدورة)	76
محمد البناني	85
محمد التفاني	48

محمد التواتي.	48
أبو محمد الخازن	128
محمد الروداني	77، 78، 81
محمد الصغير(والد الأخضري)	41
محمد المطماطي	54، 71، 74
محمد بن العنابي	56
محمد بن عبد الوهاب	88، 327
محمد بن علي الصبان	51
محمد بن محمد الأنبابي	51
محمد شطوطي	43
محمد عبد الخالق بن إسماعيل	112
محمد مخلوف	86
المرادي	73
مرقس أورليوس	29
مسيلمة	209
ابن معلم	306، 307
ابن مقفع	22، 35
الملوي	51
موسى (عليه السلام)	256، 257، 234
نصير الدين الطوسي	28، 36
ابن النفيس النمرود	135، 304 256

النووي	90، 140، 141
ابن هارون	149، 150، 162، 165، 179، 181، 186، 198، 203، 204، 208، 227، 233، 237، 248، 263، 266، 282، 287، 289، 316، 321، 325
ابن هشام	172
هوسرل، ادموند	33
هولاكو	36
ابن واصل	215
وايتهد	33
ياقوت الحموي	40
يحي الشاوي	80

6 - فهرس الأماكن.

المكـــــــــان	الصفحة
أثينا	16
أجهور الورد	82
أدرار	45، 48
إزمير	70
إسطنبول	48، 60، 66، 75
آقبلي	45، 48
أقبوا	61
الأندلس	66
أوروبا	55
أولاد نايل	80
أولف	45، 48
أيت إسماعيل	61
بجاية	54، 81، 61،
البحر الإدرياتيكي	70
بخارا	36
بسكرة	40
البصرة	35
بعلبك	166، 167
بغداد	36، 307، 312
بيت المقدس	229

تارودانت	81
تافيلالت	72
تطوان	82
تكورارين	65
تلمسان	54، 61، 62، 63، 65، 71، 72
تنس	71
تونس	67، 68
جامع الأعظم	42، 82
الجامع الأموي	63
جامع البلاط	78
الجامع الجديد	60
الجامع الكبير المالكي	58، 59، 60، 62، 65، 71، 74، 75، 78، 79
جامع سفير (أو صفر)	59
جامع سيدي رمضان	78
الجزائر	ب، ح، 40، 41، 43، 46، 48، 53، 54، 55، 56، 58، 59، 60، 61، 63، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 85
جزيرة جربة	53
الحجاز	66، 81، 71
الحجون	80

حران	35
الحرمين الشريفين	63، 81
خراسان	35
خرميشن	36
خزانة أبي عبد الله شراك	48
خزانة البشير محمودي	48
خزانة الزجاي	66
خزانة زاوية عقباوي	45، 48
خزانة ساهل	48
خلوة سيدي الكتاني	61
خلوة سيدي المناطقي	61
خلوة سيدي عبد المؤمن	61
خلوة سيدي عفان	61
خلوة سيدي مخلوف	61
خلوة عبد الرحمن الأخضري	62
خنقة سيدي ناجي	66
دار السلطان	67، 75، 78
درا	141
دمشق	63، 81
الري	35
الزاب	40، 44
زاوية ابن علي الشريف	61

زاوية ابن نعمون	61
زاوية أبي نعامة	48
زاوية أحمد الغماري	61
زاوية الأزهري	61
زاوية البركاني	61
زاوية الجامع الكبير	74
زاوية الرجال السبعة	61
زاوية الشيخ " العارف بالله "	71
زاوية القشاشية	62
زاوية القيطنة	62
زاوية النملي	61
زاوية أولاد الفكون	61
زاوية أولاد جلول	61
زاوية رضوان خوجة	61
زاوية سيدي الجودي	61
زاوية سيدي السعدي	61
زاوية سيدي الطيب	61
زاوية سيدي بومدين	61
زاوية سيدي راشد (زاوية ابن أعراب)	61
زاوية سيدي سعيد قدورة	62
زاوية سيدي محمد التواتي	61

زاوية شيخ البلاد	62
زاوية عبد القادر الجيلاني	61
زاوية محمد السنوسي	61
زاوية محمد بن علي المجاجي	62
زاوية ولي دادة	61
زواوة	61، 66، 79
ساوه	35
سجلماسة	72
سخا	141
الشام	81
صحراء فجيج	72
ضريح سيدي الحلوي الأندلسي	61
ضريح سيدي خالد	62
ضريح عبد الرحمن الثعالبي	61
الطابران	34
طرابلس	41، 67، 68
طنجة	40
طهران	35
طولقة	42
العراق	100، 306
غزالة	34
غليزان	65

فاس	41، 72، 81
فرنسا	69
القالة	69
القاهرة	46، 48
قجال	43
قرقاش	41
القسطنطينية	81
قسنطينة	42، 54، 61، 62، 64، 65، 66، 67
قلعة بني حماد	40
الكعبة	229
لياشنة	42
ليبيا	41
مازونة	65، 66، 67
مدرسة الجامع الكبير	65
مدرسة الخنقة	65
مدرسة المحمدية	65
مدرسة أولاد الإمام	65
مدرسة سيدي بن خلوف	65
مدرسة سيدي بوقصيعة	65
مدرسة مازونة	65، 66
المدية	67
المدينة المنورة	58

المركز التجاري الفرنسي	69
مصر	48، 66، 80، 81، 82، 114، 141
مطبعة الثعالبية	46
معسكر	63، 65، 67
المغرب الأقصى	72، 81
المغرب العربي	47
مكة	58، 80، 230، 312
مكتبة أبي راس الناصر	66
مكتبة الجامع الكبير	66
المكتبة السلمانية	48
مكتبة شيخ محمد بن اسماعيل	66
مكتبة المدرسة الكتانية	66
مكتبة المدرسة المحمدية	66
مكتبة الهيئة العامة للكتاب	48
المكتبة الوطنية الجزائرية	45، 46، 48
مليانة	80
نبطيوس	40
نوى	141
نيسابور	35
همذان	35، 36
الهند	48
واحة توات	72

وارسو	34
وهران	67
اليونان	16، 29

7 - فهرس المصادر والمراجع.

1. القرآن الكريم برواية ورش.

✓ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل(ت: 256هـ):

2. **صحيح البخـــــــاري**، مصر، مطبعة بولاق الأميرية، ط:1311هـ

✓ مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)

3. **صحيـــح مسلـــــــم** ، المملكة العربة السعودية، دار المغني للطباعة، الطبعة الأولى: 1998م.

✓ النسائي، أحمد بن شعيب

4. **صحيح وضعيف سنن النسائي** ، الرياض: مكتبة المعارف، 1998م، مج03.

5. **المجتبى من السنن المشهور بسنن النسائي** ، عمان: بيت الأفكار الدولية، 1999م.

✓ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة

6. **الجامع الكبير**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى:1996م،مج03، 06.

7. **صحيح وضعيف سنن الترمذي**، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى:1998م، مج01.

✓ الألباني، محمد ناصر الدين

8. **السلسلة الضعيفة**، الرياض: مكتبة المعارف، 1988م، 14 جزء.

I. المصادر المخطوطة:

✓ ابن الأكفاني

9. **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، مخطوط، مصر: موقع مخطوطات الأزهر الشريف، رقم 336119.

✓ الأخضري، عبد الرحمن

10. **شرح السلم المرونق في علم المنطق**، مخطوط، السعودية: مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، رقم2579، 24 ورقة.

✓ البناني، محمد بن الحسن

11. **تقييد على السلم المرونق**، مخطوط، جامعة الملك سعود، 5298 ف1131/ 2.

✓ زكرياء، أبو يحي

12. **فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن**، مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف. مصر

✓ السنوسي، أبو عبد الله

13. **شرح مختصر في علم المنطق** ، مخطوط، جامعة الملك سعود: قسم المخطوطات، رقم 6059، تاريخ النسخ 1144هـــ.

✓ المغيلي، محمد بن عبد الكريم

14. **شرح(منح) الوهاب في رد الفكر إلى الصواب**، مخطوط، جامعة الملك سعود، 4260 ف2/897، تاريخ النسخ 1144هـــ.

II. المصادر المطبوعة:

✓ الأبهري، أثير الدين

15. **مغني الطلاب: شرح متن ايساغوجي**، تحقيق: محمود رمضان البوطي، سوريا: دار الفكر، 2003، 104 ص.

✓ الأتابكي، جمال الدين بن تغري بردي

16. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، لبنان: دار الكتب العلمية، 1992، 16جزء.

✓ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد

17. **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، [د.ت]، 15جزء.

✓ الأزهري، خالد بن عبد الله

18. **شرح التصريح على التوضيح ،أو، التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000، جزآن.

✓ الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل

19. **مقالات الإسلاميين: واختلاف المصلين**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان: المكتبة العصرية، 1990، جزآن.

✓ الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد

20. **بيان المختصر: شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد مظهر بقا، السعودية: دار المنى، 1986، 3 أجزاء.

✓ ابن أبي أصيبعة

21. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، شرح، وتحقيق: نزار رضا، لبنان: دار مكتبة الحياة، 1965، 800 ص.

✓ الإفراني، محمد بن الحاج بن محمد

22. **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر** ، تحقيق: عبد المجيد خيالي، المغرب: مركز التراث الثقافي المغربي، 2004، 494 ص.

✓ ابن إمام الكاملية

23. **بغية الراوي في ترجمة الإمام النواوي** ، تحقيق: عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمالي، لبنان: دار البشائر الإسلامية،2010، 63 ص.

✓ امرؤ القيس

24. **ديوان**، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، شرح عبد الرحمن المصطاوي، لبنان: دار المعرفة، 2004، 170 ص.

✓ الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن

25. **شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب** ، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000م، 672 ص.

✓ الباقلاني، أبو بكر

26. **التقريب والإرشاد**، ط2، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1998، 3 أجزاء.

✓ بدوي، عبد الرحمن

27. **موسوعة الفلسفة**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984. جزآن

✓ بروكلمان، كارل

28. **تاريخ الأدب العربي**، ط2، مصر: دار المعارف، [د.ت]، 6 أجزاء.

✓ البغدادي، إسماعيل باشا

29. **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لبنان: دار إحياء التراث العربي، [د.ت]، جزآن.

30. **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، لبنان: دار إحياء التراث العربي؛ اسطنبول: مطبعة وكالة المعارف الجليلة، 1951-1955، جزآن.

✓ البغدادي، عبد القادر بن عمر

31. **خزانة الأدب: ولب لباب لسان العرب** ، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، مصر: مكتبة الخانجي، 1986، 13 جزء.

✓ البغوي، الحسين بن مسعود

32. **الأنوار في شمائل النبي المختار** ، تحقيق وتخريج الأحاديث: إبراهيم اليعقوبي، سوريا: دار المكتبي، 1995، جزآن.

✓ التفتزاني، السعد

33. **شرح الشمسية**، تحقيق: جاد الله بسام صالح، الأردن: دار النور المبين للدراسات والنشر، 2011، 397 ص.

34. **شروح التلخيص**، ط4، لبنان: دار الهادي، 1992، 4 أجزاء.

35. **المطول على التلخيص**، [د.م]، دار سعادات، 1308هـ، ص170.

✓ التنبكتي، أحمد بابا

36. **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1989، جزآن.

✓ التوحيدي، أبو حيان

37. **المقابسات**، ط2، تحقيق: وشرح حسن السندوبي، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، 400 ص.

✓ ابن تيمية ، تقي الدين أبي العباس أحمد

38. **الرد على المنطقيين**، باكستان: دار ترجمان السنة، 1976، 548 ص.

✓ الجرجاني، السيد الشريف

39. **شرح كتاب المواقف للإيجي**، طبعة حجرية، مصر: مطبعة السعادة، 1907، 7 أجزاء.

40. **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، مصر: دار الفضيلة، 2004.

✓ ابن جلجل

41. **طبقات الأطباء والحكماء ويليه "تاريخ الأطباء والفلاسفة"** لإسحاق بن حنين تحقيق: فؤاد سيد، ط2، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1985، 176 ص.

✓ جميل حداد، حنا

42. **معجم شواهد النحو الشعرية** ، السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر ، 1984، 877 ص.

✓ الجهمي، مانع بن حماد

43. **الموسوعة الميسرة: في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، ط4، السعودية: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ، جزآن.

✓ الجوهري، إسماعيل بن حماد

44. **الصحاح**، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، لبنان: دار العلم للملايين، 1990، 6 أجزاء.

45. **نزهة النفوس والأبدان: في تواريخ الزمان**، تحقيق: حسن حبشى، [د.م]: مطبعة دار الكتب، 1970، 3 أجزاء.

✓ ابن الحاجب

46. **مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل** ، دراسة وتحقيق: وتعليق نذير حمادو، لبنان: دار ابن حزم، 2006، جزآن.

✓ حاجي خليفة

47. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لبنان: دار إحياء التراث العربي،[د، ت]، جزآن.

✓ حجي، محمد

48. **موسوعة أعلام المغرب** ، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1980، 10 أجزاء.

✓ الحريري، أبو محمد

49. **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: فائز فارس، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991، 293 ص.

✓ الحفناوي، محمد

50. **تعريف الخلف برجال السلف**، الجزائر: مطبعة بير فونتانة الشرقية، 1906، جزآن.

✓ ابن خفاجة

51. **ديوان**، تحقيق: عبد الله سنده، لبنان: دار المعرفة، 2006، 335 ص.

✓ ابن خلدون ، عبد الرحمن

52. **المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ضبط خليل شحادة؛ مراجعة سهيل زكار، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، 8 أجزاء.

✓ ابن خلكان، شمس الدين

53. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق: إحسان عباس، لبنان: دار صادر، 1968-1972، 8 أجزاء.

✓ الداوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد

54. **طبقات المفسرين**، لبنان: دار الكتب العلمية، [د.ت]، جزآن.

✓ الدمنهوري، أحمد

55. **رسالة في المنطق: إيضاح المبهم في معاني السلم**، ط2، تحقيق: وتقديم عمر فاروق الطباع، لبنان: مكتبة المعارف، 2006، 102 ص.

✓ الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم

56. **الإرشاد إلى مهمات الإسناد**، تحقيق: بدر بن علي بن طامي العتيبي، [د.م]: دار الآفاق للنشر والتوزيع، 2009، 65 ص.

✓ الذهبي، شمس الدين

57. **سير أعلام النبلاء**، ترتيب حسان عبد المنان، لبنان: بيت الأفكار الدولية، 2004، 3 أجزاء.

✓ الرازي، قطب الدين

58. **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية** ، ط2، إيران: منشورات بيدار، [د.ت]، 479 صفحة.

59. **شرح المطالع**، تعليق السيد الشريف الجرجاني، إيران: ذوي القربى، 1391هـ.

✓ الروداني، محمد بن سليمان

60. **صلة الخلف بموصول السلف**، تحقيق: محمد حجي، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1988، 588 ص.

✓ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني

61. **تاج العروس: من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي، الكويت: مطبعة الكويت، 1973، 40 جزء.

✓ الزركشي، بدر الدين

62. **البحر المحيط: في أصول الفقه**، ط2، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992، 6 أجزاء.

63. **تشنيف المسامع: بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عبد الرحيم، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000، جزآن.

64. **لقطة العجلان**، شرح محمد جمال الدين القاسمي، مصر: مطبعة والدة عباس الأول، 1908، 176 ص.

✓ الزركلي، خير الدين

65. **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، لبنان: دار العلم للملايين، 2002، 8 أجزاء.

✓ ابن زكري، أبو عباس أحمد

66. **غاية المرام في شرح مقدمة الإمام** ، دراسة وتحقيق: محند أو إدير مشنان، الجزائر: دار التراث ناشرون، 2005، جزآن.

✓ الساوي، زين الدين عمر بن سهلان

67. **البصائر النصيرية: في علم المنطق**، تعليقات وشروح محمد عبده، تقديم وضبط رفيق العجم، لبنان: دار الفكر اللبناني، 1993، 302 ص.

✓ السبكي، تاج الدين

68. **الابتهاج في شرح المنهاج** ، تحقيق وتعليق: شعبان محمد إسماعيل، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، 1981، 3 أجزاء.

69. **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب** ، لبنان: عالم الكتب، 1999، 4 أجزاء.

70. **طبقات الشافعية الكبرى** ، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي،[د،م]: دار إحياء الكتب العربية، 1964، 10 أجزاء.

✓ السخاوي، شمس الدين محمد

71. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، بيروت: دار الجيل، 1992، 12 جزء.

✓ سركيس، إليان

72. **معجم المطبوعات العربية والمعربة** ، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، [د.ت]، جزآن.

✓ سعد الله، أبو القاسم

73. **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 1998، 10 أجزاء.

✓ السكاكي، أبو يعقوب يوسف

74. **مفتاح العلوم**، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، العراق: مطبعة دار الرسالة، 1982، 940 ص.

✓ السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار

75. **قواطع الأدلة في أصول الفقه** ، تحقيق: عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، السعودية: مكتبة التوبة، 1998، 5 أجزاء.

✓ السمعاني، أبو سعد عبد الكريم

76. **الأنساب**، تحقيق: محمد عوامة، مصر: مكتبة ابن تيمية، 1967، 12 جزء.

✓ السهروردي، شهاب الدين يحي

77. **مجموع مصنفات شيخ إشراق** ، إيران: معهد الدراسات والأبحاث الثقافية، 1993، جزآن.

✓ ابن سينا

78. **الإشارات والتنبيهات**، ط3، شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق سليمان دنيا، مصر: دار المعارف، 1983- 1994، 4 أجزاء.

79. **الشفاء: المنطق، 1، المدخل**، تحقيق: الأب قنواتي، محمود الخضيري، فؤاد الإهواني، مصر: وزارة المعارف العمومية، 1952، 295 ص.

80. **كتاب السياسة**، تقديم وضبط وتعليق: علي محمد إسبر، سوريا: بدايات للطباعة والنشر، 2007، 95ص.

81. **النجاة: في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية** ، ط2، مصر: مطبعة السعادة، 1938، 312 ص.

✓ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن

82. **إتمام الدراية لقراء النقاية**، طبع بإعانة أرباب جماعة إشاعة علوم، بندر كلكتة: مطبع مظهر العجايب، 1862، 242 ص.

83. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، [لبنان]: دار الفكر، 1979، جزآن.

84. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية، 1967، جزآن.

85. **طبقات المفسرين**، تحقيق: علي محمد عمر، [د.م]: مكتبة وهبة، 1976، 190 ص.

86. **المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي**، تحقيق: أحمد شفيق دمج، لبنان: دار ابن حزم،1988، 112 ص.

✓ الشاطبي، أبو إسحاق

87. **الإفادات والانشادات**، دراسة وتحقيق: محمد أبو الأجفان، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1983، 238 ص.

88. **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان** ، مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1939م، 180 ص.

✓ الشنقيطي، أحمد الأمين

89. **شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها**، تحقيق وشرح: محمد عبد القادر الفاضلي، لبنان: المكتبة العصرية، 2005، 256 ص.

✓ الشنقيطي، محمد الأمين

90. **آداب البحث والمناظرة**، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، السعودية: دار عالم الفوائد، [د.ت]، جزآن.

✓ الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم

91. **الملل والنحل**، ط2، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، لبنان: دار الكتب العلمية، 1992م، 3 أجزاء.

✓ الشوكاني، محمد

92. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت]، جزآن.

✓ الشيرازي، أبو إسحاق

93. **التبصرة في أصول الفقه**، شرح وتحقيق: محمد حسن هيتو، سورية: دار الفكر، 1980. 599 ص.

✓ الصاحب، إسماعيل بن عباد

94. **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، العراق: مطبعة المعارف، 1975، 3 أجزاء.

✓ صاعد، أبو القاسم بن أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد الأندلسي

95. **طبقات الأمم**، شرحه وذيلهُ بالحواشي وأردفه بالروايات والفهارس : لويس شيخو اليسوعي، لبنان: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1912، 146 ص.

✓ الصفدي، خليل بن أيبك

96. **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرفاوي، مصر: مكتبة الخانجي،1987، 688 ص.

97. **تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: منشورات المكتبة العصرية، [د.ت]، 201 ص.

98. **الوافي بالوفيات** ، تحقيق: أحمد الأرنأووط، تركي مصطفى، لبنان: دار إحياء التراث العربي، 2000، 29 جزء.

✓ صليبا، جميل

99. **المعجم الفلسفي: بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية** ، لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982، جزآن.

✓ طرابيشي، جورج

100. **معجم الفلاسفة**، ط3، لبنان: دار الطليعة، 2006، 800 ص.

✓ ظافر، محمد البشير

101. **اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة** ، مصر: مطبعة الملاجي العباسية،1324هـ، جزآن.

✓ العسقلاني، ابن حجر

102. **تهذيب التهذيب**، تحقيق: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، [د.م]: مؤسسة الرسالة، 4 أجزاء.

103. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، لبنان: دار الجيل، 1993، 4 أجزاء.

✓ عقيل، محسن

104. **معجم الأعشاب المصوَّر** ، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 2003، 544 ص.

✓ ابن العماد

105. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ،تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، سوريا: دار ابن كثير، 1986-1993، 10 أجزاء.

✓ العياشي، عبد الله بن محمد

106. **الرحلة العياشية: 1661-1663**، تحقيق: وتقديم سعيد الفاضلي، سليمان القرشي، الإمارات العربية المتحدة: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006، جزآن.

✓ الغزالي، أبو حامد

107. **إحياء علوم الدين**، اندونيسيا: مكتبة ومطبعة كرياطة فوترا سماراغ، [د.ت]، 4 أجزاء.

108. **تهافت الفلاسفة**، ط6، تحقيق: وتقديم سليمان دنيا، مصر: دار المعارف، 1980، 371 ص.

109. **القسطاس المستقيم: الموازين الخمسة للمعرفة في القرآن** ، قراءة وتعليق محمود بيجو، سوريا: المطبعة العلمية، 1993، 85 صفحة.

110. **المستصفى من علم الأصول**، دراسة وتحقيق: حمزة بن زهير حافظ، السعودية: شركة المدينة المنورة للطباعة، [د.ت]، 4 أجزاء.

111. **مقاصد الفلسفة** ، تحقيق: محمود بيجو، سوريا: مطبعة الصباح، 2000م، 226 ص.

✓ الفارابي، أبو نصر

112. **إحصاء العلوم**، تقديم وشرح وتبويب علي بوملحم، ، لبنان: دار ومكتبة الهلال، 1996، 96 ص.

✓ ابن فرحون

113. **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** ، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، لبنان: دار الكتب العلمية، 1996. 503 ص.

✓ ابن قنبر، أبي بشر عمرو بن عثمان

114. **الكتاب: كتاب سيبويه**، ط2، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، مصر: مكتبة الخانجي؛ السعودية: دار الرفاعي ، 1982-1996، 5 أجزاء.

✓ الفيروزآبادي، محمد

115. **القاموس المحيط**، ط8، لبنان: مؤسسة الرسالة،2005، 1498 ص.

✓ ابن قاضي شهبة

116. **طبقات الشافعية**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الهند: مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، 1979- 1980، 4 أجزاء.

✓ القاضي عياض

117. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** ، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، لبنان: دار الكتب العلمية،1998، جزآن.

✓ القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس

118. **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول** ، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2004، 368 ص.

✓ القزويني، جلال الدين

119. **الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع**، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، لبنان: دار الكتب العلمية، 2002، 415 ص.

✓ القفطي، علي بن القاضي الأشرف يوسف

120. **أخبار العلماء بأخبار الحكماء**، مصر: مطبعة السعادة، 1326هـ، 188 ص.

✓ ابن قنفد القسنطيني

121. **الوفيات**، ط3، تحقيق: عادل النويهض، لبنان: دار الآفاق الجديدة، 1983، 398 ص.

✓ الكتاني، عبد الحي

122. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ، ط2، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1982-1986، 3 أجزاء.

✓ ابن كثير

123. **البداية والنهاية**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،1998، 21 جزء.

124. **طبقات الشافعية**، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، لبنان: دار المدار الإسلامي، 2004، جزآن.

✓ كحالة، عمر رضا

125. **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1993، 4 أجزاء.

✓ المازري، أبو عبد الله

126. **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، دراسة وتحقيق: عمار طالبي، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 634 ص.

✓ المتنبي

127. **ديوان**، لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر، 1983، 583 ص.

✓ المجذوب، محمد

128. **علماء ومفكرون عرفتهم**، ط4، مصر: دار الشواف للنشر والتوزيع، 1992، 3 أجزاء.

✓ مجمع اللغة العربية

129. **المعجم الفلسفي**، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983، 327 ص.

130. **المعجم الوسيط** ، ط4، مصر: مكتبة الشروق الدولية ، 2004، 1097ص.

✓ المحبيّ

131. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، ط حجرية، مصر: المطبعة الوهبية، 1284هـ، 4 أجزاء.

✓ المحلي، جلال الدين

132. **البدر الطالع: في حل جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: مرتضى علي الداغستاني، سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون، 2005، جزآن.

✓ مخلوف، محمد بن محمد

133. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** ، مصر: المطبعة السلفية- ومكتبتها، 1349هـ. 3 أجزاء.

✓ المرادي، الحسن بن القاسم

134. **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، لبنان: دار الكتب العلمية، 1992. 682 ص.

✓ المغيلي، محمد بن عبد الكريم

135. **لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب**، تحقيق: أبو بكر بلقاسم ضيف، لبنان: دار ابن حزم،2006، سلسلة تحقيق: التراث الجزائري(2)، 78 ص.

✓ المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني

136. **أزهار الرياض في أخبار عياض**، ضبطه وحققه وعلق عليه: مصطفى السقا وآخرون، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1939، 5 أجزاء.

✓ ابن منظور، جمال الدين محمد

137. **لسان العرب**، لبنان: دار صادر، [د.ت]، 15 جزء.

✓ الناصري، أحمد

138. **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى** ، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، المغرب: دار الكتاب، 1952-1957م، 7 أجزاء

✓ ابن النديم

139. **الفهرست**، لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، [د.ت]. 528 ص.

✓ نويهض، عادل

140. **معجم أعلام الجزائر: من صدر الإسلا م حتى العصر الحديث** ، لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر،1980. 433 ص.

✓ الورثيلاني، الحسين بن محمد

141. **الرحلة الورثيلانية: نزهة الأنظار في فصل علم التاريخ والأخبار** ، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2008، جزآن.

✓ ياقوت الحموي

142. **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** ، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1993، 7 أجزاء.

143. **معجم البلدان**، لبنان: دار صادر، 1977، 5 أجزاء.

<u>المراجع:</u>

✓ بدوي، عبد الرحمن

144. **خريف الفكر اليوناني**، ط5، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1979، 204 ص.

✓ الدراجي، بوزياني

145. **عبد الرحمان الأخضري: العالم الصوفي الذي تفوق في عصره** ، ط2، الجزائر: مؤسسة بلاد للنشر،2009، 337 ص.

✓ الزمزمي، أُبيَّ بن محمد

146. **شرح السلم المرونق: في المنطق**، المغرب: مطبعة فضالة، 1996، 134 ص.

✓ السفاريني، محمد بن أحمد

147. **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، ط2، سوريا: منشورات مؤسسة الخافقين ومكتبتها، 1982، جزآن.

✓ عباد، صالح

148. **الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)**، الجزائر: دار هومة، 2012، 422 ص.

✓ عمورة، عمار

149. **الجزائر بوابة التاريخ**، الجزائر: دار المعرفة، 2009، جزآن.

✓ فركوس، صالح

150. **تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال** ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، 570 ص.

✓ الفلاني، صالح بن محمد بن نوح العمري

151. **قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر** ، الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية، 1328 هـ، 76 ص.

✓ الفوزان، عبد الله بن صالح

152. **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك** ، السعودية: دار المسلم للنشر والتوزيع، 1416، 3 أجزاء.

✓ قاسم، محمود

153. **المنطق الحديث ومناهج البحث** ، ط2، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، [د.ت]، 388 ص.

✓ كرم، يوسف

154. **تاريخ الفلسفة اليونانية**، [د.م]: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936، 362 ص.

✓ المظفر، محمد رضا

155. **المنطق**، ط3، [د.م]: دار التعارف للمطبوعات، 2006، 460 ص.

✓ النشار، علي سامي

156. **المنطق الصوري: منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة** ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، 538 ص.

157. **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، ط9، مصر: دار المعارف، [د.ت]: 3 أجزاء.

<u>**الأطروحات والمذكرات الجامعية:**</u>

✓ سلهب، محمد عزمي نعمان عبد الرحمن

158. **تعليق على ترجيز المصباح: في المعاني والبيان والبديع** ، مخطوط مذكرة ماجستير، فلسطين: جامعة الخليل، 2005.

✓ طايبي أحمد، فايزة

159. **البحث الدلالي في العصر التركي من خلال السلم المرونق في المنطق لعبد الرحمن الأخضري**، مخطوط مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الشلف، 2008.

8 - فهرس الموضوعات.

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ- ط**
أ. أسباب اختيار المخطوط للدراسة والتحقيق	أ
ب. أهمية الموضوع	**ب**
ج. تحديد مشكلة البحث	**هـ**
د. صعوبات البحث	**هـ**
ه. منهج البحث	**و**
و. خطة البحث	**ز**
أولا: قسم الدراسة	
الفصل الأول: علم المنطق	**12- 38**
المبحث الأول: المنطق وتاريخه	12
المطلب الأول: تعريف المنطق	12
المطلب الثاني : تاريخ المنطق	16
المبحث الثاني : أهمية المنطق وتقسيماته	24
المطلب الأول: أهمية المنطق	24
المطلب الثاني : تقسيماته	26
المبحث الثالث: بعض أعلام المنطق وبعض المؤلفات العربية الإسلامية في علم المنطق	32
المطلب الأول : بعض أعلام المنطق(الغربيين، العرب المسلمين)	32
المطلب الثاني : بعض المؤلفات العربية الإسلامية في علم	**37**

المنطق	
الفصل الثاني: ترجمة مؤلف المتن (الأخضري)	**39- 51**
المبحث الأول : اسمه ومولده	40
المطلب الأول : اسمه	40
المطلب الثاني : مولده	40
المبحث الثاني : شيوخه وتلامذته	41
المطلب الأول: شيوخه	41
المطلب الثاني : تلامذته	42
المبحث الثالث:وفاته، مؤلفاته	43
المطلب الأول : وفاته	43
المطلب الثاني : مؤلفاته	45
المبحث الرابع : غرضه من تأليف السلم، أهم شروحات السلم	49
المطلب الأول : غرضه من تأليف السلم	49
المطلب الثاني : أهم شروحات السلم	50
الفصل الثالث : ترجمة الشارح (سعيد قدورة)	**53- 83**
المبحث الأول : أصله و نسبه ، كنيته و مولده	53
المطلب الأول : أصله و نسبه	53
المطلب الثاني :كنيته ومولده	53
المبحث الثاني : الجزائر في عصر المؤلف	54
المطلب الأول : ثقافيا	54
المطلب الثاني : سياسيا	67
المبحث الثالث: طلبه العلم وشيوخه، مؤلفاته	71
المطلب الأول : طلبه العلم وشيوخه	71

المطلب الثاني : مؤلفاته	73
المبحث الرابع : عودته إلى الجزائر، وظائفه بها	74
المبحث الخامس: أبناؤه و أحفاده، وفاته	76
المطلب الأول : أبناؤه وأحفاده	76
المطلب الثاني : وفاته	76
المبحث السادس: مكانته العلمية وتلامذته	77
المطلب الأول: مكانته العلمية	77
المطلب الثاني : تلامذته	79
الفصل الرابع: دراسة المخطوط ومنهج التحقيق	**84- 121**
المبحث الأول: توثيق المخطوط وقيمته العلمية	85
المطلب الأول: توثيق المخطوط	85
المطلب الثاني : قيمته العلمية	87
المبحث الثاني : توصيف نسخ المخطوط	88
المطلب الأول: توصيف النسخة الأولى	88
المطلب الثاني: توصيف النسخة الثانية	88
المبحث الثالث: مضامين المخطوط	89
المطلب الأول: موضوعاته	89
المطلب الثاني: المصادر التي اعتمدها	111
المبحث الرابع: منهج التحقيق	115
نماذج من صور المخطوط	121-118
ثانيا: قسم التحقيق	**327-122**
- مقدمة	123

- مدخل	124
- فصل في جواز الاشتغال	138
- أنواع العلم الحادث	145
- أنواع الدلالة الوضعية	153
- فصل في مباحث الألفاظ	164
- فَصل في بَيانِ نِسبَةِ الألفاظِ للمَعاني	180
- فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية	187
- فصل في المعرفات	190
- باب في القضايا وأحكامها	208
- فصل في التناقض	226
- فَصل فِي العَكسِ المستَوِي	234
- باب القياس	241
- فَصل فِي الأشكَالِ	252
- فصل في القياس الاستثنائي	284
- فصل في لواحق القياس	294
- أقسام الحجة	298
- خاتمة المصنف	320
خاتمة	321
الملاحق	324
فهرس الآيات القرآنية	337
فهرس الأحاديث الشريفة	339
فهرس المصطلحات الفلسفية الواردة في البحث	340
فهرس الأبيات الشعرية	347

فهرس الأعلام	348
فهرس الأماكن	360
فهرس المصادر والمراجع	368
فهرس الموضوعات	389

الملخص:

يتناول هذا البحث تحقيق مخطوط لمؤلفه سعيد قدورة الموسوم" شرح السلم المرونق في علم المنطق " لصاحبه عبد الرحمان الأخضري، حيث يتناول بالشرح والتفصيل في هذا المخطوط لمنظومة جامعة لضوابط وقواعد علم المنطق.

الكلمات المفتاحية: المنطق، قدورة، الأخضري، مخطوط، تحقيق.

Résumé:

Cette recherche est l'atteinte du manuscrit de l'œuvre de said kadoura intitulée «charh al sullam al mourawnak fi Ilm al mantik » de son écrivain abderrahmane el akhdari. Dans ce manuscrit l' auteur écrivain traite et explique en détail les règles qui régissent la science de la logique.

Les mots clés :

Logics، kadoura، el akhdari، Manuscrit، atteinte.

Abstracts

This study aims at investigating manuscript explained by said kadoura entitled "charh al sullam al mourawnak fi Ilm al mantik" to its author abderrahmane el akhdari. In this manuscript the writer explained in detail the rules the secrets of the science of logics.

Key words:

logics، kadoura، el akhdari، Manuscript، investigation.